

الكواكب البارقية

لقصص فتوى من لا يرى إفتار الصائم والشمس طالعة

دراسة أثرية منهجية علمية، وهي رد على أهل الحقد من أتباع الجماعات الحزبية الذين يشوشون على فتاوى الصحابة الكرام في الأصول والفروع، وذلك لغربتها عندهم في بلدانهم، فلا يعملون بفتاوى الصحابة الكرام إلا القليل منها إن وافقت ما عليه هم من العلم!

تأليف

فضيلة الشيخ العلامة

فوزي بن عبد الرحمن بن محمد بن محمد بن الأثرى

حفظه الله ورعا



الكواكب الباقية

لقصف فتوى من لا يرى إفتار الصائغ والشمس طالعة

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى

١٤٤١ هـ ٢٠٢٠



مكتبة

أهل الحديث

مملكة البحرين - قلالي

سلسلة النسخة الذهبية للفتوى إلى السلفية (٢٧)

الكواكب البارقية

لقصص فتوى من لا يرى إفتار الصائم والشمس طالعة

دراسة أثرية منهجية علمية، وهي رد على أهل الجفد من أتباع الجماعات الحزبية الذين يُشَوِّشون على فتاوى الصحابة الكرام في الأصول والفروع، وذلك لغربتها عندهم في بلدانهم، فلا يعملون بفتاوى الصحابة الكرام إلا القليل منها إن وافقت ما عليه هم من العلم!

تأليف

فضيلة الشيخ العلامة

فوزي بن عبد الرحمن بن محمد بن عبد الرحمن بن الأثرى

حفظه الله ورعاه

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قَالَ تَعَالَى: ﴿أَفَلَا تُبْصِرُونَ﴾ [الذاريات: ٢١].

دُرَّةٌ نَادِرَةٌ

فِي إِيمَانِ النَّبِيِّ ﷺ، وَأَصْحَابِهِ ﷺ، وَأَمَّنَ مَعَهُمْ أَهْلُ الْحَدِيثِ فِي هَذَا الزَّمَانِ فِي إِفْطَارِ الصَّائِمِ وَالشَّمْسُ طَالِعَةٌ فِي جِهَةِ الْمَغْرِبِ بِسِيرٍ عَنِ الْأَرْضِ

قَالَ الْإِمَامُ أَبُو سَعِيدٍ عُثْمَانُ بْنُ سَعِيدِ الدَّارِمِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «النَّقْضِ» (ص ١٨٢):

(أَخْبَارٌ كَثِيرَةٌ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَصْحَابِهِ، وَالتَّابِعِينَ اخْتَصَرْنَا؛ مِنْهَا: هَذِهِ الْأَحَادِيثُ.

لِيَعْلَمَ مَنْ نَظَرَ فِيهَا مُخَالَفَتَكُمْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَأَصْحَابَهُ، وَالتَّابِعِينَ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ

تُؤْمِنُ بِهَا أَنْتَ، وَأَصْحَابُكَ، فَقَدْ آمَنَ بِهَا مَنْ هُوَ خَيْرٌ مِنْكُمْ وَأَطْيَبُ). اهـ

قُلْتُ: فَقَدْ آمَنَ بِالْأَحَادِيثِ وَالْآثَارِ النَّبِيِّ ﷺ، وَالصَّحَابَةِ ﷺ، وَالتَّابِعُونَ الْكِرَامُ،

وَكَفَى: ﴿فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِالْأَمْنِ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [الأنعام: ٨١].



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

فَتْوَى

الْعَلَمَةُ الشَّيْخِ نَاصِرِ الدِّينِ الْأَلْبَانِيِّ رحمته

في

رَدُّهُ عَلَى الشَّيْخِ عَبْدِ الْمُحْسِنِ الْعَبَادِ فِي مَسْأَلَةِ صَوْمِ يَوْمِ السَّبْتِ، وَصَوْمِ يَوْمِ الْعِيدِ
أَنَّ النَّهْيَ يَوْمَ الْعِيدِ عِنْدَكُمْ مَشْهُورٌ، وَالْآخِرُ لَيْسَ بِمَشْهُورٍ فِي الْبُلْدَانِ^(١)

قَالَ الْعَلَمَةُ الشَّيْخُ نَاصِرُ الدِّينِ الْأَلْبَانِيُّ رحمته: (طَيِّبٌ مَا هُوَ الْفَرْقُ بَيْنَ نَهْيٍ،
وَبَيْنَ نَهْيٍ؛ أَنَا أَقُولُ الْجَوَابُ: الْفَرْقُ أَنَّ النَّهْيَ عَنْ صَوْمِ يَوْمِ الْعِيدِ مَعْرُوفٌ عِنْدَ عَامَّةِ
الْعُلَمَاءِ؛ بَلْ وَعَامَّةِ طُلَّابِ الْعِلْمِ^(٢)، أَمَّا النَّهْيُ عَنْ صَوْمِ يَوْمِ السَّبْتِ، فَهَذَا كَانَ مَجْهُولًا
عَنْ صَوْمِ يَوْمِ الْعِيدِ).^(٣) اهـ

(١) وَهَذَا الْحُكْمُ؛ مِثْلُ: مَسْأَلَةِ الْغُرُوبِ، فَالْمَشْهُورُ عِنْدَهُمْ فِي الْبُلْدَانِ أَنَّ الْغُرُوبَ فَقَطْ هُوَ الْغُرُوبُ الْكُلِّيُّ
لِلشَّمْسِ، وَأَمَّا الْغُرُوبُ الْجُزْئِيُّ لِلشَّمْسِ، فَلَا يُعْرَفُ فِي بُلْدَانِهِمْ، فَهُوَ غَرِيبٌ فِي بُلْدَانِهِمْ!، اللَّهُمَّ غُفْرًا.
وَلِذَلِكَ تَرَى عَدَدًا مِنَ الْفُقَهَاءِ يُنْكِرُونَ بِمِثْلِ هَذِهِ الْأَحْكَامِ الْغَرِيبَةِ فِي بُلْدَانِهِمْ مَعَ ثُبُوتِهَا إِمَّا فِي الْكِتَابِ، أَوْ
السُّنَّةِ، أَوْ الْآثَارِ، اللَّهُمَّ غُفْرًا.

(٢) فَاحْتَجَّ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ عَلَيْهِ أَنَّ نَفْيَكَ لِلْحُكْمِ فَقَطْ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مَشْهُورٍ فِي بُلْدَانِكُمْ فِي هَذَا هُوَ الشَّاهِدُ، وَاللَّهُ
الْمُسْتَعَانُ.

وَلِلْعِلْمِ أَنَّ النَّهْيَ عَنْ صَوْمِ يَوْمِ السَّبْتِ لَا يَصِحُّ، لِاضْطِرَابِهِ.

(٣) «التَّوَاصُلُ الْمَرْئِي» بِعنوان: «نِقَاشٌ بَيْنَ الشَّيْخِ الْأَلْبَانِيِّ وَالشَّيْخِ عَبْدِ الْمُحْسِنِ الْعَبَادِ بِخُصُوصِ صِيَامِ
السَّبْتِ».

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

فَتْوَى

الْعَلَامَةِ فَقِيهِ الْأُمَّةِ شَيْخِنَا مُحَمَّدَ بْنَ صَالِحِ الْعُثَيْمِينَ رحمته الله

فِي

أَنَّهُ لَا يُؤْخَذُ بِفَتْوَى جُمْهُورِ الْعُلَمَاءِ^(١) إِذَا خَالَفُوا الْأَدْلَةَ الْوَاضِحَةَ، وَأَنَّهُ يُؤْخَذُ
بِقَوْلِ الْعَالِمِ الْوَاحِدِ إِذَا وَافَقَهَا، وَأَنَّ الْبَعْضَ يَظُنُّ أَنَّ الْإِجْمَاعَ فِي بَلَدِهِ مُتَحَقِّقٌ،
فَإِذَا بُحِثَ عَنِ الْحُكْمِ عَلَى التَّحْقِيقِ الصَّحِيحِ وَجَدَ أَنَّ الْحُكْمَ الصَّحِيحَ مَعَ هَذَا
الْعَالِمِ لِمُوَافَقَتِهِ الْأَدْلَةَ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَالْآثَارِ وَالْأَقْوَالِ

سُئِلَ الْعَلَامَةُ فَقِيهِ الشَّيْخِ مُحَمَّدَ بْنَ صَالِحِ الْعُثَيْمِينَ رحمته الله تَعَالَى: هَبْ أَنْ رَجُلًا
خَالَفَ كَثِيرًا مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي مَسْأَلَةٍ خِلَافِيَةٍ هَلْ يُبْغَضُ هَذَا الشَّخْصَ فِي اللَّهِ، وَهَلْ
تُشْنُ عَلَيْهِ الْهَجَمَاتُ؟!.

فَأَجَابَ فَضِيلَتُهُ: (لَا، أَبَدًا. لَوْ خَالَفَ الْإِنْسَانُ جُمْهُورَ الْعُلَمَاءِ فِي مَسْأَلَةٍ قَامَ
الدَّلِيلُ عَلَى الصَّوَابِ بِقَوْلِهِ فِيهَا، فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ نُعْنِفَ عَلَيْهِ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ تُحْمَى
نُفُوسَ النَّاسِ دُونَهُ أَبَدًا، بَلْ يُنَاقَشُ هَذَا الرَّجُلُ وَيُتَّصَلُ بِهِ؛ كَمْ مِنْ مَسْأَلَةٍ غَرِيبَةٍ عَلَى

(١) مَا بَالِكَ بَعْدَ دَيْبِيرٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ خَالَفُوا اللَّهَ تَعَالَى، وَالرَّسُولَ ﷺ، وَالصَّحَابَةَ الْكِرَامَ، وَالْعُلَمَاءَ الْمُتَقَدِّمِينَ
فِي دَرَجَاتِ الْعُرُوبِ.

أَفْهَامِ النَّاسِ، وَيُظَنُّونَ أَنَّ الْإِجْمَاعَ فِيهَا مُحَقَّقٌ، فَإِذَا بُحِثَ الْمَوْضُوعُ وَوُجِدَ أَنَّ لِقَوْلِ هَذَا الرَّجُلِ مِنَ الْأَدَلَّةِ مَا يَحْمِلُ النَّفْسَ الْعَادِلَةَ عَلَى الْقَوْلِ بِمَا قَالَ بِهِ وَاتَّبَاعَهُ!!! .

صَحِيحٌ أَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّ يَكُونُ الصَّوَابُ مَعَ الْجُمْهُورِ هَذَا الْغَالِبِ، لَكِنْ لَا يَعْنِي ذَلِكَ أَنَّ الصَّوَابَ قَطْعًا مَعَ الْجُمْهُورِ؛ فَدَى يَكُونُ الدَّلِيلُ الْمُخَالَفَ لِلْجُمْهُورِ حَقًّا، وَمَا دَامَتِ الْمَسْأَلَةُ لَيْسَ فِيهَا إِجْمَاعًا؛ فَإِنَّهُ لَا يُنْكَرُ عَلَى هَذَا الرَّجُلِ، وَلَا تَوْغُرُ الصُّدُورَ عَلَيْهِ، وَلَا يُعْتَابُ، بَلْ يُتَّصَلُ بِهِ وَيُبْحَثُ مَعَهُ، وَيُنَاقِشُ مَنَاقِشَةَ يُرَادُ بِهَا الْحَقُّ. وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى يَقُولُ: ﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِنْ مُدَكِّرٍ﴾ [القمر: ١٧]، كُلُّ مَنْ أَرَادَ الْحَقَّ، كَمَا قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى فِي الْعَقِيدَةِ الْوَاسِطِيَّةِ: (مَنْ تَدَبَّرَ الْقُرْآنَ لِلْهُدَى مِنْهُ تَبَيَّنَ لَهُ طَرِيقُ الْحَقِّ).^(١) اهـ



(١) انظر: «كتاب إلى امتي الخلف» (ص ٤٠).

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

فَتْوَى

شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رحمته فِي الْحَنْدَرِ مِنْ أَهْلِ الْحَقْدِ وَالْحَسَدِ؛ مِثْلُ: «فِرْقَةٌ الْجَمَاعَةِ»، وَ«فِرْقَةُ الطَّالِحِيَّةِ»، وَ«الْفِرْقَةُ الْيَمَنِيَّةُ» وَغَيْرِهِمْ؛ لِأَنَّهُمْ يُفْسِدُونَ بَيْنَ ذَاتِ الْبَيْنِ فِي الْبُلْدَانِ^(١)

قَالَ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَن تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْحَبُوا عَلَيَّ مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ﴾ [الحجرات: ٦].

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رحمته فِي «الْفَتَاوَى» (ج ٢ ص ١٣٢): (فَإِنَّ الْقِيَامَ عَلَى هَؤُلَاءِ مِنْ أَعْظَمِ الْوَاجِبَاتِ؛ لِأَنَّهُمْ أَفْسَدُوا الْعُقُولَ، وَالْأَدْيَانَ عَلَى خَلْقٍ مِنَ الْمَشَائِخِ، وَالْعُلَمَاءِ، وَالْمُلُوكِ، وَالْأُمَرَاءِ، وَهُمْ يَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا، وَيَبْضُدُونَ عَنِ سَبِيلِ اللَّهِ. فَضَرَرُهُمْ فِي الدِّينِ: أَعْظَمُ مِنْ ضَرَرِ مَنْ يُفْسِدُ عَلَى الْمُسْلِمِينَ دُنْيَاهُمْ).
اهـ

(١) قلتُ: لِأَنَّ الشَّرِيعَةَ الْمُطَهَّرَةَ قَدْ رَعَبَتْ فِي جَمْعِ الْقُلُوبِ، وَالْإِصْلَاحَ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ، وَأَنْ يَكُونَ أَمْرُهُمْ مُجْتَمِعًا.

قَالَ تَعَالَى: ﴿لَا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِنْ نَجْوَاهُمْ إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلَاحٍ بَيْنَ النَّاسِ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ١١٤].

لِذَلِكَ فَإِنَّ كَثِيرًا مِنْ أَهْلِ الْحَقْدِ يَتَسَارُونَ، وَيَتَنَاجُونَ بِالْعَدَاوَةِ وَالْإِثْمِ، وَهُمْ لَيْسَ فِيهِمْ أَيُّ خَيْرٍ فِي الْحَيَاةِ؛ لِأَنَّ فِيهِمْ فَسَادًا بَيْنَ النَّاسِ.

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْقَيْمِ رحمته فِي «الكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ» (ص ٣٢٣):

فِي قَلْبِهِ غُلٌّ عَلَى الْبُسْتَانِ^(١)

فَهُوَ مُوَكَّلٌ بِالْقَطْعِ^(٢) كُلِّ أَوَانٍ

وَقَالَ الْعَلَامَةُ الشَّيْخُ صَالِحُ بْنُ فَوْزَانَ الْفَوْزَانِي فِي «التَّعْلِيْقِ الْمُخْتَصَرِ عَلَى

الْقَصِيْدَةِ التُّونِيَّةِ» (ج ٢ ص ٥٥٧)؛ عَنِ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ: (يُحَرِّضُونَ عَلَيَّ أَهْلَ السُّنَّةِ

وَالْجَمَاعَةَ دَائِمًا)^(٣) وَأَبْدَاءً عِنْدَ السَّلَاطِينِ وَالْوُلَاةِ^(٤)، وَكَثِيرًا مَا امْتَحَنَ أَهْلَ السُّنَّةِ

وَالْجَمَاعَةَ بِسَبَبِ هَؤُلَاءِ). اهـ



(١) عَلَى الدَّعْوَةِ الْأَثَرِيَّةِ.

(٢) يَنْخِيْلُ لَهُ ذَلِكَ: وَهُوَ لَا يَسْتَطِيعُ، هَيْهَاتَ ... هَيْهَاتَ.

(٣) مَا أَشْبَهَ اللَّيْلَةَ بِالْبَارِحَةِ!.

(٤) وَعِنْدَ الْمَشَائِخِ، وَعِنْدَ الْمَسْؤُولِينَ!.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

فَتْوَى

شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رحمته الله عَلَى أَنْ تَفَاسِيرَ السَّلَفِ مِنَ الْمُحْكَمِ الْوَاضِحِ،
وَلَيْسَتْ مِنَ الْمُتَشَابِهِ غَيْرِ الْوَاضِحِ؛ لِأَنَّهُمْ يَعْلَمُونَ مَعَانِيَ الْآيَاتِ، وَالْأَحَادِيثِ؛
لِذَلِكَ: لَا يُقَالُ أَنَّهَا مِنَ الْمُتَشَابِهِ الَّذِي لَا يُعْلَمُ مَعْنَاهُ؛ كَمَا فِي أَصْلِ الْفَتْوَى،
اللَّهُمَّ غُضْرًا

فَالصَّحَابَةُ رضي الله عنهم، وَالتَّابِعُونَ الْكِرَامُ: أَجْمَعُوا عَلَى تَلْقَى أَخْبَارِ الْأُصُولِ وَالْفُرُوعِ
بِالْقَبُولِ؛ مَعَ الْإِيمَانِ بِمَعَانِيهَا، وَعَدَمِ تَكْلِيفِ السُّؤَالِ عَنْ تَأْوِيلِهَا، وَهَذَا هُوَ الْوَاجِبُ فِي
هَذَا الْبَابِ؛ أَنْ تُقَرَّرَ هَذِهِ النُّصُوصُ الشَّرْعِيَّةُ بِإثْبَاتِ حَقَائِقِهَا، وَفَهْمِ مَعَانِيهَا. (١)
وَعَلَيْهِ يَكُونُ الصَّحَابَةُ الْكِرَامُ هُمْ: الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَعْلَمُونَ التَّأْوِيلَ الَّذِي
بِمَعْنَى التَّفْسِيرِ وَالْبَيَانِ.

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رحمته الله فِي «الْفَتَاوَى» (ج ١٣ ص ٢٨٥): (أَنَّ الصَّحَابَةَ
وَالتَّابِعِينَ لَمْ يَمْتَنِعْ أَحَدٌ مِنْهُمْ عَنْ تَفْسِيرِ آيَةٍ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ، وَلَا قَالَ: هَذِهِ مِنَ الْمُتَشَابِهِ
الَّذِي لَا يُعْلَمُ مَعْنَاهُ، وَلَا قَالَ قَطُّ أَحَدٌ مِنْ سَلَفِ الْأُمَّةِ، وَلَا مِنْ الْأُمَّةِ الْمُتَّبِعِينَ: إِنَّ

(١) وانظر: «الصَّوَاغِقُ الْمُرْسَلَةُ عَلَى الْجَهْمِيَّةِ وَالْمُعْطَلَةُ» لابن القَيِّمِ (ج ٢ ص ٢٠٨ و ٢١٠)، و(ج ٤
ص ١٤٥٣)، و«التَّمْهِيدُ لِمَا فِي الْمُوطَأِ مِنَ الْمَعَانِي وَالْأَسَانِيدِ» لابن عَبْدِ الْبَرِّ (ج ٧ ص ١٤٥).

فِي الْقُرْآنِ آيَاتٍ لَا يَعْلَمُ مَعْنَاهَا، وَلَا يَفْهَمُهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَلَا أَهْلُ الْعِلْمِ وَالْإِيمَانِ جَمِيعُهُمْ، وَإِنَّمَا قَدْ يَنْفُونَ عِلْمَ بَعْضِ ذَلِكَ عَنْ بَعْضِ النَّاسِ وَهَذَا لَا رَيْبَ فِيهِ). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ٤ ص ١٨٦): (هَذِهِ

الْأَحَادِيثُ قَدْ رَوَاهَا الثَّقَاتُ فَحُضِرْنَا نَرَوِيهَا، وَنُؤْمِنُ بِهَا. وَلَا نُفَسِّرُهَا). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْقَيِّمِ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الكَافِيَةِ الشَّافِيَّةِ» (ص ١٧٣):

وَأَعْلَمُ بِأَنَّ طَرِيقَهُمْ عَكْسُ

الطَّرِيقِ الْمُسْتَقِيمِ لِمَنْ لَهُ عَيْنَانِ

جَعَلُوا كَلَامَ شُيُوخِهِمْ نَصًّا لَهُ

الْإِحْكَامَ مَوْزُونًا بِهِ النَّصَانِ

وَكَلَامَ بَارِيهِمْ وَقَوْلَ رَسُولِهِمْ

مُتَشَابِهًا^(١) مُحْتَمَلًا لِمَعَانِ!

وَقَالَ الْعَلَامَةُ ابْنُ عِيْسَى رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «تَوْضِيحِ الْمَقَاصِدِ» (ج ٢ ص ٦٠): (وَجَعَلُوا

كَلَامَ شُيُوخِهِمْ نَصًّا لَهُ الْإِحْكَامُ: هُوَ بِكَسْرِ الِهْمَزَةِ؛ أَي: مُحْكَمًا، وَكَلَامَ اللَّهِ تَعَالَى،

وَرَسُولِهِ ﷺ مُتَشَابِهًا مُجْمَلًا فَلَمَّا بَنَوْا الْأَمْرَ عَلَى هَذَيْنِ الْأَصْلَيْنِ الْبَاطِلَيْنِ تَوَلَّدَ مِنْ

ذَلِكَ أَنَّهُمْ يَعْرِضُونَ النُّصُوصَ عَلَى كَلَامِ مَشَايخِهِمْ^(٢)؛ فَإِنْ وَافَقَتْهَا قَبَلُوهَا، وَإِنْ

(١) اللَّهُ أَكْبَرُ.

(٢) مَا أَشْبَهَ اللَّيْلَةَ بِالْبَارِحَةِ.

خالفتها دفعوها ... ويقولون: كلام الشيخ أولى: وهو أعلم منا بالنصوص، ونحن مقلدون). اهـ

وقال الإمام ابن القيم رحمته في «الصواعق المرسلية» (ج ١ ص ٢٣٠): (وحقيقة الأمر أن كل طائفة تتأول كل ما يخالف نحلته ومذهبها، فالعيار على ما يتأول، وما لا يتأول هو المذهب الذي ذهبت إليه، والقواعد التي أصلتها فما وافقها أقره، ولم يتأوله، وما خالفها: فإن أمكنهم دفعه وإلا تأولوه). اهـ

وقال العلامة ابن هراس رحمته في «شرح القصيدة النونية» (ج ١ ص ٣٧٣): (فهو بدلاً من أن يجعلوا النص أصلاً محكماً، ويردوا إليه ما تنازعوا فيه، ويزنوا به أقوال الناس، عكسوا القضية، فجعلوا كلام شيوخهم هو النص المحكم، وجعلوه هو الميزان الذي يزنون به نصوص السنة والقرآن، وجعلوا كلام الله تعالى، وكلام رسوله صلوات مجملاً متشابهاً^(١) محتملاً لأكثر من معنى، وتولد عن هذين الأصلين الفاسدين أسوأ النتائج.

أيها اليمينيون الحافدون تعرضون كلام الله تعالى، وكلام رسوله صلوات، وكلام الصحابة رضي في مسألة فطر الصائم والشمس طالعة على الشيوخ: ﴿إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ يُرَادُ﴾ [ص: ٦].

(١) فما كان متشابهاً عند بعض العلماء ليس شرطاً أن يكون متشابهاً عند بعض العلماء، ومن ثم لا غرابة مثلاً إذا رأيت من يستصعب ببعض الأدلة في نفسه، ولا يستطيع الإفتاء بها، أن يقول هذا من المتشابه!

قال المفسر الكرمانلي رحمته في «البرهان في توجيه متشابه القرآن» (ص ٢٠٩): في تبيينه لمتشابه اللفظ: (وليس في ذلك كثير تشابه، بل قد يلتبس على الحافظ القليل البصاعة). اهـ
يعني: في فن من الفنون، والله تعالى يقول: ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾ [يوسف: ٧٦].

فَمِنْهَا: أَنَّهُمْ يَجْعَلُونَ كَلَامَ شُيُوخِهِمْ هُوَ صَاحِبُ السُّلْطَانِ فِي الْإِبْقَاءِ عَلَى مَا يَشَاءُ مِنَ النُّصُوصِ، وَعَزَلَ مَا يَشَاءُ شَأْنَ الْقَائِدِ مَعَ جَيْشِهِ!.

وَمِنْهَا: أَنَّهُمْ يَجْعَلُونَ أَقْوَالَ الشُّيُوخِ هِيَ الْمِيزَانُ الَّذِي تُوزَنُ بِهِ النُّصُوصَ مِنَ السُّنَّةِ وَالْقُرْآنِ؛ فَإِنَّ وَافَقَتْهُ فِيمَا وَنِعِمَّتْ، وَإِنْ خَالَفَتْهُ وَجَبَ دَفْعُهَا! . اهـ

وَقَالَ الْعَلَامَةُ ابْنُ هَرَّاسٍ رحمته الله فِي «شَرْحِ الْقَصِيدَةِ التُّونِيَّةِ» (ج ١ ص ٣٤٧):

(يَعْنِي: أَنَّهُمْ يَتْرُكُونَ النُّصُوصَ لِقَوْلِ فُلَانٍ مِنَ النَّاسِ^(١)؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ فِي نَظَرِهِمْ نَصٌّ مُحْكَمٌ، لَا اشْتِبَاهَ فِيهِ، وَلَا يُحْتَمَلُ أَكْثَرَ مِنْ مَعْنَى، أَمَّا ظَوَاهِرُ النُّصُوصِ؛ فَهِيَ مُتَشَابِهَةٌ مُحْتَمَلَةٌ لِمَعَانٍ عِدَّةٍ؛ وَلِأَنَّهُ مِنْ جِهَةٍ أُخْرَى أَعْلَمُ بِالنُّصُوصِ وَبِحَالِهَا مِنْهُمْ، فَهَمْ لَا يَعْرِفُونَ تَفْسِيرَهَا إِلَّا مِنْ جِهَتِهِ، وَلَا يَنْظُرُونَ فِيهَا إِلَّا بَعَيْنِهِ). اهـ



(١) هَذَا شَأْنُ الْمُقَلِّدَةِ فِي كُلِّ زَمَانٍ، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

فَتَوَى

شَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ رحمته

فِي وُجُوبِ الْإِفْتَاءِ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَالْآثَارِ حَتَّى لَوْ كَرِهَ ذَلِكَ عَدَدُ مَنْ فُقِهَاءُ
زَمَانِكَ

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رحمته فِي «مِنْهَاجِ السُّنَّةِ» (ج ٦ ص ١٢٤)؛ عَمَّا ثَبَتَ
فِي السُّنَّةِ: (وَكُلُّ هَذِهِ الْأُمُورِ جَائِزَةٌ بِسُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَإِنْ كَانَ مِنَ الْفُقَهَاءِ مَنْ يَكْرَهُ
بَعْضَ ذَلِكَ، لِإِعْتِقَادِهِ أَنَّهُ لَمْ يَثْبُتْ^(١) ... فَذَلِكَ لَا يَقْدَحُ فِي عِلْمِ مَنْ عَلِمَ أَنَّهُ سُنَّةٌ). اهـ
وَقَالَ الْإِمَامُ أَبُو شَامَةَ الْمَقْدِسِيُّ الشَّافِعِيُّ رحمته فِي «الْمُؤَمَّلِ» (ص ١٢٥): (وَأئِمَّةُ
الْحَدِيثِ هُمُ الْمُعْتَبَرُونَ الْقُدْوَةُ فِي فَنِّهِمْ فَوَجَبَ الرَّجُوعُ إِلَيْهِمْ فِي ذَلِكَ.
وَعَرَضُ آرَاءِ الْفُقَهَاءِ عَلَى السُّنَنِ وَالْآثَارِ الصَّحِيحَةِ، فَمَا سَاعَدَهُ الْأَثَرُ: فَهُوَ
الْمُعْتَبَرُ؛ وَإِلَّا فَلَا نَبْطُلُ الْخَبَرَ بِالرَّأْيِ). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْقَيِّمِ رحمته فِي «الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ» (ص ٢٦٤):

الْعِلْمُ قَالَ اللَّهُ قَالَ رَسُولُهُ

قَالَ الصَّحَابَةُ هُمْ أَوْلُو الْعِرْفَانِ

(١) كَمَا فِي الْفَتَوَى، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ.

مَا الْعِلْمُ نَصَبِكَ لِلْخِلَافِ سَفَاهَةً

بَيْنَ الرَّسُولِ وَبَيْنَ رَأْيِ فُلَانٍ

قُلْتُ: فَلَا تَنْصِبُ الْخِلَافَ، وَتَجْعَلُهُ فِي مُقَابِلِ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى، وَقَوْلِ رَسُولِهِ ﷺ،

وَقَوْلِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

فَلَا قَوْلَ لِأَحَدٍ مَعَ مَا ثَبَتَ فِي الْكِتَابِ، وَالسُّنَّةِ، وَالْآثَارِ.

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْقَيْمِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «الْكَافِيَةِ الشَّافِيَّةِ» (ص ٣٩٤):

إِنْ قُلْتَ قَالَ اللَّهُ قَالَ رَسُولُهُ

فَيَقُولُ جَهْلًا أَيْنَ قَوْلُ فُلَانٍ

قُلْتُ: فَلَا يَجْتَمِعُ فِي قَلْبِ الْعَبْدِ قَوْلُ الرَّسُولِ ﷺ، وَرَأْيُ فُلَانٍ قَدْ أَخْطَأَ فِي

الْحُكْمِ، أَوْ اشْتَبَهَ عَلَيْهِ الْأَمْرُ.

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْقَيْمِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «الْكَافِيَةِ الشَّافِيَّةِ» (ص ٢٨٢):

أَصَلْتُمْ آرَاءَ الرَّجَالِ وَخَرَصَهَا

مِنْ غَيْرِ بُرْهَانٍ وَلَا سُلْطَانٍ



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَبِهِ اسْتَعِينُ

ذِكْرُ الدَّلِيلِ عَلَى أَنَّ الْإِسْلَامَ سَوْفَ يَعُودُ فِي آخِرِ الزَّمَانِ غَرِيبًا بَيْنَ النَّاسِ فِي
الْبُلْدَانِ الْإِسْلَامِيَّةِ فِي أَحْكَامِ أُصُولِهِ وَفُرُوعِهِ

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (بَدَأَ الْإِسْلَامُ غَرِيبًا، وَسَيَعُودُ كَمَا بَدَأَ
غَرِيبًا، فَطُوبَى لِلْغُرَبَاءِ). وَفِي رِوَايَةٍ: (إِنَّ الدِّينَ بَدَأَ غَرِيبًا، وَسَيَعُودُ غَرِيبًا كَمَا بَدَأَ،
فَطُوبَى لِلْغُرَبَاءِ).

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (١٤٥)، وَابْنُ مَاجَهَ فِي «سُنَنِهِ» (٣٩٨٦)، وَابْنُ
مَنْدَهَ فِي «الْإِيْمَانِ» (٤٢٣)، وَالهَرَوِيُّ فِي «دَمَّ الْكَلَامِ» (ج ٥ ص ١٦٠ و ١٦٥)،
وَالخَطِيبُ فِي «تَارِيخِ بَغْدَادٍ» (ج ١١ ص ٣٠٧)، وَفِي «شَرَفِ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ»
(ص ٢٣)، وَفِي «مَوْضِعِ الْأَوْهَامِ» (ج ١ ص ١٤١ و ١٤٢)، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي «الْمُعْجَمِ
الْأَوْسَطِ» (ج ٣ ص ١٥٦)، وَتَمَّامُ الرَّازِيُّ فِي «الْفَوَائِدِ» (ج ٥ ص ١١٣)، وَالدِّينَوْرِيُّ فِي
«الْمُجَالَسَةِ» (ج ٣ ص ٢٢٥)، وَبَحْشَلٌ فِي «تَارِيخِ وَاسِطٍ» (ص ١٣٢)، وَابْنُ الْجَوْزِيِّ
فِي «جَامِعِ الْمَسَانِيدِ» (ج ٥ ص ٢٢٦)، وَأَبُو عَوَانَةَ فِي «الْمُسْتَخْرَجِ» (ج ١ ص ١٠١)،
وَالْأَجْرِيُّ فِي «صِفَةِ الْغُرَبَاءِ» (٤)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٢ ص ٣٨٩)، وَالْقُضَاعِيُّ
فِي «مُسْنَدِ الشُّهَابِ» (١٠٥١)، وَأَبُو نُعَيْمٍ فِي «الْمُسْنَدِ الْمُسْتَخْرَجِ» (ج ١ ص ٢١٢)،
وَابْنُ رَاهَوِيَةَ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ١ ص ٣٨٢)، وَالْخَلِيلِيُّ فِي «الْإِرْشَادِ» (ج ٢ ص ٦٥٨)،
وَعَبْدُ الْحَقِّ الْإِسْبِيلِيُّ فِي «الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ الْكُبْرَى» (ج ٤ ص ٤٦٩)، وَابْنُ حَزْمٍ فِي

«الإحكام» (ج ٨ ص ٣٧)، والبغوي في «مصايح السنة» (ج ١ ص ١٥٧)، وأبو يعلى في «المسند» (ج ١١ ص ٥٢)، وابن عدي في «الكامل» (ج ٢ ص ٤٦٢)، والبيهقي في «الزهد الكبير» (٢٠٤)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (ج ١٣ ص ٢٣٧)، والطحاوي في «مشكل الآثار» (ج ١ ص ٢٩٨) من طرق عن أبي هريرة رضي الله عنه به.

وباب الحافظ أبو نعيم رحمته الله في «المسند المستخرج» (ج ١ ص ٢١٢)؛ باب: الإسلام بدأ غريباً وسعودٌ غريباً.

قلت: وهذا الحديث يُفيد أن قلة من الناس يعرفون أحكام الإسلام، وأكثرهم لا يعرفون أحكامه لجهلهم به، فهم ينتسبون إلى الإسلام لكن لا يعرفون الإسلام الصحيح لإعراضهم عن تعلم العلم الشرعي.^(١)

قال الإمام الطحاوي رحمته الله في «مشكل الآثار» (ج ١ ص ٢٩٩): (فتأملنا هذه الآثار، فوجدنا الإسلام دخل على أشياء ليست من أشكاله، فكان بذلك معها غريباً لا يُعرف، كما يُقال لمن نزل على قوم لا يعرفونه: إنه غريبٌ بينهم، ثم أخبر رسول الله ﷺ أنه يعودُ كذلك). اهـ

وقال الإمام ابن القيم رحمته الله في «مدارج السالكين» (ج ٣ ص ٢١٩): (وإنما غربتهم -يعني: أهل السنة- بين الأكثرين، الذين قال الله عز وجل فيهم: ﴿وإن تطع أكثر من في الأرض يضلوا عن سبيل الله﴾ [الأنعام: ١١٦]. اهـ

(١) وانظر: «مدارج السالكين» لابن القيم (ج ٣ ص ٢٢٤)، و«طبقات الحنابلة» لابن أبي يعلى (ج ٢ ص ٤٦٧)، و«مشكل الآثار» للطحاوي (ج ١ ص ٢٢٩).

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْقَيْمِ رحمته فِي «مَدَارِجِ السَّالِكِينَ» (ج ٣ ص ٢٢٤)؛ عَنِ صَاحِبِ
السُّنَنِ: (فَهُوَ غَرِيبٌ فِي أُمُورِ دُنْيَاهُ وَآخِرَتِهِ، لَا يَجِدُ مِنَ الْعَامَّةِ مُسَاعِدًا وَلَا مُعِينًا فَهُوَ
عَالِمٌ بَيْنَ جُهَّالٍ). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رحمته فِي «الْفَتَاوَى» (ج ١٨ ص ٢٩٢): (وَلِهَذَا لَمَّا
بَدَأَ الْإِسْلَامُ غَرِيبًا لَمْ يَكُنْ غَيْرُهُ مِنَ الدِّينِ مَقْبُولًا). اهـ
قُلْتُ: فَيَقُلُّ مَنْ يَعْرِفُ أَحْكَامَ الْإِسْلَامِ عَلَى التَّفْصِيلِ فِي الْأُصُولِ وَالْفُرُوعِ^(١)،
وَهَذَا هُوَ الْإِسْلَامُ الْغَرِيبُ بَيْنَ النَّاسِ فِي الْبُلْدَانِ الْإِسْلَامِيَّةِ، وَلِهَذَا قَالَ ﷺ: (وَسَيَعُودُ
كَمَا بَدَأَ غَرِيبًا).

فَعَنْ أَحْمَدَ بْنِ عَاصِمِ الْأَنْطَاكِيِّ رحمته، قَالَ: (إِنِّي أَدْرَكْتُ مِنَ الْأَزْمِنَةِ زَمَانًا عَادَ
فِيهِ الْإِسْلَامُ غَرِيبًا كَمَا بَدَأَ، وَعَادَ وَصَفُ الْحَقِّ فِيهِ غَرِيبًا كَمَا بَدَأَ).^(٢)
قُلْتُ: فَهَذَا وَصَفُ أَهْلِ زَمَانِهِ؛ فَكَيْفَ بِمَا حَدَّثَ بِمِثْلِ مَا فِي هَذَا الزَّمَانِ الَّذِي لَمْ
يَخْطُرْ بِبَالِهِ، وَلَمْ يَدُرْ فِي خَيَالِهِ!

(١) لِذَلِكَ تَرَى كَثِيرًا مِنَ النَّاسِ لَا يَعْرِفُونَ كَيْفَ يُصَلُّونَ، وَلَا كَيْفَ يَصُومُونَ، وَلَا كَيْفَ يَحُجُّونَ، وَلَا كَيْفَ
يَعْتَمِرُونَ، وَلَا غَيْرَ ذَلِكَ مِنْ أَحْكَامِ الدِّينِ!، إِلَّا الْقَلِيلُ مِنْهَا مَعَ جَهْلِ فِيهَا، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ
(٢) أَنْتَ حَسَنٌ.

أَخْرَجَهُ أَبُو نُعَيْمٍ فِي «حِلْيَةِ الْأَوْلِيَاءِ» (ج ٩ ص ٢٨٦).
وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ.

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ رَجَبٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «كَشْفِ الْكُرْبَةِ» (ص ١٤)؛ عَنْ صَاحِبِ السُّنَّةِ:

(لِعُرْبَتِهِ بَيْنَ أَهْلِ الْفَسَادِ مِنْ أَهْلِ الشُّبُهَاتِ وَالشَّهَوَاتِ). اهـ

وَقَالَ الْعَلَمَةُ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ رَحِمَهُ اللَّهُ: (فَإِنَّ الْإِسْلَامَ الْيَوْمَ

غَرِيبٌ).^(١) اهـ

وَقَالَ الْعَلَمَةُ الشَّيْخُ عَبْدُ اللَّطِيفِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ آلِ الشَّيْخِ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «مِصْبَاحِ

الظَّلَامِ» (ج ٢ ص ٣٥٥): (وَقَدْ عَفَتْ آثَارُ الْعِلْمِ، وَاشْتَدَّتْ غُرْبَةُ الْإِسْلَامِ حَتَّى خَاصَ

فِي هَذِهِ الْمَبَاحِثِ، وَتَصَدَّقَ لِلرَّدِّ عَلَى عُلَمَاءِ الْأُمَّةِ مَنْ لَا يَعْرِفُ حَقِيقَةَ الْإِسْلَامِ، وَكَمْ

يُمَيِّزُ بَيْنَ حَقِّ اللَّهِ، وَحَقِّ عِبَادِهِ، وَأَوْلِيَائِهِ مِنَ الْأَنَامِ). اهـ

وَقَالَ شَيْخُنَا الْعَلَمَةُ مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحِ الْعَثِيمِينَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «شَرْحِ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ»

(ج ٤ ص ٢٣٨): (الْغُرْبَةُ لَيْسَتْ غُرْبَةُ الْوَطَنِ، وَلَكِنَّهَا غُرْبَةُ الدِّينِ، وَهَذِهِ أَشَدُّ مِنْ غُرْبَةِ

الْوَطَنِ، إِذْ إِنَّ غَرِيبَ الْوَطَنِ رُبَّمَا تَزُولُ غُرْبَتُهُ بِمَا يَحْصُلُ لَهُ مِنَ الْفَرَحِ وَالسُّرُورِ

وَتَجَدُّدِ الْأَخْوَانِ وَالْأَصْحَابِ، لَكِنْ غُرْبَةُ الدِّينِ هِيَ الْبَلَاءُ، وَهِيَ الَّتِي تَحْتَاجُ إِلَى

صَبْرٍ). اهـ

وَقَالَ شَيْخُنَا الْعَلَمَةُ مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحِ الْعَثِيمِينَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْقَوْلِ الْمُفِيدِ» (ج ١

ص ٣٠٦): (مِنْ تَأَمَّلَ مَا عَلَيْهِ النَّاسُ الْيَوْمَ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْبُلْدَانِ الْإِسْلَامِيَّةِ تَبَيَّنَ لَهُ تَرْكُ

التَّوْحِيدِ، وَغُرْبَةُ الدِّينِ). اهـ

(١) انظر: «مُخْتَصَرُ سِيرَةِ الرَّسُولِ ﷺ» (ص ١٠).

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْقَيْمِ رحمته فِي «مَدَارِجِ السَّالِكِينَ» (ج ٣ ص ٢٢٢)؛ عَنْ ظُهُورِ
 الْإِسْلَامِ أَوْلَى: (ثُمَّ أَخَذَ -يَعْنِي: الْإِسْلَامَ- فِي الْإِغْتِرَابِ وَالتَّرْحُلِ، حَتَّى عَادَ غَرِيبًا كَمَا
 بَدَأَ، بَلِ الْإِسْلَامُ الْحَقُّ الَّذِي -كَانَ عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَصْحَابُهُ- هُوَ الْيَوْمَ أَشَدُّ غُرْبَةً
 مِنْهُ فِي أَوَّلِ ظُهُورِهِ، وَإِنْ كَانَتْ أَعْلَامُهُ وَرُسُومُهُ الظَّاهِرَةُ مَشْهُورَةً مَعْرُوفَةً، فَالْإِسْلَامُ
 الْحَقِيقِيُّ غَرِيبٌ جِدًّا، وَأَهْلُهُ غُرَبَاءُ أَشَدُّ الْغُرْبَةِ بَيْنَ النَّاسِ). اهـ

قُلْتُ: رَحِمَ اللَّهُ الْإِمَامَ ابْنَ الْقَيْمِ، كَيْفَ لَوْ عَاشَ فِي عَصْرِنَا هَذَا؟!.

وَقَالَ الْعَلَمَةُ الشَّيْخُ عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ بَازٍ رحمته فِي «الْفَتَاوَى» (ج ٣ ص ١٥٧): (لَا
 رَيْبَ أَنَّ إِظْهَارَ الْحَقِّ وَنَشْرَهُ فِي هَذَا الْعَصْرِ، وَدَعْوَةَ النَّاسِ إِلَيْهِ يُعْتَبَرُ مِنَ الْأُمُورِ
 الْغَرِيبَةِ، وَذَلِكَ لِاسْتِحْكَامِ غُرْبَةِ الْإِسْلَامِ، وَقَلَّةِ دُعَاةِ الْحَقِّ، وَكَثْرَةِ دُعَاةِ الْبَاطِلِ، وَهَذَا
 مُصَدِّقٌ مَا أَخْبَرَ بِهِ نَبِيْنَا وَرَسُولُنَا مُحَمَّدٌ ﷺ حَيْثُ قَالَ فِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ: (بَدَأَ
 الْإِسْلَامُ غَرِيبًا، وَسَيَعُودُ غَرِيبًا كَمَا بَدَأَ فَطُوبَى لِلْغُرَبَاءِ)^(١). اهـ

وَقَالَ الْعَلَمَةُ الشَّيْخُ عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ بَازٍ رحمته فِي «الْفَتَاوَى» (ج ٢٣ ص ١٩٢):
 (وَلَا سِيَّمَا فِي هَذَا الْعَصْرِ، الَّذِي اِسْتَدَّتْ فِيهِ غُرْبَةُ الْإِسْلَامِ، وَكَثُرَ فِيهِ دُعَاةُ الْبَاطِلِ،
 وَانْتَشَرَتْ فِيهِ أَنْوَاعُ الْإِفْسَادِ فِي غَالِبِ الْمَعْمُورَةِ، وَاخْتَلَطَ الْحَابِلُ بِالنَّابِلِ، وَالظَّالِمُ
 بِالْمَظْلُومِ، وَالْمُفْسِدُ بِالْمُصْلِحِ، وَالْجَاهِلُ بِالْعَالِمِ، فَإِنَّ هَذَا الْعَصْرَ شَدِيدُ الْغُرْبَةِ، شَدِيدُ
 الْإِخْتِلَاطِ، شَدِيدُ الْبَلَاءِ إِلَّا مَنْ عَصَمَ اللَّهُ وَوَفَّقَهُ). اهـ

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (١٤٥) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه.

وقال العلامة الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمته الله: (فإذا كان الإسلام يعود كما

بدأ، فما أجهل من استدلل بكثرة الناس^(١).^(٢) اهـ



(١) يعني: كثرة الهمج والرّاع الذين يجهلون الإسلام، ولذلك لا يُعتمد عليهم في الدين على كثرتهم.

(٢) انظر: «الدرر السنية» (ج ١ ص ٤١).

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

فَتْوَى

شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رحمته فِي أَنْ مَنْ اتَّبَعَ الصَّحَابَةَ فِي الْأُصُولِ وَالنُّزُوعِ فَقَدْ

وَأَفَقَ السُّنَّةَ وَمَنْ خَالَفَهُمْ

فَقَدْ وَقَعَ فِي الْمُخَالَفَةِ وَلَا بُدَّ

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رحمته فِي «الْفُرْقَانِ» (ص ٢٨): (قَالَ تَعَالَى:

﴿وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ رحمته وَرَضُوا

عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾

[التوبة: ١٠٠]، فَجَعَلَ التَّابِعِينَ لَهُمْ بِإِحْسَانٍ مُشَارِكِينَ لَهُمْ فِيمَا ذَكَرَ مِنَ الرِّضْوَانِ

وَالْجَنَّةِ، وَقَدْ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا مِنْ بَعْدُ وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا مَعَكُمْ فَأُولَئِكَ

مِنْكُمْ﴾ [الأنفال: ٧٥]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا

وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ

رَءُوفٌ رَحِيمٌ﴾، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَأَخْرَيْنَ مِنْهُمْ لَمَّا يَلْحَقُوا بِهِمْ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾

(١) قُلْتُ: مِنْ أَيِّ شَخْصٍ كَانَ إِلَى قِيَامِ السَّاعَةِ فَلَهُ هَذَا الْفَضْلُ الْعَظِيمُ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى.

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْقَيِّمِ رحمته فِي «إِعْلَامِ الْمُوقَعِينَ» (ج ٣ ص ٤٧٤): (وَتَقْلِيدُهُمْ - يَعْنِي: الصَّحَابَةَ - اتَّبَاعُ

لَهُمْ، فَفَاعِلُهُ مِمَّنْ رحمته). اهـ

[الجمعة: ٣]؛ فَمَنْ اتَّبَعَ السَّابِقِينَ الْأَوَّلِينَ كَانَ مِنْهُمْ، وَهُمْ خَيْرُ النَّاسِ بَعْدَ الْأَنْبِيَاءِ.

هـ



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ذِكْرُ الدَّلِيلِ

عَلَى وُجُوبِ التَّقْيِيدِ بِمَا عَلَيْهِ الصَّحَابَةُ السَّابِقُونَ مِنْ أَحْكَامِ الْإِسْلَامِ فِي الْأُصُولِ وَالْفُرُوعِ

فَهَذَا الضَّابِطُ^(١) مِنَ الْأُسُسِ الْأُصُولِيَّةِ فِي قَضِيَّةِ الاجْتِهَادِ فِي أَحْكَامِ الدِّينِ فِي الْأُصُولِ وَالْفُرُوعِ، لِأَنَّهُ يَلْزَمُ الْمُبْتَدِئُ، وَالْمُقَصِّرُ فِي الْعِلْمِ الَّذِي لَمْ يَبْلُغْ مَرْتَبَةَ الاجْتِهَادِ، وَلَمْ يَبْلُغْ دَرَجَةَ التَّمَكُّنِ فِي الْعِلْمِ؛ أَنْ يَتَّبِعَ آثَارَ الصَّحَابَةِ الْكِرَامِ، وَيَنْضَبِطَ بِحُكْمِهِمْ، وَمَنْهَجِهِمْ، وَدَعْوَتِهِمْ، وَذَلِكَ حَتَّى لَا يَنْفَرِدُ عَنْهُمْ بِفَهْمٍ لَيْسَ لَهُ فِيهِ سَلْفٌ مِنَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ فِي مَسْأَلَةٍ مِنَ الْمَسَائِلِ.

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ١٣ ص ٢٦): (وَإِذَا ذَكَرُوا نِزَاعَ الْمُتَأَخِّرِينَ لَمْ يَكُنْ بِمُجَرَّدِ ذَلِكَ أَنْ يَجْعَلَ هَذِهِ مِنْ مَسَائِلِ الاجْتِهَادِ الَّتِي يَكُونُ كُلُّ قَوْلٍ مِنْ تِلْكَ الْأَقْوَالِ سَائِعًا لَمْ يُخَالَفْ إِجْمَاعًا؛ لِأَنَّ كَثِيرًا مِنْ أُصُولِ الْمُتَأَخِّرِينَ

(١) وَكَذَلِكَ هَذَا هُوَ الضَّابِطُ الَّذِي يَلْزَمُ الْعَامِيَّ فِي هَذَا الْعَصْرِ، أَنْ يَتَّبِعَ عَالِمًا يَتَّبِعُ آثَارَ الصَّحَابَةِ الْكِرَامِ فِي الْأُصُولِ وَالْفُرُوعِ، وَيَنْضَبِطَ بِحُكْمِهِ، وَمَنْهَجِهِ، وَدَعْوَتِهِ؛ حَتَّى لَا يَنْفَرِدُ بِفَهْمٍ لَيْسَ لَهُ فِيهِ سَلْفٌ فِي حُكْمٍ مِنْ أَحْكَامِ الدِّينِ.

مُحَدَّثٌ مُبْتَدِعٌ فِي الْإِسْلَامِ مَسْبُوقٌ بِإِجْمَاعِ السَّلَفِ عَلَى خِلَافِهِ وَالنِّزَاعُ الْحَادِثُ بَعْدَ إِجْمَاعِ السَّلَفِ خَطَأً قَطْعًا). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «دَرِّعِ تَعَارِضِ الْعَقْلِ وَالنَّقْلِ» (ج ٧ ص ٦٧٢): (وَالْمَقْصُودُ هُنَا أَنَّ السَّلَفَ كَانُوا أَكْمَلَ النَّاسِ فِي مَعْرِفَةِ الْحَقِّ وَأَدَلَّتِهِ، وَالْجَوَابُ عَمَّا يُعَارِضُهُ). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ٣ ص ١٥٧): (ثُمَّ مِنْ طَرِيقَةِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ: اتِّبَاعُ آثَارِ رَسُولِ اللهِ ﷺ بَاطِنًا وَظَاهِرًا، وَاتِّبَاعُ سَبِيلِ السَّابِقِينَ الْأَوَّلِينَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَلَانِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «إِجْمَالِ الْإِصَابَةِ» (ص ٦٦): (الْمُعْتَمَدُ أَنَّ التَّابِعِينَ أَجْمَعُوا عَلَى اتِّبَاعِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ، وَالْأَخْذِ بِقَوْلِهِمْ وَالْفُتْيَا بِهِ، مِنْ غَيْرِ نَكِيرٍ مِنْ أَحَدٍ مِنْهُمْ، وَكَانُوا مِنْ أَهْلِ الْإِجْتِهَادِ أَيْضًا). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ١٣ ص ٢٤)؛ عَنْ تَفْضِيلِ السَّلَفِ عَلَى الْخَلْفِ: (وَلِهَذَا كَانَ مَعْرِفَةُ أَقْوَالِهِمْ فِي الْعِلْمِ وَالدِّينِ وَأَعْمَالِهِمْ خَيْرًا، وَأَنْفَعَ مِنْ مَعْرِفَةِ أَقْوَالِ الْمُتَأَخِّرِينَ وَأَعْمَالِهِمْ فِي جَمِيعِ عُلُومِ الدِّينِ وَأَعْمَالِهِ؛ كَالْتَفْسِيرِ، وَأُصُولِ الدِّينِ، وَفُرُوعِهِ، وَالزُّهْدِ، وَالْعِبَادَةِ، وَالْأَخْلَاقِ، وَالْجِهَادِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ؛ فَإِنَّهُمْ أَفْضَلُ مِمَّنْ بَعْدَهُمْ كَمَا دَلَّ عَلَيْهِ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ؛ فَالْإِقْتِدَاءُ بِهِمْ خَيْرٌ مِنَ الْإِقْتِدَاءِ بِمَنْ بَعْدَهُمْ، وَمَعْرِفَةُ إِجْمَاعِهِمْ وَنِزَاعِهِمْ فِي الْعِلْمِ وَالدِّينِ خَيْرٌ، وَأَنْفَعُ مِنَ مَعْرِفَةِ مَا يُذَكَّرُ مِنْ إِجْمَاعِ غَيْرِهِمْ وَنِزَاعِهِمْ. وَذَلِكَ أَنَّ إِجْمَاعَهُمْ لَا يَكُونُ إِلَّا مَعْصُومًا). اهـ

وقال العلامة ابن عيسى رحمته في «توضيح المقاصد» (ج ١ ص ٢٢٣): (فإنه لا يمكنُ أحداً أن يدعي إجماع الأمة؛ إلا فيما أجمع عليها سلفها من الصحابة والتابعين، وأما بعد ذلك، فقد انتشرت انتشاراً، لا تضبط أقوال جميعها). اهـ
قلت: وهذا يدل على أن الأخذ بإجماع الصحابة أولى من غيرهم.

وقال الإمام الآجري رحمته في «الشرعية» (ج ١ ص ٣٠١): (علامة من أراد الله تعالى به خيراً سلوك هذا الطريق كتاب الله، وسنن رسول الله ﷺ، وسنن أصحابه رضي الله عنهم، ومن تبعهم بإحسان، وما كان عليه أئمة المسلمين في كل بلد). اهـ

وقال الإمام الدارمي رحمته في «الرد على الجهمية» (ص ٢١٠): (إن كنتم من المؤمنين، وعلى منهاج أسلافهم، فاقبسوا العلم من آثارهم، واقبسوا الهدى من سبيلهم، وارضوا بهذه الآثار إماماً، كما رضي القوم بها لأنفسهم إماماً). اهـ
وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته في «الفتاوى» (ج ١٣ ص ٢٥): (فتارة يحكون الإجماع ولا يعلمون إلا قولهم). اهـ

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته في «الفتاوى» (ج ١٣ ص ٢٥): (يحكون إجماعاً ونزاعاً ولا يعرفون ما قال السلف في ذلك البته؛ بل قد يكون قول السلف خارجاً عن أقوالهم). اهـ

وقال العلامة الشيخ صالح بن فوزان الفوزان في «شرح السنة» (ص ٣٥١): (فموقف المسلم من صحابة رسول الله ﷺ احترامهم، والترضي عنهم، والإقتداء

بِهِمْ، وَاتَّبَاعُهُمْ، وَالِدِّفَاعُ عَنْ أَعْرَاضِهِمْ، هَذَا هُوَ مَوْقِفُ الْمُسْلِمِ مِنْ صَحَابَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ الْبَرْبَهَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «شَرْحِ السُّنَّةِ» (ص ٤٢١): (فَاللَّهُ اللَّهُ فِي نَفْسِكَ، وَعَلَيْكَ بِالْأَثْرِ، وَأَصْحَابِ الْأَثْرِ، وَالتَّقْلِيدِ^(١))؛ فَإِنَّ الدِّينَ إِنَّمَا هُوَ بِالتَّقْلِيدِ؛ يَعْنِي: لِلنَّبِيِّ ﷺ، وَأَصْحَابِهِ رِضْوَانَ اللَّهِ عَلَيْهِمْ، وَمِنْ قَبْلُنَا لَمْ يَدْعُونَا فِي لَبْسٍ، فَقَلَّدَهُمْ وَاسْتَرَحَّ، وَلَا تَجَاوَزُ الْأَثْرَ، وَأَهْلَ الْأَثْرِ!). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْقَيِّمِ رَحِمَهُ اللَّهُ: (فَالصَّحَابَةُ ﷺ أَخَذُوا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَلْفَافَ الْقُرْآنِ وَمَعَانِيهِ، بَلْ كَانَتْ عِنَايَتُهُمْ بِأَخْذِ الْمَعَانِي أَعْظَمَ مِنْ عِنَايَتِهِمْ بِالْأَلْفَافِ، يَأْخُذُونَ الْمَعَانِي أَوَّلًا، ثُمَّ يَأْخُذُونَ الْأَلْفَافَ).^(٢) اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْقَيِّمِ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «إِعْلَامِ الْمُوقِعِينَ» (ج ٥ ص ٥٦٠): (وَأَمَّا تَخْصِيصُ اتِّبَاعِهِمْ - يَعْنِي: الصَّحَابَةَ - بِأَصُولِ الدِّينِ دُونَ فُرُوعِهِ فَلَا يَصِحُّ؛ لِأَنَّ الْإِتِّبَاعَ عَامًّا). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْقَيِّمِ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «إِعْلَامِ الْمُوقِعِينَ» (ج ٣ ص ٤٧٤): (وَتَقْلِيدُهُمْ - يَعْنِي: الصَّحَابَةَ - اتِّبَاعٌ لَهُمْ، فَفَاعِلُهُ مِمَّنْ ﷺ). اهـ

(١) قلتُ: وَالْمُرَادُ بِالتَّقْلِيدِ هُنَا: هُوَ الْإِتِّبَاعُ، وَهُوَ التَّقْلِيدُ الْمُحْمُودُ، وَلَيْسَ هُوَ مِنَ التَّقْلِيدِ الْمَذْمُومِ.

وانظر: «شَرْحَ السُّنَّةِ» لِلشَّيْخِ الْقُورْآنِ (ص ٤٢١).

(٢) وانظر: «مُخْتَصِرَ الصَّوَاغِقِ الْمُرْسَلَةِ» (ج ٢ ص ٣٣٩).

وَقَالَ الْمُفَسِّرُ الْجِصَّاصُ رَحِمَهُ اللهُ فِي «أَحْكَامِ الْقُرْآنِ» (ج ٢ ص ٢٣): (الْقَوْلَ إِذَا ظَهَرَ عَنِ جَمَاعَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ وَاسْتَفَاضَ، وَلَمْ يُوْجَدْ لَهُ مِنْهُمْ مُخَالِفٌ؛ فَهُوَ إِجْمَاعٌ، وَحُجَّةٌ عَلَى مَنْ بَعْدَهُمْ). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الاسْتِذْكَارِ» (ج ١ ص ٣٥٥): (فَإِنَّهُمْ أَصْحَابُ رَسُولِ اللهِ ﷺ، وَلَا مُخَالِفَ لَهُمْ مِنْهُمْ، وَسَائِرُ الْأَقْوَالِ جَاءَتْ عَنْ غَيْرِهِمْ، وَلَا يَجُوزُ عِنْدَنَا الْخِلَافُ عَلَيْهِمْ بِغَيْرِهِمْ؛ لِأَنَّ إِجْمَاعَ الصَّحَابَةِ حُجَّةٌ عَلَى مَنْ بَعْدَهُمْ، وَالنَّفْسُ تَسْكُنُ إِلَيْهِمْ؛ فَأَيْنَ الْمَهْرَبُ عَنْهُمْ دُونَ سُنَّتِهِ، وَلَا أَصْلٍ وَبِاللهِ التَّوْفِيقُ). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ الْبَرْبَهَارِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «شَرْحِ السُّنَّةِ» (ص ٢٧٣): (مِنْ ثَبَتَ عَلَى قَوْلِ رَسُولِ اللهِ ﷺ وَأَمْرِهِ، وَأَمْرِ أَصْحَابِهِ، وَلَمْ يَتَخَطَّ أَحَدًا مِنْهُمْ، وَلَمْ يُجَاوِزْ أَمْرَهُمْ، وَوَسِعَهُ مَا وَسَعَهُمْ، وَلَمْ يَرْعَبْ عَنْ طَرِيقَتِهِمْ وَمَذْهَبِهِمْ، وَعَلِمَ أَنََّّهُمْ كَانُوا عَلَى الْإِسْلَامِ الصَّحِيحِ، وَالْإِيمَانِ الصَّحِيحِ، فَقَلَّدَهُمْ دِينَهُ وَاسْتَرَاحَ، وَعَلِمَ أَنَّ الدِّينَ إِنَّمَا هُوَ بِالتَّقْلِيدِ^(١)، وَالتَّقْلِيدُ لِأَصْحَابِ مُحَمَّدٍ ﷺ). اهـ

قَالَ تَعَالَى: ﴿لَقَدْ مَنَّ اللهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِنْ أَنْفُسِهِمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾ [آل عمران: ١٦٤].

(١) قلتُ: وَالْمُرَادُ بِالتَّقْلِيدِ: هُوَ الْإِتِّبَاعُ وَالْإِقْتِدَاءُ فِي الدِّينِ.

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿أَوْلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ يُتْلَى عَلَيْهِمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَرَحْمَةً وَذِكْرَى لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ [العنكبوت: ٥١].

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ١٣ ص ٢٦): (وَالنِّزَاعُ الْحَادِثُ بَعْدَ إِجْمَاعِ السَّلَفِ خَطَأٌ قَطْعًا). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ٢ ص ٢٢٧): (وَمَعْلُومٌ أَنَّ السَّابِقِينَ الْأَوَّلِينَ أَعْظَمُ اهْتِدَاءً وَاتِّبَاعًا لِلْآثَارِ النَّبَوِيَّةِ فَهُمْ أَعْظَمُ إِيْمَانًا وَتَقْوَى وَأَمَّا آخِرُ الْأَوْلِيَاءِ: فَلَا يَحْصُلُ لَهُ مِثْلُ مَا حَصَلَ لَهُمْ). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ الْبَرْبَهَارِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «شَرْحِ السُّنَّةِ» (ص ٨٣): (الْأَسَاسُ الَّذِي تُبْنَى عَلَيْهِ الْجَمَاعَةُ، هُمْ: أَصْحَابُ مُحَمَّدٍ ﷺ، وَهُمْ أَهْلُ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ٤ ص ١٨٦): (هَذِهِ الْأَحَادِيثُ قَدْ رَوَاهَا الثَّقَاتُ فَنَحْنُ نَرَوِيهَا، وَنُؤْمِنُ بِهَا. وَلَا نُفَسِّرُهَا). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «بَيَانِ تَلْبِيسِ الْجَهْمِيَّةِ» (ج ٢ ص ١٥): (وَدِيَانَتُنَا الَّتِي بِهَا نَدِينُ: التَّمَسُّكُ بِكِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَبِسُنَّةِ نَبِيِّهِ ﷺ، وَمَا رُوي عَنِ الصَّحَابَةِ، وَالتَّابِعِينَ، وَأئِمَّةِ الْحَدِيثِ، وَنَحْنُ بِذَلِكَ مُعْتَصِمُونَ). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «بَيَانِ تَلْبِيسِ الْجَهْمِيَّةِ» (ج ٢ ص ١٨): (نُعَوِّلُ فِيمَا اخْتَلَفْنَا فِيهِ عَلَى كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى وَسُنَّةِ نَبِيِّهِ ﷺ، وَإِجْمَاعِ الْمُسْلِمِينَ^(١)). اهـ

(١) وَأَوَّلُ الْإِجْمَاعِ هُوَ: إِجْمَاعُ الصَّحَابَةِ الْكِرَامِ الَّذِي يَجِبُ أَنْ نَأْخُذَ بِهِ قَبْلَ أَيِّ إِجْمَاعٍ، فَافْهَمْ لِهَذَا تَرَشُّدًا.

وَقَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «أُصُولِ السُّنَّةِ» (ص ٧): (أُصُولُ السُّنَّةِ عِنْدَنَا:

التَّمَسُّكُ بِمَا كَانَ عَلَيْهِ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَالِافْتِدَاءُ بِهِمْ). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «جَامِعِ بَيَانِ الْعِلْمِ» (ج ٢ ص ١١٨): (مَا جَاءَ

عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ نَقْلِ الثَّقَاتِ، وَجَاءَ عَنِ الصَّحَابَةِ وَصَحَّ عَنْهُمْ؛ فَهُوَ عِلْمٌ يُدَانُ بِهِ، وَمَا أُحْدِثَ بَعْدَهُمْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ أَصْلٌ فِيمَا جَاءَ عَنْهُمْ؛ فَبِدْعَةٌ وَصَلَالَةٌ). اهـ

قُلْتُ: وَهُمْ خَيْرُ الْقُرُونِ بَنَصِّ الرَّسُولِ ﷺ عَنْهُمْ، وَإِجْمَاعُهُمْ حُجَّةٌ مُلْزِمَةٌ، لِأَنَّهُ

مُقْتَضَى الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ.

وَقَالَ الْإِمَامُ الْبَرْهَارِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «شَرْحِ السُّنَّةِ» (ص ٣٠١): (وَالْجَمَاعَةُ: مَا

اجْتَمَعَ عَلَيْهِ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ). اهـ

وَقَالَ الْعَلَامَةُ الشَّيْخُ صَالِحُ بْنُ فَوْزَانَ الْفَوْزَانِي فِي «شَرْحِ السُّنَّةِ» (ص ٣٠١):

(وَأَوَّلُ الْجَمَاعَةِ، وَمُقَدَّمُ الْجَمَاعَةِ: صَحَابَةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، الَّذِينَ هُمْ أَفْضَلُ الْقُرُونِ، مَا

اجْتَمَعَ عَلَيْهِ صَحَابَةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَهُوَ الْجَمَاعَةُ، وَمَنْ بَعْدَهُمْ مَنْ كَانَ عَلَى الْحَقِّ فَهُوَ

الْجَمَاعَةُ، فَالَّذِي عَلَى الْحَقِّ يُسَمَّى جَمَاعَةً، وَلَوْ كَانَ وَاحِدًا، وَلَوْ كَانَ النَّاسُ كُلُّهُمْ

عَلَى خِلَافِهِ، إِذَا لَيْسَ الْمُرَادُ بِالْجَمَاعَةِ الْكَثْرَةُ، بَلِ الْمُرَادُ بِالْجَمَاعَةِ مَنْ كَانُوا عَلَى

الْحَقِّ، وَلَوْ كَانُوا طَائِفَةً يَسِيرَةً). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ الْبَرْبَهَارِيُّ رحمته فِي «شَرْحِ السُّنَّةِ» (ص ٤٣٥): (وَأَعْلَمَ أَنَّ الدِّينَ إِتْمَامًا

هُوَ التَّقْلِيدُ^(١))، وَالتَّقْلِيدُ لِأَصْحَابِ مُحَمَّدٍ صلواتهم. اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رحمته فِي «الْفُرْقَانِ» (ص ٦٦): (وَالْمَقْصُودُ: أَنَّ

كَثِيرًا مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ لَمْ يَصِيرُوا يَعْتَمِدُونَ فِي دِينِهِمْ لَا عَلَى الْقُرْآنِ وَلَا عَلَى الْإِيمَانِ
الَّذِي جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ صلواتهم بِخِلَافِ السَّلَفِ؛ فَلِهَذَا كَانَ السَّلَفُ أَكْمَلَ عِلْمًا وَإِيمَانًا،
وَخَطْوُهُمْ أَخْفَ، وَصَوَابُهُمْ أَكْثَرَ). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رحمته فِي «الْفُرْقَانِ» (ص ١٥٦): (قَوْلُنَا الَّذِي نَقُولُ

بِهِ وَدِيَانَتُنَا الَّتِي نَدِينُ بِهَا: التَّمَسُّكُ بِكِتَابِ رَبَّنَا، وَسُنَّةِ نَبِيِّنَا، وَمَا جَاءَ عَنِ الصَّحَابَةِ صلواتهم
وَالتَّابِعِينَ، وَأَئِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ). اهـ

وَقَالَ قَوْمُ السُّنَّةِ الْأَصْبَهَانِيِّ رحمته فِي «الْحُجَّةِ» (ج ١ ص ٢٣٧): (أَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ

صلواتهم السُّنَّةَ عَنِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَأَخَذَ الصَّحَابَةُ عَنِ رَسُولِ اللَّهِ صلواتهم، وَأَخَذَ التَّابِعُونَ عَنِ
الصَّحَابَةِ الَّذِينَ أَشَارَ إِلَيْهِمْ رَسُولُ اللَّهِ صلواتهم بِالْاِقْتِدَاءِ بِهِمْ، ثُمَّ أَشَارَ الصَّحَابَةُ إِلَى التَّابِعِينَ
مِنْ بَعْدِهِمْ). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رحمته فِي «الْفَتَاوَى» (ج ١٣ ص ٢٥): (وَأَمَّا

الْمُتَأَخِّرُونَ الَّذِينَ لَمْ يَتَحَرَّوْا مُتَابَعَتَهُمْ، وَسَلُّوكَ سَبِيلِهِمْ، وَلَا لَهُمْ خِبْرَةٌ بِأَقْوَالِهِمْ

(١) قلتُ: وَالْمُرَادُ مِنَ التَّقْلِيدِ الْإِتْبَاعَ لِلنَّبِيِّ صلواتهم، وَأَصْحَابِهِ الْكِرَامِ فِي الدِّينِ.
فَقَلَّدَهُمْ وَاسْتَرْحَ، فَلَا تَكَلَّفَ نَفْسَكَ فَقَدْ كُفَيْتَ، فَإِنَّكَ عَلَى حَقِّ إِذَا قَلَّدْتَهُمْ.

وَانظُرْ: «شَرْحِ السُّنَّةِ» لِلشَّيْخِ الْفُوزَانَ (ص ٤٢٢).

وَأَفْعَالِهِمْ، بَلْ هُمْ فِي كَثِيرٍ مِمَّا يَتَكَلَّمُونَ بِهِ فِي الْعِلْمِ، وَيَعْمَلُونَ بِهِ لَا يَعْرِفُونَ طَرِيقَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ فِي ذَلِكَ.

فَهَؤُلَاءِ تَجِدُ عُمَدَتَهُمْ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأُمُورِ الْمُهِمَّةِ فِي الدِّينِ إِنَّمَا هُوَ عَمَّا يَظُنُّونَهُ مِنَ الْإِجْمَاعِ، وَهُمْ لَا يَعْرِفُونَ فِي ذَلِكَ أَقْوَالَ السَّلَفِ الْأَبْتَةِ، أَوْ عَرَفُوا بَعْضَهَا وَلَمْ يَعْرِفُوا سَائِرَهَا). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ١٣ ص ٢٥): (وَهُمْ -يَعْنِي: الْمُتَأَخِّرِينَ- إِذَا ذَكَرُوا إِجْمَاعَ الْمُسْلِمِينَ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ عِلْمٌ بِهَذَا الْإِجْمَاعِ؛ فَإِنَّهُ لَوْ أَمَكَنَ الْعِلْمُ بِإِجْمَاعِ الْمُسْلِمِينَ لَمْ يَكُنْ هَؤُلَاءِ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ بِهِ؛ لِعَدَمِ عِلْمِهِمْ بِأَقْوَالِ السَّلَفِ؛ فَكَيْفَ إِذَا كَانَ الْمُسْلِمُونَ يَتَعَدَّرُ الْقَطْعُ بِإِجْمَاعِهِمْ فِي مَسَائِلِ النَّزَاعِ بِخِلَافِ السَّلَفِ فَإِنَّهُ يُمَكِّنُ الْعِلْمَ بِإِجْمَاعِهِمْ كَثِيرًا). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «رِسَالَتِهِ» (ص ٢٤): (يَجِبُ اتِّبَاعُ طَرِيقَةِ السَّلَفِ مِنَ السَّابِقِينَ الْأَوَّلِينَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ، وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ، فَإِنَّ إِجْمَاعَهُمْ حُجَّةٌ قَاطِعَةٌ، وَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يُخَالَفَهُمْ فِيمَا أَجْمَعُوا عَلَيْهِ، لَا فِي الْأُصُولِ، وَلَا فِي الْفُرُوعِ). اهـ

وَقَالَ شَيْخُنَا الْعَلَامَةُ مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحِ الْعَثِيمِينَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «شَرْحِ الْقَوَاعِدِ الْمُثَلَّى» (ص ٢٥٧): (أَتَدْرِي -أَيُّهَا الْمُتَعَالِمُ- مَنْ السَّلَفُ؟!؛ السَّلَفُ هُمُ الرَّسُولُ ﷺ، وَالْخُلَفَاءُ الرَّاشِدُونَ، وَالصَّحَابَةُ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ، وَالتَّابِعُونَ لَهُمْ بِإِحْسَانٍ مِنْ أُمَّةِ الْهُدَى وَالْحَقِّ، فَكَيْفَ تَكُونُ طَرِيقَةُ الْخَلْفِ أَهْدَى مِنْهُمْ!). اهـ ﴿إِنْ هَذَا لَشَيْءٌ يُرَادُ﴾ [ص: ٦].

وَقَالَ شَيْخُنَا الْعَلَامَةُ مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحِ الْعُثَيْمِينَ رحمته فِي «الْقَوَاعِدِ الْمُثَلَّى»
(ص ٢٨٨): (الْحَقُّ بِلَا رَيْبٍ فِيمَا كَانَ عَلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ وَأَصْحَابُهُ رضي الله عنهم، وَسَلَفُ الْأُمَّةِ
وَأَثَمَتُهَا). اهـ

وَقَالَ شَيْخُنَا الْعَلَامَةُ مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحِ الْعُثَيْمِينَ رحمته فِي «شَرْحِ الْقَوَاعِدِ الْمُثَلَّى»
(ص ٢٨٨): (مُخَالَفَةُ النَّبِيِّ ﷺ، وَأَصْحَابِهِ رضي الله عنهم، وَسَلَفِ الْأُمَّةِ؛ لَا شَكَّ أَنََّّهُ هُوَ الْبَاطِلُ
وَالضَّالُّ). اهـ



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إِنْ اِحْتَجَّ مُتَعَالِمٌ عَلَيْنَا بِمَا عَلَيْهِ بَعْضُ الْفُقَهَاءِ الْمُعَاَصِرِينَ
فَنَحْتَجُّ عَلَيْهِ بِمَا كَانَ عَلَيْهِ الصَّحَابَةُ مِنَ الْأَنْصَارِ وَالْمُهَاجِرِينَ

قَالَ الْعَلَامَةُ الشَّيْخُ حَمْدُ بْنُ نَاصِرٍ آلِ مَعْمَرٍ رحمته فِي «الرَّدِّ عَلَى الْقُبُورِيِّينَ»
(ص ١٢٩): (فَإِنْ اِحْتَجَّ أَحَدٌ عَلَيْنَا بِمَا عَلَيْهِ الْمُتَأَخِّرُونَ؛ قُلْنَا: الْحُجَّةُ بِمَا عَلَيْهِ
الصَّحَابَةُ، وَالتَّابِعُونَ، وَالَّذِينَ هُمْ خَيْرُ الْقُرُونِ؛ لَا بِمَا عَلَيْهِ الْخَلْفُ الَّذِينَ يَقُولُونَ مَا لَا
يَفْعَلُونَ، وَيَفْعَلُونَ مَا لَا يُؤْمَرُونَ). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رحمته فِي «الْفَتَاوَى» (ج ١٧ ص ٣٣٤): (لَكِنَّ كَثِيرًا
مِنَ الْمُتَكَلِّمِينَ أَوْ أَكْثَرَهُمْ لَا خِبْرَةَ لَهُمْ بِمَا دَلَّ عَلَيْهِ الْكِتَابُ، وَالسُّنَّةُ، وَأَثَارُ الصَّحَابَةِ
وَالتَّابِعِينَ لَهُمْ بِإِحْسَانٍ؛ بَلْ يَنْصُرُ مَقَالَاتٍ يَظُنُّهَا دِينُ الْمُسْلِمِينَ بَلْ إِجْمَاعُ الْمُسْلِمِينَ،
وَلَا يَكُونُ قَدْ قَالَهَا أَحَدٌ مِنَ السَّلَفِ؛ بَلِ الثَّابِتُ عَنِ السَّلَفِ مُخَالَفٌ لَهَا). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رحمته فِي «الْفُرْقَانِ» (ص ٦٩): (فَلَمَّا طَالَ الزَّمَانُ
خَفِيَ عَلَى كَثِيرٍ مِنَ النَّاسِ مَا كَانَ ظَاهِرًا لَهُمْ، وَدَقَّ عَلَى كَثِيرٍ مِنَ النَّاسِ مَا كَانَ جَلِيًّا
لَهُمْ؛ فَكَثُرَ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ مُخَالَفَةُ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ مَا لَمْ يَكُنْ مِثْلُ هَذَا فِي السَّلَفِ). اهـ
وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رحمته فِي «الْفُرْقَانِ» (ص ٦٦): (كَانَ السَّلَفُ أَكْمَلَ
عِلْمًا وَإِيمَانًا، وَخَطَوْهُمْ أَخْفَ وَصَوَابُهُمْ أَكْثَرَ). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رحمته فِي «الْفَتَاوَى» (ج ١٣ ص ٢٥): (وَأَمَّا الْمُتَأَخَّرُونَ الَّذِينَ لَمْ يَتَحَرَّوْا مُتَابَعَتَهُمْ، وَسَلُّوكَ سَبِيلِهِمْ، وَلَا لَهُمْ خِبْرَةٌ بِأَقْوَالِهِمْ وَأَفْعَالِهِمْ، بَلْ هُمْ فِي كَثِيرٍ مِمَّا يَتَكَلَّمُونَ بِهِ فِي الْعِلْمِ، وَيَعْمَلُونَ بِهِ لَا يَعْرِفُونَ طَرِيقَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ فِي ذَلِكَ.

فَهَؤُلَاءِ تَجِدُ عُمْدَتَهُمْ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأُمُورِ الْمُهَمَّةِ فِي الدِّينِ إِنَّمَا هُوَ عَمَّا يَظُنُّونَهُ مِنَ الْإِجْمَاعِ، وَهُمْ لَا يَعْرِفُونَ فِي ذَلِكَ أَقْوَالَ السَّلَفِ الْأَبْتَةِ، أَوْ عَرَفُوا بَعْضَهَا وَلَمْ يَعْرِفُوا سَائِرَهَا). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رحمته فِي «الْفَتَاوَى» (ج ١٣ ص ٢٥): (وَهُمْ -يَعْنِي: الْمُتَأَخَّرِينَ- إِذَا ذَكَرُوا إِجْمَاعَ الْمُسْلِمِينَ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ عِلْمٌ بِهَذَا الْإِجْمَاعِ؛ فَإِنَّهُ لَوْ أَمَكَنَ الْعِلْمُ بِإِجْمَاعِ الْمُسْلِمِينَ لَمْ يَكُنْ هَؤُلَاءِ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ بِهِ؛ لِعَدَمِ عِلْمِهِمْ بِأَقْوَالِ السَّلَفِ؛ فَكَيْفَ إِذَا كَانَ الْمُسْلِمُونَ يَتَعَدَّرُ الْقَطْعَ بِإِجْمَاعِهِمْ فِي مَسَائِلِ النَّزَاعِ بِخِلَافِ السَّلَفِ فَإِنَّهُ يُمَكِّنُ الْعِلْمَ بِإِجْمَاعِهِمْ كَثِيرًا). اهـ

وَقَالَ شَيْخُنَا الْعَلَامَةُ مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحِ الْعُثَيْمِينَ رحمته فِي «فَتْحِ رَبِّ الْبَرِيَّةِ» (ص ٢٤): (أَنَّ السَّلَفَ هُمْ وَرَثَةُ الْأَنْبِيَاءِ وَالْمُرْسَلِينَ، فَقَدْ تَلَقَّوْا عُلُومَهُمْ مِنْ يَنْبُوعِ الرِّسَالَةِ الْإِلَهِيَّةِ، وَحَقَائِقِ الْإِيمَانِ). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْقَيْمِ رحمته: (فَكَانَتْ نُصُوصُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَجَلًا فِي صُدُورِهِمْ وَأَعْظَمَ فِي قُلُوبِهِمْ مِنْ أَنْ يُعَارِضُوهَا بِقَوْلِ أَحَدٍ مِنَ النَّاسِ).^(١) اهـ

(١) «مُخْتَصَرُ الصَّوَاغِقِ الْمُرْسَلَةِ» (ج ٢ ص ٤١٩).

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْقَيِّمِ رحمته الله: (كَانَ السَّلْفُ يَشْتَدُّ عَلَيْهِمْ مُعَارَضَةُ النُّصُوصِ بَرَاءِ

الرَّجَالِ، وَلَا يُقَرُّونَ عَلَى ذَلِكَ). (١) اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رحمته الله فِي «رِسَالَتِهِ» (ص ٢٤): (يَجِبُ اتِّبَاعُ طَرِيقَةِ

السَّلْفِ مِنَ السَّابِقِينَ الْأَوَّلِينَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ، وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ، فَإِنَّ إِجْمَاعَهُمْ حُجَّةٌ قَاطِعَةٌ، وَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يُخَالَفَهُمْ فِيمَا أَجْمَعُوا عَلَيْهِ، لَا فِي الْأُصُولِ، وَلَا فِي الْفُرُوعِ). اهـ

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رحمته الله فِي «الْفَتَاوَى» (ج ٧ ص ٤٣٦): (وَمَنْ آتَاهُ اللَّهُ

عِلْمًا وَإِيمَانًا؛ عَلِمَ أَنَّهُ لَا يَكُونُ عِنْدَ الْمُتَأَخِّرِينَ مِنَ التَّحْقِيقِ إِلَّا مَا هُوَ دُونَ تَحْقِيقِ السَّلْفِ لَا فِي الْعِلْمِ، وَلَا فِي الْعَمَلِ). اهـ

قُلْتُ: فَالْعِلْمُ مَا كَانَ عَلَيْهِ السَّلْفُ الصَّالِحُ، اللَّهُمَّ غُفْرًا.

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رحمته الله فِي «الْفَتَاوَى الْحَمَوِيَّةِ» (ص ٢٣٦): (وَعُلِمَ أَنَّ

الضَّلَالَ وَالتَّهْوُوكَ إِنَّمَا اسْتَوْلَى عَلَى كَثِيرٍ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ بِنَبَذِهِمْ كِتَابَ اللَّهِ وَرَاءَ ظُهُورِهِمْ، وَإِعْرَاضِهِمْ عَمَّا بَعَثَ اللَّهُ بِهِ مُحَمَّدًا صلوات الله عليه مِنَ الْبَيِّنَاتِ). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْقَيِّمِ رحمته الله فِي «الصَّوَاعِقِ الْمُرْسَلَةِ» (ج ١ ص ٢٣٠): (وَحَقِيقَةُ

الْأَمْرِ: أَنَّ كُلَّ طَائِفَةٍ تَتَأَوَّلُ مَا يُخَالَفُ نِحْلَتَهَا وَمَذْهَبَهَا فَالْمَعْيَارُ عَلَى مَا يُتَأَوَّلُ وَمَا لَا

(١) «مُخْتَصَرُ الصَّوَاعِقِ الْمُرْسَلَةِ» (ج ٢ ص ٤١٦).

يُتَأَوَّلُ هُوَ الْمَذْهَبُ الَّذِي ذَهَبَتْ إِلَيْهِ، وَالْقَوَاعِدُ الَّتِي أَصَلَّتْهَا فَمَا وَافَقَهَا أَقْرَبُوهُ وَلَمْ يَتَأَوَّلُوهُ وَمَا خَالَفَهَا فَإِنْ أَمَكَنَهُمْ دَفْعُهُ وَإِلَّا تَأَوَّلُوهُ). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ الدَّارِمِيُّ رحمته الله فِي «الرَّدِّ عَلَى الْجَهْمِيَّةِ» (ص ٢١٦): (إِنَّ الَّذِي يُرِيدُ

الشُّدُودَ عَنِ الْحَقِّ، يَتَّبِعُ الشَّاذَّ مِنْ قَوْلِ الْعُلَمَاءِ، وَيَتَعَلَّقُ بِزَلَّاتِهِمْ). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رحمته الله فِي «الْفَتَاوَى» (ج ١٠ ص ٥٦٧): (وَعِنْدَ

التَّنَازُعِ يَجِبُ الرَّدُّ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ وَلَيْسَ فِعْلُ غَيْرِ الرَّسُولِ حُجَّةً عَلَى الْإِطْلَاقِ). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رحمته الله فِي «الْفُرْقَانِ» (ص ٢٧٤): (لَيْسَ اتِّبَاعُ

أَحَدِهِمْ وَاجِبًا عَلَى جَمِيعِ الْأُمَّةِ؛ كَاتِبَاعِ الرَّسُولِ ﷺ). اهـ



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

رَبِّ سِرِّ الْمُقَدَّمَةِ

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ نَحْمَدُهُ، وَنَسْتَعِينُهُ، وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا، وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا مَنْ يَهْدِيهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يُضِلِّهِ فَلَا هَادِيَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ [آل

عمران: ١٠٢].

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء: ١].

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا (٧٠) يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب: ٧٠ و٧١].

أَمَّا بَعْدُ...

فَإِنَّ أَصْدَقَ الْحَدِيثِ كِتَابُ اللَّهِ، وَخَيْرَ الْهَدْيِ هَدْيُ مُحَمَّدٍ ﷺ، وَشَرَّ الْأُمُورِ مُحَدَّثَاتُهَا، وَكُلَّ مُحَدَّثَةٍ بِدْعَةٌ، وَكُلَّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ، وَكُلَّ ضَلَالَةٍ فِي النَّارِ.

فَاعْلَمْ أَنَّ مِنَ السُّنَّةِ تَعْجِيلَ الْفِطْرِ بِغُرُوبِ الشَّمْسِ حَتَّى لَوْ كَانَتْ طَالِعَةً فِي مَكَانِ الْمَغْرِبِ فِي الْمَسْتَوَى الْمَطْلُوبِ فِي الشَّرْعِ^(١)، لَا زِيَادَةَ عَلَى ذَلِكَ.

(١) قَالَ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ أَتَمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾ [البقرة: ١٨٧].

قُلْتُ: وَيَتَعَيَّنُ دُخُولُ اللَّيْلِ مِنْ غُرُوبِ الشَّمْسِ، وَيَتَحَقَّقُ لِلصَّائِمِ الْإِفْطَارُ^(٢)،

لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ أَتَمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾ [البقرة: ١٨٧].

وَأَوَّلُ اللَّيْلِ مَغِيبُ الشَّمْسِ؛ أَي: وَصُورُ الشَّمْسِ مَكَانَ الْغُرُوبِ^(٣).

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «التَّمْهِيدِ» (ج ١٠ ص ٦٣): (فَدَلَّ عَلَيَّ أَنَّ

قُرْبَ الشَّيْءِ قَدْ يُعْبَرُ بِهِ عَنْهُ، وَالْمَرَادُ مِنْهُوَ). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الاسْتِدْكَارِ» (ج ١٠ ص ٤٢): (أَجْمَعَ

الْعُلَمَاءُ عَلَيَّ أَنَّهُ إِذَا حَلَّتْ صَلَاةُ الْمَغْرِبِ فَقَدْ حَلَّ الْفِطْرُ لِلصَّائِمِ فَرَضًا وَتَطَوُّعًا،

وَأَجْمَعُوا أَنَّ صَلَاةَ الْمَغْرِبِ مِنْ صَلَاةِ اللَّيْلِ، وَاللَّهُ تَعَالَى يَقُولُ: ﴿ثُمَّ أَتَمُّوا الصِّيَامَ إِلَى

اللَّيْلِ﴾ [البقرة: ١٨٧]. اهـ.

(١) وانظر: «السُّنَنُ» لِلتِّرْمِذِيِّ (ج ٢ ص ٣١٨)، وَ«النَّهَائِيَّةُ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ» لِابْنِ الْأَثِيرِ (ج ٤ ص ٢٤٦)،

وَ«كَشَافُ الْقِنَاعِ» لِلْبُهَيْتِيِّ (ج ١ ص ٢٣٥)، وَ«فَتْحُ الْبَارِي» لِابْنِ حَجَرَ (ج ٤ ص ١٩٦).

(٢) وانظر: «الإشْرَافُ عَلَى مَذَاهِبِ الْعُلَمَاءِ» لِابْنِ الْمُنْذِرِ (ج ٣ ص ١٥٦).

(٣) وانظر: «التَّمْهِيدُ» لِابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ (ج ٢١ ص ٩٨)، وَ«السُّنَنُ الْكُبْرَى» لِلْبَيْهَقِيِّ (ج ٤ ص ٢٤٧)، وَ«لِسَانُ

الْعَرَبِ» لِابْنِ مَنْظُورٍ (ج ٦ ص ٣٢٢٥)، وَ«شَرْحُ الْعُمْدَةِ» لِابْنِ تَيْمِيَّةَ (ج ٣ ص ٤١٢)، وَ«المُصَنَّفُ» لِابْنِ أَبِي

شَيْبَةَ (ج ٤ ص ٢٢)، وَ«السُّنَنُ» لِلدَّارِ قُطَيْبِيِّ (ج ٢ ص ٨٨).

قلت: ودُخُولُ اللَّيْلِ، وَذَلِكَ بَغْرُوبِ الشَّمْسِ، وَلَيْسَ بِشَرْطٍ أَنْ تَغِيبَ فِي الْأَفُقِ
عَنْ أَعْيُنِ النَّاطِرِينَ، كَمَا يَظُنُّ الْبَعْضُ، بَلْ لَوْ تَقَارَبَ غُرُوبُ الشَّمْسِ يَكْفِي لِإِفْطَارِ
وَالصَّلَاةِ، فَافْهَمْ لِهَذَا^(١).

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ رحمته الله فِي «التَّمْهِيدِ» (ج ١٠ ص ٦٢): (وَالْعَرَبُ تُسَمِّي
الشَّيْءَ بِاسْمِ مَا قَرَّبَ مِنْهُ). اهـ

(٢) وَعَنْ مُحَمَّدِ بْنِ كَعْبٍ قَالَ: (أَتَيْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ رضي الله عنه فِي رَمَضَانَ وَهُوَ يُرِيدُ
السَّفَرَ، وَقَدْ رُحِلَتْ ذَابْتُهُ، وَلَيْسَ ثِيَابَ السَّفَرِ، وَقَدْ تَقَارَبَ غُرُوبُ الشَّمْسِ^(٣))، فَدَعَا
بِطَعَامٍ فَأَكَلَ مِنْهُ ثُمَّ رَكِبَ، فَقُلْتُ لَهُ: سُنَّةٌ؟ قَالَ: نَعَمْ).

(١) وانظر: «المُبدَع» لأبي إسحاق الحنبلي (ج ١ ص ٣٤٣)، و«التَّمْهِيدُ» لابن عبد البر (ج ١٠ ص ٦٢ و ٦٣)،
و«كشاف القناع» للبهوتي (ج ١ ص ٢٣٥)، و«المُصَنَّف» لعبد الرزاق (ج ٤ ص ٢٢٦)، و«مُختصر صحيح
البخاري» للشيخ الألباني (ج ١ ص ٥٧١)، و«عمدة القاري» للعيني (ج ٩ ص ١٣٠).

(٢) وَإِنَّ مِنَ الْعَرَائِبِ أَنْ يَتَوَجَّهَ الْبَعْضُ الْيَوْمَ إِلَى تَحْرِيفِ هَذَا الْأَثَرِ وَتَأْوِيلِهِ عَلَى غَيْرِ ظَاهِرِهِ، وَأَنَّ قَوْلَهُ: (وَقَدْ
تَقَارَبَ غُرُوبُ الشَّمْسِ)؛ يَدُلُّ عَلَى طُلُوعِ الشَّمْسِ فِي الْأَفُقِ فِي مَكَانِ الْمَغْرِبِ.

وَفِطْرُ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه فِي هَذَا الْمُسْتَوَى مِنَ الشَّمْسِ يَدُلُّ أَنْ أَمَرَ الْغُرُوبِ قَدْ دَخَلَ عِنْدَهُ، فَيَجُوزُ لَهُ
الْفِطْرُ، وَلَيْسَ الْأَمْرُ بِفِطْرِهِ أَنَّهُ مُسَافِرٌ، بَلْ أَنَّ الشَّمْسَ عِنْدَهُ قَدْ غَرَبَتْ فَدَعَا بِطَعَامٍ فَأَكَلَ مِنْهُ لِأَنَّ الْفِطْرَ حَلٌّ، ثُمَّ
ذَكَرَ أَنَّ ذَلِكَ مِنَ السَّنَةِ؛ أَي: الْفِطْرُ بِطُلُوعِ الشَّمْسِ وَهِيَ فِي الْأَفُقِ.

وَالصَّحَابَةُ الْكِرَامُ هُمْ عَرَبٌ، وَيَتَكَلَّمُونَ بِاللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ، فَيَعْرِفُونَ بِلُغَتِهِمْ مَتَى يَصُومُونَ، وَمَتَى يُفْطِرُونَ،
لِذَلِكَ فَلَا يَتَجَرَّأُ أَحَدٌ مِنَ الْمُقَلِّدَةِ، فَيَتَقَدَّمُ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ فِي أَحْكَامِ الدِّينِ لَا فِي أَقْوَالِهِمْ، وَلَا فِي أَعْمَالِهِمْ، اللَّهُمَّ
عُفْرًا.

أثر صحيح

أخرجه الترمذي في «سننه» (ج ٢ ص ٣١٨)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (ج ٤ ص ٢٤٧)، والدارقطني في «السنن» (ج ٢ ص ١٨٨) من طريق سعيد بن أبي مریم قال: حدثنا محمد بن جعفر حدثني زيد بن أسلم، أخبرني محمد بن المنكدر، عن محمد بن كعب به.

قلت: وهذا سنده صحيح، وقد صححه الشيخ الألباني في «حديث إفتار الصائم...» (ص ٢٢).

وقال الترمذي: هذا حديث حسن.

فقوله: «وقد تقارب غروب الشمس»؛ يدل على أن الشمس لم تغرب بالكلية، بل يرى قرصها بقرب الأرض، وهذا يسمى غروباً؛ كما يدل عليه الأثر، وهذا مطابق لظاهر القرآن الكريم، والسنة النبوية، والآثار السلفية.^(١)

وانظر: «الصيام» للفريابي (ص ٥٦)، و«جامع بيان العلم» لابن عبد البر (ج ١ ص ٦١٦ و٦١٧)، و«الفقيه والمتفقه» للخطيب (ج ٢ ص ١٥٥)، و«المسند» للدارمي (ج ١ ص ٧٩)، و«الفتاوى» لابن تيمية (ج ١٩ ص ١٩٤)، و«السنن الكبرى» للبيهقي (ج ١ ص ٤٨٩)، و«شرح معاني الآثار» للطحاوي (ج ١ ص ١٥٤).

(١) قلت: وهذا كله واسع؛ فمن شاء أفطر قبل الصلاة على وجود قرص الشمس يسير من الأرض، ومن شاء أفطر بمغيب قرص الشمس كله، وكل ذلك من تحقق غروب الشمس، ولا بأس من فعل هذا، وهذا، والله ولي التوفيق.

انظر منه؛ «الموطأ» للإمام محمد بن الحسن (ج ٢ ص ٢٠٥).

قلت: فَلَا عِبْرَةَ بِهَذَا الْمُسْتَوَى مِنَ الشَّمْسِ، فَإِنَّ النَّهَارَ قَدْ انْتَهَى عِنْدَ الْعَرَبِ، فَيَجُوزُ لِلصَّائِمِ أَنْ يُفْطِرَ، وَإِنْ كَانَ قُرْصُ الشَّمْسِ لَمْ يَغِبْ عَنِ النَّاطِرِينَ، وَحَلَّتْ صَلَاةُ الْمَغْرِبِ، لِأَنَّ الْمَغْرِبَ فِي الْأَصْلِ: مَوْضِعَ الْغُرُوبِ، فَإِذَا وَصَلَتِ الشَّمْسُ فِي جِهَةِ الْمَغْرِبِ، وَفِي هَذَا الْمُسْتَوَى مِنْ مَوْضِعِ الْغُرُوبِ، فَهَذَا يُسَمَّى غُرُوبًا عِنْدَ الصَّحَابَةِ رضي الله عنهم، لِأَنَّ الشَّمْسَ بَعُدَتْ، وَدَخَلَتْ فِي الْغُرُوبِ.^(١)

قَالَ الْفَقِيهُ الْبُهَيْتِيُّ رحمته الله فِي «كَشَافِ الْقِنَاعِ» (ج ١ ص ٢٣٥): (وَقْتُ الْمَغْرِبِ: وَهُوَ فِي الْأَصْلِ: مَصْدَرُ غَرَبَتِ الشَّمْسُ؛ بِ«فَتْحِ الرَّاءِ وَضَمِّهَا» غُرُوبًا، وَمَغْرِبًا، وَيُطْلَقُ فِي اللُّغَةِ: عَلَى وَقْتِ الْغُرُوبِ وَمَكَانِهِ). اهـ

قلت: فَالْمَغْرِبُ سُمِّيَ بِذَلِكَ لِفِعْلِهَا وَقْتُ الْغُرُوبِ؛ إِذِ الْغُرُوبُ فِي اللُّغَةِ الْبُعْدُ، أَوْ وَقْتُهُ، أَوْ مَكَانُهُ إِذَا كَانَتِ الشَّمْسُ بَعِيدَةً فِي مَسْتَوَى الْغُرُوبِ، فَهِيَ قَدْ غَرَبَتْ، وَإِنْ كَانَ قُرْصُهَا لَمْ يَغِبْ^(٢)، لِأَنَّ هَذَا يُسَمَّى غُرُوبًا.^(٣)

قَالَ الْفَقِيهُ ابْنُ أَبِي الْفَتْحِ رحمته الله فِي «الْمُطَّلِعِ» (ص ٥٧): (الْمَغْرِبُ فِي الْأَصْلِ: مَصْدَرُ غَرَبَتِ الشَّمْسُ غُرُوبًا، وَمَغْرِبًا، ثُمَّ سُمِّيَتِ الصَّلَاةُ مَغْرِبًا). اهـ

(١) وانظر: «النَّهْيَةُ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ» لابن الأثير (ج ٤ ص ٢٤٦)، و«الْمُصْبِحُ الْمُنِيرُ» لِلْفَيْهومي (ص ٢٣٠)، و«لِسَانُ الْعَرَبِ» لابن مَنْظُور (ج ٦ ص ٣٢٢٥)، و«الْمُسْتَدْرَكُ» لِلْحَاكِمِ (ج ٤ ص ٢٧٤)، و«الْمُخَلَّصَاتُ» لِلْمُخَلَّصِ (١٥٩٤)، و«جَامِعُ الْبَيَانِ» لِلطَّبْرِيِّ (ج ١٥ ص ٢٢)، و«تَفْسِيرُ الْقُرْآنِ» لِسَعِيدِ بْنِ مَنْصُورٍ (ج ٦ ص ١٣٥)، و«أَحْكَامُ الْقُرْآنِ» لابن الْعَرَبِيِّ (ج ٣ ص ١٢١٩)، و«صُبْحُ الْأَعْيُنِ» لِلْقَلْقَشَنْدِيِّ (ج ٢ ص ٣٦٧).

(٢) قلت: فَعَتَبَرُ غُرُوبًا بِسَبَبِ الْبُعْدِ فِي جِهَةِ الْعَرَبِ فِي زَمَنِ لَمْ يَغِبْ قُرْصُ الشَّمْسِ كُلَّهُ.

(٣) وانظر: «الْحَاشِيَةُ عَلَى كَنْزِ الرَّاعِبِينَ» لِلْقَلْبُوبِيِّ (ج ١ ص ١٦٧).

وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ بَقِيَّةَ النَّهَارِ بَعْدَ غُرُوبِ الشَّمْسِ يُسَمَّى لَيْلًا، مَعَ أَنَّ النَّهَارَ لَمْ يَغِبْ بِالْكُلِّيَّةِ، أَي: أَنَّهُ لَا عِبْرَةَ بِوُجُودِ شَيْءٍ مِنْ آخِرِ النَّهَارِ^(١)، وَذَلِكَ لِأَنَّ الْعَرَبَ تُسَمِّي ذَلِكَ لَيْلًا حَتَّى مَعَ وُجُودِ النَّهَارِ^(٢)، فَافْهَمَ لِهَذَا.

قُلْتُ: وَيَبَيِّنُ السُّنَّةَ لِلْقُرْآنِ: هُوَ تَفْسِيرٌ لِلْوَحْيِ بُوْحِيٍّ، فَهِيَ الْأَصْلُ الْأَصِيلُ فِي هَذَا الْبَابِ، وَكُلُّ طُرُقِ التَّفْسِيرِ الْأُخْرَى فَرَعٌ عَلَيْهَا؛ فَإِذَا عُرِفَ تَفْسِيرَ الْقُرْآنِ مِنْ جِهَةِ السُّنَّةِ كَانَ الْفَيْصَلُ، وَلَمْ يُحْتَجَّ مَعَهُ إِلَى نَوْعٍ آخَرَ^(٣).

قُلْتُ: وَأَنْتَ إِذَا نَظَرْتَ إِلَى طُلُوعِ الشَّمْسِ فِي الْأُفُقِ فِي جِهَةِ الْمَغْرِبِ، رَأَيْتَ ظُلْمَةً مِنْ جِهَةِ الْمَشْرِقِ، وَهَذِهِ عَلَامَةٌ تَدُلُّ عَلَى أَنَّ الشَّمْسَ قَدْ غَرَبَتْ، وَإِنْ كَانَتْ طَالِعَةً^(٤).

(١) وانظر: «تفسير القرآن» للمراغي (ج ٢ ص ٧٩)، و«تفسير القرآن» لابن كثير (ج ١ ص ٢٣٠).

(٢) ومثله: غروب الشمس عند الصحابة الكرام يطلق عليه غروباً مع وجود فُرسِ الشمس يسير في آخر النهار، وهم عرب، فيعرفون كيف يطبقون أحكام الدين على معرفتهم بلغتهم، فهم يفترون في هذا المستوى من الشمس، وأنتم تقولون لا نُنظر على هذا؛ لأن مذهبنا أصح! فهل أنتم أهدى من أصحاب الرسول ﷺ: ﴿إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عَجَابٌ﴾ [ص: ٥].

وانظر: «فتح الباري» لابن حجر (ج ٤ ص ١٩٦)، و«إرشاد الساري» للقسطلاني (ج ٤ ص ٥٨٩)، و«الصيام» للفرجاني (ص ٥٦)، و«لسان العرب» لابن منظور (ج ١٩ ص ١٦٦).

(٣) وانظر: «الفتاوى» لابن تيمية (ج ١٣ ص ١٩٨)، و«تفسير القرآن» لابن كثير (ج ١ ص ٤).

(٤) وانظر: «المفهم» للأبي العباس القرطبي (ج ٢ ص ٤٥٩)، و«غريب الحديث» لأبي عبيد (ج ١ ص ١٩)، و«جامع البيان» للطبري (ج ٣ ص ٢٦٢)، و«جامع الأحكام القرآن» لأبي عبد الله القرطبي (ج ١٠ ص ٣٦٨)، و«الوسيط» للواحدي (ج ٣ ص ١٣٩)، و«غريب الحديث» للحري (ج ٢ ص ٨١٨)، و«تفسير القرآن» لابن

قلت: وَهَذَا مُوَافِقٌ لِلْقُرْآنِ الْكَرِيمِ، وَالسُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ، وَالْآثَارِ السَّلَفِيَّةِ، وَمُوَافَقَتُهُ لِأَصْلٍ مِنْ أَصُولِ الشَّرِيعَةِ الْغَرَاءِ: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمْ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمْ الْعُسْرَ﴾ [البقرة: ١٨٥].

قلت: وَالْعِبْرَةُ بِعُرُوبِ الشَّمْسِ، أَوْ قُرْبِ الْعُرُوبِ، وَلَا حَاجَةَ إِلَيَّ أَنْ يَزُولَ النُّورُ الْقَوِيُّ، أَوْ الْحُمْرَةُ، بَلْ بِمُجَرَّدِ مَا يَغِيبُ قَرْصُ الشَّمْسِ، أَوْ قَارَبَ يَفْطُرُ الصَّائِمُ، كَمَا فَعَلَ الصَّحَابَةُ الْكَرَامُ.

٣) وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى رضي الله عنه، قَالَ: (كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم فِي سَفَرٍ، فَقَالَ لِرَجُلٍ مِنَ الْقَوْمِ: انزِلْ فَاجِدْ لِي بِشْيءٍ وَهُوَ صَائِمٌ، فَقَالَ: الشَّمْسُ يَا رَسُولَ اللَّهِ! قَالَ: انزِلْ فَاجِدْ لِي، قَالَ: فَانزَلَ فَجَدَّحَ لَهُ فَشَرِبَ، وَقَالَ: وَلَوْ تَرَاهَا^(١) أَحَدٌ عَلَيَّ بِعِيرِهِ لَرَأَاهَا، يَعْني الشَّمْسَ، ثُمَّ أَشَارَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم بِيَدِهِ إِلَى الْمَشْرِقِ، قَالَ: إِذَا رَأَيْتُمُ اللَّيْلَ أَقْبَلَ مِنْ هَاهُنَا، فَقَدْ أَفْطَرَ الصَّائِمُ).

أثرٌ صحيحٌ

أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ٤ ص ٢٢٦) مِنْ طَرِيقِ سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ الشَّيْبَانِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى بِهِ.
قلت: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ.

وَهَبٍ (ج ١ ص ١٣٧)، و«الصِّيَام» لِلْفِرْيَابِيِّ (ص ٥٦)، و«شَرْحُ الْعُمْدَةِ» لِابْنِ تَيْمِيَّةٍ (ج ٣ ص ٤١٦)، و«الْمُصَنَّفِ» لِابْنِ أَبِي شَيْبَةَ (ج ٤ ص ٢٢)، و«نُحْبَ الْأَفْكَارِ» لِلْعَيْنِيِّ (ج ٣ ص ٢٣).
(١) مَعْنَاهُ: لَوْ رَكِبَ أَحَدٌ مِنْهُمْ عَلَيَّ بِعِيرِهِ لَرَأَى الشَّمْسَ طَالِبَةً لَمْ تَغِيبْ بِالْكُلِّيَّةِ.

وَقَالَ الشَّيْخُ الْأَبَانِيُّ رحمته فِي «مُخْتَصَرِ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ» (ج ١ ص ٥٧١): (زَادَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ (٤/٢٢٦/٧٥٩٤): «وَلَوْ تَرَاهَا أَحَدٌ عَلَى بَعِيرِهِ لَرَاهَا، يَعْنِي: الشَّمْسَ»، وَسَنَدُهُ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ).

وَذَكَرَهُ ابْنُ تَيْمِيَّةَ فِي «شَرْحِ الْعُمْدَةِ» (ج ٣ ص ٤١٢) وَأَقْرَهُ؛ بِرِوَايَةِ ابْنِ عُيَيْنَةَ عَنِ الشَّيْبَانِيِّ عَنِ ابْنِ أَبِي أَوْفَى رحمته وَفِيهِ: (قَالَ: فَلَوْ نَزَا أَحَدٌ عَلَى بَعِيرِهِ لَرَاهَا؛ (يَعْنِي: الشَّمْسَ)، ثُمَّ أَشَارَ النَّبِيُّ ﷺ بِيَدِهِ قَبْلَ الْمَشْرِقِ).

قُلْتُ: وَهَذَا الْحَدِيثُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَفْطَرَ مَعَ وُجُودِ قُرْصِ الشَّمْسِ لَمْ يَغِيبْ كُلُّهُ، وَشِدَّةَ ضِيَائِهَا، لِقَوْلِهِ: (يَا رَسُولَ اللَّهِ الشَّمْسُ)، وَقَوْلِهِ: (إِنَّ عَلَيْكَ نَهَارًا)، وَقَوْلِهِ: (وَلَوْ تَرَاهَا أَحَدٌ عَلَى بَعِيرِهِ لَرَاهَا؛ يَعْنِي الشَّمْسَ!)، مَعَ أَنَّهُ قَالَ: (فَلَمَّا غَابَتِ الشَّمْسُ)، فَهَذَا يُسَمَّى عِنْدَ الْعَرَبِ غُرُوبًا، وَهُوَ نِهَائَةُ الشَّمْسِ^(١)، فَافْطَنَ لِهَذَا تَرَشُدًا.

قُلْتُ: وَهَذَا الْحَدِيثُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ أَفْطَرَ عَلَى أَمْرٍ غَيْرِ مُعْتَادٍ لِبِلَالِ بْنِ رَبَاحٍ رضي الله عنه، وَهُوَ إِفْطَارُهُ ﷺ مَعَ وُجُودِ قُرْصِ الشَّمْسِ، وَأَنَّ الْمُعْتَادَ عِنْدَ بِلَالٍ رضي الله عنه هُوَ إِفْطَارُ النَّبِيِّ ﷺ مَعَ مَغِيبِ قُرْصِ الشَّمْسِ بِالْكُلِّيَّةِ^(٢)، فَأَرَادَ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يُعَلِّمَ الصَّحَابَةَ

(١) قُلْتُ: وَلَا يُلْتَفَتُ إِلَى مَنْ لَمْ يَفْقَهُ هَذَا الْحُكْمَ فِي تَعْجِيلِ الْإِفْطَارِ عَلَى هَذِهِ الطَّرِيقَةِ فِي هَذَا الْعَصْرِ، لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَفْطَرَ وَلَمْ يُلْتَفَتْ إِلَى قَوْلِ بِلَالٍ رضي الله عنه، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ.

(٢) لِذَلِكَ لَوْ تَحَقَّقَ لِبِلَالِ بْنِ رَبَاحٍ رضي الله عنه أَنَّ الشَّمْسَ قَدْ غَرَبَتْ بِالْكُلِّيَّةِ مَا تَوَقَّفَ عَنِ أَمْرِ الرَّسُولِ ﷺ، لِأَنَّهُ يَعْرِفُ حُكْمَ غُرُوبِ الشَّمْسِ بِهَذَا الْمُسْتَوَى لِأَذَانِهِ فِي الْمَدِينَةِ لِصَلَاةِ الْمَغْرِبِ فِي الْمَسْجِدِ النَّبَوِيِّ، فَهَذَا لَا يُخْفَى عَلَيْهِ، وَالَّذِي خُفِيَ عَلَيْهِ أَنَّ وَقْتُ الْغُرُوبِ قَدْ دَخَلَ مَعَ طُلُوعِ الشَّمْسِ، وَحَلَّ الْإِفْطَارِ، وَحَلَّتْ صَلَاةُ الْمَغْرِبِ،

الْكَرَامَ ﷺ أَنْ تَعْجِيلَ الْفِطْرِ بِهَذَا الْمُسْتَوَى مِنَ الشَّمْسِ مِنَ الدِّينِ، وَهَذَا مِنْ بَابِ التَّيْسِيرِ عَلَى الْأُمَّةِ، وَهُوَ مُوَافِقٌ لِأُصُولٍ مِنْ أُصُولِ الشَّرِيعَةِ الْغَرَاءِ: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمْ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمْ الْعُسْرَ﴾ [البقرة: ١٨٥]، وَقَدْ عَمِلَ بِذَلِكَ الصَّحَابَةُ الْكَرَامُ، وَهُمْ أَعْلَمُ النَّاسِ بِأَحْكَامِ الشَّرِيعَةِ الْمُطَهَّرَةِ.^(١)

قُلْتُ: وَهَذَا يُرِيدُ الصَّحَابِيُّ أَنْ يُفَسِّرَ الْحَدِيثَ الْمُجْمَلَ فِي الْفَاطِطِ؛ بِقَوْلِهِ: (وَلَوْ تَرَاهَا أَحَدٌ عَلَى بَعِيرِهِ لَرَأَاهَا، يَعْنِي الشَّمْسُ)^(٢)، وَيَبِينُ حُكْمَ غُرُوبِ الشَّمْسِ بِهَذَا الْمُسْتَوَى، وَأَنَّ تَفْسِيرَ الصَّحَابِيِّ الْحَاضِرِ فِي مَوْجِعِ الْحَادِثَةِ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ أَوْلَى مِنْ غَيْرِهِ مِمَّنْ لَمْ يَكُنْ حَاضِرًا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، وَهَذَا فِيهِ رَدٌّ عَلَى مَنْ فَسَّرَ طُلُوعَ الشَّمْسِ بِالْحُمْرَةِ فِي الْأُفُقِ: ﴿إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عَجَابٌ﴾ [ص: ٥].

فَأَرَادَ أَنْ يَسْتَكْشِفَ عَنْ حُكْمِ الْمَسْأَلَةِ هَذِهِ، فَعَلِمَهُ النَّبِيُّ ﷺ صِحَّةَ هَذَا الْحُكْمِ وَأَنَّهُ الْحَقُّ، وَمَا كَانَ عَلَيْهِ ﷺ إِلَّا التَّسْلِيمَ لِأَمْرِ الرَّسُولِ ﷺ.

وانظر: «القبس» لابن العربي (ج ٢ ص ٤٧٦)، و«فتح الباري» لابن حجر (ج ٤ ص ١٩٧).

(١) وَهَذَا مُطَابِقٌ لظَاهِرِ الْقُرْآنِ، وَشَهَادَةِ الْأَنْبَاءِ السَّلَفِيَّةِ لَهُ، وَمُوَافَقَةٌ لِأُصُولِ الشَّرِيعَةِ الْغَرَاءِ: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمْ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمْ الْعُسْرَ﴾ [البقرة: ١٨٥]، وَعَمِلَ الصَّحَابَةُ ﷺ بِهَذَا الْحُكْمِ.

(٢) وَهَذَا يَدُلُّ أَنَّ الشَّمْسَ فِي الْأُفُقِ مُرْتَفَعَةٌ خَلْفَ مُرْتَفَعِ صَغِيرٍ مِنْ تَلٍّ، أَوْ سَهْلٍ وَنَحْوِهِمَا، وَذَلِكَ مِنْ قَوْلِهِ لَوْ رَكَبَ أَحَدُنَا عَلَى بَعِيرِهِ لَرَأَى الشَّمْسَ طَالِعَةً، وَكَمَا هُوَ مَعْلُومٌ أَنَّ الْبَعِيرَ لَيْسَ طَوْلُهُ بِالْعَالِيِّ الَّذِي يَرَى فَوْقَهُ الشَّمْسَ مِنْ خَلْفِ جَبَلٍ مِثْلًا، فَانْتَبَهَ.

وانظر: «فتح الباري» لابن حجر (ج ٤ ص ١٩٧).

قلت: وَهَذَا يَدُلُّ أَيْضًا عَلَى أَنَّ الْأَرْضَ كَانَتْ غَيْرَ مُسْتَوِيَةٍ؛ لِيَرَى النَّاطِرُ الشَّمْسَ
بُوقُوفِهِ عَلَى قَدَمِهِ، بَلْ لَا بُدَّ أَنْ يَحْتَاجَ النَّاطِرُ إِلَى أَرْضٍ مُرْتَفِعَةٍ لِيَرَاهَا^(١)؛ لِقَوْلِهِ: (وَلَوْ
تَرَاهَا أَحَدٌ عَلَى بَعِيرِهِ لَرَأَاهَا، يَعْنِي الشَّمْسَ)، فَافْطَنُ لِهَذَا.

قلت: وَأَضِفْ إِلَيْهِ قَوْلَ بِلَالِ بْنِ رَبَاحٍ رضي الله عنه: (الشَّمْسُ يَا رَسُولَ اللَّهِ!)، وَقَوْلُهُ: (إِنَّ
عَلَيْكَ نَهَارًا)^(٢)، وَأَنَّهُ إِذَا وُجِدَ النَّهَارُ لَا بُدَّ أَنْ تُوَجِدَ الشَّمْسُ طَالِعَةً فِي الْأُفُقِ،
وَالصَّحَابَةُ الْكِرَامُ رضي الله عنهم هُمْ عَرَبٌ، وَيَتَكَلَّمُونَ بِاللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ، وَيَعْرِفُونَ حَقِيقَةَ النَّهَارِ
وَوُجُودِهِ، وَيَكُونُ ذَلِكَ مَعَ طُلُوعِ الشَّمْسِ لَا مَعَ غَيْبِهَا بِالْكُلِّيَّةِ، فَافْطَنُ لِهَذَا.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ رحمته الله فِي «فَتْحِ الْبَارِي» (ج ٤ ص ١٩٧): (قَوْلُهُ: (إِنَّ عَلَيْكَ
نَهَارًا) يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ الْمَذْكُورُ كَانَ يَرَى كَثْرَةَ الضَّوِّ مِنْ شِدَّةِ الصَّحْوِ فَيَظُنُّ أَنَّ
الشَّمْسَ لَمْ تَعْرُبْ وَيَقُولُ لَعَلَّهَا غَطَّاهَا شَيْءٌ مِنْ جَبَلٍ وَنَحْوِهِ). اهـ

(١) وَهَذَا فِيهِ رَدٌّ عَلَى مَنْ زَعَمَ أَنَّ الْأَرْضَ كَانَتْ مُسْتَوِيَةً!.

(٢) وَإِنَّ مِنَ الْعَجَبِ أَنْ يَتَوَجَّهَ الْبَعْضُ إِلَى إِنْكَارِ هَذِهِ الْأَلْفَاظِ الصَّرِيحَةِ فِي الْحُكْمِ، وَيُنْسَرُّهَا بِأَنَّ الْمُرَادَ مِنْ
قَوْلِهِ: (إِنَّ عَلَيْكَ نَهَارًا)، وَقَوْلِهِ: (الشَّمْسُ يَا رَسُولَ اللَّهِ)؛ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ لِأَنَّهُ رَأَى آثَارَ الضِّيَاءِ وَالْحُمْرَةِ الَّتِي بَعْدَ
عُرُوبِ الشَّمْسِ بِالْكُلِّيَّةِ!.

قلت: وَهَؤُلَاءِ بِقَوْلِهِمْ هَذَا يَتَهَمُونَ وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ بِبِلَالِ بْنِ رَبَاحٍ رضي الله عنه بِأَنَّهُ لَا يُمَيِّزُ بَيْنَ صَفَةِ الشَّمْسِ، وَبَيْنَ
صَفَةِ الْحُمْرَةِ فِي الْأُفُقِ؛ أَي: أَنَّهُ لَا يَعْرِفُ فِي شَكْلِ الشَّمْسِ، وَشَكْلِ الْحُمْرَةِ: «إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عَجَابٌ» [ص:
٥].

لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ الْحُمْرَةُ، أَوْ الضِّيَاءُ، لِأَنَّهُ يَعْرِفُ شَكْلَ الشَّمْسِ، وَلِذَلِكَ قَالَ: (الشَّمْسُ يَا
رَسُولَ اللَّهِ)، وَلَمْ يَقُلْ: (الْحُمْرَةُ)؛ لِمَعْرِفَتِهِ بِصَفَةِ الشَّمْسِ، وَصَفَةِ الْحُمْرَةِ، فَافْهَمْ لِهَذَا.

قُلْتُ: وَالصَّحِيحُ أَنَّ الشَّمْسَ عَطَّاهَا شَيْءٌ مِنْ سَهْلٍ، أَوْ تَلٍّ، أَوْ مُرْتَفَعٍ، وَنَحْوَ ذَلِكَ، وَهَذَا يَدُلُّ أَنَّهَا لَمْ تَغْبُ بِالْكُلِّيَّةِ، فَهِيَ خَلْفَ هَذَا الْمُرْتَفَعِ لِقَوْلِهِ: (وَلَوْ تَرَاهَا أَحَدٌ عَلَى بَعِيرِهِ لَرَأَاهَا)، لِأَنَّ لَوْ تَحَقَّقَ لِبِلَالِ بْنِ رَبَاحٍ رضي الله عنه أَنَّ الشَّمْسَ قَدْ غَرَبَتْ بِالْكُلِّيَّةِ مَا تَوَقَّفَ عَنِ الْجَدْحِ، وَإِنَّمَا تَوَقَّفَ عَنِ الْجَدْحِ لِطُلُوعِ قُرْصِ الشَّمْسِ فَوْقَ الْأَرْضِ، وَهَذَا ظَاهِرٌ لِمَنْ تَدَبَّرَ الْحَدِيثَ.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ رحمته الله فِي «فَتْحِ الْبَارِي» (ج ٤ ص ١٩٧): (وَأَمَّا قَوْلُ الرَّاوي: (وَعَرَبَتِ الشَّمْسُ)؛ فَإِخْبَارٌ مِنْهُ بِمَا فِي نَفْسِ الْأَمْرِ، وَإِلَّا فَلَوْ تَحَقَّقَ الصَّحَابِيُّ أَنَّ الشَّمْسَ غَرَبَتْ^(١) مَا تَوَقَّفَ؛ لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ يَكُونُ مُعَانِدًا، وَإِنَّمَا تَوَقَّفَ احتياطًا وَاسْتِكْشَافًا عَنِ حُكْمِ الْمَسْأَلَةِ^(٢)). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رحمته الله فِي «الْفُرْقَانِ» (ص ٢٣٤): (الْقُرْآنُ وَالْحَدِيثُ إِذَا عُرِفَ تَفْسِيرُهُ مِنْ جِهَةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ يُحْتَجَّ إِلَى أَقْوَالِ أَهْلِ اللُّغَةِ). اهـ

(١) وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الشَّمْسَ لَمْ تَغْبُ بِالْكُلِّيَّةِ، فَلِذَلِكَ سَأَلَ بِلَالُ بْنُ رَبَاحٍ رضي الله عنه النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم عَنِ هَذَا الْحُكْمِ الْجَدِيدِ فِي تَعْجِيلِ الْإِفْطَارِ بِهَذَا الْمُسْتَوَى مِنَ الشَّمْسِ.

(٢) وَالْمَسْأَلَةُ هَذِهِ هِيَ إِفْطَارُ الصَّائِمِ مَعَ وُجُودِ قُرْصِ الشَّمْسِ.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ رحمته الله فِي «فَتْحِ الْبَارِي» (ج ٤ ص ١٩٧): (وَمَوْضِعُ الدَّلَالَةِ مِنْهُ مَا يُشْعِرُ بِهِ سِيَاقَهُ مِنْ مُرَاجَعَةِ الرَّجُلِ لَهُ بِكَوْنِ الشَّمْسِ لَمْ تَغْرُبْ). اهـ؛ يَعْنِي: لَمْ تَغْرُبْ بِالْكُلِّيَّةِ.

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رحمته فِي «الْفُرْقَانِ» (ص ٢٣٦): (لَا يُوجَدُ فِي كَلَامِ أَحَدٍ مِنَ السَّلَفِ أَنَّهُ عَارَضَ الْقُرْآنَ بِعَقْلِ، وَرَأْيٍ، وَقِيَاسٍ). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رحمته فِي «الْفُرْقَانِ» (ص ٢٣١): (النِّزَاعُ الْحَادِثُ بَعْدَ إِجْمَاعِ السَّلَفِ خَطَأٌ قَطْعًا). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رحمته فِي «دَرِّعِ تَعَارُضِ الْعَقْلِ وَالنَّقْلِ» (ج ٧ ص ٦٧٢): (وَالْمَقْصُودُ هُنَا أَنَّ السَّلَفَ كَانُوا أَكْمَلَ النَّاسِ فِي مَعْرِفَةِ الْحَقِّ وَأَدَلَّتِهِ، وَالْجَوَابُ عَمَّا يُعَارِضُهُ). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رحمته فِي «الْفَتَاوَى» (ج ٣ ص ١٥٧): (ثُمَّ مِنْ طَرِيقَةِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ: اتِّبَاعُ آثَارِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بَاطِنًا وَظَاهِرًا، وَاتِّبَاعُ سَبِيلِ السَّابِقِينَ الْأَوْلِيَيْنِ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَلَانِيُّ رحمته فِي «إِجْمَالِ الْإِصَابَةِ» (ص ٦٦): (الْمُعْتَمَدُ أَنَّ التَّابِعِينَ أَجْمَعُوا عَلَى اتِّبَاعِ الصَّحَابَةِ فِيمَا وَرَدَ عَنْهُمْ، وَالْأَخْذُ بِقَوْلِهِمْ وَالْفَتْيَا بِهِ، مِنْ غَيْرِ نَكِيرٍ مِنْ أَحَدٍ مِنْهُمْ، وَكَانُوا مِنْ أَهْلِ الْإِجْتِهَادِ أَيْضًا). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ الْأَجْرِيُّ رحمته فِي «الشَّرِيعَةِ» (ج ١ ص ٣٠١): (عَلَامَةٌ مَنْ أَرَادَ اللَّهُ تَعَالَى بِهِ خَيْرًا سُلُوكَ هَذَا الطَّرِيقِ كِتَابُ اللَّهِ، وَسُنَنُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَسُنَنُ أَصْحَابِهِ رضي الله عنهم، وَمَنْ تَبِعَهُمْ بِإِحْسَانٍ، وَمَا كَانَ عَلَيْهِ أُمَّةُ الْمُسْلِمِينَ فِي كُلِّ بَلَدٍ). اهـ

قلت: فعليك بمذهب السلف الصالح في أحكام الدين، والافتداء بهم فيه واتباعهم جملةً وتفصيلاً.^(١)

قلت: وهذا دليل على أن الإجماع للصحابة حجة، لا يجوز مخالفته، كما لا يجوز مخالفة الكتاب والسنة.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته في «الفتاوى» (ج ١٩ ص ١٩٤): (فالمخالف لهم مخالف للرسول ﷺ؛ كما أن المخالف للرسول ﷺ مخالف لله؛ ولكن هذا يقتضي أن كل ما أجمع عليه قد بينه الرسول ﷺ: وهذا هو الصواب.^(٢))
فلا يوجد قط مسألة مجمع عليها إلا وفيها بيان من الرسول ﷺ، ولكن قد يخفى ذلك على بعض الناس، ويعلم الإجماع. فيستدل به؛ كما أنه يستدل بالنص من لم يعرف دلالة النص وهو دليل ثان مع النص). اهـ

وقال العلامة الشاطبي رحمته في «الموافقات» (ج ٥ ص ١٣٦): (إذا ثبت هذا، فلا بد من النظر في أمور تنبني على هذا الأصل:
منها: أن زلة العالم لا يصح اعتمادها من جهة، ولا الأخذ بها تقليداً له وذلك؛ لأنها موضوعة على المخالفة للشرع، ولذلك عدت زلة، وإلا فلو كانت معتداً بها؛ لم

(١) قلت: وعليك بمجانبة كل مذهب، لا يذهب إليه السلف الصالح في أصول الدين وفروعه.

وانظر: «خلق أفعال العباد» للبخاري (ص ١٣٤)، و«الفتاوى» لابن تيمية (ج ٥ ص ٢٤).

(٢) قلت: وزعموا بسما زعموا: أن أقوال غير المذاهب المختلفة درست، وذهبت، فحكّموا على من يخالف هذا المذهب بالضلّال، والشذوذ، فصيّعوا آثار الصحابة الكرام وفقههم، وإجماعهم في الدين، ونسبوا إلى الخلافات المذهبية؛ الحفظ والصحة، وكأنها بمنزلة الذكر الذي تكفل الله بحفظه، فاعتبر!

يُجْعَلُ لَهَا هَذِهِ الرَّبُّبَةُ، وَلَا نُسَبُّ إِلَى صَاحِبِهَا الزَّلُّ فِيهَا، كَمَا أَنَّهُ لَا يَنْبَغِي أَنْ يُنْسَبَ صَاحِبُهَا إِلَى التَّقْصِيرِ، وَلَا أَنْ يُشَنَّعَ عَلَيْهِ بِهَا، وَلَا يُتَّقَصُّ مِنْ أَجْلِهَا، أَوْ يُعْتَقَدُ فِيهِ الْإِقْدَامُ عَلَى الْمُخَالَفَةِ بَحْتًا، فَإِنَّ هَذَا كُلَّهُ خِلَافٌ مَا تَقْتَضِي رَبُّبَتُهُ فِي الدِّينِ.

وَمِنْهَا: أَنَّهُ لَا يَصِحُّ اعْتِمَادُهَا خِلَافًا^(١) فِي الْمَسَائِلِ الشَّرْعِيَّةِ. اهـ

(٤) وَعَنْ عَطِيَّةَ بْنِ سُفْيَانَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رَبِيعَةَ الثَّقَفِيِّ، قَالَ حَدَّثَنِي وَفَدْنَا [وَهُمْ: مِنَ الصَّحَابَةِ] الَّذِينَ قَدِمُوا عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، (كَانَ بِلَالٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَأْتِينَا حِينَ أَسْلَمْنَا وَصُمْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ مَا بَقِيَ مِنْ رَمَضَانَ بِفِطْرِنَا وَسَحُورِنَا مِنْ عِنْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَيَأْتِينَا بِالسَّحُورِ ... وَيَأْتِينَا بِفِطْرِنَا وَإِنَّا لَنَقُولُ: مَا نَرَى الشَّمْسَ ذَهَبَتْ كُلَّهَا، فَيَقُولُ بِلَالٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: مَا جِئْتُمْ حَتَّى أَكَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؛ يَضَعُ فِي الْجَنْفَةِ فَيَلْقَمُ مِنْهَا). وَفِي رِوَايَةٍ: (وَإِنَّا لَنَقُولُ: إِنَّا لَنَتَمَارَى فِي وُقُوعِ الشَّمْسِ لِمَا نَرَى مِنَ الْإِسْفَارِ).

حَدِيثٌ حَسَنٌ

أَخْرَجَهُ الرَّوْيَانِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ» (٧٤٢)، وَابْنُ أَبِي خَيْثَمَةَ فِي «التَّارِيخِ الْكَبِيرِ» (ج ١ ص ١١٥)، وَأَبُو نُعَيْمٍ فِي «مَعْرِفَةِ الصَّحَابَةِ» (٣٢٧٩)، وَابْنُ هِشَامٍ فِي «السِّيَرَةِ النَّبَوِيَّةِ» (ج ٤ ص ٨٥) مِنْ طَرِيقِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ، حَدَّثَنِي عَيْسَى بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ عَطِيَّةَ بْنِ سُفْيَانَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رَبِيعَةَ الثَّقَفِيِّ بِهِ مُطَوَّلًا.

(١) قُلْتُ: وَهَذَا الْخِلَافُ مُحَرَّمٌ، وَهُوَ كُلُّ مَا أَقَامَ اللَّهُ تَعَالَى بِهِ الْحُجَّةَ فِي كِتَابِهِ، أَوْ عَلَى لِسَانِ نَبِيِّهِ ﷺ مَنْصُوصًا بَيِّنًا، فَلَمْ يَحَلَّ الْاِخْتِلَافُ فِيهِ لِمَنْ عِلْمُهُ.

وانظر: «الرَّسَالَةُ» لِلشَّافِعِيِّ (ص ٥٦٠).

وَذَكَرَهُ ابْنُ حَجْرٍ فِي «الإِصَابَةِ» (ج ٥ ص ٢١٠)؛ فِي تَرْجَمَةِ عَطِيَّةَ بْنِ سُفْيَانَ ثُمَّ قَالَ: (وَأَصْحُهَا رِوَايَةُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ عَنْهُ: حَدَّثَنِي عَيْسَى بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ عَطِيَّةَ بْنِ سُفْيَانَ^(١))، حَدَّثَنِي: وَفَدْنَا الَّذِينَ قَدِمُوا عَلَيَّ النَّبِيِّ ﷺ بِإِسْلَامٍ ثَقِيفٍ، وَقَدِمُوا عَلَيْهِ فِي رَمَضَانَ... فَذَكَرَ الْحَدِيثَ). اهـ

وَذَكَرَهُ الْحَافِظُ ابْنُ حَجْرٍ فِي «الإِصَابَةِ» (ج ٢ ص ٤٩٥) مِنْ طَرِيقِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ عَنْ ابْنِ إِسْحَاقَ عَنْ عَيْسَى عَنْ عَطِيَّةَ بْنِ سُفْيَانَ بِهِ. وَمِنْ طَرِيقِ أَحْمَدَ بْنِ خَالِدِ الذَّهَبِيِّ: عَنْ ابْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ عَيْسَى، عَنْ عَطِيَّةَ: حَدَّثَنَا وَفَدْنَا؛ [أَيُّ: مِنَ الصَّحَابَةِ الَّذِينَ كَانُوا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ]؛ ثُمَّ قَالَ ابْنُ حَجْرٍ: (وَرِوَايَةُ أَحْمَدَ بْنِ خَالِدٍ أَشْبَهُ بِالصَّوَابِ، فَإِنَّ عَطِيَّةَ بْنَ سُفْيَانَ تَابِعِيٌّ مَعْرُوفٌ). اهـ

وَذَكَرَهُ الْحَافِظُ ابْنُ كَثِيرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْبِدَايَةِ وَالنِّهَايَةِ» (ج ٥ ص ٣٢) مِنْ طَرِيقِ ابْنِ إِسْحَاقَ: حَدَّثَنِي عَيْسَى بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عَطِيَّةَ بْنِ سُفْيَانَ بْنِ رِبِيعَةَ الثَّقَفِيِّ عَنْ بَعْضِ وَفَدِهِمْ [وَهُمْ: مِنَ الصَّحَابَةِ] قَالَ: كَانَ بِلَالٌ يَأْتِينَا حِينَ أَسْلَمْنَا وَصُمْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَا بَقِيَ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ بِفَطُورِنَا وَسَحُورِنَا فَيَأْتِينَا بِالسَّحُورِ... وَيَأْتِينَا بِفَطُورِنَا، وَإِنَّا لَنَقُولُ مَا نَرَى الشَّمْسَ ذَهَبَتْ كُلَّهَا بَعْدُ، فَيَقُولُ مَا جِئْتُمْ حَتَّى أَكَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ يَضَعُ يَدَهُ فِي الْجَفْنَةِ فَيَلْقَمُ مِنْهَا). اهـ

(١) قلتُ: وَعَطِيَّةُ بْنُ سُفْيَانَ قَدْ حَسَّنَ لَهُ الْحَافِظُ ابْنُ حَجْرٍ، أَوْ صَحَّحَ لَهُ فِي «فَتْحِ الْبَارِي» (ج ١٣ ص ٥٤).

قلت: وَهَذَا سَنَدُهُ حَسَنٌ، وَقَدْ صَرَّحَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ بِالتَّحْدِيثِ، فَاِنْتَفَتْ
شَبْهَةٌ تَدْلِيْسِهِ، وَجَهَالَةُ الْوَفْدِ لَا تَضُرُّ، لِأَنَّ جَهَالََةَ الصَّحَابَةِ ﷺ لَا تَضُرُّ فِي الْحَدِيثِ،
لِأَنَّهُمْ كُلُّهُمْ عُدُولٌ، كَمَا هُوَ مُتَقَرَّرٌ فِي أُصُولِ الْحَدِيثِ.^(١)

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ كَثِيرٍ رَحِمَهُ اللهُ فِي «اِخْتِصَارِ عُلُومِ الْحَدِيثِ» (ص ١٥٨): (وَجَهَالَةُ
الصَّحَابِيِّ لَا تَضُرُّ، بِخِلَافِ غَيْرِهِ). اهـ

وَقَالَ الْعَلَّامَةُ الْأَلْبَانِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الصَّحِيحَةِ» (ج ١ ص ٧٧٤): (وَجَهَالَةُ إِسْمِ
الصَّحَابِيِّ لَا تَضُرُّ، كَمَا فِي الْمُصْطَلَحِ تَقَرَّرَ). اهـ

قلت: وَالشَّاهِدُ قَوْلُهُ: (مَا نَرَى الشَّمْسَ ذَهَبَتْ كُلُّهَا)؛ حَيْثُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ
الصَّحَابَةَ ﷺ أَفْطَرُوا مَعَ بِلَالٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ فِي رَمَضَانَ، وَالشَّمْسُ قَدْ قَارَبَتْ الْعُرُوبَ، وَهِيَ
طَالِعَةٌ فِي جِهَةِ الْمَغْرِبِ، لَمْ تَغِبْ بِالْكُلِّيَّةِ فِي الْأَرْضِ.

وَكَذَلِكَ أَفْطَرَ النَّبِيُّ ﷺ قَبْلَهُمْ وَالشَّمْسُ طَالِعَةٌ وَأَخْبَرَ بِلَالٌ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ عَنِ ذَلِكَ، بِقَوْلِهِ:
(مَا جِئْتُكُمْ حَتَّى أَكَلَ رَسُولُ اللهِ ﷺ)؛ أَي: أَكَلَ رَسُولُ اللهِ ﷺ وَالشَّمْسُ لَمْ تَغِبْ بِالْكُلِّيَّةِ
فِي الْأَرْضِ.

قلت: وَقَدْ نَقَلَ الْعُلَمَاءُ حَدِيثَ: قِصَّةِ وَفْدِ ثَقَيْفٍ، وَمَا فِيهِ مِنْ إِفْطَارِ النَّبِيِّ ﷺ
وَأَصْحَابِهِ ﷺ، وَالشَّمْسُ طَالِعَةٌ، لَمْ يَغِبْ قُرْصُ الشَّمْسِ بِالْكُلِّيَّةِ، وَلَمْ يُنْكَرُوا
الْحَدِيثَ، بَلْ أَقْرَبُوهُ مِنْهُمْ: الْحَافِظُ ابْنُ كَثِيرٍ فِي «الْبِدَايَةِ وَالنِّهَايَةِ» (ج ٥ ص ٣٢)،

(١) وانظر: «تَدْرِيبَ الرَّاوي» لِلشُّيُوطِيِّ (ج ١ ص ٤٠٣)، و«التَّقْيِيدَ وَالْإِيضَاحَ» لِلْعِرَاقِيِّ (ج ١ ص ٥٧٨)،
و«الصَّحِيحَةَ» لِلشُّيُوطِيِّ (ج ٦ ص ٩٠٤).

وَالْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «الْإِصَابَةِ» (ج ٤ ص ٤٥٤)، و(ج ٥ ص ٢١٠)، وَالْحَافِظُ
 الْبُوصِيرِيُّ فِي «إِتْحَافِ الْخَيْرَةِ» (ج ٣ ص ٤٣٨)، وَالْفَقِيهُ الشَّهَلِيُّ فِي «الرَّوْضِ الْأَنْبِ»
 (ج ٧ ص ٤١٨)، وَالْفَقِيهُ يَحْيَى بْنُ أَبِي بَكْرٍ الْحَرَضِيُّ فِي «بَهْجَةِ الْمَحَافِلِ» (ج ٢
 ص ٢٨)، وَالْفَقِيهُ الْمَقْرِيزِيُّ فِي «إِمْتِنَاعِ الْأَسْمَاعِ» (ج ١٤ ص ٣٠٩).

وَيُؤَيِّدُهُ: مَا أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (٥٩٦)، و(٥٩٨)، و(٦٤١)،
 و(٤١١٢) مِنْ طَرِيقِ أَبِي سَلَمَةَ قَالَ: أَخْبَرَنَا جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه (أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم جَاءَهُ
 عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رضي الله عنه يَوْمَ الْخَنْدَقِ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَاللَّهِ مَا كِدْتُ أَنْ أُصَلِّيَ حَتَّى
 كَادَتِ الشَّمْسُ تَغْرُبُ - يَعْنِي: وَهِيَ طَالِعَةٌ - وَذَلِكَ بَعْدَ مَا أَفْطَرَ الصَّائِمَ، فَقَالَ النَّبِيُّ
صلى الله عليه وسلم: وَاللَّهِ مَا صَلَّيْتُهَا، فَنَزَلَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم إِلَى بَطْحَانَ وَأَنَا مَعَهُ، فَتَوَضَّأْتُ ثُمَّ صَلَّيْتُ يَعْنِي الْعَصْرَ
 بَعْدَ مَا غَرَبَتِ الشَّمْسُ، ثُمَّ صَلَّيْتُ بَعْدَهَا الْمَغْرِبَ).

فَقَوْلُهُ: (بَعْدَ مَا أَفْطَرَ الصَّائِمَ)؛ فَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْإِفْطَارَ لِلصَّائِمِ قَدْ حُدِّدَ بِوَقْتِ
 مُحَدَّدٍ فِي الشَّرْعِ، وَهُوَ فِطْرُهُ وَالشَّمْسُ طَالِعَةٌ فِي جِهَةِ الْمَغْرِبِ فِي الْأُفُقِ، لِقَوْلِهِ: (وَاللَّهِ
 مَا كِدْتُ أَنْ أُصَلِّيَ حَتَّى كَادَتِ الشَّمْسُ تَغْرُبُ وَذَلِكَ بَعْدَ مَا أَفْطَرَ الصَّائِمَ)؛ يَعْنِي: لَمْ
 تَغِيبْ بِالْكُلِّيَّةِ، بَلْ كَادَتِ الشَّمْسُ أَنْ تَغْرُبَ، وَقَدْ صَلَّيْتُ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم فِي وَقْتِ غُرُوبِ
 الشَّمْسِ بِالْكُلِّيَّةِ، مَعَ إِثْبَاتِ الْغُرُوبِ الْأَوَّلِ، وَهُوَ قَبْلَ مَغِيبِ قُرْصِ الشَّمْسِ حِينَ أَفْطَرَ
 الصَّائِمَ، كَمَا بَيَّنَّ ذَلِكَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رضي الله عنه، وَأَقْرَهُ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم عَلَى ذَلِكَ.

وَفِي رِوَايَةِ لِمُسْلِمٍ فِي «صَحِيحِهِ» (٦٣١) قَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رضي الله عنه: (يَا رَسُولَ
 اللَّهِ، وَاللَّهِ مَا كِدْتُ أَنْ أُصَلِّيَ الْعَصْرَ، حَتَّى كَادَتِ أَنْ تَغْرُبَ الشَّمْسُ).

قلت: ويؤكد ذلك ما بينه عبد الله بن مسعود رضي الله عنه في هذا الغروب في يوم الخندق؛ وهو يرى الشمس طالعة بقوله رضي الله عنه: (حتى احمرت الشمس، أو اصفرت) ^(١) إذا فقوله: (بعد ما أظطر الصائم)؛ أي: إذا كان المقصود بعد الغروب الكلي، فما الحاجة من تكرار قوله: (ثم صلي العصر بعد ما غربت الشمس)، فهذا يعني أن معنى قوله: (بعد ما أظطر الصائم)؛ أي: أن هذا هو المعروف عندهم بوقت إفطار الصائم ^(٢)، وهو: (عندما كادت الشمس تغرب)؛ أي أن الشمس لم تغرب بالكليّة، بل قرصها يرى وقد احمرت، واصفرت في الأفق بجهة المغرب، وقد دنت بالقرب من الأرض. قلت: فعمر بن الخطاب رضي الله عنه ذكر الغروبين معاً في حديث واحد، الأول: غروب الشمس في الأفق، وهي طالعة، والثاني: الغروب الكلي، وهو سقوط قرص الشمس بالكليّة.

فالوقت الأول: لإفطار الصائم، وهو وقت دخول صلاة المغرب أيضاً.

والوقت الثاني: بعد إخفاء قرص الشمس.

ثم قوله رضي الله عنه: (وذلك بعد ما أظطر الصائم)؛ فيكون ليس في ذكره أي فائدة لهذه العبادة إن كان بعد غروب الشمس بالكليّة؛ فهو رضي الله عنه أراد أن يبين وقت إفطار الصائم، وهذا يكون في الغروب الأول، ثم بين الغروب الثاني، لأنه كرر كلمة: (بعد ما غربت

(١) أخرجه مسلم في «صحيحه» (٦٢٨).

(٢) قلت: فإفطار الصائم بقرب الغروب؛ أي: والشمس قرب الأرض من جهة الغروب، كما تدل عليه: (كاد)؛

أي: (حتى كادت الشمس تغرب، وذلك بعد ما أظطر الصائم)، فذكر ذلك للفائدة.

وانظر: «فتح الباري» لابن حجر (ج ٢ ص ١٢٣).

(الشَّمْسُ)، هَذَا فِي الْغُرُوبِ الثَّانِي بِالْكَلْبِيَّةِ، وَالنَّبِيُّ ﷺ صَلَّى صَلَاةَ الْعَصْرِ فِي هَذَا الْوَقْتِ؛ لِأَنَّ الْمُشْرِكِينَ شَغَلُوهُ عَنْهَا فَتَأَخَّرَ فِي صَلَاتِهَا إِلَى أَنْ عَرَبَتِ الشَّمْسُ فِي الْأَرْضِ، وَهَذَا الْغُرُوبُ الثَّانِي.

قُلْتُ: وَهَذَا يُبَيِّنُ أَنَّهُ مَعْرُوفٌ عِنْدَهُمْ إِذَا كَادَتِ الشَّمْسُ تَعْرُبُ، أَنَّ ذَلِكَ مِنَ الْغُرُوبِ، وَهُوَ وَقْتُ إِفْطَارِ الصَّائِمِ، وَإِلَّا مَا فَائِدَةُ لِدُكْرِهِ ﷺ لَوْ قَتِ إِفْطَارِ الصَّائِمِ، إِلَّا لِيُبَيِّنَ وَقْتَ الْإِفْطَارِ، وَوَقْتَ الْغُرُوبِ الْأَوَّلِ، وَوَقْتَ الْغُرُوبِ الثَّانِي الَّذِي حَصَلَ بَعْدَ ذَلِكَ، وَإِلَّا لِمَاذَا كَرَّرَ لِلْغُرُوبَيْنِ؟!.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «فَتْحِ الْبَارِي» (ج ٢ ص ١٢٣): (وَالَّذِي يَظْهَرُ لِي أَنَّ الْإِشَارَةَ بِقَوْلِهِ: (وَذَلِكَ بَعْدَ مَا أَفْطَرَ الصَّائِمُ)؛ إِشَارَةٌ إِلَى الْوَقْتِ^(١) الَّذِي خَاطَبَ بِهِ عُمَرُ ﷺ النَّبِيَّ ﷺ لَا إِلَى الْوَقْتِ الَّذِي صَلَّى فِيهِ عُمَرُ ﷺ الْعَصْرَ، فَإِنَّهُ كَانَ: (قُرْبَ الْغُرُوبِ)^(٢)، كَمَا تَدُلُّ عَلَيْهِ: (كَادَ). اهـ.

(٥) وَعَنْ أَيْمَنِ الْمَكِّيِّ قَالَ: (دَخَلْتُ عَلَى أَبِي سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ ﷺ، فَأَفْطَرَ عَلَيَّ عَرَقِي^(٣))، وَأَنَا أَرَى أَنَّ الشَّمْسَ لَمْ تَعْرُبْ. وَفِي رِوَايَةٍ: (فَرَأَهُ يُفْطِرُ قَبْلَ مَغِيبِ الْقُرْصِ!).

(١) قُلْتُ: وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ هُنَاكَ وَفْتَانٍ فِي الْحَدِيثِ الْوَاحِدِ.

(٢) قُلْتُ: وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ أَثْنَاءَ مُحَاطَبَةِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ ﷺ لِلنَّبِيِّ ﷺ كَانَ وَقْتُ إِفْطَارِ الصَّائِمِ، وَهُوَ أَثْنَاءَ الْغُرُوبِ الْأَوَّلِ، وَالشَّمْسُ طَالِبَةٌ؛ لِأَنَّ لَا فَائِدَةَ مِنْ ذِكْرِ ذَلِكَ إِذَا كَانَ يَعْنِي بَعْدَ غُرُوبِ الشَّمْسِ بِالْكَلْبِيَّةِ، لِأَنَّ تَكَرَّرَتْ كَلِمَةٌ: (بَعْدَ مَا عَرَبَتِ الشَّمْسُ)، أَي: الْغُرُوبِ الْكَلْبِيِّ، وَهَذَا الَّذِي دَلَّتْ عَلَيْهِ الْأَلْفَاظُ الْأُخْرَى فِي نَفْسِ يَوْمِ الْخَنْدَقِ وَعَبْرِهِ، وَاللَّهُ وَلِيُّ التَّوْفِيقِ.

(٣) عَرَقٌ: الْعِظْمُ الَّذِي أُكِلَ لِحْمُهُ.

أثر صحيح

أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ٤ ص ٢٢)، وَابْنُ حَجَرٍ فِي «تَغْلِيْقِ التَّغْلِيْقِ» (ج ٣ ص ١٩٥) مِنْ طَرِيقِ وَكِيعٍ.

وَأَخْرَجَهُ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ فِي «السُّنَنِ» (ج ٤ ص ١٩٦ - فَتْحُ الْبَارِي)، وَابْنُ حَجَرٍ فِي «تَغْلِيْقِ التَّغْلِيْقِ» (ج ٣ ص ١٩٥) مِنْ طَرِيقِ سُفْيَانَ؛ كِلَاهُمَا عَنْ عَبْدِ الْوَاحِدِ بْنِ أَيْمَانَ أَبِيهِ بِهِ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيْحٌ، وَرِجَالُهُ كُلُّهُمْ ثِقَاتٌ، وَقَدْ صَحَّحَهُ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ فِي «مُخْتَصَرِ صَحِيْحِ الْبُخَارِيِّ» (ج ١ ص ٥٧١).

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللهُ فِي «فَتْحِ الْبَارِي» (ج ٤ ص ١٩٦): (وَصَلَّهُ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ، وَأَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الْوَاحِدِ بْنِ أَيْمَانَ عَنْ أَبِيهِ، وَقَالَ: دَخَلْنَا عَلَى أَبِي سَعِيدٍ، فَأَفْطَرَ، وَنَحْنُ نَرَى أَنَّ الشَّمْسَ لَمْ تَغْرُبْ)؛ يَعْْنِي: لَمْ تَغْرُبْ بِالْكَلِّيَّةِ.

وَذَكَرَهُ الْعَيْنِيُّ فِي «عُمْدَةِ الْقَارِي» (ج ٩ ص ١٣٠)، وَالْقَسْطَلَانِيُّ فِي «إِرْشَادِ السَّارِي» (ج ٤ ص ٥٨٩).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته في «شرح العمدة» (ج ٣ ص ٤١٦): (وعن أيمن المكي: «أنه نزل على أبي سعيد الخدري، فراه يُفطر قبل مغيب القرص»). رواه سعيد بن منصور). اهـ

قلت: أفطر أبو سعيد الخدري رضي الله عنه، وقرص الشمس لم يغيب^(١)، بل لم يلتفت إلى موافقة من عنده على ذلك، بل طبق السنة في تعجيل الإفطار، وهذا هو الإتيان الذي يجب أن يتمسك به كل مسلم^(٢).

٦) وعن سهيل بن عمرو رضي الله عنه قال: (لقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يُفطر في شهر رمضان، ويحيل إلى الشمس لم تغرب من تعجيل فطرو).

حديث حسن

أخرجه أبو أحمد الحاكم في «الأسامي والكنى» (ج ٣ ص ١٧١) من طريقين عن محمد بن عمر العامري عن ابن مرسا قال: سمعت سهيل بن عمرو رضي الله عنه به. قلت: وهذا سنده حسن، وله شواهد.

(١) قلت: ولا يستطيع أحد ممن يزعم أنه يعجل الفطر في هذا الزمان ممن ينتسب إلى العلم؛ أن يفطر وقرص الشمس لم يغيب، لأن يصبية وسواس في نفسه، هل صومه صحيح، أو لا؟!، بل هؤلاء لم يفطروا بغروب الشمس بالكليّة؛ لأنهم يفطرون مع الأذان الذي هو متأخر عن غروب الشمس؛ أي: على التقويم الفلكي، اللهم غفراً.

(٢) طبق السنة في هذا المستوى من الشمس، أحياناً، ولا تلتفت إلى من لا يستطيع أن يطبقها، اللهم غفراً.

فَقَوْلُهُ: (وَيُخَيَّلُ إِلَى الشَّمْسِ لَمْ تَغْرُبْ)؛ فَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ يُفْطِرُ، وَقُرْصُ الشَّمْسِ لَمْ يَغِبْ بِالْكُلِّيَّةِ، وَهَذَا فِي حُكْمِ الْغُرُوبِ الْمَعْرُوفِ بَيْنَ الْعَرَبِ، فَانْتَبِه.

(٧) وَعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه: (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حَاطَبَ أَصْحَابَهُ ذَاتَ يَوْمٍ وَقَدْ كَادَتِ الشَّمْسُ أَنْ تَغْرُبَ، فَلَمْ يَبْقَ مِنْهَا إِلَّا شَيْءٌ يُسِيرٌ وَفِي رِوَايَةٍ: [إِلَّا شَيْءٌ يُسِيرٌ]، فَقَالَ: وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ مَا بَقِيَ مِنَ الدُّنْيَا فِيمَا، مَضَى مِنْهَا إِلَّا كَمَا بَقِيَ مِنْ يَوْمِكُمْ هَذَا فِيمَا مَضَى مِنْهُ، وَمَا نَرَى مِنَ الشَّمْسِ إِلَّا يُسِيرًا).^(١)

وَالشَّاهِدُ: (إِلَّا شَيْءٌ يُسِيرٌ ... وَمَا نَرَى مِنَ الشَّمْسِ إِلَّا يُسِيرًا)؛ وَهَذَا بِمَعْنَى الْغُرُوبِ عِنْدَ الْعَرَبِ.^(٢)

(١) أُنْزِلَ حَسَنٌ لغيره.

أَخْرَجَهُ الْبَزَارُ فِي «المُسْنَدِ» (ج ٧ ص ٨١-تفسير ابن كثير)، وَسَمَّوِيَه فِي «فَوَائِدِهِ» (ص ٧٧)، وَضِيَاءُ الدِّينِ الْمَقْدِسِيُّ فِي «الْأَحَادِيثِ الْمُخْتَارَةِ» (ج ٧ ص ١٢١).
وَذَكَرَهُ السُّيُوطِيُّ فِي «الْجَامِعِ الْكَبِيرِ» (ج ١٠ ص ٦١٦).
وَلَهُ شَوَاهِدٌ.

وَأُورِدَهُ ابْنُ كَثِيرٍ فِي «تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ» (ج ٧ ص ٨١) ثُمَّ قَالَ: (هَذَا حَدِيثٌ مَدَارُهُ عَلَى خَلْفِ بْنِ مُوسَى بْنِ خَلْفِ الْعَمِّيِّ عَنْ أَبِيهِ، وَقَدْ ذَكَرَهُ ابْنُ جَبَّانٍ فِي «الثَّقَاتِ»، وَقَالَ: رَبَّمَا أَخْطَأَ). اهـ
وَأُورِدَهُ الْهَيْثَمِيُّ فِي «مَجْمَعِ الرِّوَايَاتِ» (ج ١٠ ص ٣١١)، ثُمَّ قَالَ: رَوَاهُ الْبَزَارُ عَنْ طَرِيقِ خَلْفِ بْنِ مُوسَى عَنْ أَبِيهِ، وَقَدْ وَثَّقَا، وَبَقِيَهُ رِجَالُهُ رِجَالُ الصَّحِيحِ.

(٢) وَاَنْظُرْ: «الْجَامِعِ الْكَبِيرِ» لِلْسُّيُوطِيِّ (ج ١٠ ص ٦١٦)، وَ«مُخْتَارِ الصَّحَاحِ» لِلرَّازِيِّ (ص ١٤٤ و ١٤٥)، وَ«لِسَانِ الْعَرَبِ» لِابْنِ مَنظُورٍ (ج ١٩ ص ١٦٦)، وَ«تَهْدِيبِ اللُّغَةِ» لِلأَزْهَرِيِّ (ج ١١ ص ٢٩١).

وَالشَّفُّ: بَقِيَّةُ النَّهَارِ لِمَا يُرَى مِنْ يَسِيرٍ مِنَ الشَّمْسِ، لِقَوْلِهِ: (وَمَا نَرَى مِنْ الشَّمْسِ إِلَّا يَسِيرًا)؛ أَي: قَدْ بَقِيَتْ مِنْهَا بَقِيَّةٌ، وَهَذَا فِي حُكْمِ الْغُرُوبِ عِنْدَ الْعَرَبِ. وَشَفَا كُلُّ شَيْءٍ حَرْفُهُ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَكُنْتُمْ عَلَى شَفَا حُفْرَةٍ﴾ [آلِ عِمْرَانَ: ١٠٣].

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ الْأَثِيرِ رحمته الله فِي «النَّهَائَةِ» (ج ٢ ص ٢٧١): (وَفِي حَدِيثِ أَنَسٍ رضي الله عنه) (أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم خَطَبَ أَصْحَابَهُ يَوْمًا، وَقَدْ كَادَتِ الشَّمْسُ تَعْرُبُ وَلَمْ يَبْقَ مِنْهَا إِلَّا شَفٌّ)؛ أَي شَيْءٌ قَلِيلٌ. الشَّفُّ وَالشَّفَا وَالشُّفَافَةُ: بَقِيَّةُ النَّهَارِ. اهـ.

وَقَالَ اللَّغَوِيُّ الرَّازِيُّ رحمته الله فِي «مُخْتَارِ الصَّحَاحِ» (ص ١٤٥): (يُقَالُ لِلرَّجُلِ عِنْدَ مَوْتِهِ، وَلِلْقَمَرِ عِنْدَ امْتِحَاقِهِ، وَلِلشَّمْسِ عِنْدَ غُرُوبِهَا مَا بَقِيَ مِنْهُ إِلَّا شَفًّا؛ أَي: قَلِيلٌ). اهـ. وَقَالَ الْإِمَامُ الْحَرْبِيُّ رحمته الله فِي «غَرِيبِ الْحَدِيثِ» (ج ٢ ص ٨١٨): (قَالَ أَبُو نَصْرٍ: يُقَالُ: بَقِيَ مِنَ الشَّمْسِ شَفًّا: أَي شَيْءٌ^(١)). اهـ.

وَقَالَ ابْنُ مَنْظُورٍ رحمته الله فِي «لِسَانِ الْعَرَبِ» (ج ١٩ ص ١٦٦): (شَفَتِ الشَّمْسُ تَشْفُو: قَارَبَتِ الْغُرُوبَ). اهـ.

قُلْتُ: وَهَذَا يَعْنِي أَنَّهَا غَرَبَتْ، وَدَخَلَ وَقْتُ صَلَاةِ الْمَغْرِبِ، وَوَقْتُ إِفْطَارِ الصَّائِمِ.

(١) وَهَذَا وَإِنْ بَقِيَ مِنَ الشَّمْسِ يَسِيرًا تُرَى بِالْعُيُونِ، إِلَّا أَنَّهُ عِنْدَ الْعَرَبِ فِي حُكْمِ الْغُرُوبِ، فَانْتَبِهْ. وَانظُرْ: «تَهْذِيبُ اللَّغَةِ» لِلأَزْهَرِيِّ (ج ١١ ص ٢٩١)، وَ«الْجَامِعُ لِأَحْكَامِ الْقُرْآنِ» لِلْقُرْطُبِيِّ (ج ٤ ص ١٦٥).

قَالَ الْقَلْفَشَنَدِيُّ رحمته فِي «صُبْحِ الْأَعْيُنِ» (ج ٢ ص ٣٦٧): (أَمَّا الطَّبِيعِيُّ: فَاللَّيْلُ مِنْ لَدُنْ غُرُوبِ الشَّمْسِ، وَاسْتِتَارَهَا بِحَدَبَةِ الْأَرْضِ إِلَى طُلُوعِهَا، وَظُهُورِهَا مِنَ الْأَفْقِ، وَالنَّهَارُ مِنْ طُلُوعِ نِصْفِ قَرصِ الشَّمْسِ مِنَ الْمَشْرِقِ إِلَى غَيْبِ نِصْفِهَا فِي الْأَفْقِ فِي الْمَغْرِبِ، وَسَائِرُ الْأُمَمِ يَسْتَعْمِلُونَهُ كَذَلِكَ.

وَأَمَّا الشَّرْعِيُّ: فَاللَّيْلُ مِنْ غُرُوبِ الشَّمْسِ إِلَى طُلُوعِ الْفَجْرِ الثَّانِي، وَهُوَ الْمُرَادُ بِالْخَيْطِ الْأَبْيَضِ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ﴾ [البقرة: ١٨٧]، وَالنَّهَارُ مِنَ الْفَجْرِ الثَّانِي إِلَى غُرُوبِ الشَّمْسِ، وَبِذَلِكَ تَتَعَلَّقُ الْأَحْكَامُ الشَّرْعِيَّةُ مِنَ الصَّوْمِ، وَالصَّلَاةِ، وَغَيْرِهِمَا. اهـ

٨) وَعَنْ حَاجِبِ بْنِ عُمَرَ قَالَ: كُنْتُ أَسْمَعُ الْحَكَمَ بْنَ الْأَعْرَجِ يَسْأَلُ: دِرْهَمًا أَبَا هِنْدًا؟^(١) فَيَقُولُ دِرْهَمٌ. (كُنْتُ أَقْبَلُ مِنَ السُّوقِ فَيَتَلَقَّانِي النَّاسُ مُنْصَرِّفِينَ، قَدْ صَلَّى بِهِمْ مَعْقِلُ بْنُ يَسَارٍ رضي الله عنه؛ فَاتَمَارَى غَرَبَتِ الشَّمْسُ، أَوْ لَمْ تَغْرُبْ).

أثر صحيح

أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ١ ص ٣٢٩) مِنْ طَرِيقِ مُعَاذِ بْنِ مُعَاذٍ، عَنْ حَاجِبِ بْنِ عُمَرَ بِهِ.
قلت: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ.

(١) وَأَبُو هِنْدٍ دِرْهَمٌ هَذَا مِنَ الْعُبَادِ.

انظر: «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (٥٣٤).

وَهَذَا الصَّحَابِيُّ مَعْقِلُ بْنُ يَسَارٍ الْمُزَنِيُّ رضي الله عنه ^(١) يُصَلِّي بِالنَّاسِ، وَلَمْ تَغْرُبِ الشَّمْسُ بِالْكَلِيَّةِ، مِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ وُجُودَ فُرُصِ الشَّمْسِ، أَوْ بَعْضُهُ يُسَمَّى عُرُوبًا عِنْدَ السَّلَفِ.

(٩) وَعَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ، قَالَ: (كَانَ عَبْدُ اللَّهِ رضي الله عنه، يُصَلِّي الْمَغْرِبَ، وَنَحْنُ نَرَى أَنَّ الشَّمْسَ طَالِعَةٌ قَالَ: فَنَظَرْنَا يَوْمًا إِلَى ذَلِكَ فَقَالَ: مَا تَنْظُرُونَ؟ قَالُوا: إِلَى الشَّمْسِ، قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: هَذَا وَالَّذِي لَا إِلَهَ غَيْرُهُ مِيقَاتُ هَذِهِ الصَّلَاةِ، ثُمَّ قَالَ: ﴿أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذُلُوكِ الشَّمْسِ إِلَى غَسَقِ اللَّيْلِ﴾ [الإسراء: ٧٨]، فَهَذَا ذُلُوكُ الشَّمْسِ).

أثر صحيح

أَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ فِي «الْمُسْتَدْرِكِ» (ج ٤ ص ٢٧٤)، وَابْنُ بَيْهَقٍ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ١ ص ٤٨٩) مِنْ طَرِيقِ جَرِيرٍ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ، وَعُمَارَةَ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ بِهِ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ، وَقَدْ صَحَّحَهُ الْعَيْنِيُّ فِي «نُحْبِ الْأَفْكَارِ» (ج ٣ ص ٢٣)، وَالدَّارَقُطْنِيُّ فِي «الْعِلَلِ» (ج ٥ ص ٢١٤).

وَقَالَ الْحَاكِمُ: هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ، وَلَمْ يُخْرِجَاهُ، بِهَذِهِ السِّيَاقَةِ، وَوَافَقَهُ الذَّهَبِيُّ.

وَبِهَذَا الْوَجْهِ ذَكَرَهُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «إِتْحَافِ الْمَهْرَةِ» (١٢٨٥٦).

وَأَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْمُعْجَمِ الْكَبِيرِ» (٩١٣١) مِنْ طَرِيقِ زَائِدَةَ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ قَالَ: «صَلَّى عَبْدُ اللَّهِ الْمَغْرِبَ، فَلَمَّا

(١) انظر: «تقريب التهذيب» لابن حجر (ص ٩٦٠).

انصَرَفَ جَعَلْنَا نَلْتَفِتُ، فَقَالَ: مَا لَكُمْ تَلْتَفِتُونَ؟ قُلْنَا: نَرَى أَنَّ الشَّمْسَ طَالِعَةٌ، فَقَالَ: هَذَا وَاللَّهِ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ مِيقَاتُ هَذِهِ الصَّلَاةِ، ثُمَّ قَرَأَ: ﴿أَقِمِ الصَّلَاةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ إِلَى غَسَقِ اللَّيْلِ﴾ [الإسراء: ٧٨] فَهَذَا دُلُوكُ الشَّمْسِ، وَهَذَا غَسَقُ اللَّيْلِ». وإسناده صحيح.

وأورده الهيثمي في «مجمع الزوائد» (ج ٧ ص ٥٠)؛ ثم قال: رواه الطبراني، ورجاله رجال الصحيح.

وأخرجه المخلص في «المخلصيات» (١٥٩٤) من طريق ابن نمير قال: حدثنا الأعمش، عن إبراهيم، عن عبد الرحمن بن يزيد قال: (صَلِينَا مَعَ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ الْمَغْرَبَ، فَجَعَلْنَا نَلْتَفِتُ نَنْظُرُ نَرَى أَنَّ الشَّمْسَ طَالِعَةٌ، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ ﷺ: مَا تَنْظُرُونَ؟ قَالُوا: نَرَى أَنَّ الشَّمْسَ طَالِعَةٌ، فَقَالَ: هَذَا وَالَّذِي لَا إِلَهَ غَيْرُهُ مِيقَاتُ هَذِهِ الصَّلَاةِ، ثُمَّ قَرَأَ: ﴿أَقِمِ الصَّلَاةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ إِلَى غَسَقِ اللَّيْلِ﴾ [الإسراء: ٧٨] وَقَالَ: هَذَا دُلُوكُ الشَّمْسِ، وَهَذَا غَسَقُ اللَّيْلِ).

وإسناده صحيح.

قلت: فهذا ابن مسعود ﷺ يَرَى أَنَّ الشَّمْسَ قَدْ غَرَبَتْ، وَهِيَ لَمْ تَغِبْ بِالْكُلِّيَّةِ، وَهَذَا الْغُرُوبُ عِنْدَ الْعَرَبِ مِنْ وَجْهِ.

واحتج عليهم ابن مسعود ﷺ بقوله تعالى: ﴿أَقِمِ الصَّلَاةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ إِلَى غَسَقِ اللَّيْلِ﴾ [الإسراء: ٧٨]؛ والدُّلُوكُ: الْمَيْلُ، وَهَذِهِ الشَّمْسُ قَدْ مَالَتْ جِهَةَ الْمَغْرَبِ، وَكَادَتْ أَنْ تَغِيبَ، وَلَمْ تَغِبْ فَهَذَا يُسَمَّى غُرُوبًا أَيْضًا عِنْدَ الْعَرَبِ.

فالشَّاهدُ: (وَنَحْنُ نَرَى أَنَّ الشَّمْسَ طَالِعَةٌ)؛ فَهَذَا يُسَمَّى غُرُوبًا عِنْدَ الْعَرَبِ، وَلِذَلِكَ اعْتَبَرَ ابْنُ مَسْعُودٍ رضي الله عنه أَنَّ هَذَا الْمُسْتَوَى لِلشَّمْسِ مِنَ الْأَرْضِ دُخُولُ وَقْتِ صَلَاةِ الْمَغْرِبِ؛ لِأَنَّهَا مَالَتْ إِلَى جِهَةِ الْغُرُوبِ، وَأَوْشَكَتْ أَنْ تُلَامَسَ الْأَرْضَ، فَصَلَّى صَلَاةَ الْمَغْرِبِ؛ لِأَنَّ وَقْتَهَا دَخَلَ شَرَعًا، وَصَلَّى خَلْفَهُ أَصْحَابُهُ، وَهُمْ فُقَهَاءُ الْأُمَّةِ مِنَ التَّابِعِينَ، وَلَمْ يُنْكَرْ أَحَدٌ مِنْهُمْ عَلَيْهِ، وَلَمْ يَتَخَلَّفُوا عَنِ الصَّلَاةِ خَلْفَ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه، فَافْهَمْ لِهَذَا تَرَشُّدًا.

(١٠) وَعَنْ حُمَيْدِ الطَّوِيلِ قَالَ: (كُنَّا عِنْدَ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه وَكَانَ صَائِمًا فَدَعَا بِعَشَائِهِ، فَالْتَفَتَ ثَابِتُ الْبُنَانِيُّ يَنْظُرُ إِلَى الشَّمْسِ، وَهُوَ يَرَى أَنَّ الشَّمْسَ لَمْ تَغِبْ، فَقَالَ أَنَسٌ لِثَابِتٍ: لَوْ كُنْتُ عِنْدَ عُمَرَ رضي الله عنه لَأَحْفَظُكَ). يَعْنِي: لِعُضْبِ عَلَيْكَ.

أثرٌ صحيحٌ

أَخْرَجَهُ الْفَرِيَابِيُّ فِي «الصِّيَامِ» (ص ٥٦) مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْأَعْلَى، حَدَّثَنَا مُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ التَّمِيمِيُّ قَالَ سَمِعْتُ حُمَيْدَ الطَّوِيلَ ^(١) بِهِ. قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ، رِجَالُهُ كُلُّهُمْ ثِقَاتٌ.

وَعَنِ الشَّافِعِيِّ رحمته الله قَالَ: (إِذَا وَجَدْتُمْ فِي كِتَابِي خِلَافَ سَنَةِ رَسُولِ اللَّهِ صلوات الله عليه، فَقُولُوا بِسَنَةِ رَسُولِ اللَّهِ صلوات الله عليه، وَدَعُوا مَا قُلْتُ).

(١) وَتَصَحَّفَ: «الطَّوِيلُ» إِلَى «الْحَارِثِ»؛ وَلَعَلَّ النَّاسِخَ أَخْطَأَ فِي نِسْبَتِهِ، لِأَنَّ مِنْ شُيُوخِ الْمُعْتَمِرِ؛ حُمَيْدِ الطَّوِيلِ، وَلَا يُوجَدُ مِنْ شُيُُخِهِ حُمَيْدُ الْحَارِثِ.

انظر: «تهذيب الكمال» للزمزِّي (ج ٢٨ ص ٢٥٠).

أثرٌ صحيحٌ

أَخْرَجَهُ الْخَطِيبُ فِي «الْفَقِيهِ وَالْمُتَفَقِّهِ» (ج ١ ص ٣٨٦).
وإسناده صحيحٌ.

وَعَنْ ابْنِ خُرَيْمَةَ رحمته الله قَالَ: (لَيْسَ لِأَحَدٍ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صلوات الله عليه قَوْلٌ إِذَا صَحَّ الْخَبْرُ عَنْهُ).

أثرٌ صحيحٌ

أَخْرَجَهُ مُحَمَّدُ بْنُ طَاهِرٍ فِي «السَّمَاعِ» (ق / ٣ / ط)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «الْمَدْخَلِ» (ج ١ ص ٣٨)، وَالْخَطِيبُ فِي «الْفَقِيهِ وَالْمُتَفَقِّهِ» (ج ١ ص ٣٨٦).
وإسناده صحيحٌ.

وَعَنْ مُجَاهِدٍ رحمته الله قَالَ: (لَيْسَ أَحَدٌ إِلَّا يُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ، وَيُتْرَكُ مِنْ قَوْلِهِ إِلَّا النَّبِيُّ صلوات الله عليه).

أثرٌ صحيحٌ

أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «الْمَدْخَلِ» (ص ١٠٧)، وَأَبُو نُعَيْمٍ فِي «الْحِلْيَةِ» (ج ٣ ص ٣٠٠)، وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «الْجَامِعِ» (ج ٢ ص ٩١) وَالْخَطِيبُ فِي «الْفَقِيهِ وَالْمُتَفَقِّهِ» (ج ١ ص ١٧٦).
وإسناده صحيحٌ.

قُلْتُ: فَهَذِهِ الْآيَاتُ الْقُرْآنِيَّةُ، وَالْأَحَادِيثُ النَّبَوِيَّةُ، وَأَقْوَالُ الصَّحَابَةِ، وَأُمَّةٌ هَذِهِ الْأُمَّةِ الَّتِي تُبَيِّنُ اتِّبَاعَ كِتَابِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، وَسُنَّةِ نَبِيِّهِ صلوات الله عليه، وَأَثَارِ السَّلَفِ.

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْقَيْمِ رحمته: (فَالصَّحَابَةُ أَخَذُوا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَلْفَاظَ الْقُرْآنِ وَمَعَانِيهِ، بَلْ كَانَتْ عِنَايَتُهُمْ بِأَخْذِ الْمَعَانِي أَعْظَمَ مِنْ عِنَايَتِهِمْ بِالْأَلْفَاظِ، يَأْخُذُونَ الْمَعَانِي أَوْلَى، ثُمَّ يَأْخُذُونَ الْأَلْفَاظَ).^(١) اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْقَيْمِ رحمته: (فَإِنَّ الصَّحَابَةَ هُمُ الَّذِينَ رَوَوْا هَذِهِ الْأَحَادِيثَ، وَتَلَقَّاهَا بَعْضُهُمْ عَنْ بَعْضٍ بِالْقَبُولِ، وَلَمْ يُنْكِرْهَا أَحَدٌ مِنْهُمْ عَلَى مَنْ رَوَاهَا، ثُمَّ تَلَقَّاهَا عَنْهُمْ جَمِيعُ التَّابِعِينَ مِنْ أَوْلِيهِمْ إِلَى آخِرِهِمْ، وَمَنْ سَمِعَهَا مِنْهُمْ تَلَقَّاهَا بِالْقَبُولِ، وَالتَّصَدِيقِ لَهُمْ، وَمَنْ لَمْ يَسْمَعْهَا مِنْهُمْ تَلَقَّاهَا عَنِ التَّابِعِينَ كَذَلِكَ، وَكَذَلِكَ تَابِعُ التَّابِعِينَ مَعَ التَّابِعِينَ؛ هَذَا أَمْرٌ يَعْلَمُهُ ضَرُورَةً أَهْلُ الْحَدِيثِ؛ كَمَا يَعْلَمُونَ عَدَالَةَ الصَّحَابَةِ رضي، وَصِدْقَهُمْ، وَأَمَانَتَهُمْ، وَنَقَلَهُمْ ذَلِكَ عَنْ نَبِيِّهِمْ ﷺ).^(٢) اهـ

قُلْتُ: وَهَذَا تَقْرِيرٌ لِاجْتِمَاعِ الْأُمَّةِ عَلَى وُجُوبِ تَلْقَائِي أَحَادِيثِ الرَّسُولِ ﷺ فِي الْأُصُولِ وَالْفُرُوعِ بِالْقَبُولِ وَالتَّسْلِيمِ، وَالْعَمَلِ بِمَا دَلَّتْ عَلَيْهِ، وَالْإِيمَانِ بِهَا. وَعَلَيْهِ يَكُونُ الصَّحَابَةُ الْكِرَامُ هُمْ: الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَعْلَمُونَ التَّأْوِيلَ الَّذِي بِمَعْنَى التَّفْسِيرِ وَالْبَيَانِ.

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رحمته فِي «الْفَتَاوَى» (ج ١٣ ص ٢٨٥): (أَنَّ الصَّحَابَةَ وَالتَّابِعِينَ لَمْ يَمْتَنِعْ أَحَدٌ مِنْهُمْ عَنْ تَفْسِيرِ آيَةٍ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ، وَلَا قَالَ: هَذِهِ مِنَ الْمُتَشَابِهِ الَّذِي لَا يُعْلَمُ مَعْنَاهُ، وَلَا قَالَ قَطُّ أَحَدٌ مِنْ سَلَفِ الْأُمَّةِ وَلَا مِنْ الْأَيْمَّةِ الْمُتَّبِعِينَ: إِنَّ

(١) وانظر: «مُخْتَصَرُ الصَّوَاعِقِ الْمُرْسَلَةِ» (ج ٢ ص ٣٣٩).

(٢) انظر: «مُخْتَصَرُ الصَّوَاعِقِ الْمُرْسَلَةِ» (ص ٦٠٥).

فِي الْقُرْآنِ آيَاتٍ لَا يَعْلَمُ مَعْنَاهَا وَلَا يَفْهَمُهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَلَا أَهْلُ الْعِلْمِ وَالْإِيمَانِ جَمِيعُهُمْ، وَإِنَّمَا قَدْ يَنْفُونَ عِلْمَ بَعْضِ ذَلِكَ عَنْ بَعْضِ النَّاسِ وَهَذَا لَا رَيْبَ فِيهِ. اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ٢ ص ١١٢): (فَإِذَا تَنَازَعَ الْمُسْلِمُونَ فِي مَسْأَلَةٍ؛ وَجَبَ رَدُّ مَا تَنَازَعُوا فِيهِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، وَالرَّسُولِ ﷺ، فَأَيُّ الْقَوْلَيْنِ دَلَّ عَلَيْهِ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ وَجَبَ اتِّبَاعُهُ). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «دَرَرِ تَعَارِضِ الْعَقْلِ وَالنَّقْلِ» (ج ٥ ص ٢٠٤): (مُعَارَضَةُ أَقْوَالِ الْأَنْبِيَاءِ بَأْرَاءِ الرَّجَالِ، وَتَقْدِيمُ ذَلِكَ عَلَيْهَا، هُوَ مِنْ فِعْلِ الْمُكْذِبِينَ لِلرُّسُلِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ الْعِزُّ بْنُ عَبْدِ السَّلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «قَوَاعِدِ الْأَحْكَامِ» (ج ٢ ص ٢٢٨): (وَالشَّرْعُ مِيزَانٌ يُوزَنُ بِهِ الرَّجَالُ). اهـ

قُلْتُ: إِذَا فَلَا نَعْرِفُ الْحَقَّ بِالرَّجَالِ؛ بَلْ اعْرِفِ الْحَقَّ تَعْرِفُ أَهْلَهُ.
وَعَادَةُ الضُّعَفَاءِ يَعْرِفُونَ الْحَقَّ بِالرَّجَالِ لَا الرَّجَالَ بِالْحَقِّ.
وَالْعَاقِلُ يَعْرِفُ الْحَقَّ، ثُمَّ يَنْظُرُ فِي قَوْلِ نَفْسِهِ؛ فَإِنْ كَانَ حَقًّا قَبْلَهُ، وَإِنْ كَانَ خَطَأً رَدَّهُ.

وَهَذَا هُوَ الْمَنْهَجُ الَّذِي سَارَ عَلَيْهِ أُمَّمَتُنَا بِصَفَائِهِ وَنَقَائِهِ، وَهُوَ حَبْلُ اللَّهِ تَعَالَى، وَالْإِعْتِصَامُ بِحَبْلِ اللَّهِ تَعَالَى يَتَّصِمُنُ الْجَمَاعَةَ عَلَى الْحَقِّ، وَالتَّعَاوُنُ عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى.

قَالَ تَعَالَى: ﴿واعتصموا بحبلِ الله جميعاً ولا تفرقوا﴾ [آل عمران: ١٠٣].

لذَلِكَ أُقَدِّمُ كِتَابِي هَذَا الَّذِي بَيْنَ أَيْدِينَا الْمُسَمَّى: بـ«الكواكبِ البارقةِ لقصْفِ فتوى مَنْ لا يرى إفتارَ الصائمِ والشمسُ طالعةٌ»، وَهُوَ يَحْتَوِي عَلَى كُلِّ مَا يَتَعَلَّقُ بِتَعْجِيلِ الْفِطْرِ بِغُرُوبِ الشَّمْسِ، وَمَا وَرَدَتْ فِي ذَلِكَ مِنْ آيَاتٍ وَأَحَادِيثٍ، وَأَثَارٍ وَأَقْوَالٍ، وَاللَّهُ وَلِيُّ التَّوْفِيقِ.

هَذَا؛ وَنَدْعُو اللَّهَ تَعَالَى أَنْ يُوفِّقَنَا لِمَزِيدٍ مِنْ خِدْمَةِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَالْآثَارِ، وَأَنْ يَجْعَلَ أَعْمَالَنَا خَالِصَةً لَوَجْهِهِ الْكَرِيمِ، وَأَنْ يَقْبَلَ مِنَّا إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ.

أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَثَرِيُّ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ذَكَرُ الدَّلِيلِ عَلَى تَفْنِيدِ الشُّبُهَةِ الَّتِي وَقَعَتْ فِي فَتْوَى أَصْحَابِ الْفَضِيلَةِ بَأَنَّ
أَدَلَّتْنَا مِنَ الْمُتَشَابِهَاتِ، وَهِيَ مِنَ الْمُتَشَابِهَاتِ الَّتِي يُشْبِهُ بَعْضُهَا بَعْضَهَا، وَهَذَا مِنَ
الْمُحْكَمِ الْوَاضِحِ، فَصَارَتْ الْفَتْوَى مِنَ الْمُتَشَابِهَاتِ الَّتِي التَّبَسَّتْ عَلَى أَصْحَابِهَا،
لَكِنْ لَمْ تَلْتَبَسْ عَلَى غَيْرِهِمْ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَمِنْ
بَعْدِهِمْ مِنَ الْعُلَمَاءِ^(١)

اعْلَمْ رَحِمَكَ اللَّهُ أَنَّ مَا جَاءَ فِي الْفَتْوَى يَدُلُّ عَلَى أَنَّ أَدَلَّتْنَا فِي ثُبُوتِ غُرُوبِ
الشَّمْسِ وَهِيَ طَالِعَةٌ بَيَسِيرٍ عَنِ الْأَرْضِ فِي جِهَةِ الْمَغْرِبِ مِنَ الْمُتَشَابِهِ؛ أَيُّ: مِنْ
الْمُتَبَسِّسِ وَالْمُشْكِلِ عِنْدَ أَصْحَابِهَا^(٢)، وَأَنَّ أَدَلَّتَّهُمْ مِنَ الْمُحْكَمِ!
لَكِنْ إِذَا نَظَرْنَا إِلَى الْأَدِلَّةِ كُلِّهَا، رَأَيْنَا أَنَّ لَيْسَ فِيهَا أَيُّ التَّبَاسِ، أَوْ إِشْكَالٍ^(٣)،
وَذَلِكَ إِذَا جَمَعْنَا بَيْنَ الْأَدِلَّةِ تَبَيَّنَ أَنَّهَا مِنَ الْمُتَشَابِهِ؛ أَيُّ: مِنَ الْمُتَمَاثِلِ؛ لِأَنَّ الْأَدِلَّةَ كَمَا
هُوَ مَعْرُوفٌ تُشَارِكُ بَعْضُهَا بَعْضًا فِي صِفَةٍ مِنَ الصِّفَاتِ^(٤).

(١) إِذَا التَّبَسَّتِ الْأَدِلَّةُ عَلَى عَدَدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ، فَلَا تَلْتَبَسُ عَلَى جَمِيعِ أَهْلِ الْعِلْمِ، فَافْهَمْ لِهَذَا تَرَشُّدٌ.

قال تعالى: ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾ [يوسف: ٧٦].

(٢) فالْمُتَشَابِهَاتُ هُنَا بِمَعْنَى الْمُتَمَاثِلَاتِ.

وانظر: «مُخْتَارَ الصَّحَاحِ» لِلرَّازِيِّ (ص ١٣٨)، و«لِسَانَ الْعَرَبِ» لِابْنِ مَنْظُورٍ (ج ٤ ص ٢١٨٩).

(٣) ثُمَّ مِنْ جِهَةِ أُخْرَى أَنَّ أَدِلَّةَ الْإِفْطَارِ، وَالشَّمْسُ طَالِعَةٌ فِي نَفْسِهَا مِنَ الْمُحْكَمِ وَالْوَاضِحِ كَمَا فِي ظَاهِرِهَا، فَكَيْفَ يُقَالُ أَنَّهَا مِنَ
الْمُتَشَابِهِ غَيْرَ الْوَاضِحِ!

(٤) وَأَصْحَابُ الْفَتْوَى لَمْ يَنْشُطُوا لِتَحْقِيقِ الْمَسْأَلَةِ جَيِّدًا، وَلَكِنَّهُمْ اكْتَفَوْا بِنَقْلِ أَدِلَّةِ الْمُتَأَخِّرِينَ فَقَطُّ!، وَتَرَكُوا الْأَدِلَّةَ الْأُخْرَى!، وَاللَّهُ
الْمُسْتَعَانُ.

وَهَذِهِ الصِّفَةُ هِيَ: الْغُرُوبِ بِجَمِيعِ دَرَجَاتِهِ عِنْدَ الْعَرَبِ، بَلْ تَشَارِكُهُ فِي مَعْنَى مِنَ الْمَعَانِي، وَهُوَ الْغُرُوبُ أَيْضًا.^(١)
فَكُلُّ ذَلِكَ تَبَّتْ فِي لُغَةِ الْعَرَبِ بِنَصِّ الْقُرْآنِ، وَالسُّنَّةِ، وَالْأَثَرِ.^(٢)
ثُمَّ مِنْ جِهَةٍ أُخْرَى أَنَّ هَذِهِ التَّشَابُهَ يَكُونُ مُتَّشَابِهًا عَلَى بَعْضِ الْعُلَمَاءِ دُونَ بَعْضٍ، فَاثْبَتَهُ.

قَالَ شَيْخُنَا الْعَلَامَةُ مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحِ الْعُثَيْمِينَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ» (ج ١ ص ٣٢٠): (وَصَفُّ الْقُرْآنِ بَأَنَّهُ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ، وَلَا يُنَافِي هَذَا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ مِنْهُ آيَاتٌ مُّحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخْرُ مُتَّشَابِهَاتٌ ﴾ [آل عمران: ٧] ؛ لِأَنَّ هَذَا التَّشَابُهَ يَكُونُ مُتَّشَابِهًا عَلَى بَعْضِ النَّاسِ دُونَ بَعْضٍ). اهـ
إِذَا فَحِجَّتَهُمْ أَنَّ الشُّبُهَةَ: بِمَعْنَى الْإِلْتِبَاسِ فِي هَذِهِ الْأَدِلَّةِ!، اللَّهُمَّ غُفْرًا.
وَالْمُتَّشَبِهَاتُ: مِنَ الْأُمُورِ الْمُشْكِلَاتِ عِنْدَ أَصْحَابِ الْفِتْوَى فِي أَدِلَّتِنَا.

وَالوَاجِبُ عَلَيْهِمْ أَنْ يَنْقُلُوا أَدِلَّةَ الْفَرِيقَيْنِ، كَمَا هُوَ أَصُولُ الْعُلَمَاءِ قَدِيمًا وَحَدِيثًا، ثُمَّ يَمَيِّزُوا بَيْنَ الْحُكْمَيْنِ بِمُنَاقَشَةِ الْأَدِلَّةِ الْمُتَّشَابِهَةِ بِزَعْمِهِمْ، وَلَكِنَّهُمْ لَمْ يَفْعَلُوا، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ.
(١) فَيُشْبِهُ بَعْضُهُ بَعْضًا، إِمَّا فِي الْحُكْمِ، أَوْ فِي الْمَعْنَى.
(٢) فَبَقِيَّةُ الشَّمْسِ عَنِ الْأَرْضِ بِسَيْرٍ مِنْ جِهَةِ الْمَغْرِبِ يُسَمَّى غُرُوبًا عِنْدَ الْعَرَبِ.
وَبَقِيَّةُ نِصْفِ الشَّمْسِ فِي الْأَرْضِ مِنْ جِهَةِ الْمَغْرِبِ يُسَمَّى غُرُوبًا عِنْدَ الْعَرَبِ أَيْضًا.
وَالْغُرُوبُ الْكَلْبِيُّ لِلشَّمْسِ يُسَمَّى غُرُوبًا عِنْدَ الْعَرَبِ فَكُلُّ ذَلِكَ يُسَمَّى غُرُوبًا.
فَدَرَجَاتُ الْغُرُوبِ عِنْدَ الْعَرَبِ مِنَ الْمُتَّشَابِهَاتِ الْمُتَمَازِلَاتِ الْوَاضِحَاتِ الَّتِي يُشْبِهُ بَعْضُهَا بَعْضًا فِي الصِّفَةِ، أَوْ الْمَعْنَى، فَأَيُّنَ الْإِلْتِبَاسِ فِي الْأَدِلَّةِ حَتَّى يُحْمَلَ الْمُتَّشَابُهَ عَلَى الْمُحْكَمِ!؟

وَيُقَالُ: اشْتَبَهَ الْأَمْرُ: إِذَا اخْتَلَطَ.

وَشَبَّهَ الشَّيْءُ: إِذَا أَشْكَلَ.^(١)

قَالَ الْفَيْرُوزَابَائِيُّ اللَّغَوِيُّ رحمته فِي «الْقَامُوسِ الْمُحِيطِ» (ص ١٢٥٥): (وَفِي

الْقُرْآنِ الْمُحْكَمِ وَالْمُتَشَابِهِ). اهـ

قُلْتُ: وَلَا بَدَّ مِنْ تَبْيِينِ مَعَانِي الْمُتَشَابِهِ لَكِي تَنْكَشِفُ الشُّبُهَةُ الَّتِي فِي الْفَتْوَى.

* تَعْرِيفُ الْمُتَشَابِهِ:

الْمُشَابِهُ، وَشَبَّهْتُ الشَّيْءَ بِالشَّيْءِ أَقَمْتُهُ مَقَامَهُ لِصِفَةِ جَامِعَةٍ بَيْنَهُمَا، وَتَكُونُ

الصِّفَةُ ذَاتِيَّةً وَمَعْنَوِيَّةً.

فَالذَّاتِيَّةُ: نَحْوُ هَذَا الدَّرْهَمِ كَهَذَا الدَّرْهَمِ، وَهَذَا السَّوَادُ كَهَذَا السَّوَادِ.

وَشَابَهَهُ: إِذَا شَارَكَهُ فِي صِفَةٍ مِنْ صِفَاتِهِ.

وَالْمُشَابَهَةُ: الْمُشَارَكَةُ فِي مَعْنَى مِنَ الْمَعَانِي.

وَالْمُتَشَابِهُ: التَّمَاثُلُ؛ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَتُوا بِهِ مُتَشَابِهًا﴾ [البقرة: ٢٥].^(٢)

وَأَكْثَرَ مَا يُسْتَعْمَلُ فِي التَّمَاثِلِ صِيغَةُ تَشَابَهٍ.^(٣)

قَالَ ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ اللَّغَوِيُّ؛ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَتُوا بِهِ مُتَشَابِهًا﴾ [البقرة: ٢٥]،

قَالَ: (لَيْسَ مِنَ الْاِشْتِبَاهِ الْمُشْكِلِ، إِنَّمَا هُوَ مِنَ التَّشَابُهِ الَّذِي هُوَ بِمَعْنَى الْاِشْتِبَاهِ).^(٤)

(١) وانظر: «مُخْتَارَ الصَّحَاحِ» لِلرَّازِيِّ (ص ١٣٨)، و«الْقَامُوسِ الْمُحِيطِ» لِلْفَيْرُوزَابَائِيِّ (ص ١٢٥٥)، و«مُعْجَمَ تَهْدِيبِ اللَّغَةِ» لِلأَزْهَرِيِّ (ج ٢

ص ١٨٢٤)، و«لِسَانَ الْعَرَبِ» لِابْنِ مَنظُورٍ (ج ٤ ص ٢١٩٠).

(٢) وانظر: «المُضَيَّحُ الْمُتَبَيِّنُ» لِلْفَيْرُوزِيِّ (ص ١٥٩).

(٣) وَفِي الْاِيتِيَّاسِ صِيغَةُ: (اشْتَبَهَ).

(٤) نَقَلَهُ عَنْهُ الْأَزْهَرِيُّ فِي «تَهْدِيبِ اللَّغَةِ» (ج ٢ ص ١٨٢٤).

وَقَالَ الْفَيْرُوزَابَائِيُّ اللُّغَوِيُّ رحمته فِي «الْقَامُوسِ الْمُحِيطِ» (ص ١٢٥٤): (الشَّبَهُ،
بِالْكَسْرِ وَالتَّحْرِيكِ وَكَامِيرٍ: «الْمِثْلُ» جَمْعُ: أَشْبَاهٌ.
وَشَابَهَهُ، وَأَشْبَهَهُ: مَائِلُهُ). اهـ

وَقَالَ الرَّازِيُّ اللُّغَوِيُّ رحمته فِي «مُخْتَارِ الصَّحَاحِ» (ص ١٣٨): (شَبَهُ، وَشَبَهُ:
لُغَتَانِ بِمَعْنَى، يُقَالُ: هَذَا شَبَهُهُ؛ أَي: شَبِيهُهُ، وَبَيْنَهُمَا شَبَهُ: بِالتَّحْرِيكِ وَالجَمْعِ: مَشَابِهٌ
... وَالمُتَشَابِهَاتُ: المُتَمَائِلَاتُ، وَتَشَبَّهُ فُلَانٌ بِكَذَا، وَ (التَّشْبِيهُ) التَّمثِيلُ). اهـ
قُلْتُ: فَإِذَا نَظَرْنَا إِلَى مَا تَحْتَوِيهِ هَذِهِ الفَتَوَى عِنْدَ التَّحْقِيقِ العِلْمِيِّ، فَهِيَ لَيْسَتْ
عَلَى طَرِيقَةِ أَهْلِ الحَدِيثِ فِي الإِفْتَاءِ.
فَأَنَا أوردُهَا جُمْلَةً، ثُمَّ أَرُدُّ عَلَيْهَا تَفْصِيلاً:
فَأَقُولُ:

قَالَ ابْنُ مَنْظُورٍ اللُّغَوِيُّ رحمته فِي «لِسَانِ العَرَبِ» (ج ٤ ص ٢١٨٩): (الشَّبَهُ
وَالشَّبَهُ وَالشَّبِيهُ: المِثْلُ، وَالجَمْعُ أَشْبَاهٌ. وَأَشْبَهُ الشَّيْءُ الشَّيْءَ: مَائِلُهُ). اهـ
وَقَالَ الأَزْهَرِيُّ اللُّغَوِيُّ رحمته فِي «تَهْدِيَةِ اللُّغَةِ» (ج ٢ ص ١٨٢٤): (وَتَقُولُ: فِي
فُلَانٍ شَبَهُ مِنْ فُلَانٍ، وَهُوَ شَبَهُهُ وَشَبِيهُهُ، وَيُقَالُ: شَبَّهْتُ هَذَا بِهَذَا، وَقَالَ اللهُ جَلَّ
وَعَزَّ: ﴿مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخْرُ مُتَشَابِهَاتٌ﴾ [آلِ عِمْرَانَ: ٧]؛ قِيلَ:
مَعْنَاهُ يُشْبَهُ بَعْضُهَا بَعْضًا.

المُتَشَابِهَاتُ: (ألم) و (ألر)، وَالمُتَشَابِهَاتُ: مَا قَدْ نُسِخَ، وَالمُتَشَابِهَاتُ: هِيَ
الآيَاتُ الَّتِي نَزَلَتْ فِي ذِكْرِ القِيَامَةِ وَالبَعْثِ). اهـ

قلت: وَمِنْ هَذَا الْمَنْطِقِ، وَصَفَ اللَّهُ الْقُرْآنَ بِأَنَّهُ مُتَشَابِهٌ.

* قَالَ تَعَالَى: ﴿اللَّهُ نَزَلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا مُتَشَابِهًا﴾ [الزمر: ٢٣].

فَكَانَ الْإِحْكَامُ الْعَامُّ؛ بِمَعْنَى: التَّشَابُهِ الْعَامِّ.

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ٣ ص ٦١): (وَالْمُتَشَابِهَةُ:

هِيَ الْمُتَوَافِقَةُ). اهـ

وَقَالَ الْأَزْهَرِيُّ اللُّغَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «تَهْدِيبِ اللُّغَةِ» (ج ٢ ص ١٨٢٤): (فَإِنَّ أَهْلَ

اللُّغَةِ قَالُوا: مَعْنَى قَوْلِهِ: ﴿مُتَشَابِهًا﴾ يُشْبِهُ بَعْضُهُ بَعْضًا). اهـ

* وَقَالَ تَعَالَى: ﴿مُتَشَابِهًا وَغَيْرَ مُتَشَابِهٍ﴾ [الأنعام: ١٤١].

قَالَ الْخَلِيلُ اللُّغَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْعَيْنِ» (ج ٢ ص ٨٨٦): (وَتَقُولُ: شَبَّهْتُ هَذَا

بِهَذَا، وَأَشْبَهَ فُلَانٌ فُلَانًا، وَقَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ

وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ﴾ [آل عمران: ٧]؛ أَي: يُشْبِهُ بَعْضُهَا بَعْضًا). اهـ

قلت: وَمِمَّا سَبَقَ يَتَبَيَّنُ أَنَّ نُصُوصَ الشَّرْعِ يُشْبِهُ بَعْضُهَا بَعْضًا فِي الْأَحْكَامِ

لِتَوَافِقِهَا^(١)، وَهَذَا يَكُونُ عَلَى حَسَبِ الْأَلْفَاظِ فِي النُّصُوصِ.

وَقَدْ بَيَّنَّ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ الشُّبُهَةَ يَكُونُ فِي أُمُورٍ:

الْأَمْرُ الْأَوَّلُ: أَدِلَّةٌ نَقْلِيَّةٌ.

وَتَكُونُ الشُّبُهَةُ فِيهَا فِي شَيْئَيْنِ:

(١) شُبُهَةٌ فِي السَّنَدِ:

(١) وَهَذَا بِتَشَابُهِهِ فِي النُّصُوصِ بِكَوْنِهِ يُشْبِهُ بَعْضُهُ بَعْضًا فِي الْحَقِّ، وَالصِّدْقِ، وَالْإِحْكَامِ فِي الْأَفْظَانِ وَمَعَانِيهِ.

وَتَعَلَّقَ بِسَنَدِ النَّصِّ؛ هَلْ هُوَ صَحِيحٌ، أَوْ لَا.

(٢) شُهْبَةٌ فِي الْمَتْنِ:

وَهِيَ نَوْعَانِ:

أَحَدُهُمَا: شُهْبَةٌ لَفْظِيَّةٌ تَعَلَّقَ بِلَفْظِ الْآيَةِ، أَوِ الْحَدِيثِ.

ثَانِيَهُمَا: شُهْبَةٌ مَعْنَوِيَّةٌ تَعَلَّقَ بِمَعْنَى الْآيَةِ، أَوِ الْحَدِيثِ.

الْأَمْرُ الثَّانِي: شُهْبَةٌ عَقْلِيَّةٌ.

فَالْتَّأْوِيلُ فِي الْأَدَلَّةِ السَّمْعِيَّةِ.

وَالْقِيَاسُ فِي الْأَدَلَّةِ الْعَقْلِيَّةِ.

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رحمته فِي «الْفَتَاوَى» (ج ٣ ص ٦٢)؛ عَنِ الْإِحْكَامِ

الْحَاصِّ: (وَإِلْحَاكَمَ هُوَ الْفَضْلُ بَيْنَهُمَا بِحَيْثُ لَا يَشْتَبَهُ، أَحَدُهُمَا بِالْآخَرِ، وَهَذَا

التَّشَابُهُ إِنَّمَا يَكُونُ بِقَدْرِ مُشْتَرَكٍ بَيْنَ الشَّيْئَيْنِ مَعَ وُجُودِ الْفَاصِلِ بَيْنَهُمَا.

ثُمَّ مِنَ النَّاسِ مَنْ لَا يَهْتَدِي لِلْفَضْلِ بَيْنَهُمَا، فَيَكُونُ مُشْتَبَهًا عَلَيْهِ، وَمِنْهُمْ مَنْ

يَهْتَدِي إِلَى ذَلِكَ.

فَالتَّشَابُهُ الَّذِي لَا يَتَمَيَّزُ مَعَهُ قَدْ يَكُونُ مِنَ الْأُمُورِ النَّسَبِيَّةِ الْإِضَافِيَّةِ؛ بِحَيْثُ يَشْتَبَهُ

عَلَى بَعْضِ النَّاسِ دُونَ بَعْضٍ^(١). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رحمته فِي «الْفَتَاوَى» (ج ٣ ص ٦٢): (وَمِنْ هَذَا

الْبَابِ الشُّبُهَةُ الَّتِي يَضِلُّ بِهَا بَعْضُ النَّاسِ، وَهِيَ مَا يَشْتَبَهُ فِيهَا الْحَقُّ وَالْبَاطِلُ حَتَّى تَشْتَبَهُ

(١) قلتُ: وهذا ظاهرٌ في الفتوى، اللهم غفرًا.

عَلَى بَعْضِ النَّاسِ؛ وَمَنْ أُوْتِيَ الْعِلْمَ بِالْفَصْلِ بَيْنَ هَذَا، وَهَذَا لَمْ يَشْتَبِهْ عَلَيْهِ الْحَقُّ بِالْبَاطِلِ). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ٣ ص ٦٣): (فَلِهَذَا كَانَ ضَلَالُ بَنِي آدَمَ مِنْ قَبْلِ التَّشَابُهِ وَالْقِيَاسِ الْفَاسِدِ لَا يَنْضَبُطُ). اهـ

قُلْتُ: فَإِلْحَاكَمُ، وَالتَّشَابُهُ مُتَضَادَّانِ، وَهَذَا يَكُونُ فِي الْاِخْتِلَافِ فِي اللَّفْظِ.

قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ رَحِمَهُ اللهُ: (أَكْثَرُ مَا يُخْطِئُ النَّاسُ مِنْ جِهَةِ التَّأْوِيلِ وَالْقِيَاسِ).^(١)

كَالْقَوْلِ فِي ذَاتِ اللهِ تَعَالَى، وَالْقَوْلِ فِي صِفَاتِ اللهِ تَعَالَى، وَالْقَوْلِ فِي الْإِيْمَانِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ.

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ٣ ص ٦٣): (وَالتَّأْوِيلُ الْخَطَأُ إِنَّمَا يَكُونُ فِي الْأَلْفَافِ الْمُتَشَابِهَةِ، وَالْقِيَاسُ الْخَطَأُ إِنَّمَا يَكُونُ فِي الْمَعَانِي الْمُتَشَابِهَةِ.

وَقَدْ وَقَعَ بَنُو آدَمَ فِي عَامَّةٍ مَا يَتَنَاوَلُهُ هَذَا الْكَلَامُ مِنْ أَنْوَاعِ الضَّلَالَاتِ). اهـ

ثُمَّ ضَرَبَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ عَدَدًا مِنَ الْأَمْثَلَةِ لِلْاِشْتِبَاهِ؛ مِثْلُ: «الصُّوفِيَّةِ»

مِنْ «الْحُلُولِيَّةِ»، وَ«الْاِتِّحَادِيَّةِ» مِنَ الْقَوْلِ بِأَنَّ الرَّبَّ تَعَالَى هُوَ عَيْنُ وُجُودِ الْمَخْلُوقَاتِ، وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ.

(١) يَعْنِي: التَّأْوِيلَ الْفَاسِدَ، وَالْقِيَاسَ الْفَاسِدَ.

(٢) وَانظُرْ: «الْفَتَاوَى» لِابْنِ تَيْمِيَّةَ (ج ٣ ص ٦٣).

قُلْتُ: فَمَسْأَلَةُ الْمُتَشَابِهَاتِ قَدْ أَخْبَرَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا أَنَّ الرَّاسِخِينَ فِي الْعِلْمِ هُمْ الَّذِينَ يَعْلَمُونَ مَعْنَاهَا الصَّحِيحَ، فَيَعْمَلُ الرَّاسِخُونَ عَلَيَّ وَفِي مَا أَخْبَرَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمْ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ الرَّاسِخِينَ هُمْ الْمُصِيبُونَ.

وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ فِي الدَّرَجَةِ الْأُولَى هُمْ: صَحَابَةُ الرَّسُولِ ﷺ.

وَقَدْ أَخْبَرَ اللَّهُ تَعَالَى عَنِ الصَّحَابَةِ الْكِرَامِ أَنَّهُمْ عَلَيَّ مِنْهَجٍ وَاحِدٍ فِي الْإِيمَانِ بِالْمُتَشَابِهَاتِ، فَهُمْ أَعْلَمُ بِمَعْنَى الْمُتَشَابِهِ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ، وَالسُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ.^(١)



(١) وانظر: «جَامِعُ الْبَيَانِ» لِلطَّبْرِيِّ (ج ٢ ص ١٨٤ و ١٨٥)، و«الْجَامِعُ لِأَحْكَامِ الْقُرْآنِ» لِلْقُرْطُبِيِّ (ج ٤ ص ١٦)، و«قَوَاعِدُ الْأَدَلَّةِ فِي الْأُصُولِ» لِلسَّمْعَانِيِّ (ص ٢٦٥)، و«فَتْحُ الْقَدِيرِ» لِلشُّوْكَانِيِّ (ج ١ ص ٣١٥)، و«إِرْشَادُ الْمُقَلِّدِينَ عِنْدَ اخْتِلَافِ الْمُجْتَهِدِينَ» لِلسَّنْفِيَّيِّ (ص ١٠٤)، و«فَتْحُ الْبَارِي» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٨ ص ٤٧٧)، و«الْفَتَاوَى» لِابْنِ تَيْمِيَّةٍ (ج ١٣ ص ٣٦١)، و(ج ١٩ ص ٢٠٠)، و«تَفْسِيرُ الْقُرْآنِ» لِابْنِ كَثِيرٍ (ج ١ ص ٦)، و«إِغَاثَةُ اللَّهْفَانِ» لِابْنِ الْقَيْمِ (ج ٢ ص ٦٧٥)، و«الْبُرْهَانُ فِي عُلُومِ الْقُرْآنِ» لِلزَّرْكَشِيِّ (ج ٢ ص ٧٣)، و«أَحْكَامُ الْقُرْآنِ» لِلجَبَّاصِ (ج ٢ ص ٢٨٤)، و«زَادَ الْمَسِيرُ» لِابْنِ الْجَوَزِيِّ (ج ١ ص ٣٥٤)، و«إِرْشَادُ الْعَقْلِ السَّلِيمِ» لِأَبِي السُّعُودِ (ج ٢ ص ٨)، و«شَرْحُ صَحِيحِ مُسْلِمٍ» لِلنَّوَوِيِّ (ج ١٦ ص ٢١٨).

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ذِكْرُ الدَّلِيلِ

عَلَى قَلْبِ الْأَدِلَّةِ عَلَى الْمُخَالَفِ بِمَا اسْتَدَلَّ بِهِ عَلَى مَذْهَبِهِ كَائِنًا مَنْ كَانَ

اعْلَمْ رَحِمَكَ اللَّهُ أَنَّهُ مِنْ أَبْلَغِ الطَّرِيقِ الَّتِي وَاجَهَ بِهَا أَهْلُ الصَّوَابِ شُبُهَةَ الْمُخَالَفِ طَرِيقَةَ قَلْبِ الْحُجَّةِ وَالذَّلِيلِ عَلَى الْمُخَالَفِ.

حَيْثُ جَعَلُوا مَا احْتَجَّ بِهِ الْمُخَالَفُ بِنَفْسِهِ دَلِيلًا عَلَيْهِ، وَمَا تَوَهَّمَهُ عَاضِدًا لِقَوْلِهِ جَعَلُوهَا هَادِمًا لَهُ وَدَاحِضًا، فَإِذَا دَلِيلُ الْمُخَالَفِ يَرْتَدُّ إِلَى صَاحِبِهِ، وَإِذَا بَدِيلُ الْمُخَالَفِ يَكُونُ دَلِيلًا لِقَوْلِ أَهْلِ الصَّوَابِ، وَشَاهِدًا بِصِدْقِ قَوْلِهِمْ.^(١)

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رحمته الله فِي «الْفَتَاوَى» (ج ٦ ص ٢٩٢): (فَهُوَ لِأَنَّ كُلَّ مَا احْتَجُّوا بِهِ مِنْ دَلِيلٍ صَحِيحٍ؛ فَإِنَّهُ لَا يَدُلُّ عَلَى مَطْلُوبِهِمْ، بَلْ إِنَّمَا يَدُلُّ عَلَى مَذْهَبِ السَّلَفِ الْمُتَّبِعِينَ لِلرَّسُولِ صلوات الله عليه).

فَتَبَيَّنَ أَنَّ الْأَدِلَّةَ الْعَقْلِيَّةَ الصَّحِيحَةَ مِنْ جَمِيعِ الطَّوَائِفِ إِنَّمَا تَدُلُّ عَلَى تَصَدِيقِ الرَّسُولِ صلوات الله عليه، وَتَحْقِيقِ مَا أَخْبَرَ بِهِ لَا عَلَى خِلَافِ قَوْلِهِ). اهـ

(١) وانظر: «إِغَاثَةُ اللَّهْفَانِ» لابن القيم (ج ٢ ص ٢٥٤)، و«حَادِي الْأَرْوَاحِ» لَهُ (ص ٢٠٢)، و«دَرَّةٌ تَعَارُضُ الْعَقْلَ وَالنَّقْلَ» لابن تَيْمِيَّةَ (ج ١ ص ٣٧٤)، و«الْفَتَاوَى» لَهُ (ج ٦ ص ٢٨٨).

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْقَيْمِ رحمته فِي «إِغَاثَةِ اللَّهْفَانِ» (ج ٢ ص ٢٥٤): (وَهَذَا مِنْ أَحْسَنِ قَلْبِ الْحُجَّةِ). اهـ

قُلْتُ: وَهَذِهِ الطَّرِيقَةُ فِي الرَّدِّ مِنْ أَقْوَى الطَّرِيقِ عَلَى الْمُخَالَفِ بِقَلْبٍ أَدَلَّتِهِ عَلَيْهِ، وَتَبَيَّنَ الصَّوَابُ فِي أَحْكَامِ الْأُصُولِ وَالْفُرُوعِ.

قَالَ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ [النساء: ٥٩].

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿أُولَئِكَ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ يُتْلَى عَلَيْهِمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَرَحْمَةً وَذِكْرَى لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ [العنكبوت: ٥١].

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿لَتَبَيَّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤].

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ﴾ [إبراهيم: ٤].

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رحمته فِي «الْفَتَاوَى» (ج ١٣ ص ٢٨): (وَكَانَ مِنْ أَعْظَمِ مَا أَنْعَمَ اللَّهُ بِهِ عَلَيْهِمْ: اعْتِصَامُهُمْ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ.

فَكَانَ مِنَ الْأُصُولِ الْمُتَّفَقِ عَلَيْهَا بَيْنَ الصَّحَابَةِ، وَالتَّابِعِينَ لَهُمْ بِإِحْسَانٍ: أَنَّهُ لَا يُقْبَلُ مِنْ أَحَدٍ قَطُّ أَنْ يُعَارِضَ الْقُرْآنَ لَا بِرَأْيِهِ، وَلَا ذَوْقِهِ، وَلَا مَعْقُولِهِ، وَلَا قِيَاسِهِ، وَلَا وَجْدِهِ... فَكَانَ الْقُرْآنُ هُوَ الْإِمَامَ الَّذِي يُقْتَدَى بِهِ؛ وَلِهَذَا لَا يُوجَدُ فِي كَلَامِ أَحَدٍ مِنَ السَّلَفِ أَنَّهُ عَارِضَ الْقُرْآنَ بِعَقْلِ وَرَأْيٍ وَقِيَاسٍ). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رحمته فِي «الْفَتَاوَى» (ج ٣ ص ٤١): (أَنَّ مَا أَخْبَرَ بِهِ

الرَّسُولُ ﷺ عَنْ رَبِّهِ؛ فَإِنَّهُ يَجِبُ الْإِيمَانَ بِهِ، وَسِوَاءُ عَرَفْنَا مَعْنَاهُ، أَوْ لَمْ نَعْرِفْ؛ لِأَنَّهُ

الصَّادِقِ الْمَصْدُوقِ؛ فَمَا جَاءَ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَجَبَ عَلَيَّ كُلُّ مُؤْمِنٍ الْإِيْمَانُ بِهِ،
وَإِنْ لَمْ يَفْهَمْ مَعْنَاهُ، وَكَذَلِكَ مَا ثَبَتَ بِاتِّفَاقِ سَلَفِ الْأُمَّةِ وَأَثْمَتِهَا). اهـ
قلتُ: فَدَلِيلُ الْمُسْتَدِلِّ الَّذِي ذَكَرَهُ يَدُلُّ عَلَيْهِ لَا لَهُ فِي تِلْكَ الْمَسْأَلَةِ الْمُتَنَازِعُ فِيهَا
بِعَيْنِهَا.^(١)

فَإِنَّ مَا ذَكَرَهُ الْمُسْتَدِلُّ مِنَ الدَّلِيلِ لَيْسَ بِدَلِيلٍ لِلْمُسْتَدِلِّ؛ بَلْ هُوَ ذَلِيلٌ عَلَيْهِ وَمُبْطَلٌ
لِقَوْلِهِ، مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ لِهَذَا الدَّلِيلِ أَيُّ وَجْهِ لِلدَّلَالَةِ عَلَى الْحُكْمِ الَّذِي اسْتَنْبَطَهُ
الْمُسْتَدِلُّ مِنْ هَذَا الدَّلِيلِ.^(٢)
قَالَ تَعَالَى: ﴿قُلْ فَلِلَّهِ الْحُجَّةُ الْبَالِغَةُ﴾ [الأنعام: ١٤٩].

* وَمِنْهُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ:

(١) قَالَ الْإِمَامُ الدَّارِمِيُّ رحمته فِي «النَّقْضِ» (ج ١ ص ٤٥٩): (فَإِنَّكَ لَا تَحْتَجُّجُ
بِشَيْءٍ إِلَّا وَهُوَ رَاجِعٌ عَلَيْكَ وَأَخِذْ بِحَلْقِكَ). اهـ
(٢) وَقَالَ الْإِمَامُ الدَّارِمِيُّ رحمته فِي «النَّقْضِ» (ج ١ ص ٢٣٢): (وَكَذَلِكَ الْحُجَّةُ
عَلَيْكَ فِيمَا احْتَجَجْتَ بِهِ). اهـ

(١) مِثْلُ: قَوْلِهِمْ أَنْ أَدِلَّتْنَا فِي مَسْأَلَةِ الْغُرُوبِ مِنَ الْمُتَشَابِهِ!

(٢) وَاَنْظُرْ: «شَرْحُ الْكَوَاكِبِ الْمُنِيرِ» لِابْنِ النَّجَّارِ (ج ٤ ص ٣٣١)، وَ«الْإِحْكَامُ فِي أُصُولِ الْأَحْكَامِ» لِلْأَمِيدِيِّ
(ج ٤ ص ١٢٩)، وَ«نُزْهَةُ الْخَاطِرِ الْعَاطِرِ فِي شَرْحِ رَوْضَةِ النَّاطِرِ» لِابْنِ بَدْرَانَ (ج ٢ ص ٣٢٣)، وَ«مَذْكُرَةٌ فِي
أُصُولِ الْفِقْهِ» لِلشَّنَقِيطِيِّ (ص ٥١١)، وَ«الْعُدَّةُ فِي أُصُولِ الْفِقْهِ» لِأَبِي يَعْلَى (ج ٥ ص ١٥٢١)، وَ«رَوْضَةُ النَّاطِرِ»
لِابْنِ قُدَّامَةَ (ج ٢ ص ٣٢٣).

٣) وَقَالَ الْإِمَامُ الدَّارِمِيُّ رحمته فِي «النَّقْضِ» (ج ١ ص ٢٣٢): (فَهَذِهِ عَلَيْكَ لَا لَكَ، وَقَدْ أَخَذْنَا فَالَكَ مِنْ فِيكَ مُحْتَجِّينَ بِهَا عَلَيْكَ). اهـ

٤) وَقَالَ الْإِمَامُ عَبْدُ الْعَزِيزِ الْكِنَانِيُّ رحمته فِي «الْحَيْدَةِ» (ص ٥٤): (قَدْ كَسَرْتُ قَوْلَهُ بِقَوْلِهِ، وَدَحَضْتُ حُجَّتَهُ بِحُجَّتِهِ). اهـ

قُلْتُ: فَلَا يَكَادُ يُخَالِفُ أَيَّ أَحَدٍ لِلصَّحَابَةِ الْكِرَامِ بِحُجَّةٍ، إِلَّا وَهِيَ عِنْدَ التَّأَمُّلِ حُجَّةٌ عَلَيْهِ لَأَلَّهُ فِي الْأُصُولِ وَالْفُرُوعِ.

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رحمته «مِنْهَاجِ السُّنَّةِ» (ج ٢ ص ٣٣٩): (فِي الْجُمْلَةِ: أَنَّهُ مَا مِنْ حُجَّةٍ يَحْتَجُّونَ بِهَا عَلَى بَطْلَانِ قَوْلِ مُنَازِعِيهِمْ؛ إِلَّا وَدَلَّالَتُهَا عَلَى بَطْلَانِ قَوْلِهِمْ أَشَدُّ). اهـ

قُلْتُ: فَالْمُخَالِفُونَ الْحُجَّةَ عَلَيْهِمْ لَا لَهُمْ.



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ذِكْرُ الدَّلِيلِ

عَلَى تَفْزِيدِ الشُّبُهَةِ فِي الْفَتْوَى، وَذَلِكَ بِإِمْكَانِ الْجَمْعِ بَيْنَ آدِلَةِ الْغُرُوبِ؛ بِحَمْلِ كُلِّ مِنَ الْغُرُوبَيْنِ عَلَى دَرَجَتِهِ فِي جِهَةِ الْمَغْرِبِ، وَقَدْ جَاءَتْ السُّنَّةُ بِهَذَا الْأَصْلِ؛ يَعْنِي: بِأَصْلِ الْجَمْعِ بَيْنَ الْآدِلَةِ، وَقَدْ بَيَّنَّ الْعُلَمَاءُ هَذَا الْأَصْلَ

اعْلَمْ رَحِمَكَ اللهُ أَنَّ التَّوْفِيقَ، وَالْجَمْعَ بَيْنَ آدِلَةِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ مِنْ أَهَمِّ الْأَدْوَاتِ لَا سْتِنْبَاطِ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ مِنَ النُّصُوصِ اسْتِنْبَاطًا صَحِيحًا.
وَإِغْفَالُهُ يُؤَدِّي إِلَى التَّخْبُطِ، وَعَدَمِ الْوُصُولِ إِلَى الْحُكْمِ الصَّحِيحِ فِي الشَّرِيعَةِ الْمُطَهَّرَةِ.

قَالَ الْحَافِظُ النَّوَوِيُّ رحمته الله فِي «التَّقْرِيبِ» (ص ٩٠): (هَذَا فَنٌّ مِنْ أَهَمِّ الْأَنْوَاعِ، وَيُضْطَرُّ إِلَى مَعْرِفَتِهِ جَمِيعُ الْعُلَمَاءِ مِنَ الطَّوَائِفِ، وَهُوَ أَنْ يَأْتِيَ حَدِيثَانِ مُتَضَادَّانِ فِي الْمَعْنَى ظَاهِرًا، فَيُوقَفُ بَيْنَهُمَا، أَوْ يَرَجَّحُ أَحَدَهُمَا، وَإِنَّمَا يَكْمُلُ لَهُ الْأَيْمَةُ الْجَامِعُونَ بَيْنَ الْحَدِيثِ وَالْفِقْهِ، وَالْأُصُولِيِّونَ الْغَوَاصُونَ عَلَى الْمَعَانِي). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ النَّوَوِيُّ رحمته الله فِي «التَّقْرِيبِ» (ص ٩٠): (يُمْكِنُ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا،

فَيَتَعَيَّنُ وَيَجِبُ الْعَمَلُ بِهِمَا). اهـ

قُلْتُ: وَيَخْفَى الْجَمْعُ عَلَى عَدَدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَلَا يَخْفَى عَلَى الْآخَرِينَ.

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ كَثِيرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «اِخْتِصَارِ عُلُومِ الْحَدِيثِ» (ص ٢٦٩): (وَقَدْ

يَكُونُ بَحِيثٌ يُمَكِّنُ الْجَمْعُ، وَلَكِنْ لَا يَظْهَرُ لِبَعْضِ الْمُجْتَهِدِينَ) (١). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الصَّلَاحِ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «عُلُومِ الْحَدِيثِ» (ص ١٤٤): (وَإِنَّمَا يَكْمُلُ

لِلْقِيَامِ بِهِ الْأَيْمَةُ الْجَامِعُونَ بَيْنَ صِنَاعَتِي الْحَدِيثِ وَالْفِقْهِ، وَالْغَوَاصُونَ عَلَى الْمَعَانِي
الدَّقِيقَةِ). اهـ

قُلْتُ: لِذَلِكَ لَا بُدَّ مِنْ مَسَلِّكَ الْجَمْعَ بَيْنَ أُدْلَةِ غُرُوبِ الشَّمْسِ.

وَالْجَمْعُ: ضَمُّ الشَّيْءِ بِتَقْرِيبِ بَعْضِهِ مِنْ بَعْضٍ، يُقَالُ جَمَعْتُهُ: فَاجْتَمَعَ، وَمِنْهُ:

التَّالْفُ، وَالتَّوَافُقُ (٢).

وَالْجَمْعُ: وَسِيلَةٌ إِلَى التَّوْفِيقِ، فَلَا تَوَافُقَ بَيْنَ النُّصُوصِ إِلَّا بَعْدَ الْجَمْعِ بَيْنَ مَا

ظَاهِرُهُ التَّعَارُضُ.

فَالْجَمْعُ وَسِيلَةٌ، وَالتَّوْفِيقُ نَتِيجَةٌ.

فَالتَّوْفِيقُ: هُوَ بَيَانُ التَّالْفِ بَيْنَ النُّصُوصِ الَّتِي ظَاهِرُهَا التَّعَارُضُ، وَذَلِكَ بِالْجَمْعِ

بَيْنَهَا، لِيُعْمَلَ بِهَا مَعًا.

(١) مِثْلُ: أَصْحَابِ الْفَتَوَى، فَقَدْ خَفِيَ عَلَيْهِمُ الْجَمْعُ بَيْنَ الْأَدِلَّةِ فِي إِفْطَارِ الصَّائِمِ فِي الْغُرُوبِ، فَأَفْتَوْا بِأَنَّهَا مِنْ

الْمُتَشَابِهِ، فَأَخْطَئُوا وَلَا بُدَّ، لِأَنَّ هَذِهِ الْفَتَوَى مُخَالِفَةٌ لِحُكْمِ الرَّسُولِ ﷺ، وَصَحَابَتِهِ الْكِرَامِ، لِأَنَّ هَذَا الْحُكْمَ مِنْ

الْمُحْكَمِ الْوَاضِحِ.

(٢) وَأَنْظَرُ: «مُعْجَمُ مَقَابِيسِ اللُّغَةِ» لِابْنِ فَارِسٍ (ج ١ ص ٤٧٩)، وَ«مُعْجَمُ مُفْرَدَاتِ الْأَفَاظِ الْقُرْآنِ» لِلْأَصْفَهَانِيِّ

(ص ٩٤ و ٩٥)، وَ«الْقَامُوسُ الْمُحِيطُ» لِلْفَيْرُوزِآبَادِيِّ (ص ٧٢٩ و ٧٣٠).

وَالْجَمْعُ اضْطِلَاحًا: هُوَ بَيَانُ التَّأْلِيفِ بَيْنَ حَدِيثَيْنِ نَبَوِيِّينَ مُتَقَابِلَيْنِ ظَاهِرًا، لِيُعْمَلَ

بِهِمَا مَعًا.^(١)

قُلْتُ: فَأَعْمَالُ الدَّلِيلَيْنِ أَوْلَى مِنْ إِهْمَالِ أَحَدِهِمَا.

وَقَدْ ذَهَبَ إِلَى ذَلِكَ جُمْهُورُ الْأُصُولِيِّينَ مِنَ الْمَالِكِيَّةِ، وَالشَّافِعِيَّةِ، وَالْحَنَابِلَةِ،

وَبَعْضُ الْحَنَفِيَّةِ، وَغَيْرِهِمْ.^(٢)

قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنْ يُرِيدَا إِصْلَاحًا يُوَفِّقِ اللَّهُ بَيْنَهُمَا﴾ [النِّسَاءُ: ٣٥]؛ أَي: الْأَلْفَةُ،

وَالْوَفَاقُ.^(٣)

وَعَنِ الْإِمَامِ ابْنِ حُزَيْمَةَ رحمته الله أَنَّهُ قَالَ: (لَا أَعْرِفُ أَنَّهُ رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ حَدِيثَانِ

بِإِسْنَادَيْنِ صَحِيحَيْنِ مُتَضَادَّيْنِ، فَمَنْ كَانَ عِنْدَهُ فَلْيَأْتِنِي بِهِ لِأَوْفَى بَيْنَهُمَا).^(٤)

(١) وَانظُرْ: «مُنْهَجَ التَّوْفِيقِ وَالتَّرْجِيحِ بَيْنَ مُخْتَلَفِ الْحَدِيثِ» لِلْسُّوسُوَةِ (ص ١٤٠ و ١٤٣)، وَ«التَّعَارُضِ وَالتَّرْجِيحِ بَيْنَ الْأَدِلَّةِ الشَّرْعِيَّةِ» لِلْبَرْزَنْجِيِّ (ج ١ ص ٢١٢)، وَ«التَّقْرِيْبِ لِلنَّوَوِيِّ» (ص ٩٠)، وَ«تَدْرِيْبِ الرَّاوِيِّ» لِلْسُّبُوْطِيِّ (ج ٢ ص ٢٨٣)، وَ«عُلُومَ الْحَدِيثِ» لِابْنِ الصَّلَاحِ (ص ١٤٤)، وَ«تَوْضِيْحَ الْأَفْكَارِ لِمَعَانِي تَنْفِيْحِ الْأَنْظَارِ» لِلصَّنْعَانِيِّ (ج ٢ ص ٤٢٣ و ٤٢٤).

(٢) وَانظُرْ: «إِحْكَامَ الْفُصُولِ فِي أَحْكَامِ الْأُصُولِ» لِلْبَاجِيِّ (ج ٢ ص ٧٤٠)، وَ«شَرْحَ تَنْفِيْحِ الْفُصُولِ» لِلقَرَاْفِيِّ (ص ٣٩٥)، وَ«الْلَمْعَ فِي أُصُولِ الْفِقْهِ» لِلشَّيرَازِيِّ (ص ١٧٣)، وَ«الْمَحْصُولَ فِي عِلْمِ أُصُولِ الْفِقْهِ» لِلرَّازِيِّ (ج ٥ ص ٤٠٦)، وَ«الإِبْهَاجَ فِي شَرْحِ الْمُنْهَاجِ» لِابْنِ السُّبْكِيِّ (ج ٧ ص ٢٧٢٩)، وَ«رُوضَةَ النَّاطِرِ وَجَنَّةَ الْمَنَاطِرِ» لِابْنِ قُدَّامَةَ (ج ٣ ص ١٠٣٠)، وَ«التَّذْكَرَةَ فِي أُصُولِ الْفِقْهِ» لِلْحَنْبَلِيِّ (ص ٣٢٩)، وَ«شَرْحَ الْكُوكَبِ الْمُنِيرِ» لِابْنِ النَّجَّارِ (ج ٤ ص ٦٠٩).

(٣) وَانظُرْ: «فَتْحَ الْقَدِيرِ» لِلشُّوْكَانِيِّ (ج ١ ص ٤٢٦).

(٤) أَنْتَرُ صَحِيْحٌ.

وَقَالَ الْعَلَّامَةُ الصَّنْعَانِيُّ رحمته فِي «تَوْضِيحِ الْأَفْكَارِ» (ج ٢ ص ٤٢٣): (فَإِنْ كَانَ

الْأَوَّلُ - يَعْنِي: الْجَمْعُ - عُمِلَ بِهِمَا جَمِيعًا كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا فِيمَا حُمِلَ عَلَيْهِ). اهـ
قُلْتُ: أَنْ يَكُونَ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا مُمَكِّنًا.

وَقَالَ الْحَافِظُ النَّوَوِيُّ رحمته فِي «إِرْشَادِ طُلَّابِ الْحَقَائِقِ» (ج ٢ ص ٥٧٣):

أَحَدُهُمَا: يُمَكِّنُ فِيهِ الْجَمْعُ، فَيَتَعَيَّنُ وَيَجِبُ الْعَمَلُ بِالْحَدِيثَيْنِ مَعًا). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ الْخَطِيبُ رحمته فِي «الْكِفَايَةِ» (ج ٢ ص ٥٥٨): (فَكُلُّ خَبَرَيْنِ عُلِمَ

أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَكَلَّمَ بِهِمَا، فَلَا يَصِحُّ دُخُولُ التَّعَارُضِ فِيهِمَا عَلَى وَجْهِهِ، وَإِنْ كَانَ
ظَاهِرُهُمَا مُتَّعَارِضَيْنِ). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ الْوَزِيرُ رحمته فِي «تَنْقِيحِ الْأَنْظَارِ» (ص ٢٥٨): (هَذَا فَنُّ تَكَلَّمَ فِيهِ

الْإِثْمَةُ الْجَامِعُونَ بَيْنَ الْفِقْهِ وَالْحَدِيثِ، وَقَوَاعِدُهُ مُفْرَرَةٌ فِي أَصُولِ الْفِقْهِ). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْمُثَنَّنِ رحمته فِي «الْمُقْنِعِ» (ج ٢ ص ٤٨١): (يُمَكِّنُ الْجَمْعُ

بَيْنَهُمَا، فَيَتَعَيَّنُ الْمَصِيرُ إِلَيْهِ، وَالْقَوْلُ بِهِمَا مَعًا). اهـ

أَخْرَجَهُ ابْنُ الصَّلَاحِ فِي «عُلُومِ الْحَدِيثِ» (ص ١٤٤)، وَالْخَطِيبُ فِي «الْكِفَايَةِ فِي مَعْرِفَةِ أَصُولِ عِلْمِ الرَّوَايَةِ»

(١٣١٦)، وَابْنُ الْمُثَنَّنِ فِي «الْمُقْنِعِ» تَعْلِيْقًا (ج ٢ ص ٤٨٢).

وَإِسْنَادُهُ صَحِيْحٌ.

وَذَكَرَهُ ابْنُ كَثِيْرٍ فِي «اِخْتِصَارِ عُلُومِ الْحَدِيثِ» (ص ٢٧٠)، وَالنَّوَوِيُّ فِي «إِرْشَادِ طُلَّابِ الْحَقَائِقِ» (ج ٢

ص ٥٧٣).

وقال الإمام الشافعي رحمه الله في «الرسالة» (ص ٢١٦): (ولم نجد عنه شيئاً

مختلفاً فكشفناه: إلا وجدنا له وجهاً يحتمل به ألا يكون مختلفاً). اهـ

وقال الخطيب البغدادي رحمه الله في «الفقيه والمتفقه» (ج ٢ ص ٢٢٢): (قال

الشافعي: «وكلماً احتمل حديثان أن يستعملا معاً، استعملاً معاً، ولم يعطل واحد منهما الآخر». قلت: وهذا القول صحيح). اهـ

وقال الإمام القرافي رحمه الله في «شرح تنقيح الفصول» (ص ٤٢١): (وإذا تعارض

دليلان فالعمل بكل واحد منهما من وجه، وأولى من العمل بأحدهما دون الآخر). اهـ

وقال الإمام السبكي رحمه الله في «شرح الإنهاج» (ج ٣ ص ٢١٠): (وإذا تعارض،

فإنما يرجح أحدهما على الآخر إذا لم يمكن العمل بكل واحد منهما).

فإن أمكن -ولو من وجه- فلا يصر إلى الترجيح؛ لأن إعمال الدليلين أولى

من إهمال أحدهما بالكلية؛ لأن الأصل في الدليل الإعمال لا الإهمال). اهـ

قلت: فإذا أمكن الجمع بين الأدلة، فيتعين، ويجب العمل بها جميعاً؛ لأن

الأصل في الأدلة الحكم بها لا تركها. (١)

(١) وانظر: «شرح صحيح مسلم» للنووي (ج ١ ص ١٤٩)، و«إرشاد طلاب الحقائق» له (ج ٢ ص ٥٧١)،

و«الشد الفياح» للأبناسي (ج ٢ ص ٤٧٢)، و«اختصار علوم الحديث» لابن كثير (ص ٢٦٩)، و«فتح المغيب»

للسخاوي (ج ٣ ص ٧٥)، و«المقنع في علوم الحديث» لابن الملقن (ج ٢ ص ٤٨٠)، و«رؤسوم التحديث»

لجعبري (ص ٨٥)، و«المخلص في معرفة علم الحديث» لأبي اسحاق المكي (ص ١٤٤)، و«المنهل

الروي» لابن جماعة (ص ٢٣٦).

وَيَكُونُ الْجَمْعُ بِتَأْوِيلٍ صَحِيحٍ، لِأَنَّ الْجَمْعَ بَيْنَ النُّصُوصِ يَتِمُّ بِتَأْوِيلٍ أَحَدٍ
الدَّلِيلَيْنِ، أَوْ كِلَيْهِمَا حَتَّى يُوَافِقَ الدَّلِيلَ الْآخَرَ فِي التَّفْسِيرِ فِي الْمَعْنَى، فَيَحْمَلُ هَذَا
عَلَى حُكْمٍ، وَهَذَا عَلَى حُكْمٍ، وَهُمَا فِي أَصْلِ وَاحِدٍ.^(١)

قَالَ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ رحمته الله فِي «اِخْتِلَافِ الْحَدِيثِ» (ص ٢٤): (الْقُرْآنُ عَرَبِيٌّ كَمَا
وَصَفْتُ، وَالْأَحْكَامُ فِيهِ عَلَى ظَاهِرِهَا وَعُمُومِهَا، لَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يُحِيلَ مِنْهَا ظَاهِرًا إِلَى
بَاطِنٍ، وَلَا عَامًّا إِلَى خَاصٍّ؛ إِلَّا بِدَلَالَةٍ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ فَسُنَّةُ رَسُولِ
اللَّهِ ﷺ تَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ خَاصٌّ دُونَ عَامٍّ، أَوْ بَاطِنٌ دُونَ ظَاهِرٍ، أَوْ إِجْمَاعٌ مِنْ عَامَّةِ الْعُلَمَاءِ
الَّذِينَ لَا يَجْهَلُونَ كُلَّهُمْ كِتَابًا وَلَا سُنَّةً، وَهَكَذَا السُّنَّةُ، وَلَوْ جَازَ فِي الْحَدِيثِ أَنْ يُحَالَ
الشَّيْءُ مِنْهُ عَنْ ظَاهِرِهِ إِلَى مَعْنَى بَاطِنٍ يَحْتَمِلُهُ، كَانَ أَكْثَرَ الْحَدِيثِ يَحْتَمِلُ عَدَدًا مِنْ
الْمَعَانِي، وَلَا يَكُونُ لِأَحَدٍ ذَهَبَ إِلَى مَعْنَى مِنْهَا حُجَّةٌ عَلَى أَحَدٍ ذَهَبَ إِلَى مَعْنَى غَيْرِهِ،

(١) مِثْلُ: الْأَدْلَةُ الَّتِي ثَبَّتَتْ فِي الْغُرُوبِ، مِنْهَا: مَا يُحْمَلُ عَلَى الْغُرُوبِ الْجَزَائِيِّ، وَمِنْهَا: مَا يُحْمَلُ عَلَى الْغُرُوبِ
الْكُلِّيِّ، لِأَنَّ الْأَصْلَ فِيهَا هُوَ الْغُرُوبُ.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ كَثِيرٍ رحمته الله فِي «اِخْتِصَارِ عُلُومِ الْحَدِيثِ» (ص ٢٦٩): (وَقَدْ يَكُونُ بَحِثٌ يُمَكِّنُ الْجَمْعَ،
وَلَكِنْ لَا يَظْهَرُ لِبَعْضِ الْمُجْتَهِدِينَ، فَيَتَوَقَّفُ حَتَّى يَظْهَرَ لَهُ وَجْهُ التَّرْجِيحِ بِنَوْعٍ مِنْ أَقْسَامِهِ، أَوْ يَهْجُمُ فَيُفْتِي
بِوَاحِدٍ مِنْهُمَا، أَوْ يُفْتِي بِهِذَا فِي وَقْتٍ، وَبِهَذَا فِي وَقْتٍ؛ كَمَا يَفْعَلُ أَحْمَدُ فِي الرِّوَايَاتِ عَنِ الصَّحَابَةِ رضي الله عنهم). اهـ
هَكَذَا يُجْمَعُ بَيْنَ الْأَدْلَةِ عَلَى الْأُصُولِ، لِأَنَّ إِعْمَالَ الدَّلِيلَيْنِ أَوْلَى مِنْ إِهْمَالِ أَحَدِهِمَا.

وَأَنْظُرْ: «الْإِحْكَامَ فِي أُصُولِ الْأَحْكَامِ» لِابْنِ حَزْمٍ (ج ٣ ص ٣٣٣)، وَ«التَّمْهِيدَ فِي أُصُولِ الْفِقْهِ» لِأَبِي
الْحَطَّابِ (ج ١ ص ٨)، وَ«الْفُصُولَ فِي الْأُصُولِ» لِلْجَسَّاصِ (ج ٣ ص ٢٠٣)، وَ«الْبُرْهَانَ فِي أُصُولِ الْفِقْهِ»
لِلْجَوَيْنِيِّ (ج ١ ص ١٩٤)، وَ«نَهَايَةَ السُّؤْلِ» لِلْإِسْنَوِيِّ (ج ٢ ص ٧٨٧)، وَ«الْأُمَّمَ» لِلشَّافِعِيِّ (ج ١ ص ٢١).

وَلَكِنَّ الْحَقَّ فِيهَا وَأَحَدٌ؛ لِأَنَّهَا عَلَى ظَاهِرِهَا وَعُمُومِهَا؛ إِلَّا بَدَلَالَةٍ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ، أَوْ قَوْلِ عَامَّةِ أَهْلِ الْعِلْمِ بِأَنَّهَا عَلَى خَاصِّ دُونَ عَامٍّ، وَبَاطِنِ دُونَ ظَاهِرٍ، إِذَا كَانَتْ إِذَا صُرِفَتْ إِلَيْهِ عَنْ ظَاهِرِهَا مُحْتَمَلَةً لِلدُّخُولِ فِي مَعْنَاهُ). اهـ

قُلْتُ: فَلَا خِلَافَ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ الَّذِينَ يُعْتَدُّ بِقَوْلِهِمْ فِي أُصُولِ الْفِقْهِ فِي وَجُوبِ حَمْلِ اللَّفْظِ عَلَى ظَاهِرِهِ، وَعَدَمِ جَوَازِ تَأْوِيلِ^(١) شَيْءٍ مِنْ هَذِهِ النُّصُوصِ بِغَيْرِ ظَاهِرِهَا، لِأَنَّ الْأَفَاطِ النُّصُوصِ وَرَدَ فِيهَا إِفْطَارُ النَّبِيِّ ﷺ، وَالصَّحَابَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَالشَّمْسُ وَهِيَ طَالِعَةٌ.^(٢) قَالَ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «اِخْتِلَافِ الْحَدِيثِ» (ص ٢٤): (وَسَمِعْتُ عَدَدًا مِنْ مُتَقَدِّمِي أَصْحَابِنَا، وَبَلَغَنِي عَنْ عَدَدٍ مِنْ مُتَقَدِّمِي أَهْلِ الْبُلْدَانِ فِي الْفِقْهِ، مَعْنَى هَذَا الْقَوْلِ لَا يُخَالِفُهُ). اهـ

وَهَذِهِ الْأَلْفَاطُ لَا تَقْبَلُ التَّأْوِيلَ، وَلَا تُصَرَّفُ عَنْ ظَاهِرِهَا، لِأَنَّهَا مِنَ الْمُحْكَمِ الْمُفَسَّرِ بِنَفْسِهِ، وَظَاهِرُهُ، وَشُرُوطُهُ فِي أُصُولِ الْفِقْهِ.

فَهَذَا اللَّفْظُ الْمُحْكَمُ الَّذِي لَا يَحْتَمِلُ التَّأْوِيلَ، فَيَكُونُ صَرِيحًا فِي الْحُكْمِ، فَلَا يُقَالُ أَنَّهُ مِنَ الْمُتَشَابِهِ، بَلْ يَجِبُ أَنْ يُحْكَمَ بِظَاهِرِ النَّصِّ، إِلَّا بِقَرِينَةٍ تُصَرِّفُهُ عَنْ ظَاهِرِهِ.^(٣)

(١) أَنْ يَكُونَ اللَّفْظُ قَابِلًا لِلتَّأْوِيلِ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ قَابِلًا لِلتَّأْوِيلِ، فَإِنَّ تَأْوِيلَهُ يَكُونُ فَاسِدًا، كَمَا أُوتِ نُّصُوصُ إِفْطَارِ النَّبِيِّ ﷺ، وَأَصْحَابِهِ الْكِرَامِ وَالشَّمْسُ طَالِعَةٌ بِدُونِ دَلِيلٍ فِي حَمْلِ الْمُتَشَابِهِ عَلَى الْمُحْكَمِ!.

(٢) وَهَذِهِ الْأَلْفَاطُ هِيَ: مِنَ الْمُحْكَمَةِ الْمُفَسَّرَةِ، فَلَا تَقْبَلُ التَّأْوِيلَ، وَلَا صَرَفُهَا عَنْ ظَاهِرِهَا، لِأَنَّهَا تَبَيَّنَتْ بِمَنْطُوقِهَا؛ أَي: فِيهِ سُنَّةٌ بِمَنْطُوقِهَا.

(٣) قُلْتُ: وَلَمْ يَتَّطَرَّقْ هَذَا الْحَمْلُ فِي نُّصُوصِ الْعُرُوبِ أَصْلًا، لَا عَلَى قُرْبٍ، وَلَا عَلَى بُعْدٍ، فَإِنَّهَا نُّصُوصٌ قَائِمَةٌ فِي مَعْنَاهَا، فَلَا تَحْتَمِلُ إِلَّا الظَّاهِرَ فِي الْحُكْمِ، وَهُوَ إِفْطَارُ الصَّائِمِ وَالشَّمْسُ وَهِيَ طَالِعَةٌ.

قُلْتُ: فَإِذَا تَعَارَضَ عَامٌّ وَخَاصٌّ مَثَلًا، جُمِعَ بَيْنَهُمَا بِحَمْلِ الْعَامِّ عَلَى الْخَاصِّ، فَيُصْرَفُ النَّصُّ الْعَامُّ عَنْ عُمُومِهِ لِيُوَافِقَ النَّصَّ الْخَاصَّ، وَإِذَا تَعَارَضَ مُطْلَقٌ وَمُقَيَّدٌ، جُمِعَ بَيْنَهُمَا بِحَمْلِ الْمُطْلَقِ عَلَى الْمُقَيَّدِ، فَيُصْرَفُ النَّصُّ الْمُطْلَقُ عَنْ إِطْلَاقِهِ، لِيُوَافِقَ النَّصَّ الْمُقَيَّدَ، وَإِذَا تَعَارَضَ مُتَشَابِهٌ وَمُحْكَمٌ^(١)، جُمِعَ بَيْنَهُمَا بِحَمْلِ الْمُتَشَابِهِ عَلَى الْمُحْكَمِ، لِيُوَافِقَ النَّصَّ الْمُحْكَمَ، كَمَا يُؤَوَّلُ الْأَمْرُ فَيُصْرَفُ مِنَ الْوُجُوبِ إِلَى الْاسْتِحْبَابِ، وَيُؤَوَّلُ النَّهْيُ فَيُصْرَفُ مِنَ التَّحْرِيمِ إِلَى الْكِرَاهَةِ، لِذَلِكَ عَلَى ذَلِكَ.^(٢)

(١) بِشَرْطِ أَنْ يُؤَدِّيَ هَذَا الْجَمْعُ بَيْنَ النَّصُوصِ إِلَى بُطْلَانِ أَحَدِ النَّصَيْنِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يَكُونُ إِهْمَالًا لِأَحَدِ النَّصَيْنِ، وَلَا فَائِدَةَ مِنَ الْجَمْعِ حِينَئِذٍ، كَمَا يَشْتَرُطُ عَدَمُ بُطْلَانِ نَصٍّ شَرْعِيٍّ آخَرَ، فَإِنَّ ذَلِكَ دَلِيلٌ عَلَى عَدَمِ صِحَّةِ الْجَمْعِ، وَأَنَّهُ غَيْرُ مُرَادٍ لِلَّهِ تَعَالَى.

كَمَا فَعَلَ أَصْحَابُ الْفَتَوَى فِي مَسْأَلَةِ الْغُرُوبِ، حَيْثُ جَمَعُوا بَيْنَ الْأَدِلَّةِ بِحَمْلِ الْمُتَشَابِهِ عَلَى الْمُحْكَمِ بِرَعْدِهِمْ، وَهَذَا الْجَمْعُ مُخَالِفٌ لِشُرُوطِ أَئِمَّةِ الْأُصُولِيِّينَ، كَمَا سَبَقَ ذَلِكَ.

وَأَنْظُرْ: «الْمُسْتَصْفَى مِنْ عِلْمِ الْأُصُولِ» لِلْغَزَالِيِّ (ج ٢ ص ٥٣)، وَ«شَرْحَ الْكُوكِبِ الْمُنِيرِ» لِابْنِ النَّجَّارِ (ج ٤ ص ٤٥٩)، وَ«رُوضَةَ النَّاطِرِ وَجَنَّةَ الْمَنَاطِرِ» لِابْنِ قُدَامَةَ (ج ٣ ص ٩٦٠)، وَ«الْعُدَّةَ فِي أُصُولِ الْفِقْهِ» لِأَبِي يَعْلَى (ج ٢ ص ١٤٤٤)، وَ«إِحْكَامَ الْفُصُولِ فِي أَحْكَامِ الْأُصُولِ» لِلْبَاجِي (ج ٢ ص ٧٢٨)، وَ«الْفُصُولَ فِي الْأُصُولِ» لِلْجَصَّاصِ (ج ٤ ص ٢٧٣).

(٢) وَأَنْظُرْ: «اِخْتِلَافَ الْحَدِيثِ» لِلشَّافِعِيِّ (ص ٢٤)، وَ«الْمُسْتَصْفَى» لِلْغَزَالِيِّ (ج ٢ ص ٤٩)، وَ«الْبَحْرَ الْمُحِيطَ» لِلزَّرْكَشِيِّ (ج ٣ ص ٣٣)، وَ«الْوَاضِحَ فِي أُصُولِ الْفِقْهِ» لِابْنِ عَقِيلٍ (ج ٢ ص ١٦٦)، وَ«الْفُصُولَ فِي الْأُصُولِ» لِلْجَصَّاصِ (ج ٣ ص ٢٠٣)، وَ«الْإِحْكَامَ فِي أُصُولِ الْأَحْكَامِ» لِابْنِ حَزْمٍ [ج ٣ ص ٣٣٣]، وَ«الْإِحْكَامَ فِي أُصُولِ الْأَحْكَامِ» لِلْأَمِيدِيِّ (ج ٣ ص ٦٧)، وَ«الْتَمَهِيدَ فِي أُصُولِ الْفِقْهِ» لِأَبِي الْخَطَّابِ (ج ٨ ص ٨).

إِذَا لَا يَجُوزُ صَرْفُ النَّصِّ الْعَامِّ الْمُحْكَمِ عَنْ عُمُومِهِ وَحُكْمِهِ، فَيُقَالُ بِالْجَمْعِ إِذَا تَعَارَضَ مُتَشَابِهٌ وَمُحْكَمٌ بِدُونِ دَلِيلٍ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ، فَيَجْمَعُ بَيْنَهُمَا بِحَمْلِ الْمُتَشَابِهِ عَلَى الْمُحْكَمِ لِيُوَافِقَ الْمَذْهَبَ فَقَطْ.

بَلْ يَجِبُ حَمْلُ كُلِّ نَصٍّ عَلَى ظَاهِرِهِ، ثُمَّ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا عَلَى الْأُصُولِ وَالْقَوَاعِدِ بِالْمَعْنَى الصَّحِيحِ لِكُلِّ نَصٍّ مِنْهُمَا فِي الْعِلْمِ، كَمَا بَيَّنَّ عُلَمَاءُ الْأُصُولِ، وَقَدْ سَبَقَ ذَلِكَ. قُلْتُ: وَهَذَا الْمَعْنَى يَدُلُّ عَلَى الْحُكْمِ دَلَالَةً صَرِيحَةً لَا يَحْتَمِلُ التَّأْوِيلَ، أَوْ الصَّرْفَ عَنْ ظَاهِرِهِ، لِأَنَّ الْمَعْنَى الَّذِي صُرِفَ إِلَيْهِ فِي الْجَمْعِ^(١) هُوَ اللَّفْظُ مِمَّا يَحْتَمِلُهُ لِّلْفِظِ بِحَيْثُ يَكُونُ مُوَافِقًا لِلُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ^(٢)، وَهَذَا الْأَصْلُ لَا يَقُومُ بِهِ إِلَّا الْعُلَمَاءُ الَّذِينَ جَمَعُوا بَيْنَ الْحَدِيثِ وَالْفِقْهِ وَالْأُصُولِ، لِإِصَابَةِ الْحُكْمِ الصَّحِيحِ.

قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رحمته فِي «شَرْحِ صَحِيحِ مُسْلِمٍ» (ج ١ ص ٦١): (إِذَا تَعَارَضَ حَدِيثَانِ فِي الظَّاهِرِ؛ فَلَا بُدَّ مِنَ الْجَمْعِ بَيْنَهُمَا، أَوْ تَرْجِيحِ أَحَدِهِمَا، وَإِنَّمَا يَقُومُ بِذَلِكَ غَالِبًا الْأَيْمَةُ الْجَامِعُونَ بَيْنَ الْحَدِيثِ وَالْفِقْهِ، وَالْأُصُولِيُّونَ الْمُتَمَكِّنُونَ فِي ذَلِكَ،

(١) قُلْتُ: فَمَنْ أَهْمَلَ هَذَا الْأَصْلَ غَلَطَ فِي تَأْوِيلِهِ وَلَا بُدَّ.

(٢) وَهَذَا الْأَصْلُ مِنْ أَعْظَمِ الْقَرَائِنِ الدَّالَّةِ عَلَى إِصَابَةِ الْعَالِمِ فِي الشَّرْعِ.

(٣) وَأَنْظُرْ: «الْبَحْرَ الْمُحِيطَ» لِلزُّرْكَشِيِّ (ج ٣ ص ٣٢)، وَ«إِرْشَادَ الْفُجُولِ» لِلشُّوْكَانِيِّ (ص ٥٨٦)، وَ«الْبُرْهَانَ فِي أُصُولِ الْفِقْهِ» لِلجُوزِيِّ (ج ١ ص ١٩٤)، وَ«الْوَاضِحَ فِي أُصُولِ الْفِقْهِ» لِابْنِ عَقِيلٍ (ج ٢ ص ١٠)، وَ«الْإِحْكَامَ فِي أُصُولِ الْأَحْكَامِ» لِابْنِ حَزْمٍ (ج ٣ ص ٣٣٤)، وَ«الْمَحْصُولَ فِي أُصُولِ الْفِقْهِ» لِلرَّازِيِّ (ج ١ ص ٢٣٠)، وَ«التَّمْهِيدَ فِي أُصُولِ الْفِقْهِ» لِأَبِي الْخَطَّابِ (ج ١ ص ١٢٧).

الغَائِضُونَ عَلَى الْمَعَانِي الدَّقِيقَةِ، الرَّائِضُونَ أَنْفُسَهُمْ فِي ذَلِكَ، فَمَنْ كَانَ بِهَذِهِ الصِّفَةِ لَمْ يُشْكَلْ عَلَيْهِ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ إِلَّا النَّادِرَ فِي بَعْضِ الْأَحْيَانِ. اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ الْوَزِيرُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «تَنْقِيحِ الْأَنْظَارِ» (ص ٢٥٨): (هَذَا فَنٌ تَكَلَّمَ فِيهِ

الْأئِمَّةُ الْجَامِعُونَ بَيْنَ الْفِقْهِ وَالْحَدِيثِ، وَقَوَاعِدُهُ مُقَرَّرَةٌ فِي أُصُولِ الْفِقْهِ). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الصَّلَاحِ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «عُلُومِ الْحَدِيثِ» (ص ١٤٤): (وَإِنَّمَا يَكْمُلُ

لِلْقِيَامِ بِهِ الْأئِمَّةُ الْجَامِعُونَ بَيْنَ صِنَاعَتِي الْحَدِيثِ وَالْفِقْهِ، وَالْعَوَاضُونَ عَلَى الْمَعَانِي الدَّقِيقَةِ). اهـ

قُلْتُ: فَيَشْتَرِطُ فِيمَنْ يَتَسَبَّبُ إِلَى الْعِلْمِ لِلْجَمْعِ بَيْنَ النُّصُوصِ فِي أَحْكَامِ

الْأُصُولِ وَالْفُرُوعِ الَّتِي يُوهَمُ ظَاهِرُهَا التَّعَارُضُ مَا يَأْتِي:

(١) أَنْ يَكُونَ عَالِمًا بِمَوَاضِعِ الْإِجْمَاعِ لِلصَّحَابَةِ وَالسَّلَفِ وَالْأئِمَّةِ؛ حَتَّى لَا

يُؤَدِّي الْحُكْمُ الْمُسْتَخْرَجُ مِنَ النُّصُوصِ الْمُتَعَارِضَةِ ظَاهِرًا إِلَى حُكْمٍ مُخَالَفٍ لِإِجْمَاعِ الصَّحَابَةِ وَالسَّلَفِ.

(٢) أَنْ يَكُونَ عَالِمًا بِآيَاتِ الْأَحْكَامِ، وَبِأُصُولِ التَّفْسِيرِ، وَبِتَفَاسِيرِ الصَّحَابَةِ

وَالسَّلَفِ، خَاصَّةً فِي الْمَسَائِلِ الَّتِي يُرِيدُ فِيهَا الْجَمْعَ بَيْنَ النُّصُوصِ بِحَمْلِ الْعَامِّ عَلَى الْخَاصِّ مَثَلًا، وَبِحَمْلِ الْمُتَشَابِهِ عَلَى الْمُحْكَمِ، وَبِحَمْلِ الْمُطْلَقِ عَلَى الْمُقَيَّدِ وَهَكَذَا.

(٣) أَنْ يَكُونَ عَالِمًا بِأَحَادِيثِ الْأَحْكَامِ الصَّحِيحَةِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِالسَّأَلَةِ الَّتِي يُرِيدُ

فِيهَا الْجَمْعَ بَيْنَ النُّصُوصِ، وَبِآثَارِ الصَّحَابَةِ، وَالسَّلَفِ، حَتَّى يَسْتَفِيدَ مِنْهَا فِي الْجَمْعِ، وَحَتَّى لَا يُنَابَذَ الْحُكْمَ الْمُسْتَخْرَجَ مِنَ النَّصِّينِ مَعَ حَدِيثِ نَبَوِيِّ.

(٤) أَنْ يَكُونَ عَالِمًا بِفَقْهِ الصَّحَابَةِ وَالسَّلَفِ، وَبِأُصُولِ الْفِقْهِ الصَّحِيحِ، خَاصَّةً فِي الْمَسَائِلِ الَّتِي يُرِيدُ فِيهَا الْجَمْعَ بَيْنَ النُّصُوصِ بِحَمْلِ الْعَامِّ عَلَى الْخَاصِّ مَثَلًا، وَبِحَمْلِ الْمُتَشَابِهِ عَلَى الْمُحْكَمِ، وَبِحَمْلِ الْمُطْلَقِ عَلَى الْمُقَيَّدِ وَهَكَذَا.

(٥) أَنْ يَكُونَ عَالِمًا بِالنَّاسِخِ وَالْمَنْسُوخِ؛ حَتَّى لَا يُسْتَدَلَّ بِنَصِّ ثَبَتِ نَسْخُهُ، أَوْ يُجْمَعُ بَيْنَ نَصِّ نَاسِخٍ، وَآخَرَ مَنْسُوخٍ.

(٦) أَنْ يَتَعَلَّمَ مِنَ النَّحْوِ، وَاللُّغَةِ مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ لَفَهْمِ الْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ عَلَى لُغَةٍ

الصَّحَابَةِ ﷺ.

(٧) أَنْ يَكُونَ عَالِمًا بِأَسْبَابِ وُرُودِ النُّصُوصِ الَّتِي يُرِيدُ الْجَمْعَ بَيْنَهَا؛ حَتَّى يُفْهَمَ

النَّصَّ عَلَى وَجْهِهِ الصَّحِيحِ.

قُلْتُ: وَالَّذِي أَفْتَى بِهِ أَصْحَابُ الْفَضِيلَةِ فِي مَسْأَلَةِ مَنَعِ إِفْطَارِ الصَّائِمِ وَالشَّمْسِ وَهِيَ طَالِعَةٌ يُعْتَبَرُ اجْتِهَادًا مِنْهُمْ، لِأَنَّ النُّصُوصَ الَّتِي ثَبَّتَتْ فِي الْعُرُوبِ هَذَا مِنَ الْمَنْطُوقِ^(١)، فَلَا مَجَالَ لِتَرْكِهَا لِذَلَالَتِهَا الْوَاضِحَةِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ.

فَهِيَ تَقْدَمُ عَلَى هَذَا الْجِهَادِ؛ لِإِفْتِقَارِ هَذَا الْجِهَادِ إِلَى أُدَلَّةٍ مِنَ الْكِتَابِ، أَوْ السُّنَّةِ تَدُلُّ عَلَى التَّعَارُضِ بَيْنَ الْمُحْكَمِ وَالْمُتَشَابِهِ، وَلَا يَجُوزُ تَرْكُ الْعَمَلِ بِالنُّصُوصِ مَعَ إِمْكَانِ الْعَمَلِ بِهَا جَمِيعًا.^(٢)

(١) وَهَذَا الْحُكْمُ قَدْ دَلَّ عَلَيْهِ إِجْمَاعُ الصَّحَابَةِ ﷺ.

(٢) وَهَذَا يَدُلُّ أَنْ الْجَمْعَ هُنَا لَيْسَ مِنَ الْجَمْعِ بَيْنَ الْمُتَشَابِهِ وَالْمُحْكَمِ، فَتَنَبَّهُ.

وَمِمَّا يُؤَكِّدُ لِهَذَا الْجَمْعِ: أَنَّ مِنْ قَوَاعِدِ الْجَمْعِ أَيْضًا بَيْنَ نُصُوصِ الْأَحْكَامِ الْمُؤَهَّمَةِ لِلتَّعَارُضِ، الْجَمْعُ بَيَانِ اخْتِلَافِ الْحَالِ أَوْ الْمَحَلِّ، وَالْجَمْعُ بِجَوَازِ كِلَا الْأَمْرَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ فِي النُّصُوصِ، وَالْجَمْعُ بِالْأَخْذِ بِالزِّيَادَةِ غَيْرِ الْمُنَافِيَةِ لِلْمَزِيدِ عَلَى النَّصِّ الْآخَرِ.

وَهَذَا الْجَمْعُ كُلُّهُ وَارِدٌ فِي نُصُوصِ الْغُرُوبِ الْجُزْئِيِّ لِلشَّمْسِ، وَالْغُرُوبِ الْكُلِّيِّ لَهَا، فَهَذَا لَهُ صِفَةٌ، وَهَذَا لَهُ صِفَةٌ، فَيَكُونُ الْجَمْعُ بَيَانِ اخْتِلَافِ الْحَالِ أَوْ الْمَحَلِّ فِي الْحُكْمِ عَلَى الشَّيْءِ الْوَاحِدِ، وَهُوَ الْغُرُوبُ بِحُكْمَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ فِي النُّصُوصِ فِي الظَّاهِرِ.

فَتَحْمَلُ نُصُوصَ الْغُرُوبِ الْجُزْئِيِّ بِقَيْدِ الْغُرُوبِ وَالشَّمْسِ طَالِعَةً، وَتَحْمَلُ نُصُوصَ الْغُرُوبِ الْكُلِّيِّ بِقَيْدِ غُرُوبِ الشَّمْسِ بِالْكُلِّيَّةِ، فَيُقَيَّدُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا فِي حَالِهِ وَمَحَلِّهِ، وَإِنْ خَالَفَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا الْآخَرَ فِي الظَّاهِرِ.^(١)

لِأَنَّ يَلْتَقِي كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا فِي مَعْنَى الْغُرُوبِ، فَلَا يَضُرُّ هَذَا الْاِخْتِلَافُ فِي الظَّاهِرِ جَمْعًا بَيْنَ النُّصُوصِ، فَهَذَا فِي مَحَلِّهِ، وَهَذَا فِي مَحَلِّهِ، وَهَذَا لَهُ صِفَةٌ، وَهَذَا لَهُ صِفَةٌ.

وَذَلِكَ بِتَنْزِيلِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْحُكْمَيْنِ عَلَى حَالٍ أَوْ مَحَلٍّ يَخْتَلِفُ عَنِ الْحَالِ أَوْ الْمَحَلِّ الَّذِي أُنْزِلَ عَلَيْهِ النَّصُّ الْآخَرُ فِي الْجُمْلَةِ.^(٢)

(١) لِذَلِكَ أَفْطَرَ النَّبِيُّ ﷺ وَالصَّحَابَةُ الْكِرَامُ وَالشَّمْسُ طَالِعَةً، وَأَفْطَرُوا أَيْضًا وَالشَّمْسُ قَدْ غَرَبَتْ بِالْكُلِّيَّةِ، فَهَذَا أَحْيَانًا، وَهَذَا أَحْيَانًا، وَهَذَا مِنْ تَبْسِيرِ الدِّينِ عَلَى النَّاسِ.

(٢) قُلْتُ: وَفِي نُصُوصِ الْغُرُوبِ الْجُزْئِيِّ زِيَادَةٌ وَهِيَ: «إِفْطَارُ الصَّائِمِ وَالشَّمْسُ طَالِعَةً» عَلَى نُصُوصِ «إِفْطَارِ الصَّائِمِ وَالشَّمْسُ قَدْ غَرَبَتْ بِالْكُلِّيَّةِ».

وَبِهَذَا يَرْتَفِعُ التَّعَارُضُ بَيْنَ الْحُكْمَيْنِ الْمُخْتَلِفَيْنِ؛ لِاخْتِلَافِ مَوْضِعِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا، وَعَدَمِ تَوَارُدِهِمَا عَلَى مَحَلٍّ وَاحِدٍ إِلَّا فِي مَعْنَى الْغُرُوبِ عِنْدَ الْعَرَبِ، وَيَعْمَلُ بِالِدَّلِيلَيْنِ كُلِّ فِي مَوْضِعِهِ^(١)، فَهَذَا فِي الْغُرُوبِ الْجُزْئِيِّ، وَهَذَا فِي الْغُرُوبِ الْكُلِّيِّ.^(٢)

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ كَثِيرٍ رحمته الله فِي «اخْتِصَارِ عُلُومِ الْحَدِيثِ» (ص ٢٦٩): (وَقَدْ يَكُونُ بَحِيثٌ يُمَكِّنُ الْجَمْعُ، وَلَكِنْ لَا يَظْهَرُ لِبَعْضِ الْمُجْتَهِدِينَ، فَيَتَوَقَّفُ حَتَّى يَظْهَرَ لَهُ وَجْهُ التَّرْجِيحِ بِنَوْعٍ مِنْ أَقْسَامِهِ، أَوْ يَهْجُمُ فَيُفْتِي بِوَاحِدٍ مِنْهُمَا، أَوْ يُفْتِي بِهَذَا فِي وَقْتٍ، وَبِهَذَا فِي وَقْتٍ؛ كَمَا يَفْعَلُ أَحْمَدُ فِي الرَّوَايَاتِ عَنِ الصَّحَابَةِ رضي الله عنهم). اهـ.

وَلَا خِلَافَ بَيْنَ الْأُصُولِيِّينَ فِي جَوَازِ الْجَمْعِ بَيْنَ النُّصُوصِ بَيَانِ اخْتِلَافِ الْحَالِ أَوْ الْمَحَلِّ، ثُمَّ تَبَيَّنَ الصَّوَابُ فِي النُّصُوصِ.^(٣)

وَهِيَ زِيَادَةٌ مَقْبُولَةٌ عِنْدَ الْأُصُولِيِّينَ فِي الْجَمْعِ بِالْأَخْذِ بِالزِّيَادَةِ، لِأَنَّ الزِّيَادَةَ: وَهِيَ إِفْطَارُ الصَّائِمِ وَالشَّمْسُ طَالِبَةٌ غَيْرُ مُنَافِيَةٍ لِلْمَزِيدِ عَلَى النُّصُوصِ الْأُخْرَى، لِأَنَّهَا مِنَ الْغُرُوبِ عِنْدَ الْعَرَبِ. (١) وَيَتِمُّ ذَلِكَ مِنْ خِلَالِ الْأَدِلَّةِ الَّتِي تُرْشِدُ إِلَى مَوْضِعِ كُلِّ مِنْهُمَا.

(٢) وَأَنْظُرْ: «فَوَاتِحَ الرَّحْمَتِ» لِأَنْبَارِيِّ (ج ٢ ص ٢٤٩)، وَ«سَرَاحَ تَنْفِيحِ الْفُصُولِ» لِلْقَرَفِيِّ (ص ٣٩٥)، وَ«الْأُمَّ» لِلشَّافِعِيِّ (ج ١ ص ٩٣)، وَ«الْلَمْعَ فِي أُصُولِ الْفِقْهِ» لِلشَّيرَازِيِّ (ص ٨٥)، وَ«قَوَاطِعَ الْأَدِلَّةِ فِي الْأُصُولِ» لِلسَّمْعَانِيِّ (ج ١ ص ١٩٧)، وَ«الْمَحْصُورَ فِي أُصُولِ الْفِقْهِ» لِلرَّازِيِّ (ج ٥ ص ٤٠٧)، وَ«الْإِنْهَاجَ فِي سَرَاحِ الْمُنْهَاجِ» لِابْنِ السُّبْكِيِّ (ج ٧ ص ٢٧٣٢)، وَ«الْبَحْرَ الْمُحِيطَ» لِلزُّرْكَشِيِّ (ج ١ ص ٢٣٠)، وَ«الْفُصُولَ فِي الْأُصُولِ» لِلجَبَّاصِ (ج ٢ ص ٩١).

(٣) فَيَكُونُ الْجَمْعُ بِجَوَازِ كِلَا الْأَمْرَيْنِ فِي حَالِ وُرُودِ فِعْلَيْنِ تَسْرِيعِيَيْنِ عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم مُخْتَلِفَيْنِ، بِأَنْ يَفْعَلَ هَذَا الْفِعْلَ عَلَى صِفَةٍ، وَهَذَا عَلَى صِفَةٍ.

وَأَنْظُرْ: «الْفَتَاوَى» لِابْنِ تَيْمِيَّةَ (ج ٢٤ ص ١٣٢).

وَقَدْ بَيَّنَّ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ رحمته؛ بِمِثْلِ: هَذِهِ الْأَحْكَامُ الْمُتَنَوِّعَةُ فِي «اِخْتِلَافِ الْحَدِيثِ» (ص ٤٢) فَقَالَ: (وَلَا يُقَالُ لِشَيْءٍ مِنْ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ: مُخْتَلَفٌ مُطْلَقًا، وَلَكِنَّ الْفِعْلَ فِيهَا يَخْتَلِفُ مِنْ وَجْهِ أَنَّهُ مُبَاحٌ، لَا اخْتِلَافَ الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ، وَالْأَمْرُ وَالنَّهْيُ). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ رحمته فِي «اِخْتِلَافِ الْحَدِيثِ» (ص ٤٤): (فَهِيَ مُشْتَبَهَةٌ مُتَقَارِبَةٌ). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ رحمته فِي «اِخْتِلَافِ الْحَدِيثِ» (ص ٦٤): (وَإِنَّمَا يَجْهَلُ هَذَا مَنْ جَهَلَ لِسَانَ الْعَرَبِ). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رحمته؛ بِمِثْلِ: هَذِهِ الْأَحْكَامُ الْمُتَنَوِّعَةُ فِي «شَرْحِ صَحِيحِ مُسْلِمٍ» (ج ٢ ص ١٢٥): (فَهِيَ دَالَّةٌ عَلَى جَوَازِ الْأُمُورِ الثَّلَاثَةِ، وَأَنَّ الْجَمِيعَ سُنَّةٌ، وَيُجْمَعُ بَيْنَ الْأَحَادِيثِ بِأَنَّهُ ﷺ فَعَلَ ذَلِكَ فِي مَرَاتٍ!). اهـ
وَمِنَّهُ:

قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رحمته؛ بِمِثْلِ: هَذِهِ الْأَحْكَامُ الْمُتَنَوِّعَةُ فِي «شَرْحِ صَحِيحِ مُسْلِمٍ» (ج ٢ ص ٣٥٤): (وَاتَّفَقَ الْعُلَمَاءُ عَلَى جَوَازِهَا كُلِّهَا، وَاخْتَلَفُوا فِي الْأَفْضَلِ مِنْهَا). اهـ

قُلْتُ: وَالْمَقْصُودُ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنَ الْعَمَلِ بِجَمِيعِ الْأَدِلَّةِ وَعَدَمِ إِهْمَالِ بَعْضِهَا.
وَقَالَ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ رحمته فِي «اِخْتِلَافِ الْحَدِيثِ» (ص ٧٠): (وَلَيْسَ مِنْ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ شَيْءٌ مُخْتَلَفٌ عِنْدَنَا). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «اِخْتِلَافِ الْحَدِيثِ» (ص ٧٢): (فَبِهَذِهِ

الْأَحَادِيثِ كُلُّهَا نَأْخُذُ، وَلَيْسَ مِنْهَا وَاحِدًا يُخَالَفُ عِنْدَنَا وَاحِدًا). اهـ

قُلْتُ: لِلْجَمْعِ بَيْنَ الْأَحَادِيثِ، وَالْعَمَلِ بِهَا جَمِيعًا.

وَقَالَ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «اِخْتِلَافِ الْحَدِيثِ» (ص ٧٨): (وَالْحُجَّةُ عَلَيْهِ؛

الْحُجَّةُ عَلَيْهِمْ). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «اِخْتِلَافِ الْحَدِيثِ» (ص ٧٨): (فَالْحُجَّةُ عَلَيْهِ

بُشُوتِ الْخَبْرِ عَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «اِخْتِلَافِ الْحَدِيثِ» (ص ١٦٦): (وَلَيْسَ وَاحِدٌ

مِنْ هَذَيْنِ الْحَدِيثَيْنِ مُخَالَفًا لِلْآخِرِ). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «اِخْتِلَافِ الْحَدِيثِ» (ص ١٩٤): (وَبِهَذَا كُلُّهُ

نَأْخُذُ، وَلَيْسَ فِيهِ حَدِيثٌ يُخَالَفُ صَاحِبَهُ). اهـ

وَمِنْهُ:

قَالَ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «اِخْتِلَافِ الْحَدِيثِ» (ص ٢٠٨): (وَبِهَذِهِ

الْأَحَادِيثِ كُلُّهَا نَأْخُذُ، وَهِيَ مِنَ الْجَمَلِ الَّتِي يَدُلُّ بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ، وَمِنْ سَعَةِ لِسَانِ

الْعَرَبِ). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «اِخْتِلَافِ الْحَدِيثِ» (ص ٤٠): (مِنْهَا: مَا يَكُونُ

اِخْتِلَافًا فِي الْفِعْلِ مِنْ جِهَةٍ أَنَّ الْأَمْرَيْنِ مُبَاحَانِ، وَمِنْهَا: مَا يَخْتَلِفُ، وَمِنْهَا: مَا لَا يَخْلُو

مِنْ أَنْ يَكُونَ أَحَدَ الْحَدِيثَيْنِ أَشْبَهَ؛ بِمَعْنَى: كِتَابِ اللَّهِ، أَوْ أَشْبَهَ؛ بِمَعْنَى: سُنَنِ النَّبِيِّ ﷺ).

اهـ

وَمِنْهُ:

قَالَ الْفَقِيهُ ابْنُ رُشْدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «بِدَايَةِ الْمُجْتَهِدِ» (ج ١ ص ٢٥١) عَنْ أَنْوَاعِ

الْأَحْكَامِ: (وَقَدْ ذَهَبَ كَثِيرٌ مِنَ الْفُقَهَاءِ إِلَى أَنَّ هَذَا كُلَّهُ عَلَى التَّخْيِيرِ). اهـ

قُلْتُ: ثُمَّ هَذَا الْجَمْعُ بِالْأَخْذِ بِالزِّيَادَةِ غَيْرُ الْمُنَافِيَةِ فِي حَالِ وُرُودِ نَصِّينَ، فِي أَحَدِهِمَا زِيَادَةٌ صَحِيحَةٌ لَا تُوجَدُ فِي الْآخَرِ، وَكَانَتْ غَيْرَ مُنَافِيَةٍ لِلْمَزِيدِ عَلَيْهِ، فَيُجْمَعُ بَيْنَ النَّصِّينِ بِقَبُولِ الزِّيَادَةِ، فَيَعْمَلُ بِهِمَا فِيمَا تَقَيَّا فِيهِ، وَبِالزِّيَادَةِ فِيمَا دَلَّتْ عَلَيْهِ، لِأَنَّ

النَّصَّ الْمُشْتَمِلَ عَلَى زِيَادَةٍ يَتَضَمَّنُ النَّصَّ الَّذِي لَيْسَ فِيهِ تِلْكَ الزِّيَادَةُ. ^(١)

فَيَكُونُ فِي ذَلِكَ جَمْعٌ بَيْنَ النَّصِّينِ، وَفِي تَرْكِ الزِّيَادَةِ إِهْمَالٌ لِأَحَدِ النَّصِّينِ، وَهَذَا

لَا يَجُوزُ بِإِجْمَاعِ الْأُصُولِيِّينَ. ^(٢)

(١) وَبِمِثْلِ: هَذِهِ الزِّيَادَةُ إِفْطَارُ النَّبِيِّ ﷺ، وَأَصْحَابِهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَالشَّمْسُ طَالِعَةٌ، فَهِيَ زِيَادَةٌ يَجِبُ قَبُولُهَا؛ لِأَنَّهَا وَجِدَتْ فِي النُّصُوصِ الْآخَرَى.

وَقَدْ اتَّفَقَ الْأَئِمَّةُ الْأَرْبَعَةُ وَعَيْرُهُمْ عَلَى الْجَمْعِ بَيْنَ النُّصُوصِ بِقَبُولِ الزِّيَادَةِ غَيْرِ الْمُنَافِيَةِ إِذَا كَانَتْ صَحِيحَةً فِي السُّنَّةِ.

(٢) وَانظُرْ: «فَوَاتِحَ الرَّحْمُوتِ» لِلْأَنْصَارِيِّ (ج ٢ ص ٢٢١)، وَ«التَّمْهِيدَ فِي أُصُولِ الْفِقْهِ» لِأَبِي الْخَطَّابِ (ج ٣

ص ١٥٣)، وَ«الْبَحْرَ الْمُحِيطَ» لِلزَّرْكَشِيِّ (ج ٣ ص ٣٨٥)، وَ«شَرْحَ الْكَوَاكِبِ الْمُتَبَرِّئِ» لِابْنِ النَّجَّارِ (ج ٢

ص ٥٤١)، وَ«الْفُصُولَ فِي الْأُصُولِ» لِلْجَصَّاصِ (ج ٣ ص ١٧٧)، وَ«رَوْضَةَ النَّاطِرِ» لِابْنِ قُدَّامَةَ (ج ٢

ص ٤١٩)، وَ«الإِحْكَامَ فِي أُصُولِ الْأَحْكَامِ» لِابْنِ حَزْمٍ (ج ٢ ص ٢٤٦)، وَ«اللُّمَعُ فِي أُصُولِ الْفِقْهِ» لِلشَّيْرَازِيِّ

(ص ١٧٣)، وَ«مَنْهَجَ التَّوْفِيقِ» لِلسُّوسُوَّةِ (ص ١٨٥).

قُلْتُ: فَالتَّوْفِيقُ يُزِيلُ التَّعَارُضَ الظَّاهِرِيَّ فِي النُّصُوصِ، وَذَلِكَ بِالْجَمْعِ بَيْنَهُمَا،
فَيُعْمَلُ بِهَا جَمِيعًا.

وَإِذَا نَظَرْنَا إِلَى أَدِلَّةِ الْغُرُوبِ بِدَرَجَاتِهِ الثَّلَاثَةِ، تَبَيَّنَ لَكَ ثُبُوتُ الشَّرْطِ فِي
الْجَمْعِ بَيْنَهُمَا، وَهِيَ:

(١) ثُبُوتُ الْحُجِّيَّةِ فِي النُّصُوصِ.

(٢) تَسَاوِي النُّصُوصِ فِي التَّأْلِيفِ.

(٣) لَمْ يُعْلَمَ تَأَخُّرُ هَذِهِ النُّصُوصِ بَعْضُهَا عَنْ بَعْضٍ.

لِذَلِكَ فَوَجَبَ الْعَمَلُ بِهَا جَمِيعًا، وَهَذَا أَوْلَى مِنْ إِهْمَالِ بَعْضِهَا.^(١)

قَالَ الْحَافِظُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «شَرْحِ صَحِيحِ مُسْلِمٍ» (ج ١ ص ١٤٩): (وَلَا

يُصَارُ إِلَى النَّسْخِ مَعَ إِمْكَانِ الْجَمْعِ؛ لِأَنَّ فِي النَّسْخِ إِخْرَاجَ أَحَدِ الْحَدِيثَيْنِ عَنْ كَوْنِهِ مِمَّا
يُعْمَلُ بِهِ). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ الْحَازِمِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْاِعْتِبَارِ» (ص ١١): (وَإِنْ كَانَ النَّاسِخُ

مُنْفَصِلًا نَظَرْتَ: هَلْ يُمَكِّنُ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا أَمْ لَا؟).

فَإِنْ أَمَكَّنَ الْجَمْعُ جُمُعًا، إِذْ لَا عِبْرَةَ بِالْإِنْفِصَالِ الزَّمَانِيِّ مَعَ قَطْعِ النَّظَرِ فِي

التَّنَافِي.

(١) وَأَنْظُرْ: «تَوْضِيحُ الْأَفْكَارِ» لِلصَّنْعَانِيِّ (ج ٢ ص ٤٢٣)، وَ«مَعَالِمُ السُّنَنِ» لِلْحَطَّابِيِّ (ج ٤ ص ١٧٤)، وَ«شَرْحُ

صَحِيحِ مُسْلِمٍ» لِلنَّوَوِيِّ (ج ١٢ ص ٢٤٣)، وَ«الْمُعْنِي» لِابْنِ قَدَامَةَ (ج ١٤ ص ١٣٠)، وَ«الْأَجُوبَةُ الْفَاضِلَةُ»

لِلْكَنُؤِيِّ (ص ١٩٢)، وَ«الْمُؤَافَقَاتُ» لِلشَّاطِبِيِّ (ج ٣ ص ١٠٥ و ١٠٦).

وَمَهْمَا أَمَكْنَ حَمْلُ كَلَامِ الشَّارِعِ عَلَى وَجْهِ يَكُونُ أَعْمَ لِلْفَائِدَةِ كَانَ أَوْلَى صَوْنًا
لِكَلَامِهِ عَنِ سِمَاتِ النَّقْصِ؛ وَلِأَنَّ فِي ادِّعَاءِ النَّسْخِ إِخْرَاجَ الْحَدِيثِ عَنِ الْمَعْنَى
الْمُفِيدِ، وَهُوَ عَلَى خِلَافِ الْأَصْلِ). اهـ

وَقَالَ الْعَلَّامَةُ اللَّكْنَوِيُّ رحمته فِي «الْأَجْوِبَةِ الْفَاضِلَةِ» (ص ١٩٢): (وَالْحَقُّ
الْحَقِيقِيُّ بِالْقَبُولِ الَّذِي يَرْتَضِيهِ الْفُحُولُ فِي هَذَا الْبَابِ أَنْ يُقَالَ: عِلْمُ التَّارِيخِ لَا يُوجِبُ
كَوْنَ الْمُؤَخَّرِ نَاسِخًا، وَالْآخِرُ مَنْسُوخًا، مَا لَمْ يَتَعَدَّرِ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا). اهـ

(٤) أَنْ يَكُونَ التَّأْوِيلُ صَحِيحًا؛ فَهَذَا التَّأْوِيلُ يَتِمُّ بِالْجَمْعِ بَيْنَ الْأَدِلَّةِ حَتَّى
تَتَوَافَقَ الْأَدِلَّةُ فِي الْحُكْمِ، فَالتَّأْوِيلُ الصَّحِيحُ لِأَدِلَّةِ الْغُرُوبِ، بِحَمْلِ بَعْضِ الْأَدِلَّةِ عَلَى
الْغُرُوبِ الْجُزْئِيِّ، وَبَعْضِ الْأَدِلَّةِ عَلَى الْغُرُوبِ الْكُلِّيِّ؛ كَمَا ثَبَتَ فِي لُغَةِ الْعَرَبِ.
وَهَذَا التَّأْوِيلُ تَوَقَّرَتْ فِيهِ شُرُوطُ التَّأْوِيلِ، وَهِيَ:

(١) أَنْ يَكُونَ التَّأْوِيلُ مُوَافِقًا لِلُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ.

(٢) أَنْ يَكُونَ اللَّفْظُ قَابِلًا لِلتَّأْوِيلِ فِي ظَاهِرِ النَّصِّ.

(٣) أَنْ يَقُومَ عَلَى التَّأْوِيلِ دَلِيلٌ صَحِيحٌ عَلَى ظُهُورِ اللَّفْظِ فِي مَدْلُولِهِ.^(١)

(١) وَانظُرْ: «الْأَحْكَامُ» لِإِلْمِيدِي (ج ٣ ص ٧٥)، وَ«رَوْضَةُ النَّاطِرِ» لِابْنِ قُدَّامَةَ (ص ٩٢)، وَ«الْمُسْتَصْفَى»
لِلْغَزَالِيِّ (ج ١ ص ٣٩٨)، وَ«الْبُرْهَانَ فِي أُصُولِ الْفِقْهِ» لِلْجَوِينِيِّ (ج ١ ص ٥٣١)، وَ«فَوَاتِحَ الرَّحْمُوتِ»
لِلْأَنْصَارِيِّ (ج ٢ ص ١٩)، وَ«شَرْحَ الْكَوَاكِبِ الْمُنِيرِ» لِابْنِ النَّجَّارِ (ج ٣ ص ٤٥٩)، وَ«إِرْشَادَ الْفُحُولِ» لِلشُّوْكَانِيِّ
(ص ١٧٧)، وَ«إِعْلَامَ الْمُوقِّعِينَ» لِابْنِ الْقَيْمِ (ج ٢ ص ٢٤٥ و ٢٥٢).

قَالَ الْإِمَامُ الْمَحَلِّيُّ رحمته فِي «شَرْحِ جَمْعِ الْجَوَامِعِ» (ج ٢ ص ٣٦٢): (فَإِنْ

أَمَكَنَ الْجَمْعَ وَالتَّرْجِيحُ فَالْجَمْعُ أَوْلَى مِنْهُ عَلَى الْأَصَحِّ). اهـ

قُلْتُ: وَبِهَذَا الْجَمْعِ يُعْمَلُ بِكِلَا الدَّلِيلَيْنِ، فَيُعْمَلُ بِهَذَا النَّصِّ فِيمَا تَنَاوَلَهُ، وَيُعْمَلُ

بِهَذَا النَّصِّ فِيمَا تَنَاوَلَهُ، لِعُمُومِ السُّنَّةِ بِمَنْطُوقِهَا.

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ﴾ [النَّحْلُ: ٨٩].

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿لَتُبَيِّنَنَّ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النَّحْلُ: ٤٤].

وَالنَّبِيُّ صلوات قَدْ يَكُونُ بَيَانُهُ لِلْكِتَابِ بِالْكِتَابِ أَوْ بِالسُّنَّةِ، وَقَدْ يَكُونُ بَيَانُهُ لِلسُّنَّةِ

بِالْكِتَابِ أَوْ بِالسُّنَّةِ.

وَالْمَقْصُودُ بِالآيَةِ: لَتُبَيِّنَنَّ لِلنَّاسِ مَا يَحْتَاجُ إِلَى بَيَانٍ؛ يَعْنِي: يَدُلُّ هَذَا عَلَى أَنَّ

السُّنَّةُ^(١) تَأْتِي مُبَيِّنَةً لِلْقُرْآنِ، لِأَنَّهَا وَحْيٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ تَعَالَى.^(٢)

قَالَ الْعَلَامَةُ اللَّكْنَوِيُّ رحمته فِي «الْأَجُوبَةِ الْفَاضِلَةِ» (ص ١٩٦): (وَالَّذِي يَظْهَرُ

اعْتِبَارُهُ هُوَ تَقْدِيمُ الْجَمْعِ عَلَى التَّرْجِيحِ؛ لِأَنَّ فِي تَقْدِيمِ التَّرْجِيحِ يَلْزَمُ تَرْكُ الْعَمَلِ بِأَحَدِ

الدَّلِيلَيْنِ مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ دَاعِيَةٍ إِلَيْهِ، وَفِي تَقْدِيمِ الْجَمْعِ يُمَكِّنُ الْعَمَلَ بِكُلِّ مِنْهُمَا عَلَى

مَا هُوَ عَلَيْهِ). اهـ

قُلْتُ: فَالْعَمَلُ بِالْأَدِلَّةِ وَلَوْ مِنْ وَجْهِ، أَوْلَى مِنْ الْإِغَاءِ بَعْضِهَا.

(١) كَمَا أَنَّ حُصُولَ الْبَيَانِ لِلْقُرْآنِ قَدْ يَكُونُ بِغَيْرِ السُّنَّةِ، فَقَدْ تَأْتِي آيَةٌ مُبَيِّنَةٌ لِآيَةٍ أُخْرَى.

(٢) وَأَنْظُرْ: «رُوضَةُ النَّاطِرِ» لِابْنِ قَدَامَةَ (ج ٢ ص ٧٣٠)، وَ«الْمَحْصُولُ فِي أَصُولِ الْفِقْهِ» لِلرَّازِيِّ (ج ٣

ص ٧٧)، وَ«بَيَانَ الْمُخْتَصَرِ» لِلْأَصْفَهَانِيِّ (ج ٢ ص ٣١٤)، وَ«التَّحْيِيرَ فِي شَرْحِ التَّحْرِيرِ» لِلْمَرْدَاوِيِّ (ج ٦

ص ٢٦٥١)، وَ«الْعُدَّةُ فِي أَصُولِ الْفِقْهِ» لِأَبِي يَعْلَى (ج ١ ص ٣٦١).

قَالَ الْفَقِيهُ السُّبْكِيُّ رحمته فِي «الْإِبْهَاجِ» (ج ٣ ص ٢١٠): (إِنَّمَا يَتَرَجَّحُ أَحَدُ الدَّلِيلَيْنِ عَلَى الْآخَرِ إِذَا لَمْ يُمَكِّنِ الْعَمَلُ بِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا، فَإِنْ أُمِكِنَ وَلَوْ مِنْ وَجْهِ دُونَ وَجْهِ، فَلَا يُصَارُ إِلَى التَّرْجِيحِ بَلْ يُصَارُ إِلَى ذَلِكَ، -يَعْنِي: الْجَمْعَ- لِأَنَّهُ أَوْلَى مِنَ الْعَمَلِ بِأَحَدِهِمَا دُونَ الْآخَرِ، إِذْ فِيهِ إِعْمَالُ الدَّلِيلَيْنِ، وَالْإِعْمَالُ أَوْلَى مِنَ الْإِهْمَالِ). اهـ
قُلْتُ: لِأَنَّ الْأَدِلَّةَ قَائِمَةً بِأَصْلِ الْحُجِّيَّةِ بِنَفْسِهَا، وَكُلُّهَا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ تَعَالَى، وَمِنْ عِنْدِ رَسُولِهِ ﷺ، وَقَدْ فَسَّرَهَا الصَّحَابَةُ رضي الله عنهم مِنْ أَقْوَالِهِمْ، وَأَفْعَالِهِمْ، فَلَا تَرَجَّحُ الْأَدِلَّةُ عَلَى الْآخَرَى؛ إِلَّا عِنْدَ تَعَدُّرِ الْجَمْعِ، فَافْهَمْ لِهَذَا تَرَشُّدًا.^(١)

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ حَزْمٍ رحمته فِي «الْإِحْكَامِ» (ج ١ ص ١٥٨): (إِذَا تَعَارَضَ الْحَدِيثَانِ، أَوِ الْآيَتَانِ، أَوِ الْآيَةُ، وَالْحَدِيثُ - فِيمَا يَظُنُّ مَنْ لَا يَعْلَمُ - فَفَرَضَ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ اسْتِعْمَالَ كُلِّ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بَعْضُ ذَلِكَ أَوْلَى بِالِاسْتِعْمَالِ مِنْ بَعْضٍ، وَلَا حَدِيثٌ بِأَوْجَبَ مِنْ حَدِيثٍ آخَرَ مِثْلَهُ، وَلَا آيَةٌ أَوْلَى بِالطَّاعَةِ لَهَا مِنْ آيَةٍ أُخْرَى مِثْلَهَا، وَكُلٌّ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَكُلٌّ سَوَاءٌ فِي بَابِ وُجُوبِ الطَّاعَةِ). اهـ

(١) وَلَجَأَ أَصْحَابُ الْفَتَوَى إِلَى تَرْجِيحِ الْأَدِلَّةِ عَلَى الْآخَرَى.

وَهَذَا فِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ لَا يُلْجَأُ إِلَى التَّرْجِيحِ؛ إِلَّا عِنْدَ تَعَدُّرِ الْجَمْعِ.

وَقَدْ شَدَّدَ الْإِمَامُ ابْنُ حَزْمٍ رحمته فِي «الْإِحْكَامِ» (ج ١ ص ١٥٨)؛ فِي وُجُوبِ الْجَمْعِ بَيْنَ الْأَحَادِيثِ،

وَاعْتَبَرَهُ الْمَسْلُوكَ الْوَحِيدَ لِدَفْعِ التَّعَارُضِ فِي الظَّاهِرِ.

فَهُوَ يَرَى أَنَّ أَيَّ حَدِيثٍ لَيْسَ أَوْلَى بِالْأَخْذِ مِنَ الْحَدِيثِ الْآخَرِ.

قُلْتُ: وَهَذَا الْجَمْعُ يُسَمَّى بِجَوَازِ أَخَذِ الْأَمْرَيْنِ عَلَى سَبِيلِ التَّخْيِيرِ؛ لِأَنَّ أَفْعَالَ الرَّسُولِ ﷺ لَا تَتَعَارَضُ، وَلَا يَتَصَوَّرُ تَعَارُضَهَا، وَأَنَّ مَا يَرِدُ مِنْ أَفْعَالٍ مُخْتَلِفَةٍ فِي أَمْرٍ وَاحِدٍ مَا هِيَ إِلَّا صُورٌ مُتَنَوِّعَةٌ يَجُوزُ لِلْمُكَلَّفِ فِعْلُ هَذَا، وَفِعْلُ هَذَا عَلَى سَبِيلِ التَّخْيِيرِ.^(١)

وَهَذَا يُعْبَرُ عَنْهُ بِالتَّنَوُّعِ: فَيَحْمَلُ الْحَدِيثَ الْآخَرَ عَلَى الْبَعْضِ الْآخِرِ، وَذَلِكَ بِحَسَبِ الْفَرَائِنِ الَّتِي تَحْفُفُ بِالْحَدِيثَيْنِ، وَالَّتِي تُرْشِدُ إِلَى مَحَلِّ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْحَدِيثَيْنِ فِي الْمَوْضِعِ.^(٢)



- (١) وَأَنْظَرُ: «إِرْشَادَ الْفُحُولِ» لِلشُّوكَانِيِّ (ص ٣٨)، وَ«نَهَايَةَ السُّؤْلِ» لِلإِسْنَوِيِّ (ج ٢ ص ٢٨٣)، وَ«الْبُرْهَانَ فِي أُصُولِ الْفِقْهِ» لِلْجَوْنِيِّ (ج ١ ص ٤٩٧)، وَ«المُسْتَصْفَى» لِلْغَزَالِيِّ (ج ١ ص ٢٢٦)، وَ«شَرْحَ تَفْهِيمِ الْفُصُولِ» لِلْقَرَأِيِّ (ص ٢٩٤)، وَ«الإِحْكَامَ» لِلْأَمِيدِيِّ ج ١ ص ٢٧٢.
- (٢) وَأَنْظَرُ: «إِرْشَادَ الْفُحُولِ» لِلشُّوكَانِيِّ (ص ٥٦)، وَ«شَرْحَ الْكَوَكِبِ الْمُتَبَيِّرِ» لِابْنِ النَّجَّارِ (ج ٢ ص ٥٤٤)، وَ«رَوْضَةَ النَّاطِرِ» لِابْنِ قُدَامَةَ (ص ٦٣)، وَ«الإِحْكَامَ» لِلْأَمِيدِيِّ (ج ٢ ص ١٥٥)، وَ«المُسْوَدَّةَ» لِأَلِ تَيْمِيَّةَ (ص ٢٦٩)، وَ«فَوَاتِحَ الرَّحْمُوتِ» لِلْأَنْصَارِيِّ (ج ٢ ص ١٩٤).

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
ذِكْرُ الدَّلِيلِ عَلَى نَقْضِ الاجْتِهَادِ فِي الْفَتْوَى بِالْقُرْآنِ الْكَرِيمِ،
وَالسُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ، وَالْأَثَارِ الصَّحَابِيَّةِ

اعْلَمْ رَحِمَكَ اللَّهُ أَنَّ الْمُجْتَهِدَ إِذَا اجْتَهَدَ فِي حُكْمٍ فِي مَسْأَلَةٍ، وَبَنَى عَلَى اجْتِهَادِهِ حُكْمًا خَالَفَ فِي ذَلِكَ الْأَدِلَّةَ، يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَنْقُضَ اجْتِهَادَهُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ إِذَا تَبَيَّنَ لَهُ غَلْطُهُ. (١)

فَإِذَا لَمْ يَنْقُضْ اجْتِهَادَهُ، يَجِبُ أَنْ يُنْقِضَ مِنْ قِبَلِ الْعُلَمَاءِ الْأَخْرِيِّينَ بِالذَّلِيلِ، لِأَنَّ الْأَدِلَّةَ يُنْقِضُ بِهَا اجْتِهَادَ الْعَالِمِ. (٢)

قُلْتُ: فَإِذَا ثَبَتَ النَّصُّ بِخِلَافِ قَوْلِ الْمُجْتَهِدِ فَإِنَّهُ يُنْقِضُ، وَهَذَا مَذْهَبُ أَكْثَرِ الْحَنَابِلَةِ، وَأَخَذَ بِهِ الْفَقِيهَةُ ابْنُ النَّجَّارِ، وَهُوَ الْأَصْحَحُ عَنِ الشَّافِعِيَّةِ. (٣)

(١) فَلَا اجْتِهَادَ يُنْقِضُ إِذَا خَالَفَ الْقُرْآنَ، أَوْ السُّنَّةَ، أَوْ الْأَثَرَ.

(٢) وَأَنْظُرْ: «الْبُرْهَانَ فِي أُصُولِ الْفِقْهِ» لِلْجَوْنِيِّ (ج ٢ ص ٣٢٨)، وَ«الْمَحْصُولُ فِي عِلْمِ أُصُولِ الْفِقْهِ» لِلرَّازِيِّ (ج ٢ ص ٥٥)، وَ«الْإِحْكَامَ فِي أُصُولِ الْأَحْكَامِ» لِلْأَمِيدِيِّ (ج ٤ ص ٢٠٣)، وَ«حَاشِيَةَ شَرْحِ مُخْتَصَرِ الْمُتَهَيِّ» لِلتَّنْتِزَارَانِيِّ (ج ٢ ص ٣٠٠)، وَ«الْمُسْتَصْفَى مِنْ عِلْمِ الْأُصُولِ» لِلغَزَالِيِّ (ج ٢ ص ٣٨٢)، وَ«شَرْحَ تَنْفِيحِ الْفُصُولِ» لِلْقَرَأْفِيِّ (ص ٤٤١)، وَ«جَمْعَ الْجَوَامِعِ» لِابْنِ السُّبْكِيِّ (ج ٢ ص ٣٩١)، وَ«الْإِنْهَاجَ فِي شَرْحِ الْمُنْهَاجِ» لَهُ (ج ٣ ص ٢٨٤).

(٣) وَأَنْظُرْ: «رَوْضَةَ الطَّالِبِينَ» لِلنَّوَوِيِّ (ج ١١ ص ١٥٠)، وَ«فَتْحَ الْقَدِيرِ» لِابْنِ الْهَمَامِ (ج ٧ ص ٣٠١)، وَ«الْمَدْخَلَ إِلَى مَذْهَبِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ» لِابْنِ بَدْرَانَ (ص ٣٨٤)، وَ«فَوَاتِحَ الرَّحْمَتِ شَرْحَ مُسَلِّمِ الثَّبُوتِ» لِلْأَنْصَارِيِّ (ج ٢ ص ٣٩٥)، وَ«شَرْحَ الْكَوَاكِبِ الْمُتِيرِ» لِابْنِ النَّجَّارِ (ج ٢ ص ٣٤٥)، وَ«الْإِحْكَامَ فِي أُصُولِ

قَالَ الْفَقِيهُ الْجُوَيْنِيُّ رحمته فِي «الْبُرْهَانِ» (ج ٢ ص ٣٢٨): (الْمُجْتَهِدُ إِذَا اجْتَهَدَ

وَصَلَّى، ثُمَّ تَبَيَّنَ أَنَّهُ أَخْطَأَ نَصًّا، فَلَا شَكَّ أَنَّهُ يَرْجِعُ إِلَى مُقْتَضَى النَّصِّ). اهـ
قُلْتُ: فَيَسِينُ أَنَّ الاجْتِهَادَ يَرْجِعُ عَنْهُ إِذَا أَخْطَأَ نَصًّا.

وَقَالَ الْفَقِيهُ الْغَزَالِيُّ رحمته فِي «الْمُسْتَصْفَى» (ج ٢ ص ٣٨٢): (وَأِنَّمَا حُكْمُ

الْحَاكِمِ هُوَ الَّذِي يُنْقَضُ، وَلَكِنْ بِشَرْطِ أَنْ لَا يُخَالِفَ نَصًّا، وَلَا دَلِيلًا قَاطِعًا.
فَإِنْ أَخْطَأَ النَّصَّ نَقَضْنَا حُكْمَهُ). اهـ

قُلْتُ: وَالنَّصُّ هُنَا مُطْلَقٌ، يَشْمَلُ الْقُرْآنَ، كَمَا أَنَّهُ يَشْمَلُ السُّنَّةَ، وَالْإِجْمَاعَ.

وَقَالَ الْفَقِيهُ الرَّازِيُّ رحمته فِي «الْمَحْصُولِ» (ج ٦ ص ٦٥): (وَاعْلَمَ أَنَّ قَضَاءَ

الْقَاضِي لَا يَنْتَقِضُ بِشَرْطِ أَنْ لَا يُخَالِفَ دَلِيلًا قَاطِعًا فَإِنْ خَالَفَهُ نَقَضْنَا). اهـ

وَقَالَ الْأُصُولِيُّ الْأَمِدِيُّ رحمته فِي «الْإِحْكَامِ» (ج ٤ ص ٢٠٣): (وَإِنَّمَا يُمَكِّنُ

نَقْضَهُ بِأَنْ يَكُونَ حُكْمُهُ مُخَالِفًا لِذَلِكَ قَاطِعٍ مِنْ نَصٍّ، أَوْ إِجْمَاعٍ، أَوْ قِيَاسٍ جَلِيٍّ). اهـ
قُلْتُ: فَاشْتَمَلَتْ عِبَارَتُهُ عَلَى التَّصْرِيحِ بِأَنَّ الاجْتِهَادَ يُنْقَضُ عِنْدَ مُخَالَفَتِهِ لِلدَّلِيلِ
مِنَ النَّصِّ، أَوْ الْإِجْمَاعِ، أَوْ الْقِيَاسِ الْجَلِيِّ.

الْأَحْكَامِ» لِلْأَمِدِيِّ (ج ٢ ص ٣١)، وَ«رَوْضَةُ النَّاطِرِ وَجَنَّةُ الْمَنَاطِرِ» لِابْنِ قُدَّامَةَ (ج ١ ص ٣٤٧)، وَ«نَهَايَةُ السُّؤْلِ»
لِلْإِسْنَوِيِّ (ج ٩ ص ٦٩).

وَقَالَ الْأُصُولِيُّ الْأَصْفَهَانِيُّ رحمته فِي «بَيَانِ الْمُخْتَصَرِ» (ج ٣ ص ٣٢٧):
 وَيُنْقَضُ بِالِاتِّفَاقِ حُكْمَ الْحَاكِمِ إِذَا خَالَفَ دَلِيلًا قَاطِعًا: نَصًّا، أَوْ إِجْمَاعًا، أَوْ قِيَاسًا
 جَلِيًّا). اهـ

وَقَالَ الْفَقِيهُ الْقَرَأْفِيُّ رحمته فِي «شَرْحِ تَنْقِيحِ الْفُصُولِ» (ص ٤٤١): (وَالْحُكْمُ
 الَّذِي يُنْقَضُ فِي نَفْسِهِ، وَلَا يَمْنَعُ النِّقْضَ، هُوَ مَا خَالَفَ أَحَدَ أُمُورِ أَرْبَعَةٍ: الْإِجْمَاعَ، أَوْ
 الْقَوَاعِدَ، أَوْ النَّصَّ، أَوْ الْقِيَاسَ الْجَلِيَّ). اهـ
 قُلْتُ: فَصَّرَحَ بِأَنَّ الاجْتِهَادَ يُنْقَضُ بِالنَّصِّ.

وَقَالَ الْفَقِيهُ الْقَرَأْفِيُّ رحمته فِي «الْفُرُوقِ» (ج ٢ ص ١٠٩): (كُلُّ شَيْءٍ أَفْتَى فِيهِ
 الْمُجْتَهِدُ فَخَرَجَتْ فُتْيَاهُ فِيهِ عَلَى خِلَافِ الْإِجْمَاعِ، أَوْ الْقَوَاعِدِ، أَوْ النَّصِّ، أَوْ الْقِيَاسِ
 الْجَلِيِّ السَّالِمِ عَنِ الْمُعَارِضِ الرَّاجِحِ، لَا يَجُوزُ لِمُقَلِّدِهِ أَنْ يَنْقُلَهُ لِلنَّاسِ، وَلَا يُفْتَى بِهِ
 فِي دِينِ اللَّهِ تَعَالَى، فَإِنَّ هَذَا الْحُكْمَ لَوْ حَكَمَ بِهِ حَاكِمٌ لَنَقَضْنَاهُ). اهـ
 قُلْتُ: وَإِنَّمَا يُنْقَضُهُ بِالِدَّلِيلِ مِنْ نَصٍّ، أَوْ إِجْمَاعٍ.

وَقَالَ الْفَقِيهُ الزَّرْكَشِيُّ رحمته فِي «الْبَحْرِ الْمُحِيطِ» (ج ٦ ص ٢٦٨): (أَمَّا لَوْ ظَهَرَ
 نَصٌّ، أَوْ إِجْمَاعٌ، أَوْ قِيَاسٌ جَلِيٌّ بِخِلَافِهِ؛ نُقِضَ هُوَ وَغَيْرُهُ). اهـ
 قُلْتُ: وَالنَّصُّ يَشْمَلُ الْقُرْآنَ الْكَرِيمَ، وَالسُّنَّةَ النَّبَوِيَّةَ، وَالْآثَارَ.

وَقَالَ الْفَقِيهُ ابْنُ النَّجَّارِ رحمته فِي «شَرْحِ الْكَوَاكِبِ الْمُنِيرِ» (ج ٤ ص ٥٠٥):
 (وَيُنْقَضُ الْحُكْمُ وَجُوبًا بِمُخَالَفَةِ نَصِّ الْكِتَابِ). اهـ
 قُلْتُ: فَاطَّلَقَ الْقَوْلَ بِأَنَّ الاجْتِهَادَ يُنْقَضُ بِمُخَالَفَةِ نَصِّ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ.

وَقَالَ الْأُصُولِيُّ الْأَنْصَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «فَوَاتِحِ الرَّحْمُوتِ» (ج ٢ ص ٣٩٥) فِيمَا

خَالَفَ الْمُجْتَهِدُ: (الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ الْمُتَوَاتِرَةُ وَالْمَشْهُورَةُ، وَالْإِجْمَاعُ). اهـ

وَقَالَ الْعَلَّامَةُ الشُّوْكَانِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «إِرْشَادِ الْفُحُولِ» (ص ٢٦٣): (فَإِنْ كَانَ

مُخَالَفًا لِلدَّلِيلِ الْقَاطِعِ نَقَضَهُ اتِّفَاقًا). اهـ

قُلْتُ: فَإِنْ كَانَ حُكْمُ الْمُجْتَهِدِ مُخَالَفًا لِلدَّلِيلِ مِنْ نَصٍّ، أَوْ إِجْمَاعٍ، فَيَنْقُضُ

بِالِاتِّفَاقِ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ، سِوَاءٍ مِنْ قَبْلِ الْقَاضِي، أَوْ مِنْ مُفْتِيٍّ، أَوْ أَيِّ مُجْتَهِدٍ آخَرَ

لِمُخَالَفَتِهِ الدَّلِيلِ.^(١)

وَقَالَ الْفَقِيهُ الْمَرْغِينَانِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْهِدَايَةِ» (ج ٣ ص ١٠٧): (إِذَا رُفِعَ إِلَى

الْقَاضِي حُكْمٌ حَاكِمٌ أَمْضَاهُ؛ إِلَّا أَنْ يُخَالَفَ الْكِتَابَ، أَوْ السُّنَّةَ، أَوْ الْإِجْمَاعَ؛ بَأَنَّ يَكُونَ

قَوْلًا لَا دَلِيلَ عَلَيْهِ). اهـ

وَقَالَ الْفَقِيهُ ابْنُ فَرْحُونَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «تَبْصِرَةِ الْحُكَّامِ» (ج ١ ص ٧٨): (وَقَدْ نَصَّ

الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّ حُكْمَ الْحَاكِمِ لَا يَسْتَقِرُّ فِي أَرْبَعَةِ مَوَاضِعَ، وَيَنْقُضُ ذَلِكَ إِذَا وَقَعَ عَلَى

خِلَافِ الْإِجْمَاعِ، أَوْ الْقَوَاعِدِ^(٢)، أَوْ بِالنَّصِّ الْجَلِيِّ، أَوْ الْقِيَاسِ). اهـ

(١) وَانظُرْ: «أُصُولُ الْفِقْهِ الْإِسْلَامِيِّ» لِلزُّحَلِيِّ (ج ٢ ص ١١٥)، وَ«أُصُولُ التَّشْرِيعِ الْإِسْلَامِيِّ» لِعَلِيِّ حَسَبَ اللَّهِ (ص ٩٩)، وَ«شَرْحِ

الْكُوكَبِ الْمُنِيرِ» لِابْنِ النَّجَّارِ (ج ٤ ص ٥٠٥)، وَ«الْبَحْرَ الْمُحِيطَ» لِلزُّرْكَشِيِّ (ج ٦ ص ٢٦٨)، وَ«إِرْشَادَ الْفُحُولِ» لِلشُّوْكَانِيِّ

(ص ٢٦٣)، وَ«فَوَاتِحِ الرَّحْمُوتِ» لِلْأَنْصَارِيِّ (ج ٢ ص ٣٩٥)، وَ«شَرْحِ تَنْقِيحِ الْفُصُولِ» لِلْفَرَّافِيِّ (ص ٤٤١)، وَ«الْهِدَايَةَ» لِلْمَرْغِينَانِيِّ

(ج ٣ ص ١٠٧).

(٢) قُلْتُ: وَقَدْ صَرَّحَ الْمَالِكِيُّ أَيْضًا بِأَنَّ الْمُفْتِيَّ الْمُجْتَهِدَ إِذَا خَالَفَ الْقَوَاعِدَ فِي فِتْوَاهُ، فَإِنَّهَا تُنْقَضُ، وَلَا يُلْتَمَتُ لَهَا فِي الدِّينِ.

وَانظُرْ: «إِبْطَاحُ الْمَسَالِكِ إِلَى قَوَاعِدِ الْإِمَامِ مَالِكٍ» لِلوُنْشَرِيِّ (ص ١٥٠)، وَ«تَبْصِرَةَ الْحُكَّامِ» لِابْنِ فَرْحُونَ الْمَالِكِيِّ (ج ١

ص ٧٩)، وَ«الشَّرْحَ الْكَبِيرَ» لِلدَّرْزِيِّ (ج ٤ ص ١٥٣).

قُلْتُ: وَيُنْتَقِضُ الاجْتِهَادُ بِالْإِجْمَاعِ، وَالْإِجْمَاعُ هُوَ: اتِّفَاقُ مُجْتَهِدِي أُمَّةٍ مُحَمَّدٍ ﷺ^(١) بَعْدَ وَفَاتِهِ فِي عَصْرِ مِنَ الْأَعْصَارِ عَلَى حُكْمٍ مِنَ الْأَحْكَامِ، وَهُوَ دَلِيلٌ قَطْعِيٌّ عِنْدَ جُمْهُورِ الْعُلَمَاءِ.

قَالَ بِذَلِكَ: الْقَاضِي أَبُو يَعْلَى فِي «الْعُدَّةِ فِي أُصُولِ الْفِقْهِ» (ج ٤ ص ١٠٥٨)، وَالْفَقِيهُ أَبُو الْخَطَّابِ فِي «التَّمْهِيدِ فِي أُصُولِ الْفِقْهِ» (ج ٣ ص ٢٢٤)، وَالْإِمَامُ ابْنُ قُدَامَةَ فِي «رَوْضَةِ النَّاظِرِ» (ج ٢ ص ٤٤١)، وَالْفَقِيهُ ابْنُ بَرْهَانَ فِي «الْوُصُولِ إِلَى الْأُصُولِ» (ج ٢ ص ٧٢)، وَالْفَقِيهُ ابْنُ الْحَاجِبِ فِي «مُخْتَصَرِ الْمُتَنَهَى» (ج ٢ ص ٣٠)، وَعَيْرُهُمْ.



(١) كِإِجْمَاعِ الصَّحَابَةِ ﷺ فِي فِطْرِهِمْ وَالشَّمْسُ طَالِعَةٌ، فَإِجْمَاعُهُمْ مِنَ الْأَدِلَّةِ الْقَطْعِيَّةِ فِي الدِّينِ. وَهَذَا فِي عَصْرِهِمْ، فَلَا يُلْتَفَتُ إِلَى أَيِّ عَصْرِ خَالَفَ بَعْدَ إِجْمَاعِهِمْ.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الدَّلِيلُ الْأَوَّلُ: وَهُوَ مِنْ أَدِلَّةِ الْمُحْكَمِ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ

ذَكَرَ الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ دُلُوكَ الشَّمْسِ؛ فَسَّرَ بِتَفَاسِيرِ الصَّحَابَةِ ﷺ: بِغُرُوبِ الشَّمْسِ وَهِيَ طَالِعَةٌ فِي جِهَةِ الْمَغْرِبِ بِسِيرِ عَنِ الْأَرْضِ، وَهَذَا مِنَ الْمُحْكَمِ عِنْدَهُمُ الَّذِي يَتَّضِحُ مَعْنَاهُ، وَيُسَمَّى عِنْدَ الْعَرَبِ غُرُوبًا^(١)، فَهُوَ مِنَ الْمُحْكَمِ عِنْدَ السَّلَفِ، وَلَيْسَ عِنْدَهُمْ مِنَ الْمُتَشَابِهِ الَّذِي لَمْ يَتَّضِحْ مَعْنَاهُ^(٢)، بَلْ هُوَ مِنَ الْمُتَشَابِهِ عِنْدَ أَصْحَابِ الْفِتْوَى فَقَطْ، وَلَا بُدَّ، وَفِي هَذَا تَضْيِيقٌ لِلْفِتْوَى

- (١) قَالَ تَعَالَى: ﴿أَقِمِ الصَّلَاةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ إِلَى غَسَقِ اللَّيْلِ﴾ [الإسراء: ٧٨].
- (٢) وَعَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ، قَالَ: (كَانَ عَبْدُ اللَّهِ ﷺ، يُصَلِّي الْمَغْرِبَ، وَنَحْنُ نَرَى أَنَّ الشَّمْسَ طَالِعَةٌ قَالَ: فَنَظَرْنَا يَوْمًا إِلَى ذَلِكَ فَقَالَ: مَا تَنْظُرُونَ؟ قَالُوا: إِلَى

(١) فَأَيُّ الْمُتَشَابِهِ فِي أَدِلَّةِ إِفْطَارِ الصَّائِمِ، وَالشَّمْسُ طَالِعَةٌ؟!.

قَالَ تَعَالَى: ﴿قُلْ هَلْ عِنْدَكُمْ مِنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَنَا﴾ [الأنعام: ١٤٨].

(٢) وَهَذَا الْأَشْتِبَاهُ وَقَعَ عِنْدَ أَصْحَابِ الْفِتْوَى؛ لِأَنَّ الْمُتَشَابِهَ يُشْتَبِهُ عَلَى أَنَاْسٍ دُونَ أَنَاْسٍ، فَعِنْدَ الصَّحَابَةِ الْكِرَامِ مِنَ الْمُحْكَمِ، وَعِنْدَ أَصْحَابِ الْفِتْوَى مِنَ الْمُتَشَابِهِ، وَلَا بُدَّ: ﴿فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِالْأَمْنِ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [الأنعام: ٨١].

وَالْمُتَشَابِهُ هُنَا الَّذِي يُشْبِهُ بَعْضُهُ بَعْضًا فِي الْحُكْمِ عِنْدَ الصَّحَابَةِ ﷺ، وَخُفِيَ هَذَا عَلَى الْمُعَاَصِرِينَ: كَعَادَتِهِمْ فِي أَحْكَامٍ كَثِيرَةٍ خُفِيَتْ عَلَيْهِمْ، وَهِيَ مِنْ فِقْهِ السَّلَفِ!؛ فَ﴿أَيُّ الْفَرِيقَيْنِ خَيْرٌ مَقَامًا﴾ [مريم: ٧٣].

الشَّمْسِ، قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: هَذَا وَالَّذِي لَا إِلَهَ غَيْرُهُ مِيقَاتُ هَذِهِ الصَّلَاةِ، ثُمَّ قَالَ: ﴿أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذُلُوكِ الشَّمْسِ إِلَى غَسَقِ اللَّيْلِ﴾ [الإسراء: ٧٨]، فَهَذَا ذُلُوكُ الشَّمْسِ).

أثرٌ صحيحٌ

أَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ فِي «المُسْتَدْرِكِ» (ج ٤ ص ٢٧٤)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ١ ص ٤٨٩) مِنْ طَرِيقِ جَرِيرِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ بِهِ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ، وَقَدْ صَحَّحَهُ الْعَيْنِيُّ فِي «نُخْبِ الْأَفْكَارِ» (ج ٣ ص ٢٣)، وَالذَّارِقُطْنِيُّ فِي «الْعِلَلِ» (ج ٥ ص ٢١٤).

وَقَالَ الْحَاكِمُ: هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ، وَلَمْ يُخْرِجَاهُ، بِهَذِهِ السِّيَاقَةِ، وَوَافَقَهُ الدَّهَبِيُّ.

وَبِهَذَا الْوَجْهِ ذَكَرَهُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «إِتْحَافِ الْمَهْرَةِ» (١٢٨٥٦). وَأَخْرَجَهُ الطَّحَاوِيُّ فِي «شَرْحِ مَعَانِي الْأَثَارِ» (ج ١ ص ١٥٤ و ١٥٥) مِنْ طَرِيقِ حَفْصِ بْنِ غِيَاثٍ عَنِ الْأَعْمَشِ قَالَ: ثنا إِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ عَنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ بِهِ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ، وَفِي آخِرِهِ ذَكَرَ حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ: (أَنَّهُ قِيلَ لِلأَعْمَشِ: قِيلَ حَدَّثَكُمْ عُمَارَةُ أَيضًا؟ قَالَ: نَعَمْ). وَهَذَا تَصْرِيحٌ بِالتَّحْدِيثِ مِنَ الْأَعْمَشِ مِنْ إِبْرَاهِيمَ، وَعُمَارَةَ، ثُمَّ عَنَعَنُ الْأَعْمَشِ عَنْ شُيُوخِ أَكْثَرِ عَنْهُمْ تُحْمَلُ عَلَى السَّمَاعِ، مِثْلَ: إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ، وَغَيْرِهِ، وَهَذِهِ الرَّوَايَةُ مِنْهَا^(١)، فَتَفْطَنَنَّ لِذَلِكَ.

(١) وانظر: «سِيرَ أَعْلَامِ النُّبَلَاءِ» لِلدَّهَبِيِّ (ج ٦ ص ٢٤٧)، وَ«تَذْكَرَةُ الْحُفَّاطِ» لَهُ (ج ١ ص ١٥٤).

قَالَ الذَّهَبِيُّ رحمته فِي «الْمِيزَانِ» (ج ٢ ص ٢٢٤)؛ عَنِ الْأَعْمَشِ: (وَهُوَ يُدَلِّسُ، وَرَبَّمَا دَلَّسَ عَنْ ضَعِيفٍ، وَلَا يَدْرِي بِهِ، فَمَتَى قَالَ: حَدَّثْنَا فَلَا كَلَامَ، وَمَتَى قَالَ: «عَنْ» تَطَّرَقَ إِلَيْهِ اِحْتِمَالُ التَّدْلِيسِ إِلَّا فِي شُبُوحٍ لَهُ أَكْثَرَ عَنْهُمْ: كَأِبْرَاهِيمَ، وَأَبِي وَائِلٍ، وَأَبِي صَالِحِ السَّمَّانِ؛ فَإِنَّ رِوَايَتَهُ عَنْ هَذَا الصَّنْفِ مَحْمُولَةٌ عَلَى الْإِتِّصَالِ). اهـ

وَأَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْمُعْجَمِ الْكَبِيرِ» (٩١٣١) مِنْ طَرِيقِ زَائِدَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ قَالَ: «صَلَّى عَبْدُ اللَّهِ الْمَغْرِبَ، فَلَمَّا انْصَرَفَ جَعَلْنَا نَلْتَفِتُ، فَقَالَ: مَا لَكُمْ تَلْتَفِتُونَ؟ قُلْنَا: نَرَى أَنَّ الشَّمْسَ طَالِعَةً، فَقَالَ: هَذَا وَاللَّهِ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ مِيقَاتُ هَذِهِ الصَّلَاةِ، ثُمَّ قَرَأَ: ﴿أَقِمِ الصَّلَاةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ إِلَى غَسَقِ اللَّيْلِ﴾ [الإسراء: ٧٨] فَهَذَا دُلُوكُ الشَّمْسِ، وَهَذَا غَسَقُ اللَّيْلِ».

وإسناده صحيح.

وَأُورِدُهُ الْهَيْثَمِيُّ فِي «مَجْمَعِ الزَّوَائِدِ» (ج ٧ ص ٥٠)؛ ثُمَّ قَالَ: رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ، وَرِجَالُهُ رِجَالُ الصَّحِيحِ.

وَأَخْرَجَهُ الْمُخَلَّصُ فِي «الْمُخَلَّصِيَّاتِ» (١٥٩٤) مِنْ طَرِيقِ ابْنِ نُمَيْرٍ قَالَ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ قَالَ: (صَلَّيْنَا مَعَ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ الْمَغْرِبَ، فَجَعَلْنَا نَلْتَفِتُ نَنْظُرُ نَرَى أَنَّ الشَّمْسَ طَالِعَةً، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ ﷺ: مَا تَنْظُرُونَ؟ قَالُوا: نَرَى أَنَّ الشَّمْسَ طَالِعَةً، فَقَالَ: هَذَا وَالَّذِي لَا إِلَهَ غَيْرُهُ مِيقَاتُ هَذِهِ الصَّلَاةِ، ثُمَّ قَرَأَ: ﴿أَقِمِ الصَّلَاةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ إِلَى غَسَقِ اللَّيْلِ﴾ [الإسراء: ٧٨] وَقَالَ: هَذَا دُلُوكُ الشَّمْسِ، وَهَذَا غَسَقُ اللَّيْلِ).

وإسناده صحيح.

قلت: فهذا ابن مسعود رضي الله عنه يرى أن الشمس قد غربت، وهي لم تغب بالكليّة، وهذا الغروب عند العرب من وجهه.

واحتج عليهم ابن مسعود رضي الله عنه بقوله تعالى: ﴿اقِمِ الصَّلَاةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ إِلَى غَسَقِ اللَّيْلِ﴾ [الإسراء: ٧٨]؛ والدلوك: الميل، وهذه الشمس قد مالت جهة المغرب، وكادت أن تغيب، ولم تغب فهذا يُسمّى غروباً أيضاً عند العرب.

فالشاهد: (ونحن نرى أن الشمس طالعة)؛ فهذا يُسمّى غروباً عند العرب، ولذلك اعتبر ابن مسعود رضي الله عنه أن هذا المستوى للشمس من الأرض دخول وقت صلاة المغرب؛ لأنها مالت إلى جهة الغروب، وأوشكت أن تلامس الأرض، فصلّى صلاة المغرب؛ لأن وقتها دخل شرعاً، وصلّى خلفه أصحابه، وهم فقهاء الأمة من التابعين، ولم يُنكر أحد منهم عليه، ولم يتخلفوا عن الصلاة خلف ابن مسعود رضي الله عنه، فافهم لهذا ترشد.

وقد تبين في لفظ قال: (صلى ابن مسعود بأصحابه المغرب حين غربت الشمس)؛ مع أنها كانت طالعة في اللفظ الأول.

أخرجه الطحاوي في «شرح معاني الآثار» (ج ١ ص ١٥٥) من طريق أبي الأحوص، عن مغيرة، عن إبراهيم، قال: قال: عبد الرحمن بن يزيد: «صلى ابن مسعود بأصحابه المغرب حين غربت الشمس، ثم قال: هذا، والذي لا إله إلا هو، وقت هذه الصلاة».

وإسناده صحيح، وهذا الحديث؛ هو الحديث الأول سواء بسواء كلاهما من

رواية عبد الرحمن بن يزيد، فافطن لهذا.

وَأَخْرَجَهُ الطَّحَاوِيُّ فِي «شَرْحِ مَعَانِي الْأَثَارِ» (ج ١ ص ١٥٤ و ١٥٥) مِنْ طَرِيقِ
عَمْرِ بْنِ حَفْصٍ، قَالَ: ثنا أَبِي، عَنِ الْأَعْمَشِ، قَالَ: ثنا إِبْرَاهِيمُ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ
يَزِيدَ، قَالَ: (صَلَّى عَبْدُ اللَّهِ بِأَصْحَابِهِ صَلَاةَ الْمَغْرِبِ، فَقَامَ أَصْحَابُهُ يَتَرَاءُونَ الشَّمْسَ؛
فَقَالَ: مَا تَنْظُرُونَ؟ قَالُوا نَنْظُرُ، أَغَابَتِ الشَّمْسُ^(١)). فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ: هَذَا، وَاللَّهِ الَّذِي لَا إِلَهَ
إِلَّا هُوَ وَفَتْ هَذِهِ الصَّلَاةَ، ثُمَّ قرَأَ عَبْدُ اللَّهِ ﴿أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذُلُوكِ الشَّمْسِ إِلَى غَسَقِ
اللَّيْلِ﴾ [الإسراء: ٧٨] وَأَشَارَ بِيَدِهِ إِلَى الْمَغْرِبِ فَقَالَ: هَذَا غَسَقُ اللَّيْلِ، وَأَشَارَ بِيَدِهِ
إِلَى الْمَطْلَعِ، فَقَالَ: هَذَا ذُلُوكُ الشَّمْسِ).
وإسناده صحيح.

وَأَخْرَجَهُ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ فِي «تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ» (ج ٦ ص ١٣٦)، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي
«الْمُعْجَمِ الْكَبِيرِ» (٩١٣٢) مِنْ طَرِيقِ أَبِي مُعَاوِيَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ عُمَارَةَ بْنِ عُمَيْرٍ،
عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ، قَالَ: (صَلَّى عَبْدُ اللَّهِ ذَاتَ يَوْمٍ، وَجَعَلَ رَجُلٌ يَنْظُرُ هَلْ غَابَتِ
الشَّمْسُ؟ فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ: مَا تَنْظُرُونَ هَذَا؟ وَاللَّهِ الَّذِي لَا إِلَهَ غَيْرُهُ مِيقَاتُ هَذِهِ الصَّلَاةِ؛
يَقُولُ اللَّهُ: ﴿أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذُلُوكِ الشَّمْسِ إِلَى غَسَقِ اللَّيْلِ﴾ [الإسراء: ٧٨]؛ فَهَذَا ذُلُوكُ
الشَّمْسِ، وَهَذَا غَسَقُ اللَّيْلِ).

وإسناده صحيح، وليس اختلافاً على الأعمش بل للأعمش فيه شيخان: وهما:
عُمَارَةُ بْنُ عُمَيْرٍ، وَإِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ، وَكِلَاهُمَا يَرَوِيهِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ.

(١) يعني: لم تغب الشمس، وإلا لماذا يريدون أن ينظروا إليها، كما في رواية.

وَذَكَرَ لَفْظُهُ الدَّارِقُطِيُّ فِي «الْعَلَلِ» (ج ٥ ص ٢١٣ و ٢١٤)؛ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: (أَنَّهُ صَلَّى الْمَغْرِبَ فَلَمَّا انْصَرَفَ جَعَلْنَا نَتَلَفَتُ فَقَالَ مَا لَكُمْ، قُلْنَا نَرَى أَنَّ الشَّمْسَ طَالِعَةٌ؛ فَقَالَ: هَذَا وَاللَّهِ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ مِيقَاتُ هَذِهِ الصَّلَاةِ؛ ثُمَّ قَرَأَ: ﴿اقِمِ الصَّلَاةَ لِذُلُوكِ الشَّمْسِ إِلَى غَسَقِ اللَّيْلِ﴾ [الإسراء: ٧٨]؛ ثُمَّ قَالَ: يَرَوِيهِ الْأَعْمَشُ وَاخْتَلَفَ عَنْهُ؛

فَرَوَاهُ زَائِدَةٌ، وَجَرِيرٌ، وَابْنُ مُسَهِّرٍ، وَالثَّوْرِيُّ، وَأَبُو شَهَابٍ، وَأَبُو مُعَاوِيَةَ وَمَنْدَلٌ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ، عَنِ عَبْدِ اللَّهِ. وَخَالَفَهُمْ شُعْبَةُ: فَرَوَاهُ عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنِ عُمَارَةَ بْنِ عَمِيرٍ عَنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ.

وَرَوَاهُ حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ، عَنِ الْأَعْمَشِ بِتَصْحِيحِ الْقَوْلَيْنِ جَمِيعًا؛ فَقَالَ: عَنِ إِبْرَاهِيمَ وَعُمَارَةَ عَنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ؛ فَصَحَّتِ الْأَقْوِيلُ كُلُّهَا. وَرَوَاهُ سَلَمَةُ بْنُ كُهَيْلٍ، وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ مُهَاجِرٍ عَنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ، وَهُوَ صَحِيحٌ عَنْهُ). اهـ.

وَأَخْرَجَهُ الدَّارِقُطِيُّ فِي «الْعَلَلِ» (ج ٥ ص ٢١٥) مِنْ طَرِيقِ زُفَرٍ، عَنِ أَشْعَثَ عَنِ سَلَمَةَ بْنِ كُهَيْلٍ عَنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ، قَالَ: (كُنْتُ مَعَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ فَلَمَّا غَرَبَتِ الشَّمْسُ قَالَ هَذَا وَالَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا غَيْرُهُ حِينَ حَلَّ لِكُلِّ أَكَلٍ ثُمَّ نَزَلَ فَصَلَّى الْمَغْرِبَ ثُمَّ أَقْسَمَ أَنَّ هَذَا وَقْتُهَا).

قَالَ الدَّارِقُطِيُّ: وَرَوَاهُ سَلَمَةُ بْنُ كُهَيْلٍ، وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ مُهَاجِرٍ عَنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ وَهُوَ صَحِيحٌ عَنْهُ.

وَأَخْرَجَهُ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ فِي «تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ» (ج ٦ ص ١٣٦)، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي «الْمُعْجَمِ الْكَبِيرِ» (٩١٣٤)، وَ(٩١٣٧) مِنْ طَرِيقَيْنِ عَنْ هُشَيْمٍ عَنْ مُغِيرَةَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدٍ بِهِ.

وَأَخْرَجَهُ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ فِي «تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ» (ج ٦ ص ١٣٥)، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي «الْمُعْجَمِ الْكَبِيرِ» (٩١٣٣) مِنْ طَرِيقِ هُشَيْمٍ عَنِ الشَّيْبَانِيِّ سُلَيْمَانَ بْنِ أَبِي سُلَيْمَانَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْأَسْوَدِ عَنْ عَمِّهِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدٍ بِهِ.

قَالَ الْهَيْثَمِيُّ فِي «مَجْمَعِ الزَّوَائِدِ» (ج ١ ص ٣١١): وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

قَالَ الْإِمَامُ الْعَيْنِيُّ رحمته الله فِي «نُخْبِ الْأَفْكَارِ» (ج ٣ ص ٢١٣): (أَيُّ قَدْ رُوِيَ مَا ذَكَرْنَا مِنْ أَنَّ وَقْتَ الْمَغْرِبِ عَقَبَ غُرُوبِ الشَّمْسِ أَيْضًا عَنِ الصَّحَابَةِ، فَأَخْرَجَ ذَلِكَ عَنْ أَرْبَعَةٍ مِنْهُمْ، وَهُمْ: عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ، وَأَبُو هُرَيْرَةَ، وَعُثْمَانُ بْنُ عَفَّانٍ رضي الله عنه... وَأَمَّا أَثَرُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ؛ فَأَخْرَجَهُ مِنْ أَرْبَعِ طُرُقٍ صِحَاحٌ:

الأول: عَنْ فَهْدِ بْنِ سُلَيْمَانَ، عَنْ عُمَرَ بْنِ حَفْصٍ أَحَدِ مَشَايخِ الْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ، عَنْ أَبِيهِ حَفْصِ بْنِ غِيَاثِ بْنِ طَلْقٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ بْنِ قَيْسِ النَّخَعِيِّ.

وَأَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي سُنَنِهِ بِإِسْنَادِهِ: عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ وَعُمَارَةَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ قَالَ: (كَانَ ابْنُ مَسْعُودٍ يُصَلِّي الْمَغْرِبَ، وَنَحْنُ نَرَى أَنَّ الشَّمْسَ طَالِعَةٌ، قَالَ: فَظَنَرْنَا يَوْمًا إِلَى ذَلِكَ، فَقَالَ: مَا تَنْظُرُونَ؟ قَالُوا: إِلَى الشَّمْسِ، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ: هَذَا وَاللَّهِ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ مِيقَاتُ هَذِهِ الصَّلَاةِ، ثُمَّ قَالَ: ﴿أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذُلُوكِ الشَّمْسِ إِلَى غَسَقِ اللَّيْلِ﴾ فَهَذَا ذُلُوكُ الشَّمْسِ).

قَوْلُهُ: (هَلْ حَدَّثَكُمْ عُمَارَةُ أَيُّضًا؟ قَالَ: نَعَمْ)؛ أَرَادَ أَنَّهُمْ سَأَلُوا الْأَعْمَشَ أَنَّ أَثَرَ ابْنِ مَسْعُودٍ هَذَا حَدَّثَكُمْ بِهِ عُمَارَةُ أَيُّضًا؟ قَالَ: نَعَمْ.

وَأَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ بِهَذَا الْإِسْنَادِ: ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ الصَّائِغِ، ثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ، ثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ عُمَارَةَ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ قَالَ: (صَلَّى عَبْدُ اللَّهِ ذَاتَ يَوْمٍ، فَجَعَلَ رَجُلٌ يَنْظُرُ، هَلْ غَابَتِ الشَّمْسُ؟ فَقَالَ: مَا تَنْتَظِرُونَ؟! هَذَا وَالَّذِي لَا إِلَّا غَيْرِهِ مِيقَاتُ هَذِهِ الصَّلَاةِ، فَيَقُولُ اللَّهُ: ﴿أَقِمِ الصَّلَاةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ إِلَى غَسَقِ اللَّيْلِ﴾؛ فَهَذَا دُلُوكُ الشَّمْسِ، وَهَذَا غَسَقُ اللَّيْلِ). اهـ

قُلْتُ: وَلَا شَكَّ أَنَّ تَفْسِيرَ ابْنِ مَسْعُودٍ ﷺ مُقَدَّمٌ عَلَى تَفْسِيرِ غَيْرِهِ مِنَ الصَّحَابَةِ فِي هَذَا الْبَابِ، بِالْإِضَافَةِ إِلَى مُوَافَقَتِهِ لِتَفْسِيرِ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ أَيُّضًا، وَأَثَارِ الصَّحَابَةِ الْكِرَامِ فِي غُرُوبِ الشَّمْسِ فِي هَذَا الْمُسْتَوَى مِنَ الْأَرْضِ بِطُلُوعِهَا؛ أَيُّ: بَارْتِفَاعِهَا عَنِ الْأَرْضِ مِنْ جِهَةِ الْغُرُوبِ.^(١)

قُلْتُ: وَالتَّفْسِيرُ الَّذِي لَهُ حُكْمُ الْمَرْفُوعِ دُونَ تَصْرِيحٍ بِرَفْعِهِ، فَهُوَ أَنْ يُفَسَّرَ الصَّحَابِيُّ الْآيَةَ بِلَفْظِهِ، فِيمَا لَيْسَ فِيهِ مَجَالٌ لِاجْتِهَادِهِ، دُونَ أَنْ يُصْرَحَ بِرَفْعِ التَّفْسِيرِ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ.

(١) وانظر: «الكشف والبيان» للثعلبي (ج ٦ ص ١٢٠)، و«تفسير القرآن» لابن كثير (ج ٧ ص ٨١)، و«تفسير القرآن» لابن أبي حاتم (ج ٧ ص ٢٣٤٢)، و«جامع البيان» للطبري (ج ٥ ص ٢٢)، و«معالم التنزيل» للبعوي (ج ٣ ص ١٢٨)، و«تفسير القرآن» لابن وهب (ج ١ ص ١٣٧)، و«تفسير القرآن» لسعيد بن منصور (ج ٦ ص ١٣٥).

وَمِنْهُ: مَا أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٨ ص ٤٧٧)؛ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه؛ فِي تَفْسِيرِ: قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَقَدْ رَأَى مِنْ آيَاتِ رَبِّهِ الْكُبْرَى﴾ [النجم: ١٨]، قَالَ: (رَأَى رَفْرَفًا أَخْضَرَ سَدَّ أْفُقَ السَّمَاءِ).

قُلْتُ: رَأَى رضي الله عنه جَبْرِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَلَى رَفْرَفٍ أَخْضَرَ؛ أَي: فِي حِلَّةٍ مِنْ رَفْرَفٍ، وَهُوَ الدِّيْبَاجُ الرَّقِيقُ الْحَسَنُ الصَّنْعَةُ. ^(١)

قُلْتُ: وَلَنَتْرِكُ ابْنَ مَسْعُودٍ رضي الله عنه يَتَحَدَّثُ عَنْ نَفْسِهِ فِي مَجَالِ التَّفْسِيرِ.

فَعَنْ مَسْرُوقٍ، قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ رضي الله عنه: (وَاللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ غَيْرُهُ، مَا أُنزِلَتْ سُورَةٌ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ إِلَّا أَنَا أَعْلَمُ أَيْنَ أُنزِلَتْ، وَلَا أُنزِلَتْ آيَةٌ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ إِلَّا أَنَا أَعْلَمُ فِيمَ أُنزِلَتْ، وَلَوْ أَعْلَمُ أَحَدًا أَعْلَمَ مِنِّي بِكِتَابِ اللَّهِ، تُبَلِّغُهُ الْإِبِلُ لَرَكِبْتُ إِلَيْهِ). ^(٢)

وَعَنْ شَقِيقِ بْنِ سَلَمَةَ، قَالَ: قَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ رضي الله عنه فَقَالَ: (وَاللَّهُ لَقَدْ أَخَذْتُ مِنْ فِي رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم بَعْضًا وَسَبْعِينَ سُورَةً، وَاللَّهُ لَقَدْ عَلِمَ أَصْحَابُ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم أَنِّي مِنْ أَعْلَمِهِمْ بِكِتَابِ اللَّهِ، وَمَا أَنَا بِخَيْرِهِمْ).

قَالَ شَقِيقٌ: (فَجَلَسْتُ فِي الْحَلَقِ أَسْمَعُ مَا يَقُولُونَ، فَمَا سَمِعْتُ رَادًّا يَقُولُ غَيْرَ

ذَلِكَ). ^(٣)

وَعَنْ أَبِي الْأَخْوَصِ، قَالَ: (كُنَّا فِي دَارِ أَبِي مُوسَى مَعَ نَفَرٍ مِنْ أَصْحَابِ عَبْدِ اللَّهِ، وَهُمْ يَنْظُرُونَ فِي مُصْحَفٍ، فَقَامَ عَبْدُ اللَّهِ، فَقَالَ أَبُو مَسْعُودٍ: مَا أَعْلَمُ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم تَرَكَ

(١) انظر: «فَتْحُ الْبَارِي» لابن حجرٍ (ج ٨ ص ٤٧٧).

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٩ ص ٤٧)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (٢٤٦٣).

(٣) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (٤٦١٩)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (٢٤٦٢).

بَعْدَهُ أَعْلَمَ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنْ هَذَا الْقَائِمِ، - يَعْنِي: ابْنُ مَسْعُودٍ - فَقَالَ أَبُو مُوسَى: أَمَا لَيْتَنِي قُلْتَ ذَاكَ، لَقَدْ كَانَ يَشْهَدُ إِذَا غَبْنَا، وَيُؤَدِّنُ لَهُ إِذَا حُجِبْنَا).^(١)

قُلْتُ: فَمَثَلُ هَذَا حَرِيٍّ أَنْ يَقْدَمَ تَفْسِيرُهُ لِلآيَةِ الْكَرِيمَةِ، وَهِيَ ﴿أَقِمِ الصَّلَاةَ لِلدُّلُوكِ الشَّمْسِ﴾ [الإسراء: ٧٨].

إِذَا: فَتَبَيَّنَ أَنَّ مُرَادَ الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ: بَأَنَّ «الدُّلُوكَ: الْمَيْلَ»؛ أَي: مَيْلَ الشَّمْسِ فِي جَهَةِ الْغُرُوبِ.

قُلْتُ: فَمَجْرَدُ مَيْلِ الشَّمْسِ إِلَى جَهَةِ الْغُرُوبِ يُشْعِرُ بَغْرُوبَهَا؛ أَي: عَقِبَ الْمَيْلِ يُسَمَّى غُرُوبًا، وَإِنْ لَمْ تَغِبْ بِالْكُلِّيَّةِ.

قُلْتُ: فَهَذَا تَفْسِيرُ ابْنِ مَسْعُودٍ ﷺ لِلآيَةِ: ﴿أَقِمِ الصَّلَاةَ لِلدُّلُوكِ الشَّمْسِ﴾ [الإسراء: ٧٨]، فَإِنَّ الدُّلُوكَ فِي الْآيَةِ يُسَمَّى زَوَالًا.

وَلَا يَتَنَافَى هَذَا التَّفْسِيرَ مَعَ زَوَالِ الشَّمْسِ فِي الظَّهْرِ؛ لِأَنَّ الْآيَةَ تَعْنِي: أَيْضًا زَوَالِ الشَّمْسِ فِي وَقْتِ الظَّهْرِ، وَذَلِكَ لِأَنَّ مَعْنَى الدُّلُوكِ هُوَ: الْمَيْلُ، فَعِنْدَ زَوَالِ الشَّمْسِ يُسَمَّى مَيْلًا، وَعِنْدَ غُرُوبِ الشَّمْسِ يُسَمَّى مَيْلًا، فَانْتَبِه.^(٢)

وَهَذَا مِنْ اخْتِلَافِ التَّنْوِيعِ، فَيَكُونُ مَعْنَى الدُّلُوكِ: الزَّوَالُ، وَالْغُرُوبُ، فَافْتَهَمَ لِهَذَا تَرَشُدًا.^(٣)

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (٢٤٥٩).

(٢) فَلَمَّا مَالَتِ الشَّمْسُ إِلَى جَهَةِ الْغُرُوبِ، وَزَالَتْ وَأَصْحَبَتْ بِالْقُرْبِ مِنَ الْأَرْضِ، فَهَذَا يُسَمَّى غُرُوبًا عِنْدَ الْعَرَبِ، وَإِنْ كَانَتْ طَالِعَةً لَمْ تَغِبْ بِالْكُلِّيَّةِ.

(٣) فَهَذِهِ الْآيَةُ تَعْنِي دُخُولَ وَقْتِ صَلَاةِ الظَّهْرِ، وَدُخُولَ وَقْتِ صَلَاةِ الْمَغْرَبِ، وَاللَّهُ وَلِي التَّوْفِيقِ.

(٣) وَعَنْ الْأَسْوَدِ بْنِ يَزِيدَ النَّخَعِيِّ قَالَ: (كُنْتُ جَالِسًا مَعَ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ فِي بَيْتِهِ، فَوَجَبَتِ الشَّمْسُ، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ: «أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذُلُوكِ الشَّمْسِ إِلَى غَسَقِ اللَّيْلِ» [الإسراء: ٧٨] ثُمَّ قَالَ: هَذَا وَاللَّهِ الَّذِي لَا إِلَهَ غَيْرُهُ، حِينَ أَفْطَرَ الصَّائِمُ، وَبَلَغَ وَقْتُ هَذِهِ الصَّلَاةِ).

أثرٌ صحيحٌ

أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ٣ ص ١٣٦) مِنْ طَرِيقِ عَلِيِّ بْنِ مُسْهَرٍ، عَنِ الشَّيْبَانِيِّ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ أَبِيهِ بِهِ.
قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ.

وَأَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ٢ ص ٢٢٦)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٣ ص ٢٥٢) مِنْ طَرِيقِ أَبِي الْأَخْوَصِ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنِ الْأَسْوَدِ قَالَ: (كَانَ عَبْدُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي الْمَغْرِبَ حِينَ تَغْرُبُ الشَّمْسُ، وَيَقُولُ: هَذَا وَالَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَقْتُ هَذِهِ الصَّلَاةِ).
وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

وانظر: «تفسير القرآن» لابن أبي زَمِين (ج ٣ ص ٣٤)، و«الكشف والبيان» للثعلبي (ج ٦ ص ١٢٠)، و«لسان العرب» لابن مَنْظُور (ج ٢ ص ١٤١٢)، و«الصحاح» للجوهري (ج ٤ ص ١٥٨٤)، و«الوسيط» للواحدي (ج ٣ ص ١٢٠)، و«التفسير الكبير» للرازي (ج ٢١ ص ٢١)، و«الجامع لأحكام القرآن» للقرطبي (ج ١٠ ص ١٩٦)، و«البحر المحيط» لأبي حيان (ج ٦ ص ٧٠).

وأخرجه الحَرَبِيُّ في «غَرِيبِ الْحَدِيثِ» (ج ٢ ص ٨٧٩) مِنْ طَرِيقِ أَبِي السَّائِبِ، حَدَّثَنَا وَكَيْعٌ، عَنْ عَمْرِو بْنِ حَسَّانَ، أَخْبَرَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْأَسْوَدِ، عَنْ أَبِيهِ: (أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَسْعُودٍ رضي الله عنه نَظَرَ إِلَى الشَّمْسِ حِينَ غَرَبَتْ وَنَشَأَ اللَّيْلُ فَقَالَ: هَذَا وَقْتُ الْمَغْرَبِ).

وإسناده صحيح.

تنبيه: عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، يَقُولُ: (كَانَ ابْنُ مَسْعُودٍ رضي الله عنه يُصَلِّي الْمَغْرَبَ إِذَا غَابَ حَاجِبُ الشَّمْسِ^(١) وَيَحْلِفُ: وَالَّذِي لَا إِلَهَ غَيْرُهُ إِنَّهُ لَلْوَقْتُ الَّذِي قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ ﴿اقِمِ الصَّلَاةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ إِلَى غَسَقِ اللَّيْلِ﴾ [الإسراء: ٧٨])، وَفِي رِوَايَةٍ: (إِنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَسْعُودٍ يُصَلِّي الْمَغْرَبَ حِينَ يَغْرُبُ حَاجِبُ الشَّمْسِ).

أثر ضعيف

أخرجه عبد الرزاق في «المُصَنَّفِ» (ج ١ ص ٥٥٣)، وَسَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ فِي «تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ» (ج ٦ ص ١٣٧)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «مَعْرِفَةِ السَّنَنِ» (ج ٢ ص ١٩٦)، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي «الْمُعْجَمِ الْكَبِيرِ» (ج ٩ ص ٢٣٠)، وَمُسَدَّدٌ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٢ ص ٦٥-٦٤) إِتْحَافِ الْخَيْرَةِ، وَالطَّبْرِيُّ فِي «جَامِعِ الْبَيَانِ» (ج ١٥ ص ٢٤) مِنْ طَرِيقِ عَنْ سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ سَمِعَ أَبَا عُبَيْدَةَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بِهِ.

(١) فقوله: «إِذَا غَابَ حَاجِبُ الشَّمْسِ ... حِينَ يَغْرُبُ حَاجِبُ الشَّمْسِ»؛ رَوَايَةٌ شَاذَةٌ، لِأَنَّ جَمِيعَ الرِّوَايَاتِ الثَّابِتَةِ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ كَانَتْ يُصَلِّي وَقَدْ غَرَبَتِ الشَّمْسُ، وَهِيَ طَالِعَةٌ، فَالشَّمْسُ غَرَبَتْ، أَوْ وَهِيَ طَالِعَةٌ بِمَعْنَى وَاحِدٍ بِالنِّسْبَةِ لِلْمَغْرُوبِ، فَانْتَبِه.

قلت: وهذا سنده ضعيف، فإنَّ أبا عبيدة لم يسمع من أبيه شيئاً، وكان يوم توفى أبوه ابن سبع سنين، فلم يدركه أيضاً للتحدِيثِ عن أفعاله^(١)، فنتبه.

لذلك قال البوصيري في «إتحاف الخيرة» (ج ٢ ص ٦٥): هذا إسنادُ رجاله ثقات.

وأخرجه مجاعةُ بنُ الزبير في «حديثه» (ص ٩٥)، والطبريُّ في «جامع البيان» (ج ١٥ ص ٢٤) من طريق قتادة عن عتبة بن عبد العافر عن أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود به.

قلت: وهذا سنده ضعيفٌ كسابقه.

وأخرجه الطبريُّ في «جامع البيان» (ج ١٥ ص ٢٤) من طريق يزيد بن زريع عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة قال: قد ذكر لنا أن ابن مسعود رضي الله عنه ... فذكره.

قلت: وهذا من باب الاختلافِ على ابن مسعود رضي الله عنه.

وأخرجه عبد الرزاق في «المصنف» (ج ١ ص ٥٥٣) من طريق معمر عن أيوب عن ابن سيرين عن بعض أصحاب ابن مسعود به.

قلت: وهذا سنده ضعيفٌ لجهالة أصحاب ابن مسعود، فهو منقطع.

وأخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٩١٣٨) من طريق عمرو بن مرة.

(١) وانظر: «تقريب التهذيب» لابن حجر (ص ١١٧٤)، و«تهذيب التهذيب» له (ج ٥ ص ٧٦)، و«تهذيب الكمال» للبيهقي (ج ١٤ ص ٦١)، و«التاريخ» للدوري (ج ٢ ص ٢٨٨).

وَأَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْمُعْجَمِ الْكَبِيرِ» (٩٩٤٢) مِنْ طَرِيقِ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ؛
كِلَاهُمَا عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بِهِ.
وإِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ كَمَا سَبَقَ.

قَالَ الْمُفَسِّرُ الثَّعْلَبِيُّ رحمته الله فِي «تَفْسِيرِهِ» (ج ٦ ص ١٢٠): (وَدَلِيلُ هَذَا التَّأْوِيلِ:
حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه): (إِنَّهُ كَانَ إِذَا غَرَبَتِ الشَّمْسُ صَلَّى الْمَغْرِبَ، وَأَفْطَرَ إِنْ
كَانَ صَائِمًا)، وَيَحْلِفُ بِاللَّهِ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ أَنَّ هَذِهِ السَّاعَةَ لَمِيقَاتِ هَذِهِ الصَّلَاةِ؛
وَهِيَ الَّتِي قَالَ اللَّهُ: ﴿أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذُلُوكِ الشَّمْسِ﴾ [الإسراء: ٧٨]. اهـ
٤) وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما قَالَ: (ذُلُوكُهَا: غُرُوبُهَا).

أثر صحيح

أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي «تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ» (ج ١ ص ٣٨٤ و ٣٨٥)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي
«الْمُصَنَّفِ» (٦٣٢٨)، وَالتَّبْرَانِيُّ فِي «جَامِعِ الْبَيَانِ» (ج ١٥ ص ٢٣) مِنْ طَرِيقِ سُفْيَانَ
الثَّوْرِيِّ عَنْ مَنْصُورِ بْنِ الْمُعْتَمِرِ عَنْ مُجَاهِدٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما بِهِ.
قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ.

وَذَكَرَهُ الْوَاحِدِيُّ فِي «الْوَسِيطِ» (ج ٣ ص ١٢٠)، وَالبَغَوِيُّ فِي «مَعَالِمِ التَّنْزِيلِ»
(ج ٣ ص ١٢٨).

وَأَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمُصَنَّفِ» (٦٣٣٦) مِنْ طَرِيقِ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنْ
عَبْدِ اللَّهِ، وَابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما قَالَا: (ذُلُوكُهَا حِينَ تَغْرُبُ).

وإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ، وَسَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ لَمْ يُدْرِكْ ابْنَ مَسْعُودٍ، لَكِنَّ الْأَثَرَ الَّذِي قَبْلَهُ
يَشْهَدُ لَهُ.

قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ فِي «الْأَوْسَطِ» (ج ١ ص ١٤): وَقَدْ رَوَيْنَا عَنْ عَلِيٍّ، وَابْنِ مَسْعُودٍ، وَجَمَاعَةٍ أَنَّهُمْ قَالُوا: دُلُّوكُهَا: غُرُوبُهَا.

(٥) وَعَنْ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رضي الله عنه، قَالَ: (دُلُّوكُهَا: غُرُوبُهَا).

أثر حسن

أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «المُصَنَّفِ» (ج ٢ ص ٣٣٦)، وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ» (ج ٧ ص ٢٣٤٢)، وَابْنُ الْمُنْذِرِ فِي «تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ» (ج ٩ ص ٤١١-الدَّر المَثُور)، وَفِي «الْأَوْسَطِ» (ج ١ ص ١٤) مِنْ طَرِيقَيْنِ عَنْ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رضي الله عنه. قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ حَسَنٌ.

وَذَكَرَهُ الشَّيْطُونِيُّ فِي «الدَّر المَثُور» (ج ٩ ص ٤١١)، وَالوَاحِدِيُّ فِي «الْوَسِيطِ» (ج ٣ ص ١٢٠).

وَقَالَ الْإِمَامُ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ رحمته الله فِي «المُوطَأِ» (ص ٣٤٥): (هَذَا قَوْلُ ابْنِ عُمَرَ، وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَقَالَ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ دُلُّوكُهَا: غُرُوبُهَا، وَكُلُّ حَسَنٍ). اهـ

قَالَ الْمُفَسِّرُ الْوَاحِدِيُّ رحمته الله فِي «الْوَسِيطِ» (ج ٣ ص ١٢٠): (قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَقِمِ الصَّلَاةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ﴾؛ دُلُّوكُ الشَّمْسِ زَوَالُهَا، وَمِثْلُهَا فِي وَقْتِ الظُّهْرِ، وَكَذَلِكَ مِثْلُهَا لِلْغُرُوبِ هُوَ دُلُّوكُهَا أَيْضًا، قَالَ الْمُبَرِّدُ: دُلُّوكُ الشَّمْسِ مِنْ لَدُنْ زَوَالِهَا إِلَى غُرُوبِهَا عِنْدَ الْعَرَبِ). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رحمته الله فِي «الْفَتَاوَى - قِسْمُ التَّفْسِيرِ» (ج ١٥

ص ١١): (مِثَالُ ذَلِكَ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَقِمِ الصَّلَاةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ إِلَى غَسَقِ اللَّيْلِ﴾ [البقرة: ١٨٧]، فَسَّرَ: «الدُّلُوكُ» بِالزَّوَالِ، وَفُسِّرَ: بِالْغُرُوبِ، وَكَيْسَ بِقَوْلَيْنِ؛ بَلَّ اللَّفْظُ

يَتَنَاوَلُهُمَا مَعًا؛ فَإِنَّ الدُّلُوكَ: هُوَ الْمَيْلُ، وَدُلُوكُ الشَّمْسِ مَيْلُهَا، وَلِهَذَا الْمَيْلُ: مُبْتَدَأٌ
وَمُنْتَهَى، فَمُبْتَدَأُ الزَّوَالِ، وَمُنْتَهَاهُ الْغُرُوبُ، وَاللَّفْظُ مُتَنَاوَلٌ لُهُمَا بِهَذَا الْإِعْتِبَارِ). اهـ
قُلْتُ: فَالْآيَةُ عَامَّةٌ مِنْ ذَلِكَ كُلِّهِ، وَهِيَ دَالَّةٌ عَلَى مَعْنَيْنِ.

أَحَدُهُمَا: الزَّوَالُ.

وَالثَّانِي: الْغُرُوبُ.



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الدليل الثاني: وهو من أدلة المحكم في القرآن الكريم
ذكر الدليل على أن الغروب الذي ذكره الله تعالى في سورة الكهف قد فسره
الصحابة رضي الله عنهم بالغروب والشمس طالعة في جهة المغرب، وهذا يسمى غروباً عند
العرب، فهو من المحكم الواضح عند السلف؛ ليس من المتشابه^(١) الذي هو
الملتبس في الحكم، فهو من المتشابه عند أصحاب الفتوى فقط، ولا بد، وفي هذا
تفنيده للفتوى

(١) قَالَ تَعَالَى: ﴿وَتَرَى الشَّمْسَ إِذَا طَلَعَتْ تَزَاوَرُ عَنْ كَهْفِهِمْ ذَاتَ الْيَمِينِ وَإِذَا غَرَبَتْ تَقْرِضُهُمْ ذَاتَ الشَّمَالِ وَهُمْ فِي فَجْوَةٍ مِنْهُ ذَلِكَ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ مَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِ وَمَنْ يُضِلِلْ فَلَنْ تَجِدَ لَهُ وَلِيًّا مُرْشِدًا﴾ [الكهف: ١٧].

قلت: وهذه الآية الكريمة تدل على أن الشمس لم تغب بالكليّة عن أهل الكهف لطلوعها جهة المغرب ووجودها، وقد سمى الله تعالى ذلك غروباً؛ بقوله تعالى: ﴿وَإِذَا غَرَبَتْ تَقْرِضُهُمْ ذَاتَ الشَّمَالِ﴾؛ فسمى الله ذلك غروباً، وهي ترى بالعين، لقوله تعالى: ﴿وَتَرَى الشَّمْسَ﴾؛ أي: وتراها إذا غربت؛ أي: وهي طالعة

(١) بل هو من المتشابه في الحكم الذي يشبه بعضه بعضاً في الظاهر والمعنى عند السلف، وبمثل: هذا يصعب على المعاصرين أن يعرفوه كعادتهم في الأحكام الأخرى.

قلت: وإذا كان عند أصحاب الفتوى من المتشابه، فعند غيرهم من علماء السلف هو من المحكم.

تَقْرُضُهُمْ؛ أَي: تَمِيلُ عَنْهُمْ، وَلَا تَمِيلُ عَنْهُمْ - أَي: تَتَحَرَّكُ - إِلَّا إِذَا كَانَتْ طَالِعَةً
وَتَزُولُ، وَتَمِيلُ.^(١)

أَمَّا إِذَا اخْتَفَتْ بِالْكُلِّيَّةِ؛ فَكَيْفَ تَقْرُضُهُمْ، وَتَمِيلُ، وَتَتَحَرَّكُ عَنِ الْكَهْفِ، إِذَا إِذَا
غَابَتْ بِالْكُلِّيَّةِ فَلَا حَاجَةَ أَنْ تَمِيلَ عَنْهُ.

(٢) فَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: (فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَتَرَى الشَّمْسَ إِذَا طَلَعَتْ تَزَاوَرُ
عَنْ كَهْفِهِمْ ذَاتَ الْيَمِينِ وَإِذَا غَرَبَتْ تَقْرُضُهُمْ ذَاتَ الشِّمَالِ﴾ [الكهف: ١٧]؛ قَالَ:
تَمِيلُ عَنْهُمْ، وَفِي قَوْلِهِ: ﴿تَقْرُضُهُمْ﴾ قَالَ: تَدْرُهُمْ).

أَثَرٌ صَحِيحٌ

أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ» (ج ٧ ص ٢٣٥)، وَابْنُ جَرِيرٍ فِي «جَامِعِ
الْبَيَانِ» (ج ١٥ ص ١٨٥)، وَابْنُ الْمُنْذِرِ فِي «تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ» (ج ٩ ص ٥٠٧-الدَّرُّ
الْمَثُورُ) مِنْ طَرِيقِ مُعَاوِيَةَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بِهِ.
قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ.

وَذَكَرَهُ الشُّيُوطِيُّ فِي «الدَّرُّ الْمَثُورُ» (ج ٩ ص ٥٠٧)، وَفِي «الْإِتْقَانِ» (ج ٢
ص ٢٥)، وَابْنُ كَثِيرٍ فِي «تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ» (ج ٥ ص ١٤٣).

(١) وَانظُرْ: «تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ» لِابْنِ كَثِيرٍ (ج ٥ ص ١٤٣)، وَ«جَامِعِ الْبَيَانِ» لِابْنِ جَرِيرٍ (ج ١٥ ص ٢١٢)، وَ«تَغْلِيْقِ
التَّغْلِيْقِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٤ ص ٢٤٤)، وَ«الْجَامِعُ لِأَحْكَامِ الْقُرْآنِ» لِلْقُرْطُبِيِّ (ج ١٠ ص ٣٦٨)، وَ«تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ»
لِابْنِ أَبِي حَاتِمٍ (ج ٧ ص ٢٣٥٢)، وَ«زَادَ الْمَسِيرُ» لِابْنِ الْجَوْزِيِّ (ج ٥ ص ١٢١)، وَ«الْوَسِيطُ» لِلوَاحِدِيِّ (ج ٣
ص ١٣٩)، وَ«الْبَحْرُ الْمَحِيطُ» لِأَبِي حَيَّانَ (ج ٦ ص ١٠٧)، وَ«الْكَشْفُ وَالْبَيَانُ» لِلتَّغْلِبِيِّ (ج ٦ ص ١٥٩)،
وَ«التَّفْسِيرُ الْكَبِيرُ» لِلرَّازِيِّ (ج ٣١ ص ٨٩).

٣) وعن مُجَاهِدٍ رحمته الله قال: (في قوله: ﴿تَقْرُؤُهُمْ﴾ [الكهف: ١٧]؛ قَالَ: تَرَكُّهُمْ ذَاتَ الشَّمَالِ).

أثرٌ صحيحٌ

أَخْرَجَهُ آدَمُ بْنُ إِيَاسٍ فِي «تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ» (ص ٤٤٦)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ٩ ص ٥٠٧-الدَّرُّ الْمَثُورُ)، وَابْنُ جَرِيرٍ فِي «جَامِعِ الْبَيَانِ» (ج ١٥ ص ٢١٢)، وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ» (ج ٧ ص ٢٣٥٢)، وَالْفَرِيَابِيُّ فِي «تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ» (ج ٨ ص ٤٠٦-الْفَتْحُ)، وَابْنُ الْمُنْذِرِ فِي «تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ» (ج ٩ ص ٥٠٧-الدَّرُّ الْمَثُورُ)، وَابْنُ الْبُخَارِيِّ فِي «صَحِيحِهِ» تَعْلِيْقًا (ج ٨ ص ٤٠٦)، وَابْنُ حَجَرٍ فِي «تَعْلِيْقِ التَّعْلِيْقِ» (ج ٤ ص ٢٤٣) مِنْ طَرِيقِ وَرَقَاءٍ عَنِ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ عَنِ مُجَاهِدٍ بِهِ. قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيْحٌ.

وَأَخْرَجَهُ ابْنُ جَرِيرٍ فِي «جَامِعِ الْبَيَانِ» (ج ١٥ ص ٢١٢) مِنْ طَرِيقِ حَجَّاجٍ عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنِ مُجَاهِدٍ بِهِ. قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيْحٌ.

وَذَكَرَهُ السُّيُوطِيُّ فِي «الدَّرُّ الْمَثُورُ» (ج ٩ ص ٥٠٧)، وَابْنُ كَثِيرٍ فِي «تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ» (ج ٥ ص ١٤٣)، وَابْنُ حَجَرٍ فِي «فَتْحِ الْبَارِي» (ج ٨ ص ٤٠٦).

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ كَثِيرٍ رحمته الله فِي «تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ» (ج ٥ ص ١٤٣): (هَذَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ بَابَ هَذَا الْكَهْفِ مِنْ نَحْوِ الشَّمَالِ؛ لِأَنَّهُ تَعَالَى أَخْبَرَ أَنَّ الشَّمْسَ إِذَا دَخَلَتْهُ عِنْدَ طُلُوعِهَا تَزَاوَرُ عَنْهُ ﴿ذَاتَ الْيَمِينِ﴾ أَي: يَتَقَلَّصُ الْفِيءُ يَمَنَةً... وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿تَزَاوَرُ﴾؛

أَي: تَمِيلُ ... وَلَوْ كَانَ مِنْ نَاحِيَةِ الْقِبْلَةِ لَمَا دَخَلَ مِنْهَا شَيْءٌ عِنْدَ الطُّلُوعِ وَلَا عِنْدَ
الْغُرُوبِ). اهـ

(٤) وَعَنْ قَتَادَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: (فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿تَزَاوَرُ عَنْ كَهْفِهِمْ ذَاتَ الْيَمِينِ﴾
[الكهف: ١٧]، قَالَ: تَمِيلُ عَنْ كَهْفِهِمْ ذَاتَ الْيَمِينِ).

أثرٌ صحيحٌ

أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي «تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ» (ج ٢ ص ٤٠٠)، وَابْنُ جَرِيرٍ فِي «جَامِعِ
الْبَيَّانِ» (ج ١٥ ص ٢١١) مِنْ طَرِيقِ مَعْمَرٍ، وَسَعِيدِ بْنِ أَبِي عَرُوبَةَ عَنْ قَتَادَةَ بِهِ.
قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ.

(٥) وَعَنْ قَتَادَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: (فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿تَقْرِضُهُمْ ذَاتَ الشَّمَالِ﴾ [الكهف:
١٧]، قَالَ: تَدْعُهُمْ ذَاتَ الشَّمَالِ).

أثرٌ صحيحٌ

أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي «تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ» (ج ٢ ص ٤٠٠)، وَابْنُ جَرِيرٍ فِي «جَامِعِ
الْبَيَّانِ» (ج ١٥ ص ٢١١) مِنْ طَرِيقِ مَعْمَرٍ، وَسَعِيدِ بْنِ أَبِي عَرُوبَةَ عَنْ قَتَادَةَ بِهِ.
قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ.

(٦) وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: (فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿تَزَاوَرُ عَنْ كَهْفِهِمْ﴾
[الكهف: ١٧] تَمِيلُ).

أثرٌ حسنٌ

أَخْرَجَهُ ابْنُ جَرِيرٍ فِي «جَامِعِ الْبَيَّانِ» (ج ١٥ ص ٢١١ و ٢١٢) مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ
بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ سَالِمِ الْأَفْطَسِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ بِهِ.

قلت: وهذا سنده حسن.

(٧) وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: (فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا غَرَبَتْ تَقَرَّبُ إِلَيْهِمُ﴾

[الكهف: ١٧]؛ قَالَ: تَتَرَكُّهُمْ ذَاتَ الشَّمَالِ).

أثر حسن

أَخْرَجَهُ ابْنُ جَرِيرٍ فِي «جَامِعِ الْبَيَانِ» (ج ١٥ ص ٢١٢) مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ

عَنْ سَالِمِ الْأَفْطَسِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ بِهِ.

قلت: وهذا سنده حسن.

قلت: فَإِذَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ مَالَتْ عَنْ كَهْفِهِمْ ذَاتَ الْيَمِينِ؛ يَعْنِي: يَمِينَ الْكَهْفِ،

وَإِذَا غَرَبَتْ تَمُرُّ بِهِمْ ذَاتَ الشَّمَالِ؛ يَعْنِي: شِمَالَ الْكَهْفِ لَا تُصِيبُهُ ... فَتَمِيلُ عَنْهُمْ

الشَّمْسُ طَالِعَةٌ، وَغَارِبَةٌ، لَا تَدْخُلُ عَلَيْهِمْ فَتُؤَدِّيهِمْ بَحْرَهَا، وَتُغَيِّرُ أَلْوَانَهُمْ، وَهُمْ كَانُوا

فِي مُتَّسِعٍ مِنَ الْكَهْفِ، يَنَالُهُمْ فِيهِ بَرْدُ الرِّيحِ، وَنَسِيمُ الْهَوَاءِ.

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَهُمْ فِي فَجْوَةٍ مِنْهُ﴾ [الكهف: ١٧]؛ أَي: مِنْ الْكَهْفِ، وَالْفَجْوَةُ:

مُتَّسِعٌ فِي مَكَانٍ. (١)

(١) انظر: «الْوَسِيطُ فِي تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ» لِلْوَاحِدِيِّ (ج ٣ ص ١٣٩)، و«التَّفْسِيرُ الْكَبِيرُ» لِلرَّازِيِّ (ج ٢١ ص ٨٦)،

و«الْجَامِعُ لِأَحْكَامِ الْقُرْآنِ» لِلْقُرْطُبِيِّ (ج ١٠ ص ٢٤١)، و«مَعَالِمُ التَّنْزِيلِ» لِلْبَغَوِيِّ (ج ٣ ص ١٥٤)، و«الْكَشْفُ

وَالْبَيَانُ» لِلثَّعَلَبِيِّ (ج ٦ ص ١٥٩)، و«رُوحُ الْمَعَانِي» لِلأَلُوسِيِّ (ج ١٥ ص ٢٢٢)، و«تَذْكَرَةُ الْأَرَبِ» لِابْنِ

الْجَوْزِيِّ (ج ١ ص ٣١٤)، و«الْبَحْرُ الْمُحِيطُ» لِأَبِي حَيَّانَ (ج ٦ ص ١٠٧)، و«تَفْسِيرُ الْمُشْكَلِ مِنْ غَرِيبِ الْقُرْآنِ»

لِلْقَيْسِيِّ (ص ١٤٢)، و«تَأْوِيلُ مُشْكَلِ الْقُرْآنِ» لِابْنِ قُتَيْبَةَ (ص ٢٦٤)، و«جَامِعُ الْبَيَانِ» لِابْنِ جَرِيرٍ (ج ١٥

قَالَ الْمُفَسِّرُ الثَّعْلَبِيُّ رحمته فِي «الْكَشْفِ وَالْبَيَانِ» (ج ٦ ص ١٥٩): (قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَتَرَى الشَّمْسَ إِذَا طَلَعَتْ تَزَاوَرُ عَنْ كَهْفِهِمْ ذَاتَ الْيَمِينِ وَإِذَا غَرَبَتْ تَقْرِضُهُمْ ذَاتَ الشَّمَالِ وَهُمْ فِي فَجْوَةٍ مِنْهُ ذَلِكَ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ مَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِ وَمَنْ يُضِلِّ فَلَنْ تَجِدَ لَهُ وَلِيًّا مُرْشِدًا﴾ [الكهف: ١٧]؛ أَي: تَتَزَاوَرُ ... تَمِيلُ عَنْهُمْ الشَّمْسُ طَالِعَةً وَغَارِبَةً وَجَارِبَةً). اهـ

قَالَ الْمُفَسِّرُ الْوَاحِدِيُّ رحمته فِي «الْوَسِيطِ» (ج ٣ ص ١٣٩): (قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا غَرَبَتْ تَقْرِضُهُمْ﴾ [الكهف: ١٧]؛ أَي: تَعْدِلُ عَنْهُمْ وَتَتَرَكُّهُمْ ... وَتَمِيلُ عَنْهُمْ الشَّمْسُ طَالِعَةً وَغَارِبَةً). اهـ

وَقَالَ الْمُفَسِّرُ الْحَازَنُ رحمته فِي «لُبَابِ التَّأْوِيلِ» (ج ٣ ص ١٥٩): (﴿وَتَرَى الشَّمْسَ إِذَا طَلَعَتْ تَزَاوَرُ﴾ [الكهف: ١٧]؛ أَي: تَمِيلُ وَتَعْدِلُ ... ﴿وَإِذَا غَرَبَتْ تَقْرِضُهُمْ﴾؛ أَي: تَتَرَكُّهُمْ وَتَعْدِلُ عَنْهُمْ ... فَلَا تَقَعُ الشَّمْسُ عَلَيْهِمْ عِنْدَ الطُّلُوعِ، وَلَا عِنْدَ الْغُرُوبِ، وَلَا عِنْدَ الْاِسْتِوَاءِ). اهـ

وَقَالَ الْعَلَامَةُ السَّعْدِيُّ رحمته فِي «تَيْسِيرِ الْكَرِيمِ الرَّحْمَنِ» (ج ٥ ص ١٧): (﴿وَتَرَى الشَّمْسَ﴾؛ أَي: حَفِظَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى مِنَ الشَّمْسِ، فَيَسَّرَ لَهُمْ غَارًا إِذَا طَلَعَتْ الشَّمْسُ، تَمِيلُ يَمِينًا، وَعِنْدَ غُرُوبِهَا تَمِيلُ عَنْهُ شِمَالًا^(١)، فَلَا يَنَالُهُمْ حَرُّهَا فَتُفْسِدُ أَبْدَانَهُمْ بِهَا). اهـ

(١) قُلْتُ: فَهِيَ تَمِيلُ وَتَتَحَرَّكُ عَنْهُ شِمَالًا لَوْجُودِهَا، أَمَا إِذَا اخْتَفَتْ بِالْكُلِّيَّةِ، فَكَيْفَ تَمِيلُ عَنِ الْكَهْفِ؟! (إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عَجَابٌ) [ص: ٥].

وقال المفسر القرطبي رحمته في «جامع لأحكام القرآن» (ج ١٠ ص ٣٦٨): قوله تعالى: ﴿وَتَرَى الشَّمْسَ إِذَا طَلَعَتْ تَزَاوَرُ عَنْ كَهْفِهِمْ ذَاتَ الْيَمِينِ﴾؛ أي: أي ترى أيها المخاطب الشمس عند طلوعها تميل عن كهفهم. والمعنى: إنك لو رأيتهم لرأيتهم كذا، لا أن المخاطب رآهم على التحقيق. «تزاور» تتحى وتميل، من الأزورار. والزور الميل ... وقوله تعالى: ﴿وَإِذَا غَرَبَتْ تَقَرَّبُ مِنْهُمْ﴾، قرأ الجمهور بالتاء على معنى تركهم، قاله مجاهد، وقال قتادة: تدعهم. النحاس: وهذا معروف في اللغة، حكى البصريون أنه يقال: قرضه يقرضه إذا تركه، والمعنى: أنهم كانوا لا يصيبهم شمس ألبتة كرامة لهم، وهو قول ابن عباس. يعني: أن الشمس إذا طلعت مالت عن كهفهم ذات اليمين، أي يمين الكهف، وإذا غربت تمربهم ذات الشمال، أي: شمال الكهف، فلا يصيبهم في ابتداء النهار، ولا في آخر النهار... فكانت الشمس تميل عنهم طالعةً وغاربةً وجاريةً لا تبلغهم لتؤذيهم بحرّها، وتغير ألوانهم وتبلي ثيابهم). اهـ

وقال المفسر ابن جرير رحمته في «جامع البيان» (ج ٣ ص ٢٦٢): عن غروب الشمس: (كما أن آخر النهار ابتداء غروبها دون أن يتتام غروبها). اهـ
والشاهد: قوله: (دون أن يتتام غروبها)، وهذا يدل أنها لم تغرب بالكلية، فقد بقي منها شيء لم يتم سقوط قرص الشمس كله، وهذا قول في لغة العرب.
وقال تعالى: ﴿ثُمَّ أَتَمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾ [البقرة: ١٨٧].

قلت: ويتعين دخول الليل من غروب الشمس، ويتحقق للصائم الإفطار^(١)، لقوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَتَمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾ [البقرة: ١٨٧].

وأول الليل مغيب الشمس؛ أي: ووصول الشمس مكان الغروب^(٢).

قال الحافظ ابن عبد البر رحمه الله في «التمهيد» (ج ١٠ ص ٦٣): (فدل على أن قرب الشيء قد يعبر به عنه، والمراد مفهوماً). اهـ

قال الحافظ ابن عبد البر رحمه الله في «الاستذكار» (ج ١٠ ص ٤٢): (أجمع العلماء على أنه إذا حلت صلاة المغرب فقد حل الإفطار للصائم فرضاً وتطوعاً، وأجمعوا أن صلاة المغرب من صلاة الليل، والله تعالى يقول: ﴿ثُمَّ أَتَمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾ [البقرة: ١٨٧]. اهـ

قلت: فهذا قرب قرص الشمس من الأرض، يعتبر هذا القرب غروباً، لأن العرب تسمي الشيء باسم ما قرب منه^(٣).

(١) وانظر: «الإشراف على مذاهب العلماء» لابن المنذر (ج ٣ ص ١٥٦).

والفطر: ابتداء بالأول، واستئناف حالٍ أخرى غير الصوم، وكلُّ شيء ابتدأه فقد فطرته، وموضوعه هنا: قطع الصوم الشرعي بالأكل والشرب.

انظر: «الافتصاب في غرب الموطأ» للقرني (ج ١ ص ٣٢٥).

(٢) وانظر: «التمهيد» لابن عبد البر (ج ٢١ ص ٩٨)، و«السنن الكبرى» للبيهقي (ج ٤ ص ٢٤٧)، و«لسان العرب» لابن منظور (ج ٦ ص ٣٢٢٥)، و«شرح العمدة» لابن تيمية (ج ٣ ص ٤١٢)، و«المصنف» لابن أبي شيبه (ج ٤ ص ٢٢)، و«السنن» للدارقطني (ج ٢ ص ٨٨).

(٣) وانظر: «التمهيد» لابن عبد البر (ج ١٠ ص ٦٢).

وَمِنْ هَذَا قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿فَإِذَا بَلَغْنَ أَجْلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ﴾ [الطلاق: ٢]، وَهَذَا عَلَى الْقُرْبِ عِنْدَ الْجَمِيعِ.

وَمِنْهُ؛ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ أَتَمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾ [البقرة: ١٨٧].
وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ بَقِيَّةَ النَّهَارِ بَعْدَ غُرُوبِ الشَّمْسِ يُسَمَّى لَيْلًا، مَعَ أَنَّ النَّهَارَ لَمْ يَغِبْ بِالْكُلِّيَّةِ، أَي: أَنَّهُ لَا عِبْرَةَ بِوُجُودِ شَيْءٍ مِنْ آخِرِ النَّهَارِ^(١)، وَذَلِكَ لِأَنَّ الْعَرَبَ تُسَمِّي ذَلِكَ لَيْلًا؛ حَتَّى مَعَ وُجُودِ النَّهَارِ^(٢)، فَافْهَمْ لِهَذَا.

قُلْتُ: وَدُخُولُ اللَّيْلِ، وَذَلِكَ بِغُرُوبِ الشَّمْسِ، وَلَيْسَ بِشَرْطِ أَنْ تَغِيبَ فِي الْأُقْبِ
عَنْ أَعْيُنِ النَّاطِرِينَ، كَمَا يَظُنُّ الْبَعْضُ، بَلْ لَوْ تَقَارَبَ غُرُوبُ الشَّمْسِ يَكْفِي لِإِفْطَارِ
وَالصَّلَاةِ، فَافْهَمْ لِهَذَا.^(٣)

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «التَّمْهِيدِ» (ج ١٠ ص ٦٢): (وَالْعَرَبُ تُسَمِّي

الشَّيْءَ بِاسْمِ مَا قَرَّبَ مِنْهُ). اهـ

(١) وانظر: «تفسير القرآن» للمراغي (ج ٢ ص ٧٩)، و«تفسير القرآن» لابن كثير (ج ١ ص ٢٣٠).
(٢) ومثله: غروب الشمس عند الصحابة الكرام يُطلق عليه غروباً مع وجود قرص الشمس يسير في آخر النهار، والله المُستعان.

(٣) وانظر: «المُبدع» لأبي إسحاق الحنبلي (ج ١ ص ٣٤٣)، و«التَّمْهِيد» لابن عبد البر (ج ١٠ ص ٦٢ و٦٣)، و«كشاف القناع» للبهوتي (ج ١ ص ٢٣٥)، و«المُصَنَّف» لعبد الرزاق (ج ٤ ص ٢٢٦)، و«مُخْتَصَر صَحِيح البُخَارِيِّ» للشيخ الألباني (ج ١ ص ٥٧١)، و«عُمْدَةُ الْقَارِي» للعيني (ج ٩ ص ١٣٠).

وَقَالَ الْإِمَامُ مُحَمَّدُ بْنُ نَصْرِ الْمَرْوَزِيُّ فِي «السُّنَّةِ» (ص ١٢١): (وَقَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿ثُمَّ أَتَمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾ [البقرة: ١٨٧]؛ فَفَسَّرَ^(١) النَّبِيُّ ﷺ بِسُنَّتِهِ كَيْفَ يَجِيءُ اللَّيْلُ لِتَمَامِ الصِّيَامِ). اهـ

قُلْتُ: وَقَدْ أَجْمَعَ الصَّحَابَةُ الْكِرَامُ عَلَى الْعَمَلِ بِحُكْمِ فِطْرِ الصَّائِمِ، وَالشَّمْسُ طَالِعَةٌ فِي الْأَفْقِ فِي جِهَةِ الْمَغْرِبِ، وَأَجْمَعُوا عَلَى دُخُولِ وَقْتِ صَلَاةِ الْمَغْرِبِ بِذَلِكَ؛ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ فِي الْأَثَارِ، وَقَدْ أَجْمَعَ التَّابِعُونَ عَلَى اتِّبَاعِ الصَّحَابَةِ ﷺ فِيمَا وَرَدَ عَنْهُمْ مِنْ آثَارٍ مِنْ أَقْوَالِهِمْ، وَأَفْعَالِهِمْ، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ.

قَالَ الْحَافِظُ الْعَلَانِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «إِجْمَالِ الْإِصَابَةِ» (ص ٦٦): (الْمُعْتَمَدُ أَنَّ التَّابِعِينَ أَجْمَعُوا عَلَى اتِّبَاعِ الصَّحَابَةِ ﷺ فِيمَا وَرَدَ عَنْهُمْ، وَالْأَخْذِ بِقَوْلِهِمْ وَالْفَتْيَا بِهِ، مِنْ غَيْرِ نَكِيرٍ مِنْ أَحَدٍ مِنْهُمْ، وَكَانُوا مِنْ أَهْلِ الْاجْتِهَادِ أَيْضًا). اهـ

وَقَالَ الْمُفَسِّرُ الْجِصَّاصُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «أَحْكَامِ الْقُرْآنِ» (ج ٢ ص ٢٣): (الْقَوْلُ إِذَا ظَهَرَ عَنْ جَمَاعَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ وَاسْتَفَاضَ، وَلَمْ يُوجَدْ لَهُ مِنْهُمْ مُخَالَفٌ؛ فَهُوَ إِجْمَاعٌ، وَحُجَّةٌ عَلَى مَنْ بَعْدَهُمْ). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الاسْتِدْكَارِ» (ج ١ ص ٣٥٥): (فَإِنَّهُمْ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَلَا مُخَالَفَ لَهُمْ مِنْهُمْ، وَسَائِرُ الْأَقْوَالِ جَاءَتْ عَنْ غَيْرِهِمْ، وَلَا يَجُوزُ عِنْدَنَا الْخِلَافُ عَلَيْهِمْ بِغَيْرِهِمْ؛ لِأَنَّ إِجْمَاعَ الصَّحَابَةِ حُجَّةٌ عَلَى مَنْ بَعْدَهُمْ، وَالنَّفْسُ تَسْكُنُ إِلَيْهِمْ؛ فَإِنَّ الْمَهْرَبُ عَنْهُمْ دُونَ سُنَّةِ، وَلَا أَصْلَ وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ). اهـ

(١) وَفَسَّرَ الصَّحَابَةُ ﷺ أَيْضًا كَيْفَ يُفْطَرُ الصَّائِمُ وَمَتَى؟!.

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْقَيْمِ رحمته فِي «إِعْلَامِ الْمُوقِعِينَ» (ج ٥ ص ٥٦٠): (وَأَمَّا تَخْصِيصُ اتِّبَاعِهِمْ - يَعْنِي: الصَّحَابَةَ - بِأُصُولِ الدِّينِ دُونَ فُرُوعِهِ فَلَا يَصِحُّ؛ لِأَنَّ الْإِتِّبَاعَ عَامًّا). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْقَيْمِ رحمته فِي «إِعْلَامِ الْمُوقِعِينَ» (ج ٣ ص ٤٧٤): (وَتَقْلِيدُهُمْ - يَعْنِي: الصَّحَابَةَ - اتِّبَاعٌ لَهُمْ، فَفَاعِلُهُ مِمَّنْ عليه). اهـ

قُلْتُ: وَهَذِهِ الْأَثَارُ صَحِيحَةٌ فِي غُرُوبِ الشَّمْسِ، وَهِيَ طَالِعَةٌ رَوَاهَا جَمَاعَةٌ مِنَ الصَّحَابَةِ عليهم، وَأَصْحَابُ الْحَدِيثِ فِيمَا وَرَدَ فِي الْآثَارِ، وَلَمْ يَتَكَلَّمْ أَحَدٌ مِنَ الصَّحَابَةِ عليهم، وَالتَّابِعِينَ الْكِرَامِ فِي تَأْوِيلِهَا بِمِثْلِ تَأْوِيلِ الْمُتَعَالِمِينَ، اللَّهُمَّ غُفْرًا.

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رحمته فِي «رِسَالَتِهِ» (ص ٢٤): (يَجِبُ اتِّبَاعُ طَرِيقَةِ السَّلَفِ مِنَ السَّابِقِينَ الْأَوَّلِينَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ، وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ، فَإِنَّ إِجْمَاعَهُمْ حُجَّةٌ قَاطِعَةٌ، وَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يُخَالَفَهُمْ فِيمَا أَجْمَعُوا عَلَيْهِ، لَا فِي الْأُصُولِ، وَلَا فِي الْفُرُوعِ). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ رحمته فِي «الرِّسَالَةِ» (ص ٨٢): (وَأَوْلَى النَّاسِ بِالْفَضْلِ فِي اللِّسَانِ مَنْ لِسَانُهُ؛ لِسَانَ النَّبِيِّ عليه). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ رحمته فِي «الرِّسَالَةِ» (ص ٨٧): (فَإِنَّمَا خَاطَبَ اللَّهُ بِكِتَابِهِ الْعَرَبَ بِلِسَانِهَا، عَلَيَّ مَا تَعْرِفُ مِنْ مَعَانِيهَا). اهـ

٨) وَعَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ رحمته؛ أَنَّهُ قَالَ فِي الْوِصَالِ فِي الصَّيَامِ، قَالَ: (قَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿ثُمَّ أَتَمُّوا الصَّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾ [البقرة: ١٨٧] وَإِذَا جَاءَ اللَّيْلُ فَهُوَ مُفْطَرٌ، ثُمَّ إِنْ شَاءَ صَامَ وَإِنْ شَاءَ تَرَكَ).

أثرٌ صحيحٌ

أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «المُصَنَّفِ» (ج ٤ ص ١٣٤)، وَالطَّبْرِيُّ فِي «جامع البيان» (ج ٣ ص ٢٦٤).

وإسناده صحيحٌ.

وذكره ابنُ تيمية في «شرح العمدة» (ج ٣ ص ١٣٤).

قَالَ الْفَقِيهُ الرَّازِيُّ رحمته فِي «التفسير الكبير» (ج ٥ ص ٩٥): (كَلِمَةُ «إِلَى» لِإِنْتِهَاءِ الْغَايَةِ، فَظَاهِرُ الْآيَةِ أَنَّ الصَّوْمَ يَنْتَهِي عِنْدَ دُخُولِ اللَّيْلِ، وَذَلِكَ لِأَنَّ غَايَةَ الشَّيْءِ مَقْطَعُهُ وَمُنْتَهَاهُ، وَإِنَّمَا يَكُونُ مَقْطَعًا وَمُنْتَهَى إِذَا لَمْ يَبْقَ بَعْدَ ذَلِكَ). اهـ

وَقَالَ الْمُفَسِّرُ الْقَاسِمِيُّ رحمته فِي «مَحَاسِنِ التَّأْوِيلِ» (ج ٣ ص ١١٨): ﴿ثُمَّ أَتَمُّوا

الصَّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾ [البقرة: ١٨٧] أَي: صُومِ كُلِّ يَوْمٍ إِلَى اللَّيْلِ؛ أَي: إِلَى ظُهُورِ الظُّلْمَةِ مِنْ قِبَلِ الْمَشْرِقِ، وَذَلِكَ بِغُرُوبِ الشَّمْسِ، وَكَلِمَةُ «إِلَى» تُفِيدُ أَنَّ الْإِفْطَارَ عِنْدَ غُرُوبِ الشَّمْسِ). اهـ

وَقَالَ الْمُفَسِّرُ ابْنُ عَطِيَّةٍ رحمته فِي «المُحَرَّرِ الْوَجِيزِ» (ج ٢ ص ٩٢): (وَرُويَ عَنْ

عُثْمَانَ بْنِ عُمَانَ، وَحُدَيْفَةَ بْنِ الْيَمَانَ، وَابْنَ عَبَّاسٍ، وَطَلْقَ بْنَ عَلِيٍّ، وَعَطَاءَ بْنَ أَبِي

رَبَاحٍ، وَالْأَعْمَشِ، وَغَيْرِهِمْ أَنَّ الْإِمْسَاكَ يَجِبُ بَتَبَيُّنِ الْفَجْرِ فِي الطَّرْقِ، وَعَلَى رُؤُوسِ الْجِبَالِ). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ الطَّحَاوِيُّ رحمته فِي «أَحْكَامِ الْقُرْآنِ» (ج ١ ص ٤٥٣): (فَدَلَّ مَا ذَكَرْنَا عَلَى أَنَّ الدُّخُولَ فِي الصِّيَامِ مِنْ طُلُوعِ الْفَجْرِ، وَعَلَى أَنْ الْخُرُوجَ مِنْهُ بِدُخُولِ اللَّيْلِ، وَكَانَ قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿إِلَى اللَّيْلِ﴾؛ غَايَةً لَمْ يَدْخُلْهَا فِي الصِّيَامِ بِمَا بَيَّنَّ لَنَا عَلَى لِسَانِ رَسُولِ اللَّهِ). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ الْبَغَوِيُّ رحمته فِي «مَعَالِمِ التَّنْزِيلِ» (ج ١ ص ٢١٥): (قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ أٰتَمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾ [البقرة: ١٨٧]؛ فَالصَّائِمُ يَحْرُمُ عَلَيْهِ الطَّعَامَ وَالشَّرَابَ بِطُلُوعِ الْفَجْرِ الصَّادِقِ، وَيَمْتَدُّ إِلَى غُرُوبِ الشَّمْسِ، فَإِذَا غَرَبَتْ حَصَلَ الْفِطْرُ). اهـ

وَقَالَ الْمُفَسِّرُ ابْنُ جُزَيٍّ رحمته فِي «تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ» (ص ٤٧): (قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِلَى اللَّيْلِ﴾؛ أَي: إِلَى أَوَّلِ اللَّيْلِ، وَهُوَ غُرُوبُ الشَّمْسِ). اهـ

وَقَالَ الْفَقِيهُ ابْنُ الْعَرَبِيِّ رحمته فِي «أَحْكَامِ الْقُرْآنِ» (ج ١ ص ٩٢): (قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ أٰتَمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾ [البقرة: ١٨٧]؛ فَشَرَطَ رَبُّنَا تَعَالَى إِتْمَامَ الصَّوْمِ حَتَّى يَتَبَيَّنَ اللَّيْلُ، كَمَا جَوَزَ الْأَكْلَ حَتَّى يَتَبَيَّنَ النَّهَارُ، وَلَكِنْ إِذَا تَبَيَّنَ اللَّيْلُ فَالْسُّنَّةُ تَعْجِيلُ الْفِطْرِ). اهـ



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الأدلة الأولى: وهي من أدلة المحكم في السنة النبوية

ذكر الدليل من النبي ﷺ في تفسيره للآيات السابقة؛ التفسير المبين في مستوى غروب الشمس؛ بظنره والشمس، وهي طالعة في جهة المغرب بيسير عن الأرض، وهذا من المحكم الواضح، وقد علم ﷺ الأمة غروب الشمس بهذا المستوى، وكيفية فطره ﷺ في رمضان للإقتداء به ﷺ، وقد عمل الصحابة الكرام بهذه السنة، وفي هذا تفنيدهم للفتوى، وأنها من المتشابه ولا بد: ﴿أَيُّ الضَّرِيقَيْنِ خَيْرٌ مَقَامًا﴾ [مريم: ١٧٣]

(١) عَنْ عَطِيَّةِ بْنِ سُفْيَانَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رَبِيعَةَ الثَّقَفِيِّ، قَالَ حَدَّثَنِي وَفَدْنَا [وَهُمْ: مِنَ الصَّحَابَةِ] الَّذِينَ قَدِمُوا عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، (كَانَ بِلَالٌ ﷺ يَأْتِينَا حِينَ أَسْلَمْنَا وَصُمْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ مَا بَقِيَ مِنْ رَمَضَانَ بِفَطْرِنَا وَسَحُورِنَا مِنْ عِنْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَيَأْتِينَا بِالسَّحُورِ ... وَيَأْتِينَا بِفَطْرِنَا وَإِنَّا لَنَقُولُ: مَا نَرَى الشَّمْسَ ذَهَبَتْ كُلَّهَا، فَيَقُولُ بِلَالٌ ﷺ: مَا جَسْتُمْ حَتَّى أَكَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؛ يَضَعُ فِي الْجَفْنَةِ فَيَلْقَمُ مِنْهَا). وَفِي رِوَايَةٍ: (وَإِنَّا لَنَقُولُ: إِنَّا لَنَتَمَارَى فِي وَقُوعِ الشَّمْسِ لِمَا نَرَى مِنَ الْإِسْفَارِ).

حديث حسن

أَخْرَجَهُ الرَّوْيَانِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ» (٧٤٢)، وَابْنُ أَبِي خَيْثَمَةَ فِي «التَّارِيخِ الْكَبِيرِ» (ج ١ ص ١١٥)، وَأَبُو نُعَيْمٍ فِي «مَعْرِفَةِ الصَّحَابَةِ» (٣٢٧٩)، وَابْنُ هِشَامٍ فِي «السِّيَرَةِ النَّبَوِيَّةِ» (ج ٤ ص ٨٥) مِنْ طَرِيقِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ، حَدَّثَنِي

عَيْسَى بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ عَطِيَّةَ بْنِ سُفْيَانَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رَبِيعَةَ الثَّقَفِيِّ بِهِ مُطَوَّلًا.

وَذَكَرَهُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «الإِصَابَةِ» (ج ٥ ص ٢١٠)؛ فِي تَرْجَمَةِ عَطِيَّةَ بْنِ سُفْيَانَ ثُمَّ قَالَ: (وَأَصْحُهَا رِوَايَةُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدِ عَنْهُ: حَدَّثَنِي عَيْسَى بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ عَطِيَّةَ بْنِ سُفْيَانَ^(١))، حَدَّثَنِي: وَفَدْنَا الَّذِينَ قَدِمُوا عَلَيَّ النَّبِيِّ ﷺ بِإِسْلَامِ ثَقِيفٍ، وَقَدِمُوا عَلَيْهِ فِي رَمَضَانَ... فَذَكَرَ الْحَدِيثَ). اهـ

وَذَكَرَهُ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «الإِصَابَةِ» (ج ٢ ص ٤٩٥) مِنْ طَرِيقِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ عَنْ ابْنِ إِسْحَاقَ عَنْ عَيْسَى عَنْ عَطِيَّةَ بْنِ سُفْيَانَ بِهِ. وَمِنْ طَرِيقِ أَحْمَدَ بْنِ خَالِدِ الدَّهَبِيِّ: عَنْ ابْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ عَيْسَى، عَنْ عَطِيَّةَ: حَدَّثَنَا وَفَدْنَا؛ [أَي: مِنَ الصَّحَابَةِ الَّذِينَ كَانُوا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ]؛ ثُمَّ قَالَ ابْنُ حَجَرٍ: (وَرِوَايَةُ أَحْمَدَ بْنِ خَالِدِ أَشْبَهُ بِالصَّوَابِ، فَإِنَّ عَطِيَّةَ بْنَ سُفْيَانَ تَابِعِيٌّ مَعْرُوفٌ). اهـ

وَذَكَرَهُ الْحَافِظُ ابْنُ كَثِيرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْبِدَايَةِ وَالنِّهَايَةِ» (ج ٥ ص ٣٢) مِنْ طَرِيقِ ابْنِ إِسْحَاقَ: حَدَّثَنِي عَيْسَى بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عَطِيَّةَ بْنِ سُفْيَانَ بْنِ رَبِيعَةَ الثَّقَفِيِّ عَنْ بَعْضِ وَفَدِهِمْ [وَهُمْ: مِنَ الصَّحَابَةِ] قَالَ: كَانَ بِلَالٌ يَأْتِينَا حِينَ أَسْلَمْنَا وَصُمْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَا بَقِيَ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ بِفُطُورِنَا وَسُحُورِنَا فَيَأْتِينَا بِالسُّحُورِ... وَيَأْتِينَا بِفُطُورِنَا، وَإِنَّا لَنَقُولُ مَا نَرَى الشَّمْسَ ذَهَبَتْ كُلُّهَا بَعْدُ، فَيَقُولُ مَا جِئْتُمْ حَتَّى أَكَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ يَضَعُ يَدَهُ فِي الْجَفْنَةِ فَيَلْقَمُ مِنْهَا). اهـ

(١) قلت: وَعَطِيَّةُ بْنُ سُفْيَانَ قَدْ حَسَّنَ لَهُ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ، أَوْ صَحَّحَ لَهُ فِي «فَتْحِ الْبَارِي» (ج ١٣ ص ٥٤).

قلت: وَهَذَا سَنَدُهُ حَسَنٌ، وَقَدْ صَرَّحَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ بِالتَّحْدِيثِ، فَأَنْتَمَتْ
شِبْهَةٌ تَدْلِيْسِهِ، وَجَهَالَةُ الْوَفْدِ لَا تَضُرُّ، لِأَنَّ جَهَالََةَ الصَّحَابَةِ ﷺ لَا تَضُرُّ فِي الْحَدِيثِ،
لِأَنَّهُمْ كُلُّهُمْ عُدُولٌ، كَمَا هُوَ مُقَرَّرٌ فِي أُصُولِ الْحَدِيثِ.^(١)

وَالْحَدِيثُ أَشَارَ إِلَيْهِ أَبُو الْقَاسِمِ ابْنُ مَنْدَةَ فِي «المُسْتَخْرَجِ» (ج ٢ ص ٢٨٠).
وَقَالَ الْحَافِظُ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «التَّارِيخِ الْكَبِيرِ» (ج ٧ ص ١٠): (عَطِيَّةُ بْنُ
سُفْيَانَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رَبِيعَةَ الثَّقَفِيِّ؛ عَنِ الْوَفْدِ الَّذِينَ جَاءُوا النَّبِيَّ ﷺ). اهـ
وَقَدْ أَثْبَتَ صِحَّةَ الْحَدِيثِ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الإِصَابَةِ» (ج ٤
ص ٤٥٤)، وَ(ج ٥ ص ٢١٠).

وَقَالَ الْحَافِظُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «التَّقْرِيبِ» (ج ١ ص ٤٠٣): (وَالصَّحَابَةُ ﷺ كُلُّهُمْ
عُدُولٌ). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ الْعِرَاقِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «التَّقْيِيدِ وَالِإِيضَاحِ» (ج ١ ص ٥٧٨): (أَنَّ
الصَّحَابَةَ الَّذِينَ ثَبَّتَتْ صُحْبَتَهُمْ كُلُّهُمْ عُدُولٌ). اهـ
وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ كَثِيرٍ رَحِمَهُ اللهُ فِي «اِخْتِصَارِ عُلُومِ الْحَدِيثِ» (ص ١٥٨): (وَجَهَالَةُ
الصَّحَابِيِّ لَا تَضُرُّ، بِخِلَافِ غَيْرِهِ). اهـ

وَقَالَ الْعَلَّامَةُ الْأَلْبَانِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الصَّحِيحَةِ» (ج ١ ص ٧٧٤): (وَجَهَالَةُ إِسْمِ
الصَّحَابِيِّ لَا تَضُرُّ، كَمَا فِي الْمُصْطَلَحِ تَقَرَّرَ). اهـ

(١) وانظر: «تَدْرِيبَ الرَّاوي» لِلْسُّيُوطِيِّ (ج ١ ص ٤٠٣)، وَ«التَّقْيِيدَ وَالِإِيضَاحَ» لِلْعِرَاقِيِّ (ج ١ ص ٥٧٨)، وَ«الصَّحِيحَةَ»
لِلشَّيْخِ الْأَلْبَانِيِّ (ج ٦ ص ٩٠٤).

وَقَالَ الْعَلَامَةُ الْأَلْبَانِيُّ رحمته فِي «الصَّحِيحَةِ» (ج ٦ ص ٩٠٤): (وَعَلَى هَذَا جَرَى
إِمَامُ السُّنَّةِ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ رحمته فِي مُسْنَدِهِ، فَإِنَّ فِيهِ عَشْرَاتُ الْأَحَادِيثِ عَنْ جَمَاعَةٍ
مِنَ الصَّحَابَةِ لَمْ يُسْمُوا، يَقُولُ التَّابِعِيُّ فِيهِمْ: عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ، أَوْ بَعْضِ
مَنْ شَهِدَ النَّبِيَّ ﷺ). اهـ

قُلْتُ: وَعَطِيَّةُ بْنُ سُفْيَانَ^(١) هَذَا تَابِعِيٌّ مَعْرُوفٌ، وَابْنُ الصَّحَابِيِّ الْمَعْرُوفِ، وَهُوَ
سُفْيَانُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ التَّقْفِيُّ رحمته الَّذِي كَانَ عَامِلَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَلَى
الطَّائِفِ بَعْدَ عُثْمَانَ بْنِ أَبِي الْعَاصِ رحمته^(٢)، وَلَمْ يَأْتِ بِمُنْكَرٍ فِي هَذَا الْحَدِيثِ، وَلِذَلِكَ
قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرَ فِي «التَّقْرِيبِ» (ص ٦٨١): (صَدُوقٌ)، وَوَثَّقَهُ الْحَافِظُ
الْبُوصَيْرِيُّ فِي «إِتْحَافِ الْخَيْرَةِ» (ج ٣ ص ٤٣٨)، وَذَكَرَهُ الْحَافِظُ ابْنُ حِبَّانَ فِي «الثَّقَاتِ»
(ج ٥ ص ٢١٦)؛ ثُمَّ قَالَ: رَوَى عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ، وَعَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رضي الله عنه،
وَسَكَتَ عَنْهُ الْحَافِظُ الْبُخَارِيُّ فِي «التَّارِيخِ الْكَبِيرِ» (ج ٧ ص ١٠)، وَالْحَافِظُ ابْنُ أَبِي
حَاتِمٍ فِي «الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ» (ج ٦ ص ٣٨٢)؛ فَمِثْلُهُ حَسَنُ الْحَدِيثِ^(٣)، فَافْطَنُ لَهُذَا.

(١) وَقَدْ وَهَمَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرَ رحمته مَنْ عَدَّهُ صَحَابِيًّا؛ كَالطَّبْرَانِيِّ فِي «المُعْجَمِ الْكَبِيرِ» (ج ١٧ ص ٤٤٨)،
وَأَبِي نُعَيْمٍ فِي «مَعْرِفَةِ الصَّحَابَةِ» (٣٢٧٩)، وَابْنِ الْأَثِيرِ فِي «أُسْدِ الْغَابَةِ» (ج ٣ ص ٤٣)، وَغَيْرِهِمْ.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرَ رحمته فِي «التَّقْرِيبِ» (ص ٦٨١): (عَطِيَّةُ بْنُ سُفْيَانَ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رَبِيعَةَ التَّقْفِيِّ،
صَدُوقٌ، مِنْ الثَّالِثَةِ، وَوَهْمٌ مِنْ عَدَّهُ صَحَابِيًّا). اهـ

(٢) وانظر: «الإصابة في تمييز الصحابة» لابن حجر (ج ٥ ص ٢٧٥).

(٣) لِذَلِكَ قَوْلُ الْحَافِظِ الذَّهَبِيِّ رحمته فِي «الكَاشِفِ» (ج ٢ ص ٢٣٥)؛ فِيهِ جَهَالَةٌ فِيهِ نَظَرٌ لَمَا بَيَّنَّهُ عَنْهُ الْعُلَمَاءُ فِي
أُصُولِ الْحَدِيثِ، لَكِنْ سَكَتَ عَنْهُ الذَّهَبِيُّ فِي «المِيزَانِ» (ج ٣ ص ٤٧٧).

قَالَ الْحَافِظُ الْخَطِيبُ رحمته فِي «أُصُولِ الرَّوَايَةِ» (ص ١٤٩): (وَتَرْتَفِعُ الْجَهَّالَةُ

عَنِ الرَّاوي بِمَعْرِفَةِ الْعُلَمَاءِ لَهُ، أَوْ بِرَوَايَةِ عَدْلَيْنِ عَنْهُ). اهـ

قُلْتُ: وَعِيسَى بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَالِكٍ رَوَى عَنْهُ أَبُو دَاوُدَ فِي «سُنَنِهِ»، وَالنَّسَائِيُّ فِي

«السُّنَنِ الْكُبْرَى»، وَابْنُ مَاجَةَ فِي «سُنَنِهِ»، وَذَكَرَهُ ابْنُ حِبَّانَ فِي «الثَّقَاتِ» (ج ٧

ص ٢٣١)، وَرَوَى عَنْهُ جَمْعٌ مِنَ الرَّوَاةِ، وَقَالَ الذَّهَبِيُّ فِي (ج ٢ ص ٣١): (وُثِقَ)،

وَسَكَتَ عَنْهُ الْحَافِظُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ» (ج ٦ ص ٢٨٠)؛ فَمِثْلُهُ

حَسَنُ الْحَدِيثِ^(١)؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَأْتِ بِمُنْكَرٍ فِي الْأَحَادِيثِ الَّتِي رَوَاهَا وَوَأَفَقَ الثَّقَاتُ، فَافْهَمُ

لِهَذَا تَرُشِدُ.

قَالَ الْحَافِظُ الْخَطِيبُ رحمته فِي «أُصُولِ الرَّوَايَةِ» (ص ١٤٩): (وَتَرْتَفِعُ الْجَهَّالَةُ

عَنِ الرَّاوي بِمَعْرِفَةِ الْعُلَمَاءِ لَهُ، أَوْ بِرَوَايَةِ عَدْلَيْنِ عَنْهُ). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ الْعِرَاقِيُّ رحمته فِي «التَّقْيِيدِ وَالْإِيضَاحِ» (ج ١ ص ٥٧٨): (وَالْحَقُّ أَنَّهُ

إِنْ كَانَ مَعْرُوفًا بِذِكْرِهِ فِي الْغَزَوَاتِ أَوْ فِيْمَنْ وَفَدَ^(٢) مِنَ الصَّحَابَةِ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ؛ فَإِنَّهُ تَثْبُتُ

صُحْبَتُهُ وَإِنْ لَمْ يَرَوْهُ إِلَّا رَاوٍ وَاحِدٍ). اهـ

(١) وانظر: «تَهْدِيبُ الْكَمَالِ» لِلْعِرَاقِيِّ (ج ٢٢ ص ٦٢٣ و ٦٢٤)، وَ«تَهْدِيبُ التَّهْدِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٨ ص ٢١٧).

(٢) مِثْلُ: وَفَدَ تَقْيِيفٌ، فَالْوَفْدُ هَذَا مِنَ الصَّحَابَةِ.

وانظر: «السُّنَنِ» لِابْنِ مَاجَةَ (ج ٢ ص ٦٤٢)، وَ«السِّيَرَةَ النَّبَوِيَّةَ» لِابْنِ هَشَامٍ (ج ٤ ص ١٨٥)، وَ«الْإِصَابَةَ فِي تَمَيِّزِ الصَّحَابَةِ» لِابْنِ

حَجَرٍ (ج ٥ ص ٢٧٥).

قلت: ولا يضرُّ اختلافُ الحديثِ^(١) على مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ مَا دَامَ تَرَجَّحَ لَنَا صِحَّةَ رِوَايَةِ: «عَطِيَّةُ بْنُ سُفْيَانَ» عَلَى غَيْرِهَا، كَمَا بَيَّنَّ ذَلِكَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجْرٍ رحمته الله فِي «الإِصَابَةِ» (ج ٥ ص ٢١٠)، وَغَيْرُهُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ.

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجْرٍ رحمته الله فِي «الإِصَابَةِ» (ج ٥ ص ٢١٠): (عَطِيَّةُ بْنُ سُفْيَانَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رَبِيعَةَ الثَّقَفِيُّ: تَابِعِيٌّ مَعْرُوفٌ، اِخْتَلَفَ فِي حَدِيثِهِ عَلَى ابْنِ إِسْحَاقَ اِخْتِلَافًا كَثِيرًا، وَأَصَحَّهَا رِوَايَةُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدِ عَنْهُ: حَدَّثَنِي عَيْسَى بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ عَطِيَّةَ بْنِ سُفْيَانَ، حَدَّثَنِي وَفَدْنَا الَّذِينَ قَدِمُوا عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ بِإِسْلَامِ ثَقِيفٍ، وَقَدِمُوا عَلَيْهِ فِي رَمَضَانَ ... فَذَكَرَ الْحَدِيثَ.

وَأَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَه، وَقَدْ تَقَدَّمَ بَيَانُ الْاِخْتِلَافِ فِيهِ فِي تَرْجَمَةِ عَلْقَمَةَ الثَّقَفِيِّ). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجْرٍ رحمته الله فِي «الإِصَابَةِ» (ج ٤ ص ٤٥٤)؛ بَعْدَمَا ذَكَرَ

الِاخْتِلَافَ: (عَلْقَمَةُ بْنُ سُفْيَانَ، وَقِيلَ: ابْنُ سَهَيْلِ الثَّقَفِيُّ، وَقِيلَ: عَطِيَّةُ بْنُ سُفْيَانَ، وَقَالَ يُونُسُ بْنُ بَكِيرٍ فِي زِيَادَاتِ الْمَغَازِي: حَدَّثَنِي إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْأَنْصَارِيُّ^(٢)، حَدَّثَنِي عَبْدُ الْكَرِيمِ، حَدَّثَنِي عَلْقَمَةُ بْنُ سُفْيَانَ، قَالَ: كُنْتُ فِي الْوَفْدِ مِنْ ثَقِيفٍ، فَضَرِبَتْ لَنَا قُبَّةً، فَكَانَ بِلَالٌ يَأْتِينَا بِفَطْرِنَا مِنْ عِنْدِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم ... الْحَدِيثُ وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ خَالِدٍ الْوُهَيْبِيُّ: عَنِ ابْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ عَيْسَى، عَنْ عَطِيَّةَ: حَدَّثَنَا وَفَدْنَا.^(٣)

(١) وانظر: للاختلاف: «معرفة الصحابة» لأبي نعيم (٥٠٧٢)، و«المصنف» لعبد الرزاق (٢٧٦٦)، و«الآحاد والمثاني» لابن أبي

عاصم (١٣٧١). و«الإصابة في تمييز الصحابة» لابن حجر (ج ٤ ص ٤٥٤).

(٢) إسماعيل بن إبراهيم الأنصاري، وهو مجهول الحديث، كما في «التقريب» لابن حجر (ص ١٣٦).

(٣) وهذه الرواية هي الصحيحة، وقد رجحها أهل العلم، كما سبق.

أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَهَ، وَرَوَايَةُ أَحْمَدَ بْنِ خَالِدٍ أَشْبَهَ بِالصَّوَابِ، فَإِنَّ عَطِيَّةَ بْنَ سُفْيَانَ تَابِعِيٌّ مَعْرُوفٌ). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ الْبُوصَيْرِيُّ رحمته فِي «إِتْحَافِ الْخَيْرَةِ» (ج ٣ ص ٤٣٨): رَوَاهُ أَبُو يَعْلَى وَاللَّفْظُ لَهُ، وَابْنُ مَاجَهَ مُخْتَصِرًا، وَرَوَاتُهُ ثِقَاتٌ.

وَقَالَ الْحَافِظُ الْبُوصَيْرِيُّ رحمته فِي «إِتْحَافِ الْخَيْرَةِ» (ج ٣ ص ٤٣٧): عَنْ عَطِيَّةَ بْنِ سُفْيَانَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رَبِيعَةَ الثَّقَفِيِّ قَالَ أَنْبَأَنَا وَفَدْنَا [يَعْنِي: مِنَ الصَّحَابَةِ رضي الله عنه] الَّذِينَ كَانُوا قَدِمُوا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَذَكَرَ الْحَدِيثَ.

وَقَدْ ذَكَرَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ رحمته فِي «الإِصَابَةِ» (ج ٥ ص ٢٧٥)؛ أَنَّ رَوَايَةَ: إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ هِيَ أَصَحُّ الرِّوَايَاتِ، حَيْثُ رَوَاهَا مُتَّصِلَةً.

وَكَذَلِكَ رَوَايَةُ: زِيَادِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْبَكَّائِيِّ وَهُوَ صَاحِبُ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ الَّذِي أَخَذَ ابْنُ هِشَامٍ «السِّيَرَةَ النَّبَوِيَّةَ» عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ، حَيْثُ رَوَاهَا مُتَّصِلَةً أَيْضًا؛ مِنْ حَدِيثِ عَطِيَّةَ بْنِ سُفْيَانَ، كَمَا صَوَّبَهُ ابْنُ أَبِي حَيْثَمَةَ فِي «التَّارِيخِ الْكَبِيرِ» (ج ١ ص ١١٥).

قُلْتُ: وَبِقِيَّةِ الرِّوَايَاتِ^(١) لَا تَصِحُّ لِمَا فِيهَا مِنْ تَحْرِيفٍ، أَوْ تَضْحِيفٍ، أَوْ إِرْسَالٍ فِي السَّنَدِ، وَلَيْسَ هَذَا مَوْضِعُ بَسْطِهَا.^(٢)

(١) فَدَخَلَ عَلَيْهَا مَا دَخَلَ مِنَ التَّحْرِيفَاتِ فِي السَّنَدِ.

(٢) لَعَلَّ ذَلِكَ يَكُونُ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ.

قُلْتُ: وَقَدْ ذَكَرْتُ التَّفْصِيلَ فِي تَحْرِيجِ قِصَّةِ: وَفَدِ تَقْيِيفٍ فِي هَذَا الْكِتَابِ نَفْسِهِ، فَرَجَعَ إِلَيْهِ.

قلت: وَقِصَّةٌ وَفِدْ ثَقِيفٍ مَشْهُورَةٌ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ قَدِيمًا وَحَدِيثًا فِي صَوْمِهِمْ مَعَ

النَّبِيِّ ﷺ فِي رَمَضَانَ.

فَعَنْ عَطِيَّةَ بْنِ سُفْيَانَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رَبِيعَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا وَفَدْنَا الَّذِينَ قَدِمُوا عَلَيَّ

رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِإِسْلَامِ ثَقِيفٍ^(١)، قَالَ: (وَقَدِمُوا عَلَيْهِ فِي رَمَضَانَ، فَضَرَبَ عَلَيْهِمْ قُبَّةً فِي

الْمَسْجِدِ، فَلَمَّا أَسْلَمُوا صَامُوا مَا بَقِيَ عَلَيْهِمْ مِنَ الشَّهْرِ).

حَدِيثٌ حَسَنٌ

أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَةَ فِي «سُنَنِهِ» (١٧٦٠)، وَابْنُ هِشَامٍ فِي «السِّيَرَةِ النَّبَوِيَّةِ» (ج ٤

ص ١٨٥)، وَابْنُ الْأَثِيرِ فِي «أُسْدِ الْغَابَةِ» (ج ٤ ص ٤٣)، وَالْمِزِّيُّ فِي «تَهْذِيبِ الْكَمَالِ»

(ج ٢٠ ص ١٥٠) مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ، حَدَّثَنِي عَيْسَى بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَالِكٍ،

عَنْ عَطِيَّةَ بْنِ سُفْيَانَ بِهِ مُخْتَصَرًا.

قلت: وَهَذَا سَنَدُهُ حَسَنٌ، وَقَدْ صَرَّحَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ بِسَمَاعِهِ مِنْ عَيْسَى بْنِ

عَبْدِ اللَّهِ، وَكَمَا فِي رِوَايَةِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ الَّتِي أَشَارَ إِلَيْهَا

الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «الْإِصَابَةِ» (ج ٥ ص ٢٧٥)؛ فِي تَرْجَمَةِ عَطِيَّةَ بْنِ سُفْيَانَ بْنِ رَبِيعَةَ.

(١) وَهَذَا الْحَدِيثُ يُدَلُّ عَلَى شَهْرَةِ قِصَّةِ وَفِدِ ثَقِيفٍ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ وَإِسْلَامِهِمْ، وَأَنَّهُمْ

صَامُوا فِي رَمَضَانَ، وَقَدِمَ وَفِدُ ثَقِيفٍ فِي سَنَةِ تِسْعٍ مِنَ الْهِجْرَةِ.

وانظر: «الْإِصَابَةُ فِي تَمْيِيزِ الصَّحَابَةِ» لابْنِ حَجَرٍ (ج ٥ ص ٢٧٥)، و«الْبِدَايَةُ وَالنِّهَايَةُ» لابْنِ كَثِيرٍ (ج ٥

ص ٣٢)، و«الرُّوُضُ الْأَنْفُ» لِلْسَّهَيْلِيِّ (ج ٧ ص ٤١٨)، و«تَارِيخُ الْأُمَّمِ» لِلطَّبْرِيِّ (ج ٢ ص ١٧٩)، و«الْمُسْتَطْم

فِي تَارِيخِ الْأُمَّمِ» لابْنِ الْجَوَزِيِّ (ج ٣ ص ٣٥٢ و ٣٥٥)، و«التَّارِيخُ الْكَبِيرُ» لِلْبُخَارِيِّ (ج ٧ ص ١٠).

وَقَالَ مُحَقِّقُو «سُنَنِ ابْنِ مَاجَهَ» (ج ٢ ص ٦٤٢): (إِسْنَادُهُ حَسَنٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ، مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ وَهُوَ ابْنُ يَسَارِ الْمُطَّلِبِيِّ قَدْ صَرَّحَ بِسَمَاعِهِ مِنْ عَيْسَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ كَمَا فِي «السِّيَرَةِ النَّبَوِيَّةِ» لِابْنِ هِشَامٍ (٤ / ١٨٥)، وَكَمَا فِي رِوَايَةِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ ابْنِ إِسْحَاقَ الَّتِي أَشَارَ إِلَيْهَا الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «الإِصَابَةِ» (٥ / ٢٧٥) فِي تَرْجَمَةِ عَطِيَّةَ بْنِ سُفْيَانَ). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ رحمته الله فِي «الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ» (ج ٦ ص ٣٨٢): (عَطِيَّةُ بْنُ سُفْيَانَ بْنِ رَبِيعَةَ التَّقْفِيُّ؛ عَنِ الْوَفْدِ الَّذِينَ جَاؤُوا النَّبِيَّ ﷺ). اهـ
 قُلْتُ: وَالشَّاهِدُ قَوْلُهُ: (مَا نَرَى الشَّمْسَ ذَهَبَتْ كُلَّهَا)؛ حَيْثُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الصَّحَابَةَ رضي الله عنهم أَفْطَرُوا مَعَ بِلَالٍ رضي الله عنه فِي رَمَضَانَ، وَالشَّمْسُ قَدْ قَارَبَتْ الْغُرُوبَ، وَهِيَ طَالِعَةٌ فِي جِهَةِ الْمَغْرِبِ، لَمْ تَغِبْ بِالْكُلِّيَّةِ فِي الْأَرْضِ.
 وَكَذَلِكَ أَفْطَرَ النَّبِيُّ ﷺ قَبْلَهُمْ وَالشَّمْسُ طَالِعَةٌ وَأَخْبَرَ بِلَالٌ رضي الله عنه عَنْ ذَلِكَ، بِقَوْلِهِ: (مَا جِئْتُكُمْ حَتَّى أَكَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ)؛ أَي: أَكَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَالشَّمْسُ لَمْ تَغِبْ بِالْكُلِّيَّةِ فِي الْأَرْضِ.

قُلْتُ: وَقَدْ نَقَلَ الْعُلَمَاءُ حَدِيثَ: قِصَّةِ وَفْدِ ثَقَيْفٍ، وَمَا فِيهِ مِنْ إِفْطَارِ النَّبِيِّ ﷺ وَأَصْحَابِهِ رضي الله عنهم، وَالشَّمْسُ طَالِعَةٌ، لَمْ يَغِبْ قُرْصُ الشَّمْسِ بِالْكُلِّيَّةِ، وَلَمْ يُنْكَرُوا الْحَدِيثَ، بَلْ أَقْرَبُوهُ؛ مِنْهُمْ: الْحَافِظُ ابْنُ كَثِيرٍ فِي «الْبَدَايَةِ وَالنِّهَايَةِ» (ج ٥ ص ٣٢)، وَالْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «الإِصَابَةِ» (ج ٤ ص ٤٥٤)، وَ(ج ٥ ص ٢١٠)، وَالْحَافِظُ الْبُوصَيْرِيُّ فِي «إِتْحَافِ الْخَيْرَةِ» (ج ٣ ص ٤٣٨)، وَالْفَقِيهُ السُّهَيْلِيُّ فِي «الرَّوْضِ الْأَنْفِ»

(ج ٧ ص ٤١٨)، والفقهاء يحيى بن أبي بكر الحرصي في «بَهجة المحافل» (ج ٢ ص ٢٨)، والفقهاء المقرئ في «إمتاع الأسماع» (ج ١٤ ص ٣٠٩).

قال الفقهاء السهيلي رحمه الله في «الروض الأنف» (ج ٧ ص ٤١٨): (بَلالٌ وَوَفدٌ ثَقِيفٌ فِي رَمَضانَ: قال ابن إسحاق: وَحَدَّثني عيسى عَن عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَطِيَّةَ بْنِ سُفْيَانَ بْنِ رَبِيعَةَ الثَّقَفِيِّ، عَن بَعْضِ وَفدِهِمْ. قال: كان بلالٌ يأتينا حين أسلمنا وصمنا مع رسول الله ﷺ ما بقي من رمضان ببطرنا وسحورنا من عند رسول الله ﷺ فيأتينا بالسحور، وإنا لنقول إنا لنرى الفجر قد طلع فيقول قد تركت رسول الله ﷺ يتسحر لتأخير السحور ويأتينا ببطرنا، وإنا لنقول ما نرى الشمس كلها ذهبت بعد^(١). فيقول ما جئتكم حتى أكل رسول الله ﷺ؛ ثم يضع يده في الجنة فيلتقم منها). اهـ

وقال الفقهاء يحيى بن أبي بكر الحرصي رحمه الله في «بَهجة المحافل» (ج ٢ ص ٢٨): (كان قدومهم على النبي ﷺ في شهر رمضان عند مرجعه من تبوك روى عن بعض وفدهم [وهم: من الصحابة] قال: (كان بلالٌ يأتينا بعد أن أسلمنا بسحورنا، وإنا لنقول: أن الفجر قد طلع، فيقول: قد تركت رسول الله ﷺ! يتسحر، ويأتينا ببطورنا، وإنا لنقول: ما نرى الشمس ذهبت كلها بعد^(٢) فيقول: ما جئتكم حتى أكل

(١) قلت: فقد أقر السهيلي قصة وفد ثقيف في عهد رسول الله ﷺ، وصومهم في رمضان، وإفطارهم والشمس لم تغب بالكلية.

(٢) قلت: ولم يُنكر ابن أبي بكر الحرصي الفطر مع وجود قرص الشمس في الأفق وهي طالعة في قوله: (ما نرى الشمس ذهبت كلها بعد)، بل قال ذلك من السنة.

رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ثُمَّ يَضَعُ يَدَهُ فِي الْجَفْنَةِ فَيَلْتَمُّ مِنْهَا ... (وإِنَّا لَنَقُولُ إِنَّ الْفَجْرَ قَدْ طَلَعَ)؛
 أَي: مِنْ شِدَّةِ تَأْخِيرِ السَّحُورِ كَمَا هُوَ السَّنَةُ (بِفُطُورِنَا)؛ بِالْفَتْحِ أَيْضًا اسْمٌ لِمَا يُفْطَرُ بِهِ
 (مَا نُرَى الشَّمْسُ)؛ بِالضَّمِّ: أَي مَا نَظُنُّهَا (عَرَبْتُ)؛ أَي مِنْ شِدَّةِ تَعْجِيلِ الْفِطْرِ كَمَا هُوَ
 السَّنَةُ). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ كَثِيرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْبِدَايَةِ وَالنِّهَايَةِ» (ج ٥ ص ٣٩)؛ فَضْلٌ: قُدُومٌ
 وَفَدٍ ثَقِيفٍ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي رَمَضَانَ مِنْ سَنَةِ تِسْعٍ: (قَالَ ابْنُ إِسْحَاقَ: وَحَدَّثَنِي
 عَيْسَى بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عَطِيَّةَ بْنِ سُفْيَانَ بْنِ رَبِيعَةَ الثَّقَفِيِّ عَنْ بَعْضِ وَفِدِهِمْ قَالَ: كَانَ
 بِاللَّيْلِ يَأْتِينَا حِينَ أَسْلَمْنَا وَصُمْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَا بَقِيَ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ بِفُطُورِنَا
 وَسَحُورِنَا فَيَأْتِينَا بِالسَّحُورِ فَإِنَّا لَنَقُولُ إِنَّا لَنَرَى الْفَجْرَ قَدْ طَلَعَ؟ فَيَقُولُ: قَدْ تَرَكْتَ
 رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَتَسَحَّرُ لِتَأْخِيرِ السَّحُورِ، وَيَأْتِينَا بِفِطْرِنَا وَإِنَّا لَنَقُولُ مَا نَرَى الشَّمْسَ ذَهَبَتْ
 كَلِّهَا بَعْدُ^(١)، فَيَقُولُ مَا جِئْتَكُمْ حَتَّى أَكَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ يَضَعُ يَدَهُ فِي الْجَفْنَةِ فَيَلْقَمُ
 مِنْهَا). اهـ

وَقَالَ الْفَقِيهُ الْمَقْرِبِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «إِمْتَاعِ الْأَسْمَاعِ» (ج ١٤ ص ٣٠٩): (وَذَكَرَ فِي
 وَفَدٍ ثَقِيفٍ أَيْضًا أَنَّ بِلَالاً رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَانَ يَأْتِيهِمْ بِفِطْرِهِمْ، وَيُخَيِّلُ أَنَّ الشَّمْسَ لَمْ تَغِبْ،
 فَيَقُولُونَ: مَا هَذَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَّا لَنَنْظُرُ كَيْفَ إِسْلَامُنَا، فَيَقُولُونَ: يَا بِلَالُ مَا غَابَتْ

(١) قلتُ: وهذا إقرارُ ابنِ كثيرٍ في ثبوتِ قصَّةِ وفدِ ثَقِيفٍ، ولم يُنكَرْ إفطارَهُمُ والشَّمْسُ وَهِيَ طَالِعَةٌ بِجِهَةِ
 الْمَغْرِبِ فِي عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ.

الشَّمْسُ بَعْدَ؟^(١)، فيقولُ بِلاَلٌ رضي الله عنه: مَا جِئْتُكُمْ حَتَّى أَفْطَرَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم، وَكَانَ بِلاَلٌ رضي الله عنه يَأْتِيهِمْ بِالسَّحُورِ). اهـ

(٢) وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى رضي الله عنه، قَالَ: كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم فِي سَفَرٍ وَهُوَ صَائِمٌ، فَلَمَّا غَرَبَتِ الشَّمْسُ، قَالَ لِبَعْضِ الْقَوْمِ: يَا فُلَانُ، قُمْ فَاجِدْ لَنَا، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، لَوْ أُمْسَيْتَ، قَالَ: انزِلْ فَاجِدْ لَنَا، قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَلَوْ أُمْسَيْتَ، قَالَ: انزِلْ فَاجِدْ لَنَا، قَالَ: إِنَّ عَلَيْكَ نَهَارًا، قَالَ: انزِلْ فَاجِدْ لَنَا، فَتَزَلَّ فَجَدَحَ لَهُمْ، فَشَرِبَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم ثُمَّ قَالَ: (إِذَا رَأَيْتُمُ اللَّيْلَ قَدْ أَقْبَلَ مِنْ هَاهُنَا، فَقَدْ أَفْطَرَ الصَّائِمُ). وَفِي رِوَايَةٍ: (إِذَا غَابَتِ الشَّمْسُ مِنْ هَاهُنَا، وَجَاءَ اللَّيْلُ مِنْ هَاهُنَا^(٣) فَقَدْ أَفْطَرَ الصَّائِمُ)، وَفِي رِوَايَةٍ: (وَأَمَرَ بِلاَلًا)، وَفِي رِوَايَةٍ: (قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ الشَّمْسُ، قَالَ: انزِلْ فَاجِدْ لِي)، وَفِي رِوَايَةٍ: (لَوْ انْتظَرْتَ حَتَّى تُمْسِيَ، قَالَ انزِلْ فَاجِدْ لَنَا).

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (١٩٥٥ و ١٩٥٨ و ٢٩٤١)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (١١٠١)، وَأَحْمَدُ فِي «المُسْنَدِ» (١٩٣٩٥)، وَابْنُ دَاوُدَ فِي «سُنَنِهِ» (٢٣٥٢)، وَالنَّسَائِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (٣٢٩٧)، وَابْنُ حِبَّانَ فِي «صَحِيحِهِ» (٣٥١١)، وَ(٣٥١٢)، وَالْحَمِيدِيُّ فِي «المُسْنَدِ» (ج ٢ ص ٣١٢)، وَالْقَسْطَلَانِيُّ فِي «إِرْشَادِ السَّارِي» (ج ٤ ص ٥٩٠) مِنْ طُرُقٍ عَنِ سُلَيْمَانَ الشَّيْبَانِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي أَوْفَى رضي الله عنه فَذَكَرَهُ.

(١) قُلْتُ: وَلَمْ يُنْكَرِ الْمَقْرِبِيُّ إِفْطَارَ وَفِدْ تَقْيِيفٍ قَبْلَ غُرُوبِ الشَّمْسِ بِالْكُلِّيَّةِ.

(٢) وَأَشَارَ ه بِيَدِهِ نَحْوَ الْمَشْرِقِ، كَمَا فِي رِوَايَةٍ.

قلت: فالنبي ﷺ لم ينظر إلى وجود قرص الشمس نظراً تاماً، لذلك أعرض ﷺ عن قول بلال حين قال: «يا رسول الله الشمس»، واعتبر ﷺ غيبوبة الشمس، مع أنها لم تغيب كلها في الأرض^(١)، والله المستعان.

قال الفقيه ابن العربي رحمه الله في «القبس» (ج ٢ ص ٤٧٩)؛ مُعَلِّقًا عَلَى الْحَدِيثِ: (فَأَنْكَرَ الرَّجُلُ سُرْعَةَ الْفِطْرِ، فَأَعْلَمَهُ النَّبِيُّ ﷺ أَنَّ ذَلِكَ هُوَ الْحَقُّ!). اهـ

وقال الحافظ ابن حجر رحمه الله في «فتح الباري» (ج ٤ ص ١٩٧): (قَوْلُهُ فَاجْدَحْ بِالْجِيمِ ثُمَّ الْحَاءِ الْمُهْمَلَةِ وَالْجَدْحُ تَحْرِيكُ السَّوِيْقِ وَنَحْوِهِ بِالْمَاءِ بَعُودٌ يُقَالُ لَهُ الْمَجْدَحُ مُجَنَّحَ الرَّأْسِ وَزَعَمَ الدَّوْدِيُّ أَنَّ مَعْنَى قَوْلِهِ اجْدَحْ لِي أَيِ احْلِبْ وَغَلَطُوهُ فِي ذَلِكَ قَوْلُهُ إِنَّ عَلَيْكَ نَهَارًا يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ الْمَذْكُورُ كَانَ يَرَى كَثْرَةَ الصُّوِّ مِنْ شِدَّةِ الصَّحْوِ فَيُظَنُّ أَنَّ الشَّمْسَ لَمْ تَغْرُبْ وَيَقُولُ لَعَلَّهَا غَطَّهَا شَيْءٌ مِنْ جَبَلٍ وَنَحْوِهِ أَوْ كَانَ هُنَاكَ غَيْمٌ فَلَمْ يَتَحَقَّقْ غُرُوبُ الشَّمْسِ وَأَمَّا قَوْلُ الرَّاوي وَغَرَبَتِ الشَّمْسُ فَإِخْبَارٌ مِنْهُ بِمَا فِي نَفْسِ الْأَمْرِ وَإِلَّا فَلَوْ تَحَقَّقَ الصَّحَابِيُّ أَنَّ الشَّمْسَ غَرَبَتْ مَا تَوَقَّفَ لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ يَكُونُ مُعَانِدًا وَإِنَّمَا تَوَقَّفَ احتياطاً واستكشافاً عن حكم المسألة). اهـ

قلت: وهذا كله يدل على شدة تعجيل النبي ﷺ للإفطار.

(١) ويدل على ذلك أن لو ركب أحدكم على مرتفع يسير لראى قرص الشمس، لأنه لم يغيب كله، اللهم غفراً.

وقال الحافظُ ابنُ حَجَرٍ رحمتهُ في «فتح الباري» (ج ٤ ص ١٩٧): (ومَوْضِعُ الدَّلَالَةِ مِنْهُ مَا يُشْعِرُ بِهِ سِيَّاقَهُ مِنْ مَرَاجَعَةِ الرَّجُلِ لَهُ بِكَوْنِ الشَّمْسِ لَمْ تَعْرُبْ فِي جَوَابِ طَلْبِهِ لِمَا يُشِيرُ بِهِ فَهُوَ ظَاهِرٌ فِي أَنَّهُ كَانَ ﷺ صَائِمًا). اهـ

قلتُ: وهذا يدلُّ على أَنَّ حُصُولَ الغُرُوبِ لا يَلْزَمُ مِنْهُ أَنْ يَتَحَقَّقَ غُرُوبُ قُرْصِ الشَّمْسِ بالكُلِّيَّةِ، أَي: أَنَّ قُرْصَ الشَّمْسِ لَمْ يَغِبْ بالكُلِّيَّةِ، بل يُرَى عَيَانًا، وهذا يُسَمَّى غُرُوبًا عِنْدَ الْعَرَبِ، لأنَّ لا عِبْرَةَ بِنَهَايَةِ الشَّمْسِ فِي جِهَةِ الْمَغْرِبِ بِخَمْسِ دَقَائِقٍ عَنِ الْأَرْضِ، فَافْطَنْ لِهَذَا.

قال الإمامُ ابنُ الْمُلقِّنِ رحمتهُ في «الإعلام بفوائد عمدة الأحكام» (ج ٥ ص ١٢): (الإشارةُ فِي الْأَوَّلِ إِلَى جِهَةِ الْمَشْرِقِ، وَفِي الْآخِرِ إِلَى جِهَةِ الْمَغْرِبِ، وَهُمَا مُتَلَازمانِ فِي الْوُجُودِ: إِذْ لا يَقْبَلُ اللَّيْلُ إِلَّا إِذَا أَدْبَرَ النَّهَارُ). اهـ

قلتُ: فإذا أَقْبَلَ اللَّيْلُ؛ أَي: ظِلَامُهُ مِنْ جِهَةِ الْمَشْرِقِ، وَأَدْبَرَ النَّهَارُ؛ أَي: ضِيَاؤُهُ مِنْ جَانِبِ الْمَغْرِبِ، فَقَدْ أَفْطَرَ الصَّائِمِ.

فَهَذَا إِقْبَالُ الظَّلَامِ، وَإِدْبَارُ النَّهَارِ، وَهُوَ حِلُّ وَقْتِ فِطْرِ الصَّائِمِ.^(١)

(١) وانظر: «تحفة الباري» للأَنْصَارِيِّ (ج ٢ ص ٥٢٧)، و«الكواكبُ الدَّرَارِيَّةُ» للكَرْمَانِيِّ (ج ٩ ص ١٢٤)، و«فَيْضُ البَارِي» لِلْكَشْمِيرِيِّ (ج ٤ ص ١٠٢)، و«تُحْفَةُ الْأَخُوذِيِّ» لِلْمُبَارَكْفُورِيِّ (ج ٣ ص ٣٨٤)، و«عَوْنُ الْمَعْبُودِ» لِأَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْعَظِيمِ أَبِي بَدِي (ج ٦ ص ٤٧٨).

قال العلامة أبو عبد الرحمن العَظِيمُ آبادي رحمته في «عَوْنِ المَعْبُودِ» (ج ٦ ص ٤٧٨): (قوله عليه): (إِذَا جَاءَ اللَّيْلُ مِنْ هَاهُنَا): أَي: مِنْ جِهَةِ المَشْرِقِ، وقوله عليه: (وَذَهَبَ النَّهَارُ مِنْ هَاهُنَا)؛ أَي: مِنْ جِهَةِ المَغْرِبِ). اهـ

قلت: وَوَجْهُ الدَّلَالَةِ أَنَّ النَّبِيَّ لَمَّا تَحَقَّقَ عِنْدَهُ غُرُوبُ الشَّمْسِ، أَي: نَهَايَتِهَا، _ وَإِنْ كَانَ قُرْصُ الشَّمْسِ يُرَى _ لَمْ يَطْلُبْ مَزِيداً عَلَى ذَلِكَ، وَلَا تَنَفَّتْ إِلَى مُوَافَقَةِ مَنْ عِنْدَهُ مِنَ الصَّحَابَةِ الكَرَامِ عَلَى ذَلِكَ؛ بقوله: (يَا رَسُولَ اللَّهِ الشَّمْسُ، فَقَالَ عليه له: انزِلْ فَاجِدْ لِي، فَنَزَلَ فَجَدَحَ لَهُ^(١) فَشَرِبَ!)، فلو كَانَ يَجِبُ الإِمْسَاكُ حِينَ غِيَابِ قُرْصِ الشَّمْسِ بِالْكُلِّيَّةِ لَفَعَلَ ذَلِكَ، فَعَتَبَرَ عليه أَنَّ ذَلِكَ غُرُوبًا، بقوله عليه: (وَعَرَبَتِ الشَّمْسُ، فَقَدْ أَفْطَرَ الصَّائِمُ)؛ أَي: دَخَلَ فِي وَقْتِ الفِطْرِ.

قال الحافظُ ابنُ حَجَرٍ رحمته في «فَتْحِ البَارِي» (ج ٤ ص ١٩٧): (وفي الحديثِ استحبابُ تَعْجِيلِ الفِطْرِ، وأَنَّهُ لَا يَجِبُ إِمْسَاكُ جُزْءٍ مِنَ اللَّيْلِ مُطْلَقًا، بل مَتَى تَحَقَّقَ غُرُوبُ الشَّمْسِ حَلَّ الفِطْرِ). اهـ

(١) قوله عليه: «فاجدح»؛ بالجيم ثُمَّ حَاءُ المُهْمَلَةِ، والجَدْحُ تَحْرِيكُ السَّوِيْقِ بِالماءِ، ويُحْرَكُ حَتَّى يَسْتَوِيَ بِالعُودِ يُقَالُ لَهُ: المُجْدَحُ، مُجْتَحِ الرَّأْسِ يَخَاضُ بِهِ الأَشْرَبَةَ وَتَسْتَوِي، والجَدْحُ: خَلَطُ الشَّيْءِ بِغَيْرِهِ، والمَجْدَحَةُ: المُلَعَقَةُ.

انظر: «فتح الباري» لابن حَجَرٍ (ج ٤ ص ١٩٧)، و«عَوْنِ المَعْبُودِ» لأبي عبد الرحمن العَظِيمِ آبادي (ج ٦ ص ٤٧٩)، و«مَعَالِمِ السُّنَنِ» لِلْحَطَّابِيِّ (ج ٢ ص ١٦١)، و«النَّهْيَةُ فِي غَرِيبِ الحَدِيثِ» لِابْنِ الأَثِيرِ (ج ١ ص ٢٣٩)، و«المُعَلِّمُ بِفَوَائِدِ مُسْلِمٍ» لِلْمَازِرِيِّ (ج ٢ ص ٣٣)، و«المُفْصِحُ» لِابْنِ هِشَامٍ (ص ٨٧).

(٣) وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى، قَالَ: (كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي سَفَرٍ، فَقَالَ لِرَجُلٍ مِنَ الْقَوْمِ: انزِلْ فَاجِدْ لِي بِشْيَاءَ وَهُوَ صَائِمٌ، فَقَالَ: الشَّمْسُ يَا رَسُولَ اللَّهِ! قَالَ: انزِلْ فَاجِدْ لِي، قَالَ: فَانزَلَ فَجَدَّحَ لَهُ فَشَرِبَ، وَقَالَ: وَلَوْ تَرَاهَا^(١) أَحَدٌ عَلَيَّ بِعِيرِهِ لَرَأَاهَا، يَعْنِي الشَّمْسَ، ثُمَّ أَشَارَ النَّبِيُّ ﷺ بِيَدِهِ إِلَى الْمَشْرِقِ، قَالَ: إِذَا رَأَيْتُمُ اللَّيْلَ أَقْبَلَ مِنْ هَاهُنَا، فَقَدْ أَفْطَرَ الصَّائِمُ).

أثر صحيح

أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي «المُصَنَّفِ» (ج ٤ ص ٢٢٦) مِنْ طَرِيقِ سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ الشَّيْبَانِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى رَضِيَ اللَّهُ بِهِ. قلت: وهذا سنده صحيح.

وَقَالَ الشَّيْخُ الْأَبَانِيُّ رَضِيَ اللَّهُ فِي «مُخْتَصَرِ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ» (ج ١ ص ٥٧١): (زَادَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ (٤/٢٢٦/٧٥٩٤): (وَلَوْ تَرَاهَا أَحَدٌ عَلَيَّ بِعِيرِهِ لَرَأَاهَا، يَعْنِي: الشَّمْسَ)، وَسَنَدُهُ صَحِيحٌ عَلَيَّ شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ).

وَذَكَرَهُ ابْنُ تَيْمِيَّةَ فِي «شَرْحِ الْعُمْدَةِ» (ج ٣ ص ٤١٢) وَأَقْرَهُ؛ بِرِوَايَةِ ابْنِ عُيَيْنَةَ عَنِ الشَّيْبَانِيِّ عَنْ ابْنِ أَبِي أَوْفَى رَضِيَ اللَّهُ فِيهِ: (قَالَ: فَلَوْ نَزَا أَحَدٌ عَلَيَّ بِعِيرِهِ لَرَأَاهَا؛ يَعْنِي: الشَّمْسَ)، ثُمَّ أَشَارَ النَّبِيُّ ﷺ بِيَدِهِ قِبَلَ الْمَشْرِقِ).

قلت: وهذا الحديث يدل على أن النبي ﷺ أفطر مع وجود قرص الشمس لم يغيب كله، وشدة ضيائها، لقوله: (يا رسول الله الشمس)، وقوله: (إن عليك نهاراً)،

(١) معناه: لو ركب أحد منهم على بعيره لرأى الشمس طالعة لم تغيب بالكلية.

وَقَوْلِهِ: (وَلَوْ تَرَأَاهَا أَحَدٌ عَلَيَّ بِعَيْرِهِ لَرَأَاهَا؛ يَعْنِي الشَّمْسُ!)، مَعَ أَنَّهُ قَالَ: (لَمَّا غَابَتْ الشَّمْسُ)، فَهَذَا يُسَمَّى عِنْدَ الْعَرَبِ غُرُوبًا، وَهُوَ نِهَائَةُ الشَّمْسِ^(١)، فَافْطَنَ لِهَذَا تَرَشَّدَ. قُلْتُ: فَمِنْ فِقْهِ الْعَبْدِ تَعْجِيلُ فِطْرِهِ، وَتَأْخِيرُ سُحُورِهِ، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ. قُلْتُ: وَالْعِبْرَةُ بِغُرُوبِ الشَّمْسِ، أَوْ قُرْبِ الْغُرُوبِ، وَلَا حَاجَةَ إِلَيَّ أَنْ يَزُولَ النُّورُ الْقَوِيُّ، أَوْ الْحُمْرَةُ، بَلْ بِمُجَرَّدِ مَا يَغِيبُ قُرْصُ الشَّمْسِ، أَوْ قَارَبَ يَفْطُرُ الصَّائِمُ، كَمَا فَعَلَ الصَّحَابَةُ الْكِرَامُ.

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْقَيْمِ رحمته فِي «زَادِ الْمَعَادِ» (ج ٢ ص ٥٠): (وَكَانَ يُعَجِّلُ الْفِطْرَ وَيَحْضُ عَلَيْهِ، ... وَكَانَ يَحْضُ عَلَى الْفِطْرِ بِالتَّمْرِ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَعَلَى الْمَاءِ، هَذَا مِنْ كَمَالِ شَفَقَتِهِ عَلَى أُمَّتِهِ وَنُصْحِهِمْ ... وَكَانَ ﷺ يُفْطِرُ قَبْلَ أَنْ يُصَلِّيَ). اهـ. قُلْتُ: وَهَذَا الْحَدِيثُ يَدُلُّ عَلَيَّ أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ أَفْطَرَ عَلَيَّ أَمْرٍ غَيْرِ مُعْتَادٍ لِإِبِلَالِ بْنِ رَبَاحٍ رضي الله عنه، وَهُوَ إِفْطَارُهُ ﷺ مَعَ وُجُودِ قُرْصِ الشَّمْسِ، وَأَنَّ الْمُعْتَادَ عِنْدَ بِلَالٍ رضي الله عنه هُوَ إِفْطَارُ النَّبِيِّ ﷺ مَعَ مَغِيبِ قُرْصِ الشَّمْسِ بِالْكَلْبِيَّةِ^(٢)، فَأَرَادَ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يُعَلِّمَ الصَّحَابَةَ

(١) قُلْتُ: وَلَا يَلْتَفِتُ إِلَيَّ مَنْ لَمْ يَفْقَهُ هَذَا الْحُكْمَ فِي تَعْجِيلِ الْإِفْطَارِ عَلَيَّ هَذِهِ الطَّرِيقَةَ فِي هَذَا الْعَصْرِ، لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَفْطَرَ وَلَمْ يَلْتَفِتْ إِلَيَّ قَوْلِ بِلَالٍ رضي الله عنه، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ.

(٢) لِذَلِكَ لَوْ تَحَقَّقَ لِإِبِلَالِ بْنِ رَبَاحٍ رضي الله عنه أَنَّ الشَّمْسَ قَدْ غُرِبَتْ بِالْكَلْبِيَّةِ مَا تَوَقَّفَ عَنِ أَمْرِ الرَّسُولِ ﷺ، لِأَنَّهُ يَعْرِفُ حُكْمَ غُرُوبِ الشَّمْسِ بِهَذَا الْمُسْتَوَى لِأَذَانِهِ فِي الْمَدِينَةِ لِصَلَاةِ الْمَغْرِبِ فِي الْمَسْجِدِ النَّبَوِيِّ، فَهَذَا لَا يُخْفَى عَلَيْهِ، وَالَّذِي خَفِيَ عَلَيْهِ أَنَّ وَقْتَ الْغُرُوبِ قَدْ دَخَلَ مَعَ طُلُوعِ الشَّمْسِ، وَحَلَّ الْإِفْطَارُ، وَحَلَّتْ صَلَاةُ الْمَغْرِبِ، فَأَرَادَ أَنْ يَسْتَكْشِفَ عَنِ حُكْمِ الْمَسْأَلَةِ هَذِهِ، فَعَلَّمَهُ النَّبِيُّ ﷺ صِحَّةَ هَذَا الْحُكْمِ وَأَنَّهُ الْحَقُّ، وَمَا كَانَ عَلَيْهِ ﷺ إِلَّا التَّسْلِيمَ لِأَمْرِ الرَّسُولِ ﷺ.

الْكَرَامِ ﷺ أَنْ تَعَجِيلَ الْفِطْرَ بِهَذَا الْمُسْتَوَى مِنَ الشَّمْسِ مِنَ الدِّينِ، وَهَذَا مِنْ بَابِ التَّيْسِيرِ عَلَى الْأُمَّةِ، وَهُوَ مُوَافِقٌ لِأُصُولٍ مِنْ أُصُولِ الشَّرِيعَةِ الْغَرَاءِ: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمْ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمْ الْعُسْرَ﴾ [البقرة: ١٨٥]، وَقَدْ عَمِلَ بِذَلِكَ الصَّحَابَةُ الْكَرَامُ، وَهُمْ أَعْلَمُ النَّاسِ بِأَحْكَامِ الشَّرِيعَةِ الْمُطَهَّرَةِ.^(١)

قلت: وَهَذَا يُرِيدُ الصَّحَابِيُّ أَنْ يُفَسِّرَ الْحَدِيثَ الْمُجْمَلَ فِي الْفَاطِظِ؛ بِقَوْلِهِ: (وَلَوْ تَرَاهَا أَحَدٌ عَلَى بَعِيرِهِ لَرَأَاهَا، يَعْنِي الشَّمْسُ)^(٢)، وَيَبِينُ حُكْمَ غُرُوبِ الشَّمْسِ بِهَذَا الْمُسْتَوَى، وَأَنَّ تَفْسِيرَ الصَّحَابِيِّ الْحَاضِرِ فِي مَوْجِعِ الْحَادِثَةِ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ أَوْلَى مِنْ غَيْرِهِ مِمَّنْ لَمْ يَكُنْ حَاضِرًا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، وَهَذَا فِيهِ رَدٌّ عَلَى مَنْ فَسَّرَ طُلُوعَ الشَّمْسِ بِالْحُمْرَةِ فِي الْأُفُقِ: ﴿إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عَجَابٌ﴾ [ص: ٥].

وانظر: «القبس» لابن العربي (ج ٢ ص ٤٧٦)، و«فتح الباري» لابن حجر (ج ٤ ص ١٩٧).

(١) وَهَذَا مُطَابِقٌ لِظَاهِرِ الْقُرْآنِ، وَشَهَادَةِ الْأَثَرِ السَّلَفِيَّةِ لَهُ، وَمُوَافِقَةٌ لِأَصْلِ مِنْ أُصُولِ الشَّرِيعَةِ الْغَرَاءِ: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمْ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمْ الْعُسْرَ﴾ [البقرة: ١٨٥]، وَعَمِلَ الصَّحَابَةُ ﷺ بِهَذَا الْحُكْمِ.

(٢) وَهَذَا يَدُلُّ أَنَّ الشَّمْسَ فِي الْأُفُقِ مُرْتَفِعَةٌ خَلْفَ مُرْتَفِعِ صَغِيرٍ مِنْ تَلٍّ، أَوْ سَهْلٍ وَنَحْوِهِمَا، وَذَلِكَ مِنْ قَوْلِهِ لَوْ رَكَبَ أَحَدُنَا عَلَى بَعِيرِهِ لَرَأَى الشَّمْسَ طَالِعَةً، وَكَمَا هُوَ مَعْلُومٌ أَنَّ الْبَعِيرَ لَيْسَ طَوْلُهُ بِالْعَالِيِّ الَّذِي يَرَى فَوْقَهُ الشَّمْسَ مِنْ خَلْفِ جَبَلٍ مِثْلًا، فَنَتَبَّهُ.

وانظر: «فتح الباري» لابن حجر (ج ٤ ص ١٩٧).

قلت: وَهَذَا يَدُلُّ أَيْضًا عَلَى أَنَّ الْأَرْضَ كَانَتْ غَيْرَ مُسْتَوِيَةٍ؛ لِيَرَى النَّاطِرُ الشَّمْسَ
بُوقُوفِهِ عَلَى قَدَمِهِ، بَلْ لَا بُدَّ أَنْ يَحْتَاجَ النَّاطِرُ إِلَى أَرْضٍ مُرْتَفَعَةٍ لِيَرَاهَا^(١)؛ لِقَوْلِهِ: (وَلَوْ
تَرَاهَا أَحَدٌ عَلَى بَعِيرِهِ لَرَاهَا، يَعْنِي الشَّمْسَ)، فَافْطَنْ لِهَذَا.

قلت: وَأَصِفْ إِلَيْهِ قَوْلَ بِلَالِ بْنِ رَبَاحٍ رضي الله عنه: (الشَّمْسُ يَا رَسُولَ اللَّهِ!)، وَقَوْلَهُ: (إِنَّ
عَلَيْكَ نَهَارًا)^(٢)، وَأَنَّهُ إِذَا وُجِدَ النَّهَارُ لِابْدَاءِ أَنْ تُوجَدَ الشَّمْسُ طَالِعَةً فِي الْأُفُقِ،
وَالصَّحَابَةُ الْكِرَامُ رضي الله عنهم هُمْ عُرْبٌ، وَيَتَكَلَّمُونَ بِاللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ، وَيَعْرِفُونَ حَقِيقَةَ النَّهَارِ
وَوُجُودِهِ، وَيَكُونُ ذَلِكَ مَعَ طُلُوعِ الشَّمْسِ لَا مَعَ غَيْبِهَا بِالْكُلِّيَّةِ، فَافْطَنْ لِهَذَا.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ رحمته الله فِي «فَتْحِ الْبَارِي» (ج ٤ ص ١٩٧): (قَوْلُهُ: (إِنَّ عَلَيْكَ
نَهَارًا) يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ الْمَذْكُورُ كَانَ يَرَى كَثْرَةَ الضَّوِّ مِنْ شِدَّةِ الصَّحْوِ فَيُظَنُّ أَنَّ
الشَّمْسَ لَمْ تَعْرُبْ وَيَقُولُ لَعَلَّهَا غَطَّاهَا شَيْءٌ مِنْ جَبَلٍ وَنَحْوِهِ). اهـ

(١) وَهَذَا فِيهِ رَدٌّ عَلَى مَنْ زَعَمَ أَنَّ الْأَرْضَ كَانَتْ مُسْتَوِيَةً!.

(٢) وَإِنَّ مِنَ الْعَجَبِ أَنْ يَتَوَجَّهَ الْبَعْضُ إِلَى إِنْكَارِ هَذِهِ الْأَلْفَاطِ الصَّرِيحَةِ فِي الْحُكْمِ، وَيُفَسِّرُهَا بِأَنَّ الْمُرَادَ مِنْ
قَوْلِهِ: (إِنَّ عَلَيْكَ نَهَارًا)، وَقَوْلِهِ: (الشَّمْسُ يَا رَسُولَ اللَّهِ)؛ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ لِأَنَّهُ رَأَى آثَارَ الضِّيَاءِ وَالْحُمْرَةِ الَّتِي بَعْدَ
عُرُوبِ الشَّمْسِ بِالْكُلِّيَّةِ! ﴿إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ يُرَادُ﴾ [ص: ٦].

قلت: وَهَؤُلَاءِ بِقَوْلِهِمْ هَذَا يَتَّهَمُونَ وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ بِبِلَالِ بْنِ رَبَاحٍ رضي الله عنه بِأَنَّهُ لَا يُمَيِّزُ بَيْنَ صِفَةِ الشَّمْسِ، وَبَيْنَ
صِفَةِ الْحُمْرَةِ فِي الْأُفُقِ؛ أَي: أَنَّهُ لَا يَعْرِفُ فِي سُكْلِ الشَّمْسِ، وَسُكْلِ الْحُمْرَةِ: ﴿إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عَجَابٌ﴾ [ص:
٥].

لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ الْحُمْرَةُ، أَوْ الضِّيَاءُ، لِأَنَّهُ يَعْرِفُ سُكْلَ الشَّمْسِ، وَلِذَلِكَ قَالَ: (الشَّمْسُ يَا
رَسُولَ اللَّهِ)، وَلَمْ يَقُلْ: (الْحُمْرَةُ)؛ لِمَعْرِفَتِهِ بِصِفَةِ الشَّمْسِ، وَصِفَةِ الْحُمْرَةِ، فَافْهَمْ لِهَذَا.

قلت: والصحيح أن الشمس غطاها شيء من سهل، أو تل، أو مرتفع، ونحو ذلك، وهذا يدل أنها لم تغب بالكليّة، فهي خلف هذا المرتفع لقوله: (ولو تراها أحد على بعيره لراها)، لأن لو تحقق ليلال بن رباح رضي الله عنه أن الشمس قد غربت بالكليّة ما توقف عن الجدح، وإنما توقف عن الجدح لطلوع قرص الشمس فوق الأرض، وهذا ظاهر لمن تدبر الحديث.

قال الحافظ ابن حجر رحمته الله في «فتح الباري» (ج ٤ ص ١٩٧): (وأما قول الراوي: (وغربت الشمس)؛ فإنخباراً منه بما في نفس الأمر، وإلا فلو تحقق الصحابي أن الشمس غربت^(١) ما توقف؛ لأنه حينئذ يكون معانداً^(٢)، وإنما توقف احتياطاً واستكشافاً عن حكم المسألة^(٣). اهـ

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله في «درء تعارض العقل والنقل» (ج ٧ ص ٦٧٢): (والمقصود هنا أن السلف كانوا أكمل الناس في معرفة الحق وأدلتهم، والجواب عما يعارضه). اهـ

- (١) وهذا يدل على أن الشمس لم تغب بالكليّة، فإذ ذلك سأل بلال بن رباح رضي الله عنه النبي صلى الله عليه وسلم عن هذا الحكم الجديد في تعجيل الإفطار بهذا المستوى من الشمس.
- (٢) قلت: وما أكثر أهل العناد في العصر نعوذ بالله من الخذلان.
- (٣) والمسألة هذه هي إفتار الصائم مع وجود قرص الشمس.

قال الحافظ ابن حجر رحمته الله في «فتح الباري» (ج ٤ ص ١٩٧): (وموضع الدلالة منه ما يشعر به سياق من مراجعة الرجل له بكون الشمس لم تغرب). اهـ؛ يعني: لم تغرب بالكليّة.

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ٣ ص ١٥٧): (ثُمَّ مِنْ طَرِيقَةِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ: اتَّبَاعُ آثَارِ رَسُولِ اللهِ ﷺ بَاطِنًا وَظَاهِرًا، وَاتِّبَاعُ سَبِيلِ السَّابِقِينَ الْأَوَّلِينَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَلَائِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «إِجْمَالِ الْإِصَابَةِ» (ص ٦٦): (الْمُعْتَمَدُ أَنَّ التَّابِعِينَ أَجْمَعُوا عَلَى اتِّبَاعِ الصَّحَابَةِ فِيمَا وَرَدَ عَنْهُمْ، وَالْأَخْذِ بِقَوْلِهِمْ وَالْفُتْيَا بِهِ، مِنْ غَيْرِ نَكِيرٍ مِنْ أَحَدٍ مِنْهُمْ، وَكَانُوا مِنْ أَهْلِ الْاجْتِهَادِ أَيْضًا). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ الْأَجْرِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الشَّرِيعَةِ» (ج ١ ص ٣٠١): (عَلَامَةٌ مَنْ أَرَادَ اللهُ تَعَالَى بِهِ خَيْرًا سَلُوكُهُ هَذَا الطَّرِيقَ كِتَابُ اللهِ، وَسُنَنُ رَسُولِ اللهِ ﷺ، وَسُنَنُ أَصْحَابِهِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ، وَمَنْ تَبِعَهُمْ بِإِحْسَانٍ، وَمَا كَانَ عَلَيْهِ أُمَّةُ الْمُسْلِمِينَ فِي كُلِّ بَلَدٍ). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ الدَّارِمِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الرَّدَّ عَلَى الْجَهْمِيَّةِ» (ص ٢١٠): (فَإِنْ كُنْتُمْ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ، وَعَلَى مِنْهَاجِ أَسْلَافِهِمْ، فَاقْتَبِسُوا الْعِلْمَ مِنْ آثَارِهِمْ، وَاقْتَبِسُوا الْهُدَى مِنْ سَبِيلِهِمْ، وَارْضُوا بِهِذِهِ الْآثَارِ إِمَامًا، كَمَا رَضِيَ الْقَوْمُ بِهَا لِأَنْفُسِهِمْ إِمَامًا). اهـ

قُلْتُ: فَعَلَيْكَ بِمَذْهَبِ السَّلَفِ الصَّالِحِ فِي أَحْكَامِ الدِّينِ، وَالِاقْتِدَاءِ بِهِمْ فِيهِ وَاتِّبَاعِهِمْ جُمْلَةً وَتَفْصِيلًا.^(١)

قُلْتُ: وَيَبَانَ السُّنَّةُ وَالْآثَرُ لِلْقُرْآنِ حُجَّةٌ عَلَى أَقْوَالِ الْعُلَمَاءِ، وَالْمَذَاهِبِ، وَالْآرَاءِ، فَلَا يُحِلُّ تَقْدِيمَ تَفْسِيرِ عَالِمٍ، أَوْ إِمَامٍ، أَوْ مَذْهَبٍ، أَوْ تَقْرِيرِ عَقْلِ عَلَى تَفْسِيرِ السُّنَّةِ

(١) قُلْتُ: وَعَلَيْكَ بِمُجَانِبَةِ كُلِّ مَذْهَبٍ، لَا يَذْهَبُ إِلَيْهِ السَّلَفُ الصَّالِحُ فِي أَصُولِ الدِّينِ وَفُرُوعِهِ.

وانظر: «خلق أفعال العباد» للبخاري (ص ١٣٤)، و«الفتاوى» لابن تيمية (ج ٥ ص ٢٤).

وَالْأَثَرِ وَعَلَى بَيَانِهِمَا، وَلَا يُحِلُّ نَصْبُ الْخِلَافِ بَيْنَ السُّنَّةِ وَالْأَثَرِ، وَبَيْنَ قَوْلِ مَذْهَبٍ،
أَوْ مُحَاوَلَةِ تَوْفِيقِ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ، اللَّهُمَّ غُفْرًا.

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْقَيْمِ رحمته: (وَهَكَذَا تَجِدُ كُلَّ مُجَادِلٍ فِي نُصُوصِ الْوَحْيِ
بِالْبَاطِلِ، إِنَّمَا يَحْمِلُهُ عَلَى ذَلِكَ؛ كِبَرٌ فِي صَدْرِهِ مَا هُوَ بِبَالِغِهِ).^(١) اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رحمته فِي «الْفُرْقَانِ» (ص ٢٣٤): (الْقُرْآنُ وَالْحَدِيثُ
إِذَا عُرِفَ تَفْسِيرُهُ مِنْ جِهَةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ يُحْتَجَّ إِلَى أَقْوَالِ أَهْلِ
اللُّغَةِ). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رحمته فِي «الْفُرْقَانِ» (ص ١٨٦): (مَنْ كَانَ أَعْظَمُ
تَّبَاعًا لِكِتَابِهِ الَّذِي أَنْزَلَهُ، وَنَبِيِّهِ الَّذِي أَرْسَلَهُ؛ كَانَ أَعْلَمَ فُرْقَانًا). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رحمته فِي «الْفُرْقَانِ» (ص ٢٣٦): (لَا يُوجَدُ فِي كَلَامِ
أَحَدٍ مِنَ السَّلَفِ أَنَّهُ عَارَضَ الْقُرْآنَ بِعَقْلِ، وَرَأْيٍ، وَقِيَاسٍ). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رحمته فِي «الْفُرْقَانِ» (ص ٢٣١): (النِّزَاعُ الْحَادِثُ
بَعْدَ إِجْمَاعِ السَّلَفِ خَطَأٌ قَطْعًا). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رحمته فِي «مُخْتَصَرِ الْفَتَاوَى الْمِصْرِيَّةِ» (ص ٥٥٦):
(فَمَنْ ظَنَّ أَنَّهُ يَأْخُذُ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ بِدُونِ أَنْ يَقْتَدِيَ بِالصَّحَابَةِ، وَيَتَّبِعَ غَيْرَ سَبِيلِهِمْ
فَهُوَ مِنْ أَهْلِ الْبِدْعِ وَالضَّلَالِ). اهـ

(١) «مُخْتَصَرِ الصَّوَاغِقِ الْمُرْسَلَةِ» (ج ١ ص ١٢٦).

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ٢٦ ص ٢٨١): (لَيْسَ لِأَحَدٍ

أَنْ يَدْفَعَ الْمَعْلُومَ مِنْ سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِقَوْلِ أَحَدٍ مِنَ الْخَلْقِ). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حِبَّانَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ١ ص ٢٩٠): (الْعُلَمَاءُ وَرَثَةُ

الْأَنْبِيَاءِ) وَالْأَنْبِيَاءُ لَمْ يُورَثُوا إِلَّا الْعِلْمَ، وَعِلْمُ نَبِيِّنا ﷺ سُنَّتُهُ، فَمَنْ تَعَرَّى عَنْ مَعْرِفَتِهَا لَمْ يَكُنْ مِنْ وَرَثَةِ الْأَنْبِيَاءِ). اهـ

٤) وَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَاءَهُ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ يَوْمَ

الْخَنْدَقِ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَاللَّهِ مَا كِدْتُ أَنْ أَصَلِّيَ حَتَّى كَادَتِ الشَّمْسُ تَغْرُبُ -

يَعْنِي: وَهِيَ طَالِعَةٌ - وَذَلِكَ بَعْدَ مَا أَفْطَرَ الصَّائِمُ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: وَاللَّهِ مَا صَلَّيْتُهَا، فَزَلَّ

النَّبِيُّ ﷺ إِلَى بَطْحَانَ وَأَنَا مَعَهُ، فَتَوَضَّأْتُ ثُمَّ صَلَّيْتُ يَعْنِي الْعَصْرَ بَعْدَ مَا غَرَبَتِ الشَّمْسُ، ثُمَّ

صَلَّيْتُ بَعْدَهَا الْمَغْرِبَ».

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (٥٩٦)، و(٥٩٨)، و(٦٤١)، و(٤١١٢) مِنْ

طَرِيقِ أَبِي سَلَمَةَ قَالَ: أَخْبَرَنَا جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بِهِ.

فَقَوْلُهُ: (بَعْدَ مَا أَفْطَرَ الصَّائِمُ)؛ فَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْإِفْطَارَ لِلصَّائِمِ قَدْ حُدِّدَ بِوَقْتِ

مُحَدَّدٍ فِي الشَّرْعِ، وَهُوَ فِطْرُهُ وَالشَّمْسُ طَالِعَةٌ فِي جِهَةِ الْمَغْرِبِ فِي الْأُفُقِ، لِقَوْلِهِ: (وَاللَّهِ

مَا كِدْتُ أَنْ أَصَلِّيَ حَتَّى كَادَتِ الشَّمْسُ تَغْرُبُ وَذَلِكَ بَعْدَ مَا أَفْطَرَ الصَّائِمُ)؛ يَعْنِي: لَمْ

تَغِيبَ بِالْكُلِّيَّةِ، بَلْ كَادَتِ الشَّمْسُ أَنْ تَغْرُبَ، وَقَدْ صَلَّيْتُ النَّبِيُّ ﷺ فِي وَفْتِ غُرُوبِ

الشَّمْسِ بِالْكُلِّيَّةِ، مَعَ إِثْبَاتِ الْغُرُوبِ الْأَوَّلِ، وَهُوَ قَبْلُ مَغِيبِ قُرْصِ الشَّمْسِ حِينَ أَفْطَرَ

الصَّائِمِ، كَمَا بَيَّنَّ ذَلِكَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، وَأَقْرَهُ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى ذَلِكَ.

وَفِي رِوَايَةٍ لِمُسْلِمٍ فِي «صَحِيحِهِ» (٦٣١) قَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رضي الله عنه: (يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَاللَّهِ مَا كِدْتُ أَنْ أَصَلِّيَ الْعَصْرَ، حَتَّى كَادَتْ أَنْ تَغْرُبَ الشَّمْسُ).

قُلْتُ: وَيُؤَكِّدُ ذَلِكَ مَا بَيْنَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ رضي الله عنه فِي هَذَا الْغُرُوبِ فِي يَوْمِ الْخَنْدَقِ؛ وَهُوَ يَرَى الشَّمْسَ طَالِعَةً بِقَوْلِهِ رضي الله عنه: (حَتَّى أَحْمَرَّتِ الشَّمْسُ، أَوْ اصْفَرَّتْ) ^(١) فِي الرِّوَايَةِ الْأُخْرَى، وَهَذَا الْمُسْتَوَى مِنَ الشَّمْسِ يُسَمَّى غُرُوبًا عِنْدَ الصَّحَابَةِ رضي الله عنهم.

إِذَا فَقُولُهُ: (بَعْدَ مَا أَفْطَرَ الصَّائِمُ)؛ أَي: إِذَا كَانَ الْمَقْصُودُ بَعْدَ الْغُرُوبِ الْكَلْبِيِّ، فَمَا الْحَاجَةُ مِنْ تِكْرَارِ قَوْلِهِ: (ثُمَّ صَلَّى الْعَصْرَ بَعْدَ مَا غَرَبَتِ الشَّمْسُ)، فَهَذَا يَعْنِي أَنَّ مَعْنَى قَوْلِهِ: (بَعْدَ مَا أَفْطَرَ الصَّائِمُ)؛ أَي: أَنَّ هَذَا هُوَ الْمَعْرُوفُ عِنْدَهُمْ بِوَقْتِ إِفْطَارِ الصَّائِمِ ^(٢)، وَهُوَ: (عِنْدَ مَا كَادَتْ الشَّمْسُ تَغْرُبُ)؛ أَي أَنَّ الشَّمْسَ لَمْ تَغْرُبْ بِالْكَلْبِيَّةِ، بَلْ قُرْصُهَا يُرَى وَقَدْ أَحْمَرَّتْ، وَاصْفَرَّتْ فِي الْأَفُقِ بِجِهَةِ الْمَغْرِبِ، وَقَدْ دَنَتْ بِالْقُرْبِ مِنَ الْأَرْضِ. قُلْتُ: فَعَمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رضي الله عنه ذَكَرَ الْغُرُوبَيْنِ مَعًا فِي حَدِيثٍ وَاحِدٍ، الْأَوَّلُ: غُرُوبُ الشَّمْسِ فِي الْأَفُقِ، وَهِيَ طَالِعَةٌ، وَالثَّانِي: الْغُرُوبُ الْكَلْبِيُّ، وَهُوَ سُقُوطُ قُرْصِ الشَّمْسِ بِالْكَلْبِيَّةِ.

فَالْوَقْتُ الْأَوَّلُ: لِإِفْطَارِ الصَّائِمِ، وَهُوَ وَقْتُ دُخُولِ صَلَاةِ الْمَغْرِبِ أَيْضًا.

وَالْوَقْتُ الثَّانِي: بَعْدَ إِخْفَاءِ قُرْصِ الشَّمْسِ.

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (٦٢٨).

(٢) قُلْتُ: فَنَفَطَّرَ الصَّائِمُ بِقُرْبِ الْغُرُوبِ؛ أَي: وَالشَّمْسُ قُرْبُ الْأَرْضِ مِنْ جِهَةِ الْغُرُوبِ، كَمَا تَدُلُّ عَلَيْهِ: (كَادَ)؛ أَي: (حَتَّى كَادَتْ الشَّمْسُ تَغْرُبُ، وَذَلِكَ بَعْدَ مَا أَفْطَرَ الصَّائِمِ)، فَذَكَرَ ذَلِكَ لِلْفَائِدَةِ.

وانظر: «فَتْحَ الْبَارِي» لابن حجر (ج ٢ ص ١٢٣).

ثم قوله ﷺ: (وَذَلِكَ بَعْدَ مَا أَفْطَرَ الصَّائِمُ)؛ فَيَكُونُ لَيْسَ فِي ذِكْرِهِ أَيِّ فَائِدَةٍ لِهَذِهِ الْعِبَادَةِ إِنْ كَانَ بَعْدَ غُرُوبِ الشَّمْسِ بِالْكُلِّيَّةِ؛ فَهُوَ ﷺ أَرَادَ أَنْ يُبَيِّنَ وَقْتَ إِفْطَارِ الصَّائِمِ، وَهَذَا يَكُونُ فِي الْغُرُوبِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ بَيْنَ الْغُرُوبِ الثَّانِي، لِأَنَّهُ كَرَّرَ كَلِمَةَ: (بَعْدَ مَا غَرَبَتْ الشَّمْسُ)، هَذَا فِي الْغُرُوبِ الثَّانِي بِالْكُلِّيَّةِ، وَالنَّبِيُّ ﷺ صَلَّى صَلَاةَ الْعَصْرِ فِي هَذَا الْوَقْتِ؛ لِأَنَّ الْمُشْرِكِينَ شَعَلُوهُ عَنْهَا فَتَأَخَّرَ فِي صَلَاتِهَا إِلَى أَنْ غَرَبَتْ الشَّمْسُ فِي الْأَرْضِ، وَهَذَا الْغُرُوبُ الثَّانِي.

قلت: وَهَذَا يُبَيِّنُ أَنَّهُ مَعْرُوفٌ عِنْدَهُمْ إِذَا كَادَتْ الشَّمْسُ تَغْرُبُ، أَنَّ ذَلِكَ مِنَ الْغُرُوبِ، وَهُوَ وَقْتُ إِفْطَارِ الصَّائِمِ، وَإِلَّا مَا فَائِدَةُ لَذِكْرِهِ ﷺ لَوْ قَتِ إِفْطَارِ الصَّائِمِ، إِلَّا لِيُبَيِّنَ وَقْتَ الْإِفْطَارِ، وَوَقْتَ الْغُرُوبِ الْأَوَّلِ، وَوَقْتَ الْغُرُوبِ الثَّانِي الَّذِي حَصَلَ بَعْدَ ذَلِكَ، وَإِلَّا لِمَاذَا كَرَّرَ لِلْغُرُوبَيْنِ؟!.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُمُ اللَّهُ فِي «فَتْحِ الْبَارِي» (ج ٢ ص ١٢٣): (وَالَّذِي يَظْهَرُ لِي أَنَّ الْإِشَارَةَ بِقَوْلِهِ: (وَذَلِكَ بَعْدَ مَا أَفْطَرَ الصَّائِمُ)؛ إِشَارَةٌ إِلَى الْوَقْتِ^(١) الَّذِي حَاطَبَ بِهِ عُمَرُ ﷺ النَّبِيَّ ﷺ لَا إِلَى الْوَقْتِ الَّذِي صَلَّى فِيهِ عُمَرُ ﷺ الْعَصْرَ، فَإِنَّهُ كَانَ: (قُرْبَ الْغُرُوبِ)^(٢)، كَمَا تَدُلُّ عَلَيْهِ: (كَادَ)). اهـ.

(١) قلت: وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ هُنَاكَ وَفْتَانٍ فِي الْحَدِيثِ الْوَاحِدِ.

(٢) قلت: وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ أَتْنَاءَ مُحَاطَبَةِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ ﷺ لِلنَّبِيِّ ﷺ كَانَ وَقْتُ إِفْطَارِ الصَّائِمِ، وَهُوَ أَتْنَاءَ الْغُرُوبِ الْأَوَّلِ، وَالشَّمْسُ طَالِعَةٌ؛ لِأَنَّ لَا فَائِدَةَ مِنْ ذِكْرِ ذَلِكَ إِذَا كَانَ يَعْنِي بَعْدَ غُرُوبِ الشَّمْسِ بِالْكُلِّيَّةِ، لِأَنَّ تَكَرَّرَتْ كَلِمَةُ: (بَعْدَ مَا غَرَبَتْ الشَّمْسُ)، أَي: الْغُرُوبِ الْكُلِّيِّ، وَهَذَا الَّذِي دَلَّتْ عَلَيْهِ الْأَلْفَاظُ الْأُخْرَى فِي نَفْسِ يَوْمِ الْخَنْدَقِ وَغَيْرِهِ، وَاللَّهُ وَلِيُّ التَّوْفِيقِ.

وَبَوَّبَ عَلَيْهِ الْحَافِظُ الْبُخَارِيُّ رحمته فِي «صَحِيحِهِ» (ص ٩٨): بَابُ مَنْ صَلَّى
بِالنَّاسِ جَمَاعَةً بَعْدَ ذَهَابِ الْوَقْتِ.

قُلْتُ: وَتَبْوِيبُ الْحَافِظِ الْبُخَارِيِّ هَذَا يُرِيدُ الْحَدِيثَ، وَأَنَّهُ بَيْنَ أَنْ وَقَّتْ صَلَاةَ
الْعَصْرِ قَدِ انْتَهَى، وَدَخَلَ وَقْتُ صَلَاةِ الْمَغْرِبِ بَعْدَمَا أَفْطَرَ الصَّائِمِ، وَالشَّمْسُ طَالِعَةٌ.
٥) وَعَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيِّ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يَقُولُ: (صَلُّوا الْمَغْرِبَ
لِفِطْرِ الصَّائِمِ).

حَدِيثٌ حَسَنٌ لِغَيْرِهِ

أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٤ ص ٤٢١)، وَالذَّارِقُطْنِيُّ فِي «الْعِلَلِ» تَعْلِيْقًا
(ج ٦ ص ١٢٥)، وَالطَّيَالِسِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ١ ص ٤٩٣) مِنْ طَرِيقِ يَزِيدَ بْنِ أَبِي
حَبِيبٍ قَالَ: حَدَّثَنِي رَجُلٌ سَمِعَ أَبَا أَيُّوبَ رضي الله عنه بِهِ، وَأَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمُصَنَّفِ»
(ج ١ ص ٢٩٠) مِنْ طَرِيقِ ابْنِ أَبِي ذَيْبٍ عَنْ أَبِي حَبِيبَةَ عَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيِّ رضي الله عنه بِهِ.
قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ حَسَنٌ فِي الْمُتَابَعَاتِ، وَالشُّوَاهِدِ.

وَذَكَرَهُ الْحَافِظُ الدَّارِقُطْنِيُّ فِي «الْعِلَلِ» (ج ٦ ص ١٢٥)؛ وَسَكَتَ عَنْهُ.

قُلْتُ: وَوَقْتُ صَلَاةِ الْعَصْرِ يَمْتَدُّ إِلَى قُبَيْلِ إِصْفِرَارِ الشَّمْسِ، وَهِيَ طَالِعَةٌ فِي
الْأُفُقِ عَنِ الْأَرْضِ بِيَسِيرٍ بِخَمْسِ دَقَائِقٍ تَقْرِيْبًا، وَهَذَا دُخُولُ وَقْتِ صَلَاةِ الْمَغْرِبِ،
وَإِفْطَارِ الصَّائِمِ.

٦) وَعَنْ الْحَارِثِ بْنِ عُمَرَ الْهَدَلِيِّ قَالَ: (أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رضي الله عنه كَتَبَ إِلَى أَبِي
مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ: كَتَبْتُ إِلَيْكَ فِي الصَّلَاةِ، وَأَحَقُّ مَا تَعَاهَدَ الْمُسْلِمُونَ أَمْرَ دِينِهِمْ، وَقَدْ
رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يُصَلِّي، حَفِظْتُ مِنْ ذَلِكَ مَا حَفِظْتُ، وَنَسِيتُ مِنْ ذَلِكَ مَا نَسِيتُ،

فَصَلَّى الظُّهْرَ بِأَهْجَرَةٍ، وَالْعَصْرَ وَالشَّمْسُ حَيَّةً، وَالْمَغْرِبَ لِفِطْرِ الصَّائِمِ، وَالْعِشَاءَ مَا لَمْ يَخْفَ رُقَادَ النَّاسِ، وَالصُّبْحَ بَغْلَسٍ، وَأَطَالَ فِيهَا الْقِرَاءَةَ).

أثرٌ حسنٌ

أَخْرَجَهُ ابْنُ رَاهَوِيَةَ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٥ ص ١٤٣ - الْمَطَالِبُ الْعَالِيَّةِ)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ١ ص ٤٥٦) مِنْ طَرِيقِ ابْنِ أَبِي ذَيْبٍ عَنْ مُسْلِمِ بْنِ جُنْدُبٍ عَنِ الْحَارِثِ بْنِ عَمْرِو الْهَذَلِيِّ بِهِ.

قلت: وَهَذَا سَنَدُهُ حَسَنٌ، وَلَهُ شَوَاهِدٌ.

وَذَكَرَهُ الْبُوصَيْرِيُّ فِي «إِتْحَافِ الْخَيْرَةِ» (ج ٢ ص ٤١)، وَعَزَاهُ لِإِسْحَاقَ بْنِ رَاهَوِيَةَ.

(٧) وَعَنْ سُهَيْلِ بْنِ عَمْرٍو رضي الله عنه قَالَ: (لَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يُفْطِرُ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ، وَيُخَيِّلُ إِلَى الشَّمْسِ ^(١) لَمْ تَغْرُبْ مِنْ تَعْجِيلِ فِطْرِهِ).

حديثٌ حسنٌ

أَخْرَجَهُ أَبُو أَحْمَدَ الْحَاكِمُ فِي «الْأَسَامِي وَالْكُنَى» (ج ٣ ص ١٧١) مِنْ طَرِيقَيْنِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرِو الْعَامِرِيِّ عَنْ ابْنِ مَرْسَا قَالَ: سَمِعْتُ سُهَيْلَ بْنَ عَمْرٍو رضي الله عنه بِهِ.

(١) قلت: وَلَا يَسْتَطِيعُ أَحَدٌ مِمَّنْ يَزْعُمُ أَنَّهُ يُعْجَلُ الْفِطْرُ فِي هَذَا الزَّمَانِ مِمَّنْ يَنْتَسِبُ إِلَى الْعِلْمِ؛ أَنْ يَفْطَرَ وَقُرُوبِ الشَّمْسِ لَمْ يَغِيبْ، لِأَنَّ يَصِيْبَهُ وَسَوَاسُ فِي نَفْسِهِ، هَلْ صَوْمُهُ صَحِيحٌ، أَوْ لَا؟! بَلْ هُوَ لَا لَمْ يَفْطَرُوا بِغُرُوبِ الشَّمْسِ بِالْكُلِّيَّةِ؛ لِأَنَّهُمْ يَفْطَرُونَ مَعَ الْأَذَانِ الَّذِي هُوَ مُتَأَخِّرٌ عَنْ غُرُوبِ الشَّمْسِ؛ أَي: عَلَى التَّقْوِيمِ الْفَلَكَيِّ، اللَّهُمَّ غُفْرًا.

(٢) طَبَقَ السُّنَّةِ فِي هَذَا الْمُسْتَوَى مِنَ الشَّمْسِ، أَحْيَانًا، وَلَا تَلْتَفْتُ إِلَى مَنْ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَطْبَقَهَا، اللَّهُمَّ غُفْرًا.

قلتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ حَسَنٌ، وَلَهُ شَوَاهِدٌ.

فَقَوْلُهُ: (وَيُخَيَّلُ إِلَى الشَّمْسِ لَمْ تَغْرُبْ)؛ فَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ يُفْطِرُ، وَفُرْصُ الشَّمْسِ لَمْ يَغِبْ بِالْكُلِّيَّةِ، وَهَذَا فِي حُكْمِ الْغُرُوبِ الْمَعْرُوفِ بَيْنَ الْعَرَبِ، فانتبه.

٨) وَعَنْ مُحَمَّدِ بْنِ كَعْبٍ قَالَ: (أَتَيْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ فِي رَمَضَانَ وَهُوَ يُرِيدُ السَّفَرَ، وَقَدْ رُحِلَتْ دَابَّتُهُ، وَلَبَسَ ثِيَابَ السَّفَرِ، وَقَدْ تَقَارَبَ غُرُوبُ الشَّمْسِ، فَدَعَا بِطَعَامٍ فَأَكَلَ مِنْهُ ثُمَّ رَكِبَ، فَقُلْتُ لَهُ: سَنَةٌ؛ قَالَ: نَعَمْ).

أثرٌ صحيحٌ

أخرجه الترمذي في «سننه» (ج ٢ ص ٣١٨)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (ج ٤ ص ٢٤٧)، والدارقطني في «السنن» (ج ٢ ص ١٨٨) من طريق سعيد بن أبي مريم قال: حدثنا محمد بن جعفر حدثني زيد بن أسلم، أخبرني محمد بن المنكدر، عن محمد بن كعب به.

قلتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ، وَقَدْ صَحَّحَهُ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ فِي «حَدِيثِ إِفْطَارِ

الصَّائِمِ...» (ص ٢٢).

وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

فَقَوْلُهُ: (وَقَدْ تَقَارَبَ غُرُوبُ الشَّمْسِ)؛ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الشَّمْسَ لَمْ تَغْرُبْ بِالْكُلِّيَّةِ، بَلْ يُرَى فُرْصَهَا بِقُرْبِ الْأَرْضِ، وَهَذَا يُسَمَّى غُرُوبًا؛ كَمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ الْأَثَرُ، وَهَذَا مُطَابِقٌ لظَاهِرِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ، وَالسُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ، وَالْآثَارِ السَّلَفِيَّةِ.^(١)

قُلْتُ: إِذَا تَقَرَّرَ هَذَا فَهَذَا أَمْرٌ يَجِبُ التَّنْبِيهُ عَلَيْهِ، وَهُوَ كَوْنُ الصَّحَابِيِّ قَالَ: «سُنَّةٌ» يَكُونُ حُكْمُهُ حُكْمَ الْحَدِيثِ الْمَرْفُوعِ^(٢) عَلَى مَا هُوَ مَقَرَّرٌ فِي الْأُصُولِ.^(٣)

قَالَ الْحَافِظُ الْحَاكِمُ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ» (ج ١ ص ٣٥٨): (وَقَدْ أَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ قَوْلَ الصَّحَابِيِّ سُنَّةٌ حَدِيثٌ مُسْنَدٌ). اهـ؛ أَي: مَرْفُوعٌ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

وَقَالَ الْحَافِظُ الْحَاكِمُ فِي «مَعْرِفَةِ عُلُومِ الْحَدِيثِ» (ص ٢٢): (وَقَوْلُ الصَّحَابِيِّ: «مِنَ السُّنَّةِ»، كَذَا وَأَشْبَاهَهُ مَا ذَكَرْنَاهُ إِذَا قَالَهُ الصَّحَابِيُّ الْمَعْرُوفُ بِالصُّحْبَةِ فَهُوَ حَدِيثٌ مُسْنَدٌ؛ أَي: مَرْفُوعٌ، وَكُلُّ ذَلِكَ مُخْرَجٌ فِي الْمَسَانِيدِ). اهـ

(١) قُلْتُ: وَهَذَا كُلُّهُ وَاسِعٌ؛ فَمَنْ شَاءَ أَفْطَرَ قَبْلَ الصَّلَاةِ عَلَى وُجُودِ فُرْصِ الشَّمْسِ بَيْسِيرٍ مِنَ الْأَرْضِ، وَمَنْ شَاءَ أَفْطَرَ بِمَغِيبِ فُرْصِ الشَّمْسِ كُلِّهِ، وَكُلُّ ذَلِكَ مِنْ تَحَقُّقِ غُرُوبِ الشَّمْسِ، وَلَا بَأْسَ مِنْ فَعَلِ هَذَا، وَهَذَا، وَاللَّهُ وَلِيُّ التَّوْفِيقِ.

انظر منه؛ «الموطأ» للإمام محمد بن الحسن (ج ٢ ص ٢٠٥).

(٢) أَي: أَنَّهُ مِنْ سُنَّةِ النَّبِيِّ ﷺ، وَلَقَدْ أَفْطَرَ ﷺ وَفُرْصِ الشَّمْسِ لَمْ يَغِيبْ بِالْكُلِّيَّةِ، كَمَا بَيَّنَّ ذَلِكَ.

(٣) وانظر: «تصحيح حديث إفطار الصائم قبل سفره بعد الفجر» للشيخ الألباني (ص ٧ و ٨)، و«اختصاص علوم الحديث» لابن كثير (ص ٦٥)، و«الكفاية» للخطيب (ص ٥٩١)، و«النكت على ابن الصلاح» لابن حجر (ج ٢ ص ٥٢٣)، و«المجموع» للتوحي (ج ١ ص ٩٥).

وَقَالَ الْحَافِظُ الْحَطِيبُ رحمته فِي «الْكَفَايَةِ» (ص ٥٩٢): (وَهَذِهِ الدَّلَالَةُ بِعَيْنِهَا

تُوجِبُ حَمَلَ قَوْلِهِ: «مِنَ السُّنَّةِ كَذَا»؛ عَلَى أَنَّهَا سُنَّةُ الرَّسُولِ ﷺ). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ أَبُو الْمُظَفَّرِ السَّمْعَانِيُّ رحمته فِي «قَوَاطِعِ الْأَدِلَّةِ» (ص ٨٢): (فَإِنْ قَالَ

الصَّحَابِيُّ: «أَمَرْنَا بِكَذَا»، أَوْ «نُهَيْنَا عَنْ كَذَا»، أَوْ «مِنَ السُّنَّةِ كَذَا» يَكُونُ مُسْنَدًا، وَيَكُونُ حُجَّةً. اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ الْأَثِيرِ رحمته فِي «جَامِعِ الْأُصُولِ» (ص ٥٩٦): (وَأَمَّا قَوْلُهُ: مِنْ

السُّنَّةِ كَذَا، وَالسُّنَّةُ جَارِيَةٌ بِكَذَا فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَا يُرِيدُ إِلَّا سُنَّةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ النَّوَوِيُّ رحمته فِي «الْمُنْهَاجِ» (ج ١ ص ٣٠): (إِذَا قَالَ الصَّحَابِيُّ:

«أَمَرْنَا بِكَذَا»، أَوْ «نُهَيْنَا عَنْ كَذَا»، أَوْ «مِنَ السُّنَّةِ كَذَا»، أَوْ «مَضَّتِ السُّنَّةُ كَذَا»، وَنَحْوِ

ذَلِكَ؛ فَكُلُّهُ مَرْفُوعٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى الْمَذْهَبِ الصَّحِيحِ الَّذِي قَالَهُ الْجَمَاهِيرُ مِنْ

أَصْحَابِ الْفُنُونِ. اهـ

قُلْتُ: فَالْحَدِيثُ وَرَدَ بِهِذِهِ الصِّيغَةِ: (نَعَمَ سُنَّةً)، فَلَهُ حُكْمُ الرَّفْعِ، وَقَدْ أَجْمَعَ

الصَّحَابَةُ الْكِرَامُ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ مِنْ سُنَّةِ النَّبِيِّ ﷺ، وَبِهَذَا قَالَ جَمَاهِيرُ الْعُلَمَاءِ مِنْ

الْمُحَدِّثِينَ وَالْفُقَهَاءِ. ^(١)

(١) وانظر: «الْكَفَايَةُ» لِلْحَطِيبِ (ص ٥٩١)، و«عُلُومَ الْحَدِيثِ» لِابْنِ الصَّلَاحِ (ص ٤٥)، و«تَدْرِيبَ الرَّاوي»

لِلْسَيُوطِيِّ (ج ١ ص ٢٠٨)، و«فَتْحَ الْمُغِيثِ» لِلْسَخَاوِيِّ (ج ١ ص ١٢٧)، و«الْمُسَوَّدَةَ فِي أُصُولِ الْفِقْهِ» لِأَلِ تَيْمِيَّةَ

(ج ١ ص ٥٧٩)، و«رَوْضَةَ النَّاطِرِ» لِابْنِ قَدَامَةَ (ص ٤٨).

قلت: فَإِذَا أَطْلَقَ الصَّحَابِيُّ ذَكَرَ: (السُّنَّةُ)، فالمرادُ سُنَّةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بلا شك^(١)؛

أي: فَمُطْلَقَ السُّنَّةِ مُنْصَرَفٌ إِلَى سُنَّةِ الرَّسُولِ ﷺ.^(٢)

قلت: وَالصَّحَابِيُّ إِنَّمَا يَقْصِدُ بِذَلِكَ الْإِحْتِجَاجُ؛ لِإِتِّبَاتِ شَرْعٍ، وَحُكْمٍ يَجِبُ

كَوْنُهُ مَشْرُوعًا.^(٣)

قَالَ الْفَقِيهُ الْبُهَوِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «كَشَافِ الْقِنَاعِ» (ج ١ ص ٢٣٥): (وَقْتُ الْمَغْرِبِ:

وَهُوَ فِي الْأَصْلِ: مَصْدَرٌ غَرَبَتِ الشَّمْسُ؛ بِ«فَتْحِ الرَّاءِ وَضَمِّهَا» غُرُوبًا، وَمَغْرِبًا، وَيُطْلَقُ

فِي اللُّغَةِ: عَلَى وَقْتِ الْغُرُوبِ وَمَكَانِهِ). اهـ

قلت: فالْمَغْرِبُ سُمِّيَ بِذَلِكَ لِفِعْلِهَا وَقْتِ الْغُرُوبِ؛ إِذْ الْغُرُوبُ فِي اللُّغَةِ الْبُعْدُ،

أَوْ وَقْتُهُ، أَوْ مَكَانُهُ فَإِذَا كَانَتِ الشَّمْسُ بَعِيدَةً فِي مَسْتَوَى الْغُرُوبِ، فَهِيَ قَدْ غَرَبَتْ، وَإِنْ

كَانَ قُرْصُهَا لَمْ يَغِبْ^(٤)، لِأَنَّ هَذَا يُسَمَّى غُرُوبًا.^(٥)

(١) فَإِذَا قَالَ الصَّحَابِيُّ: (سُنَّةٌ)؛ فَهُوَ مُسْتَدٌ مَرْفُوعٌ، لِأَنَّهُ لَا يُرِيدُ بِهِ إِلَّا سُنَّةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَمَا يَجِبُ اتِّبَاعُهُ.

(٢) وانظر: «عُلُومَ الْحَدِيثِ» لابن الصَّلَاحِ (ص ٤٥)، و«الْمِنْهَاجَ» لِلنَّوَوِيِّ (ج ١ ص ٣٠)، و«الْمَجْمُوعَ» لَهُ

(ج ١ ص ٥٩)، و«النُّكْتَ عَلَى ابْنِ الصَّلَاحِ» لابن حَجَرٍ (ج ٢ ص ٥٢٣)، و«نَصَبَ الرَّايَةِ» لِلزَّيْلَعِيِّ (ج ١

ص ٣١٤)، و«نَهَايَةَ السُّؤْلِ» لِلأَسْنَوِيِّ (ج ٣ ص ١٨٧ و ١٨٨)، و«المُسَوَّدَةَ فِي أُصُولِ الْفِقْهِ» لِأَلِ تَيْمِيَّةٍ (ج ١

ص ٥٧٩).

(٣) وانظر: «النُّكْتَ عَلَى ابْنِ الصَّلَاحِ» لابن حَجَرٍ (ج ٢ ص ٥٢٣)، و«جَامِعَ الْأُصُولِ» لابن الأَثِيرِ (ج ١

ص ٩٤ و ٩٥)، و«فَوَاطِعَ الْأَدْلَةِ فِي أُصُولِ الْفِقْهِ» لِلسَّمْعَانِيِّ (ص ٨٢١ و ٨٢٤)، و«التَّبَصُّرَةَ فِي أُصُولِ الْفِقْهِ»

لِلشَّيرَازِيِّ (ص ٣٣٢)، و«الْكَفَايَةَ فِي مَعْرِفَةِ أُصُولِ عِلْمِ الرِّوَايَةِ» لِلْحَطِيبِ (ص ٥٩١ و ٥٩٢).

(٤) قلت: فَعُتِبَ غُرُوبًا بِسَبَبِ الْبُعْدِ فِي جِهَةِ الْغُرْبِ فِي زَمَنِ لَمْ يَغِبْ قُرْصُ الشَّمْسِ كُلُّهُ.

(٥) وانظر: «الْحَاشِيَةَ عَلَى كَنْزِ الرَّاغِبِينَ» لِلْقَلَيْبِيِّ (ج ١ ص ١٦٧).

قَالَ الْفَقِيهُ ابْنُ أَبِي الْفَتْحِ رحمته فِي «الْمُطْلِعِ» (ص ٥٧): (الْمَغْرِبُ فِي الْأَصْلِ:

مَصْدَرُ عَرَبَتِ الشَّمْسُ غُرُوبًا، وَمَغْرِبًا، ثُمَّ سُمِّيَتِ الصَّلَاةُ مَغْرِبًا). اهـ

وَقَالَ الْفَقِيهُ أَبُو إِسْحَاقَ الْحَنْبَلِيُّ رحمته فِي «الْمُبْدِعِ» (ج ١ ص ٣٤٣): (الْمَغْرِبُ:

وَهُوَ فِي الْأَصْلِ مَصْدَرُ عَرَبَتِ الشَّمْسُ؛ بِ«فَتْحِ الرَّاءِ»، وَ«ضَمِّهَا» غُرُوبًا، وَمَغْرِبًا، وَيُطْلَقُ فِي اللُّغَةِ عَلَى وَقْتِ الْغُرُوبِ، وَمَكَانِهِ، فَسُمِّيَتْ هَذِهِ بِذَلِكَ لِفِعْلِهَا فِي هَذَا الْوَقْتِ). اهـ

وَمِنْهُ؛ قَوْلُ الْحَافِظِ ابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ رحمته فِي «التَّمْهِيدِ» (ج ١٠ ص ٦٢): (وَالْعَرَبُ

تُسَمَّى الشَّيْءَ بِاسْمِ مَا قَرَّبَ مِنْهُ). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ رحمته فِي «التَّمْهِيدِ» (ج ١٠ ص ٦٣): (فَدَلَّ عَلَى أَنَّ

قُرْبَ الشَّيْءِ قَدْ يُعْبَرُ بِهِ عَنْهُ، وَالْمُرَادُ مَفْهُومٌ). اهـ

قُلْتُ: فَهَذَا قُرْبُ قُرْصِ الشَّمْسِ مِنَ الْأَرْضِ، يُعْتَبَرُ هَذَا الْقُرْبُ غُرُوبًا، لِأَنَّ

الْعَرَبَ تُسَمَّى الشَّيْءَ بِاسْمِ مَا قَرَّبَ مِنْهُ.^(١)

وَمِنْ هَذَا قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿فَإِذَا بَلَغْنَ أَجْلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ﴾ [الطلاق: ٢]، وَهَذَا

عَلَى الْقُرْبِ عِنْدَ الْجَمِيعِ.

وَمِنْهُ؛ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ أَنْتُمُوهَا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾ [البقرة: ١٨٧].

(١) وانظر: «التَّمْهِيدُ» لابن عَبْدِ الْبَرِّ (ج ١٠ ص ٦٢).

وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ بَقِيَّةَ النَّهَارِ بَعْدَ غُرُوبِ الشَّمْسِ يُسَمَّى لَيْلًا، مَعَ أَنَّ النَّهَارَ لَمْ يَغِبْ بِالْكُلِّيَّةِ، أَي: أَنَّهُ لَا عِبْرَةَ بِوُجُودِ شَيْءٍ مِنْ آخِرِ النَّهَارِ^(١)، وَذَلِكَ لِأَنَّ الْعَرَبَ تُسَمِّي ذَلِكَ لَيْلًا؛ حَتَّى مَعَ وُجُودِ النَّهَارِ^(٢)، فَافْهَمْ لِهَذَا.

قَالَ تَعَالَى: ﴿فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ﴾ [البقرة: ١٧٨].



(١) وانظر: «تَفْسِيرَ الْقُرْآنِ» لِلْمَرَاغِيِّ (ج ٢ ص ٧٩)، و«تَفْسِيرَ الْقُرْآنِ» لِابْنِ كَثِيرٍ (ج ١ ص ٢٣٠).

(٢) ومثله: غُرُوبُ الشَّمْسِ عِنْدَ الصَّحَابَةِ الْكِرَامِ يُطْلَقُ عَلَيْهِ غُرُوبًا مَعَ وُجُودِ قُرْصِ الشَّمْسِ بِيَسِيرٍ فِي آخِرِ النَّهَارِ، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الأدلة الأخرى: وهي من أدلة المحكم في السنة النبوية

ذكر الدليل على أن وقت صلاة العصر يمتد إلى قبيل انصرار الشمس، وهي طالعة في الأفق عن الأرض بيسير، فإذا انصرفت الشمس^(١) خرج وقت صلاة العصر، ودخل وقت صلاة المغرب، ودخل وقت إفطار الصائم والشمس طالعة، ولم تغب بالكلية في الأرض، وهذا من المحكم عند النبي ﷺ والصحابة الكرام ليس من المتشابه، وفي هذا تفنيدي للفتوى

(١) عن جابر بن عبد الله ﷺ «أن النبي ﷺ جاءه عمر بن الخطاب ﷺ يوم الخندق، فقال: يا رسول الله، والله ما كنت أن أصلي حتى كادت الشمس تغرب - يعني: وهي طالعة - وذلك بعد ما أفطر الصائم، فقال النبي ﷺ: والله ما صليتُها، فنزل النبي ﷺ إلى بطحان وأنا معه، فتوضأ ثم صلى يعني العصر بعد ما غربت الشمس، ثم صلى بعدها المغرب».

أخرجه البخاري في «صحيحه» (٥٩٦)، و(٥٩٨)، و(٦٤١)، و(٤١٢) من

طريق أبي سلمة قال: أخبرنا جابر بن عبد الله به.

فقوله: (بعد ما أفطر الصائم)؛ فهذا يدل على أن الإفطار للصائم قد حدد بوقت

محدد في الشرع، وهو فطره والشمس طالعة في جهة المغرب في الأفق، لقوله: (والله

(١) قلت: وكيف يعرف الناظر أن الشمس قد انصرفت في جهة المغرب، إلا إذا كانت ظاهرة في الأفق من جهة

مَا كِدْتُ أَنْ أَصَلِّيَ حَتَّى كَادَتِ الشَّمْسُ تَغْرُبُ وَذَلِكَ بَعْدَ مَا أَفْطَرَ الصَّائِمُ؛ يَعْنِي: لَمْ تَغِيبْ بِالْكُلِّيَّةِ، بَلْ كَادَتِ الشَّمْسُ أَنْ تَغْرُبَ، وَقَدْ صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ فِي وَفْتِ غُرُوبِ الشَّمْسِ بِالْكُلِّيَّةِ، مَعَ إِثْبَاتِ الْغُرُوبِ الْأَوَّلِ، وَهُوَ قَبْلَ مَغِيبِ قُرْصِ الشَّمْسِ حِينَ أَفْطَرَ الصَّائِمُ، كَمَا بَيَّنَّ ذَلِكَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ ﷺ، وَأَقْرَهُ النَّبِيُّ ﷺ عَلَيَّ ذَلِكَ.

وَفِي رِوَايَةٍ لِمُسْلِمٍ فِي «صَحِيحِهِ» (٦٣١) قَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ ﷺ: (يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَاللَّهِ مَا كِدْتُ أَنْ أَصَلِّيَ الْعَصْرَ، حَتَّى كَادَتُ أَنْ تَغْرُبَ الشَّمْسُ).

قُلْتُ: وَيُؤَكِّدُ ذَلِكَ مَا بَيَّنَّهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ ﷺ فِي هَذَا الْغُرُوبِ فِي يَوْمِ الْخَنْدَقِ؛ وَهُوَ يَرَى الشَّمْسَ طَالِعَةً بِقَوْلِهِ ﷺ: (حَتَّى أَحْمَرَّتِ الشَّمْسُ، أَوْ اصْفَرَّتْ)^(١) فِي الرِّوَايَةِ الْأُخْرَى، وَهَذَا الْمُسْتَوَى مِنَ الشَّمْسِ يُسَمَّى غُرُوبًا عِنْدَ الصَّحَابَةِ ﷺ.

إِذَا فَقَوْلُهُ: (بَعْدَ مَا أَفْطَرَ الصَّائِمُ)؛ أَي: إِذَا كَانَ الْمَقْصُودُ بَعْدَ الْغُرُوبِ الْكُلِّيِّ، فَمَا الْحَاجَةُ مِنْ تِكْرَارِ قَوْلِهِ: (ثُمَّ صَلَّى الْعَصْرَ بَعْدَ مَا غَرَبَتِ الشَّمْسُ)، فَهَذَا يَعْنِي أَنَّ مَعْنَى قَوْلِهِ: (بَعْدَ مَا أَفْطَرَ الصَّائِمُ)؛ أَي: أَنَّ هَذَا هُوَ الْمَعْرُوفُ عِنْدَهُمْ بِوَفْتِ إِفْطَارِ الصَّائِمِ^(٢)، وَهُوَ: (عِنْدَمَا كَادَتِ الشَّمْسُ تَغْرُبُ)؛ أَي أَنَّ الشَّمْسَ لَمْ تَغْرُبْ بِالْكُلِّيَّةِ، بَلْ قُرْصُهَا يُرَى وَقَدْ أَحْمَرَّتْ، وَاصْفَرَّتْ فِي الْأَفْقِ بِجِهَةِ الْمَغْرِبِ، وَقَدْ دَنَتْ بِالْقُرْبِ مِنَ الْأَرْضِ.

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (٦٢٨).

(٢) قُلْتُ: فَفَطَّرَ الصَّائِمُ بِقُرْبِ الْغُرُوبِ؛ أَي: وَالشَّمْسُ قُرْبُ الْأَرْضِ مِنْ جِهَةِ الْغُرُوبِ، كَمَا تَدُلُّ عَلَيْهِ: (كَادَ)؛ أَي: (حَتَّى كَادَتِ الشَّمْسُ تَغْرُبُ، وَذَلِكَ بَعْدَ مَا أَفْطَرَ الصَّائِمُ)، فَذَكَرَ ذَلِكَ لِلْفَائِدَةِ.

وانظر: «فَتْحَ الْبَارِي» لابن حجرٍ (ج ٢ ص ١٢٣).

قلت: فَعَمَّرَ بِنُ الْخَطَابِ ﷺ ذَكَرَ الْغُرُوبَيْنِ مَعًا فِي حَدِيثٍ وَاحِدٍ، الْأَوَّلُ: غُرُوبُ الشَّمْسِ فِي الْأُفُقِ، وَهِيَ طَالِعَةٌ، وَالثَّانِي: الْغُرُوبُ الْكَلْبِيُّ، وَهُوَ سُقُوطُ قُرْصِ الشَّمْسِ بِالْكَلْبِيَّةِ.

فَالْوَقْتُ الْأَوَّلُ: لِإِفْطَارِ الصَّائِمِ، وَهُوَ وَقْتُ دُخُولِ صَلَاةِ الْمَغْرِبِ أَيْضًا. وَالْوَقْتُ الثَّانِي: بَعْدَ إِخْفَاءِ قُرْصِ الشَّمْسِ.

ثم قوله ﷺ: (وَذَلِكَ بَعْدَ مَا أَفْطَرَ الصَّائِمُ)؛ فَيَكُونُ لَيْسَ فِي ذِكْرِهِ أَيِّ فَائِدَةٍ لِهَذِهِ الْعِبَادَةِ إِنْ كَانَ بَعْدَ غُرُوبِ الشَّمْسِ بِالْكَلْبِيَّةِ؛ فَهُوَ ﷺ أَرَادَ أَنْ يُبَيِّنَ وَقْتَ إِفْطَارِ الصَّائِمِ، وَهَذَا يَكُونُ فِي الْغُرُوبِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ بَيْنَ الْغُرُوبِ الثَّانِي، لِأَنَّهُ كَرَّرَ كَلِمَةَ: (بَعْدَ مَا غَرَبَتِ الشَّمْسُ)، هَذَا فِي الْغُرُوبِ الثَّانِي بِالْكَلْبِيَّةِ، وَالنَّبِيُّ ﷺ صَلَّى صَلَاةَ الْعَصْرِ فِي هَذَا الْوَقْتِ؛ لِأَنَّ الْمُشْرِكِينَ شَغَلُوهُ عَنْهَا فَتَأَخَّرَ فِي صَلَاتِهَا إِلَى أَنْ غَرَبَتِ الشَّمْسُ فِي الْأَرْضِ، وَهَذَا الْغُرُوبُ الثَّانِي.

قلت: وَهَذَا يُبَيِّنُ أَنَّهُ مَعْرُوفٌ عِنْدَهُمْ إِذَا كَادَتِ الشَّمْسُ تَغْرُبُ، أَنْ ذَلِكَ مِنَ الْغُرُوبِ، وَهُوَ وَقْتُ إِفْطَارِ الصَّائِمِ، وَإِلَّا مَا فَائِدَةُ لَذِكْرِهِ ﷺ لَوْقَتِ إِفْطَارِ الصَّائِمِ، إِلَّا لِيُبَيِّنَ وَقْتَ الْإِفْطَارِ، وَوَقْتَ الْغُرُوبِ الْأَوَّلِ، وَوَقْتَ الْغُرُوبِ الثَّانِي الَّذِي حَصَلَ بَعْدَ ذَلِكَ، وَإِلَّا لِمَاذَا كَرَّرَ لِلْغُرُوبَيْنِ؟!.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «فَتْحِ الْبَارِي» (ج ٢ ص ١٢٣): (وَالَّذِي يَظْهَرُ لِي أَنَّ الْإِشَارَةَ بِقَوْلِهِ: (وَذَلِكَ بَعْدَ مَا أَفْطَرَ الصَّائِمُ)؛ إِشَارَةٌ إِلَى الْوَقْتِ^(١) الَّذِي خَاطَبَ بِهِ

(١) قلت: وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ هُنَاكَ وَفَتَانِ فِي الْحَدِيثِ الْوَاحِدِ.

عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا إِلَى الْوَقْتِ الَّذِي صَلَّى فِيهِ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الْعَصْرَ، فَإِنَّهُ كَانَ: (قُرْبِ الْغُرُوبِ)^(١)، كَمَا تَدُلُّ عَلَيْهِ: (كَادَ)). اهـ

وَبَوَّبَ عَلَيْهِ الْحَافِظُ الْبُخَارِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «صَحِيحِهِ» (ص ٩٨): بَابُ مَنْ صَلَّى بِالنَّاسِ جَمَاعَةً بَعْدَ ذَهَابِ الْوَقْتِ.

قلتُ: وتَبْوِيبُ الْحَافِظِ الْبُخَارِيِّ هَذَا يُؤَيِّدُ الْحَدِيثَ، وَأَنَّهُ بَيْنَ أَنْ وَقَّتْ صَلَاةَ الْعَصْرِ قَدْ أَنْتَهَى، وَدَخَلَ وَقْتُ صَلَاةِ الْمَغْرِبِ بَعْدَمَا أَفْطَرَ الصَّائِمِ، وَالشَّمْسُ طَالِعَةً.
(٢) وَعَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: (صَلُّوا الْمَغْرِبَ لِإِفْطَارِ الصَّائِمِ).

حَدِيثٌ حَسَنٌ لِغَيْرِهِ

أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٤ ص ٤٢١)، وَالِدَّارَقُطْنِيُّ فِي «الْعِلَلِ» تَعْلِيقًا (ج ٦ ص ١٢٥)، وَالطَّيَالِسِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ١ ص ٤٩٣) مِنْ طَرِيقِ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ قَالَ: حَدَّثَنِي رَجُلٌ سَمِعَ أَبَا أَيُّوبَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِهِ، وَأَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ١ ص ٢٩٠) مِنْ طَرِيقِ ابْنِ أَبِي ذُنَبٍ عَنْ أَبِي حَبِيبَةَ عَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِهِ.
قلتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ حَسَنٌ فِي الْمَتَابَعَاتِ، وَالشَّوَاهِدِ.

(١) قلتُ: وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ أَثْنَاءَ مُحَاطَبَةِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ وَقْتُ إِفْطَارِ الصَّائِمِ، وَهُوَ أَثْنَاءُ الْغُرُوبِ الْأَوَّلِ، وَالشَّمْسُ طَالِعَةٌ؛ لِأَنَّ لَا فَائِدَةَ مِنْ ذِكْرِ ذَلِكَ إِذَا كَانَ يَعْنِي بَعْدَ غُرُوبِ الشَّمْسِ بِالْكُلِّيَّةِ، لِأَنَّ تَكَرَّرَتْ كَلِمَةُ: (بَعْدَ مَا غَرَبَتِ الشَّمْسُ)، أَي: الْغُرُوبُ الْكُلِّيُّ، وَهَذَا الَّذِي دَلَّتْ عَلَيْهِ الْأَلْفَاظُ الْأُخْرَى فِي نَفْسِ يَوْمِ الْخَنْدَقِ وَغَيْرِهِ، وَاللَّهُ وَلِيُّ التَّوْفِيقِ.

وَذَكَرَهُ الْحَافِظُ الدَّارِقُطْنِيُّ فِي «الْعِلَلِ» (ج ٦ ص ١٢٥)؛ وَسَكَتَ عَنْهُ.
 قُلْتُ: وَوَقْتُ صَلَاةِ الْعَصْرِ يَمْتَدُّ إِلَى قُبَيْلِ إِصْفَرَارِ الشَّمْسِ، وَهِيَ طَالِعَةٌ فِي
 الْأُفُقِ عَنِ الْأَرْضِ بِسَيْرٍ بِخَمْسِ دَقَائِقٍ تَقْرِيبًا، وَهَذَا دُخُولُ وَقْتِ صَلَاةِ الْمَغْرِبِ،
 وَإِفْطَارِ الصَّائِمِ.

٣) وَعَنِ الْحَارِثِ بْنِ عُمَرَ الْهُدَلِيِّ قَالَ: (أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَتَبَ إِلَيَّ أَبِي
 مُوسَى الْأَشْعَرِيُّ: كَتَبْتُ إِلَيْكَ فِي الصَّلَاةِ، وَأَحَقُّ مَا تَعَاهَدَ الْمُسْلِمُونَ أَمْرَ دِينِهِمْ، وَقَدْ
 رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُصَلِّي، حَفِظْتُ مِنْ ذَلِكَ مَا حَفِظْتُ، وَنَسِيتُ مِنْ ذَلِكَ مَا نَسِيتُ،
 فَصَلَّيْتُ الظُّهْرَ بِالْهَاجِرَةِ، وَالْعَصْرَ وَالشَّمْسُ حَيَّةً، وَالْمَغْرِبَ لِطَرِيقِ الصَّائِمِ، وَالْعِشَاءَ مَا
 لَمْ يَخْفَ رُقَادَ النَّاسِ، وَالصُّبْحَ بَغْلَسٍ، وَأَطَالَ فِيهَا الْقِرَاءَةَ).

أثر حسن

أَخْرَجَهُ ابْنُ رَاهَوِيَةَ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٥ ص ١٤٣ - الْمَطَالِبُ الْعَالِيَّةُ)، وَالْبَيْهَقِيُّ
 فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ١ ص ٤٥٦) مِنْ طَرِيقِ ابْنِ أَبِي ذَيْبٍ عَنْ مُسْلِمِ بْنِ جُنْدَبٍ عَنِ
 الْحَارِثِ بْنِ عُمَرَ الْهُدَلِيِّ بِهِ.

قلت: وَهَذَا سَنَدُهُ حَسَنٌ، وَلَهُ شَوَاهِدٌ.

وَذَكَرَهُ الْبُوصَيْرِيُّ فِي «إِتْحَافِ الْخَيْرَةِ» (ج ٢ ص ٤١)، وَعَزَاهُ لِإِسْحَاقَ بْنِ
 رَاهَوِيَةَ.

٤) وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (وَقْتُ الظُّهْرِ مَا لَمْ تَحْضُرِ
 الْعَصْرُ، وَوَقْتُ الْعَصْرِ مَا لَمْ تَصْفَرَ الشَّمْسُ، وَيَسْقُطُ قَرْنُهَا الْأَوَّلُ، وَوَقْتُ الْمَغْرِبِ مَا
 لَمْ يَسْقُطْ قَوْزُ الشَّفَقِ).

وَفِي رِوَايَةٍ: (فَإِذَا صَلَّيْتُمُ الْعَصْرَ، فَإِنَّهُ وَقْتُ إِلَيَّ أَنْ تَصَفَّرَ الشَّمْسُ).

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (٦١٢)، وَالنَّسَائِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٢ ص ٢١٠)، وَفِي «الْمُجْتَبَى» (ج ١ ص ٦٢٠)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٢ ص ٢١٠)، وَأَبُو دَاوُدَ فِي «سُنَنِ» (٣٩٦)، وَأَبُو عَوَانَةَ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ١ ص ٣٤٩)، وَابْنُ خُزَيْمَةَ فِي «صَحِيحِهِ» (٣٢٦)، وَالْمِزِّيُّ فِي «تَهْذِيبِ الْكَمَالِ» (ج ٢١ ص ٤١١)، وَابْنُ حَزْمٍ فِي «الْمُحَلَّى بِالْآثَارِ» (ج ٣ ص ١٦٦)، وَأَبُو نَعِيمٍ فِي «الْمُسْنَدِ الْمُسْتَخْرَجِ» (ج ٢ ص ٢٠٨)، وَالطَّيَالِسِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ» (٢٣٦٣)، وَالسَّرَّاجُ فِي «الْمُسْنَدِ» (٢٩٧١)، وَفِي «حَدِيثِهِ» (١٣٣٤)، وَالطَّحَاوِيُّ فِي «شَرْحِ مَعَانِي الْآثَارِ» (ج ١ ص ١٥٠)، وَفِي «أَحْكَامِ الْقُرْآنِ» (ج ١ ص ١٧١)، وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ فِي «الْحُجَّةِ» (ج ١ ص ٩)، وَعَبْدُ الْحَقِّ الْإِشْبِيلِيُّ فِي «الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ الْكُبْرَى» (ج ١ ص ٥٦٠ و ٥٨٦)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ١ ص ٢٨٢)، وَابْنُ الْمُنْذِرِ فِي «الْأَوْسَطِ» (ج ٢ ص ٣٣١)، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي «الْمُعْجَمِ الْأَوْسَطِ» (ج ٤ ص ٣٥٠)، وَفِي «مُسْنَدِ الشَّامِيِّينَ» (ج ٣ ص ٣٦٣)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ١ ص ٣٦٦)، وَفِي «مَعْرِفَةِ السُّنَنِ» (ج ١ ص ٤٠٦)، وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «التَّمْهِيدِ» (ج ٨ ص ٢٧)، وَابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي «التَّحْقِيقِ» (٣١٨)، وَفِي «جَامِعِ الْمَسَانِيدِ» (ج ٤ ص ٤٥١)، وَابْنُ حِبَّانَ فِي «صَحِيحِهِ» (٣٣٧) مِنْ طَرِيقِ هِشَامِ الدَّسْتَوَائِيِّ، وَهَمَّامِ بْنِ يَحْيَى، وَحَجَّاجِ الْبَاهِلِيِّ، وَسَعِيدِ بْنِ أَبِي عَرُوبَةَ، وَشُعْبَةَ عَنْ قَتَادَةَ سَمِعَ أَبَا أَيُّوبَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رضي الله عنه فَذَكَرَهُ بِالْفَاطِطِ عِنْدَهُمْ.

قُلْتُ: وَاشْتَمَلَ حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ رضي الله عنه عَلَى زِيَادَةِ صَحِيحَةٍ فِي

الْمَوَاقِيتِ، وَهِيَ: (وَوَقْتُ الْعَصْرِ مَا لَمْ تَصَفَّرَ الشَّمْسُ)، فَوَجَبَ قَبُولُهَا، وَالْمَصِيرُ

إِلَيْهَا، وَأَنَّ ابْتِدَاءَ وَقْتِ صَلَاةِ الْمَغْرِبِ يَدْخُلُ إِذَا اصْفَرَّتِ الشَّمْسُ، أَوْ احْمَرَّتْ فِي الْأَفْقِ وَهِيَ طَالِعَةٌ، وَلَمْ تَغِبْ بِالْكَلْبَةِ، وَلَا سِيَّمَا الْحَدِيثُ مِنْ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ، وَالْأَحَادِيثُ الْأُخْرَى فِعْلٌ مِنْهُ ﷺ.

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ٢٢ ص ٧٥): (وَلَيْسَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ حَدِيثٌ مِنْ قَوْلِهِ فِي الْمَوَاقِيتِ الْخَمْسِ أَصَحَّ مِنْهُ). اهـ
وَمَعْنَاهُ: أَنَّ وَقْتِ صَلَاةِ الْعَصْرِ يَنْتَهِي إِلَى أَنْ يَرَى النَّاسُ الشَّمْسَ صَفْرَاءَ أَوْ حَمْرَاءَ طَالِعَةً فِي جِهَةِ الْغُرُوبِ، وَلَا تَكُونُ كَذَلِكَ حَتَّى تُرَى طَالِعَةً بِقُرْبِ الْأَرْضِ بِخَمْسِ دَقَائِقٍ تَقْرِيْبًا، وَقَدْ اصْفَرَّتِ الشَّمْسُ، أَوْ يَقُولُ الْقَائِلُ: قَدْ احْمَرَّتِ الشَّمْسُ، وَهَذَا هُوَ وَقْتُ صَلَاةِ الْمَغْرِبِ.

قُلْتُ: وَهَذَا فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ وَقْتِ صَلَاةِ الْعَصْرِ يَمْتَدُّ إِلَى إِصْفِرَارِ الشَّمْسِ، وَهِيَ طَالِعَةٌ فِي الْأَفْقِ بِيَسِيرٍ عَنِ الْأَرْضِ بِحَوَالِي خَمْسِ دَقَائِقٍ، وَهَذَا الْوَقْتُ لَا يَضُرُّ فِي إِفْطَارِ الصَّائِمِ فِيهِ، لِأَنَّ الْيَوْمَ يُعْتَبَرُ بِهَذَا الْقَدْرِ عِنْدَ الشَّارِعِ قَدْ انْتَهَى، فَلَا عِبْرَةَ بِخَمْسِ دَقَائِقٍ أَوْ أَدْنَى مِنْ ذَلِكَ، كَمَا تَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ الْأَحَادِيثُ الْمَرْفُوعَةَ، وَالْآثَارُ الْمَوْقُوفَةَ، وَاللهُ الْحَمْدُ. ^(١)

قَالَ الْإِمَامُ أَبُو الْعَبَّاسِ الْقُرْطُبِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْمُفْهِمِ» (ج ٢ ص ٢٣٥): (قَوْلُهُ ﷺ: (وَوَقْتُ الْعَصْرِ مَا لَمْ تَصْفَرَّ الشَّمْسُ)؛ يَعْنِي: بِقَوْلِهِ؛ مَا لَمْ تَصْفَرَّ: مَا لَمْ تَدْخُلْهَا صُفْرَةً، وَظَاهِرُهُ: أَنَّ آخِرَ وَقْتِ الْعَصْرِ قَبْلَ مُخَالَطَةِ الصُّفْرَةِ.

(١) وَعَلَى هَذَا لَا يُلْتَفَتُ إِلَى الْمُقَلَّدَةِ الْمُشَدَّدَةِ الَّذِينَ لَا يُجَوِّزُونَ لِلصَّائِمِ أَنْ يُنْظَرَ فِي هَذَا الْمُسْتَوَى مِنَ الشَّمْسِ.

وَهَذَا كَمَا قَالَ فِي حَدِيثِ بُرَيْدَةَ بْنِ حُصَيْبٍ رضي الله عنه: (ثُمَّ أَمَرَهُ بِالْعَصْرِ، وَالشَّمْسُ بَيَضَاءُ نَقِيَّةٌ لَمْ تُخَالِطْهَا صُفْرَةٌ، يَعْنِي: فِي الْيَوْمِ الثَّانِي).^(١) اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ أَبُو الْعَبَّاسِ الْقُرْطُبِيُّ رحمته الله فِي «الْمُفْهِمِ» (ج ٢ ص ٢٣٦): (قَوْلُهُ رضي الله عنه: وَيَسْقُطُ قَرْنُهَا الْأَوَّلُ)؛^(٢) فِيهِ إِشْكَالٌ^(٣) وَذَلِكَ: أَنَّ قَرْنَ الشَّمْسِ أَعْلَاهَا، وَهُوَ أَوَّلُ مَا يَبْدُو مِنْهَا فِي الطَّلُوعِ، وَأَوَّلُ مَا يَسْقُطُ مِنْهَا فِي الْغُرُوبِ، كَمَا قَالَ رضي الله عنه فِي هَذِهِ الرَّوَايَةِ فِي وَقْتِ الْفَجْرِ: (مَا لَمْ يَطْلُعْ قَرْنُ الشَّمْسِ الْأَوَّلُ). اهـ

وَقَالَ الْعَلَامَةُ الْوَشْتَانِيُّ رحمته الله فِي «إِكْمَالِ إِكْمَالِ الْمُعْلِمِ» (ج ٢ ص ٥٤١): (وَقَرْنَ الشَّمْسِ الْأَوَّلُ أَوَّلُ مَا يَبْدُو مِنْهَا، وَاحْتِرَزَ بِهِ عَمَّا يَلِي الْأَرْضَ). اهـ

وَقَالَ الْعَلَامَةُ السَّنُوسِيُّ رحمته الله فِي «مُكْمَلِ إِكْمَالِ الْإِكْمَالِ» (ج ٢ ص ٥٤١): (قَوْلُهُ رضي الله عنه: (إِلَى أَنْ يَطْلُعَ قَرْنُ الشَّمْسِ الْأَوَّلُ)؛ هُوَ أَوَّلُ مَا يَبْدُو مِنْهَا، وَاحْتِرَزَ بِهِ مِمَّا يَلِي الْأَرْضَ). اهـ

(١) قلت: وَذَهَبَ عَدَدٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ إِلَى تَأْوِيلِ الْأَحَادِيثِ بِالتَّأْوِيلَاتِ الْبَعِيدَةِ فِي إِضْفِرَارِ الشَّمْسِ، وَهِيَ طَالِعَةٌ فِي الْأَفْقِ، وَالصَّحِيحُ أَنَّ الْأَحَادِيثَ تَبْقَى عَلَى ظَاهِرِهَا فِي دُخُولِ وَقْتِ صَلَاةِ الْمَغْرِبِ، وَهِيَ طَالِعَةٌ فِي الْأَفْقِ لَمْ يَغِبْ قُرْصُهَا فِي الْأَرْضِ.
وانظر: «إِكْمَالُ الْمُعْلِمِ» لِلْقَاضِي عِيَّاضٍ (ج ٢ ص ٥٧٠ و ٥٧١ و ٥٧٢)، و«الْمُفْهِمِ» لِلْقُرْطُبِيِّ (ج ٢ ص ٢٣٦ و ٢٣٧).
(٢) يَعْنِي: الشَّمْسُ طَالِعَةٌ، وَهَذَا يُدَلُّ أَنَّ الشَّمْسَ لَمْ تَغِبْ بِالْكَلْبِيَّةِ، وَهَذَا وَقْتُ دُخُولِ صَلَاةِ الْمَغْرِبِ، وَإِفْطَارِ الصَّائِمِ.
(٣) قلت: إِذَا جُمِعَتِ الرَّوَايَاتُ الْمَرْفُوعَةُ، مَعَ الرَّوَايَاتِ الْمَوْفُوقَةِ؛ تَبَيَّنَ لَكَ أَنَّ آخِرَ وَقْتِ صَلَاةِ الْعَصْرِ عِنْدَ إِضْفِرَارِ الشَّمْسِ، وَهِيَ طَالِعَةٌ فِي الْأَفْقِ يَبْسُرُ عَنِ الْأَرْضِ، وَمِنْ هُنَا تَبَيَّنَ لَكَ أَنَّهُ لَا إِشْكَالَ فِي كَوْنِ دُخُولِ وَقْتِ صَلَاةِ الْمَغْرِبِ بِهَذَا الْمُسْتَوَى مِنَ الشَّمْسِ؛ أَي: لَمْ يَسْقُطْ قُرْصُهَا كُلُّهُ.

قَالَ الْقَاضِي عِيَّاضٌ رحمته الله فِي «إِكْمَالِ الْمُعْلِمِ» (ج ٢ ص ٥٧٣): (عَنْ آخِرِ وَقْتِ الْعَصْرِ: (وَبِالْإِضْفِرَارِ قَالَ جُمُهورُ أئمَّةِ الْفتوى). اهـ

قلت: فَأَوَّلُ وَقْتِ صَلَاةِ الْمَغْرِبِ، فَقَدْ ذَكَرَ فِي الْأَحَادِيثِ «الْوَقْتَيْنِ» أَنَّهُ عِنْدَ اصْفِرَارِ الشَّمْسِ، وَهِيَ طَالِبَةٌ؛ فَهَذَا الْوَقْتُ الْأَوَّلُ، ثُمَّ عِنْدَ غَيْبِهَا بِالْكُلِّيَّةِ، وَفَهَذَا الْوَقْتُ الثَّانِي، وَهَذَا ظَاهِرٌ فِي حَدِيثِ: عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو (مَا لَمْ تَصْفَرَ الشَّمْسُ)، وَحَدِيثِ: بُرَيْدَةَ بْنِ حُصَيْبٍ: (لَمْ تُخَالِطْهَا صُفْرَةٌ)، وَحَدِيثِ: عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه: (حَتَّى أَحْمَرَّتِ الشَّمْسُ، أَوْ اصْفَرَّتْ). اهـ

قَالَ الْقَاضِي عِيَاضُ حَمَلِي فِي «إِكْمَالِ الْمُعْلِمِ» (ج ٢ ص ٥٧٣)؛ عَنْ آخِرِ وَقْتِ الْعَصْرِ: (وَبِالْإِصْفِرَارِ قَالَ جُمْهُورُ أُمَّةِ الْفَتَوَى). اهـ؛ يَعْنِي: اصْفِرَارِ الشَّمْسِ. وَقَالَ الْعَلَامَةُ الْوَشْتَانِيُّ حَمَلِي فِي «إِكْمَالِ إِكْمَالِ الْمُعْلِمِ» (ج ٢ ص ٥٤٣): (وَبِأَنَّهُ الْإِصْفِرَارُ قَالَ الْجُمْهُورُ).^(١) اهـ

وَقَالَ الْعَلَامَةُ الْوَشْتَانِيُّ حَمَلِي فِي «إِكْمَالِ إِكْمَالِ الْمُعْلِمِ» (ج ٢ ص ٥٤٣): (وَلَوْ قِيلَ فِي الْجَمْعِ بَيْنَهُمَا إِنَّ الْمُرَادَ: بِالْإِصْفِرَارِ الْعُرُوبِ؛ لِأَنَّهُ يَعْنِي بِهِ مُطْلَقَ الْإِصْفِرَارِ، فَاسْتَظْهَرَ بِجُزْءٍ مِنَ النَّهَارِ، كَمَا اسْتَظْهَرَ بِإِمْسَاكِ جُزْءٍ مِنَ اللَّيْلِ فِي الصَّوْمِ، وَإِنْ كَانَ الْأَكْلُ فِيهِ جَائِزًا، وَيَشْهَدُ بِهَذَا الْجَمْعُ قَوْلُهُ فِي «الْأُمَّ»: (وَقْتُ الْعَصْرِ مَا لَمْ تَصْفَرَ

(١) قلتُ: وَالْمُرَادُ بِقَرْنِهَا أَعْلَى قُرْصِ الشَّمْسِ.

وَانظُرْ: «الْمُفْهَمُ» لِلْقُرْطُبِيِّ (ج ٢ ص ٢٣٦)، و«إِكْمَالِ إِكْمَالِ الْمُعْلِمِ» لِلْوَشْتَانِيِّ (ج ٢ ص ٥٤١).

قلتُ: وَصَلَاةُ الْمَغْرِبِ يَجِبُ أَنْ يُبَكَّرَ بِهَا، وَتُعَجَّلَ فِي أَوَّلِ وَقْتِهَا؛ أَيُّ: بِمُجَرَّدِ غُرُوبِ الشَّمْسِ حَتَّى

تَنْصَرِفَ وَالْمُنْطَلِقَةُ مُسْفِرَةٌ جَدًّا، وَحَتَّى يَرْمِي أَحَدَنَا نَبْلَهُ، فَيَبْصُرُ مَوْقِعَهُ لِبَقَاءِ الصَّوْمِ الشَّدِيدِ.

الشَّمْسُ وَيَسْقُطُ قَرْنُهَا الْأَوَّلُ)، فَجَمَعَ بَيْنَ الْإِصْفِرَارِ^(١) وَالغُرُوبِ^(٢) لَكَانَ لِلنَّظَرِ فِيهِ مَجَالٌ. اهـ

قلت: فقوله عليه السلام: (وَوَقْتُ الْعَصْرِ مَا لَمْ تَصْفِرَ الشَّمْسُ).

قَالَ الْإِمَامُ الطَّحَاوِيُّ رحمته الله فِي «شَرْحِ مَعَانِي الْأَثَارِ» (ج ١ ص ٢٤٢): (فِي هَذَا الْأَثَرِ أَنَّ آخَرَ وَقْتِهَا، حِينَ تَصْفِرُ الشَّمْسُ). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ الطَّحَاوِيُّ رحمته الله فِي «شَرْحِ مَعَانِي الْأَثَارِ» (ج ١ ص ٢٤٣): (ثَبَتَ أَنَّ آخَرَ وَقْتِهَا - يَعْنِي: صَلَاةَ الْمَغْرِبِ - هُوَ غُرُوبُ الشَّمْسِ). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ الطَّحَاوِيُّ رحمته الله فِي «شَرْحِ مَعَانِي الْأَثَارِ» (ج ١ ص ٢٤٣): (فَكَانَ مِنْ حُجَّةٍ مَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ آخَرَ وَقْتِهَا إِلَى أَنْ تَتَغَيَّرَ الشَّمْسُ). اهـ يَعْنِي: وَهِيَ طَالِعَةٌ.

وَقَالَ شَيْخُنَا الْعَلَامَةُ مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحِ الْعُثَيْمِينَ رحمته الله فِي «التَّعْلِيقِ عَلَى صَحِيحِ مُسْلِمٍ» (ج ٣ ص ٥٧٥): (وَيَدْخُلُ وَقْتُ الْعَصْرِ؛ إِلَى أَنْ تَصْفِرَ الشَّمْسُ - وَهَذَا وَقْتُ اخْتِيَارِ -، وَإِلَى الْغُرُوبِ - وَهَذَا وَقْتُ ضَرُورَةِ -، فَإِذَا غَرَبَ حَاجِبُ الشَّمْسِ الْأَعْلَى

(١) وَهَذَا الْغُرُوبُ هُوَ الْأَوَّلُ، وَهُوَ أَنَّ الشَّمْسَ مَرَّتَافَةً لَمْ يَسْقُطْ قُرْصُهَا بِالْكُلِّيَّةِ.

(٢) وَهَذَا الْغُرُوبُ هُوَ الثَّانِي، وَهُوَ أَنَّ الشَّمْسَ غَرَبَتْ بِالْكُلِّيَّةِ.

لذَلِكَ لَا يَجُوزُ التَّقْلِيدُ فِي دُخُولِ وَقْتِ صَلَاةِ الْمَغْرِبِ لَوْضُوحِهِ حَتَّى لِلْعَوَامِ إِذَا تَدَبَّرُوا الْأَدِلَّةَ.

قَالَ الْإِمَامُ الْفَرَايُيُّ رحمته الله: (مَنَعَ ابْنُ الْقَصَّارِ رحمته الله التَّقْلِيدَ فِي دُخُولِ وَقْتِ الظُّهْرِ لَوْضُوحِهِ حَتَّى لِلْعَوَامِ، وَلَا يَرُدُّ أَنْ يُقَالَ الْمَغْرِبُ أَوْضَحٌ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ مَعْرِفَةَ الْوَقْتِ مِنْ حَيْثُ إِيقَاعِ الصَّلَاةِ فِيهِ). اهـ

انظر: «إِكْمَالُ إِكْمَالِ الْمُعَلِّمِ» لِلْوَشْتَانِيِّ (ج ٢ ص ٥٤٢).

دَخَلَ وَقْتُ الْمَغْرِبِ^(١)، إِلَى أَنْ يَغِيبَ الشَّفَقُ الْأَحْمَرُ؛ يَعْنِي: إِلَى أَنْ يَصِيرَ مَكَانَ الْعُرُوبِ أَيْضًا لَيْسَ فِيهِ حُمْرَةٌ. اهـ

قُلْتُ: فَذَكَرَ شَيْخُنَا ابْنُ عُثَيْمِينَ رحمته وَقَتَيْنِ لِصَلَاةِ الْمَغْرِبِ، فَالْوَقْتُ الْأَوَّلُ عِنْدَ إِصْفِرَارِ قُرْصِ الشَّمْسِ، وَهِيَ طَالِعَةٌ، وَالْوَقْتُ الثَّانِي عِنْدَ خَفَاءِ قُرْصِ الشَّمْسِ بِالْكُلِّيَّةِ، فَتَأْخُذُ بِقَوْلِهِ هَذَا لِأَنَّهُ مُوَافِقٌ لِلسَّنَةِ، وَالْآثَارِ، وَكَفَى.

قُلْتُ: فَإِذَا إِصْفَرَ قُرْصُ الشَّمْسِ فِي جِهَةِ الْمَغْرِبِ، وَهِيَ مُرْتَفِعَةٌ عَنِ الْأَرْضِ بِسِيرٍ قَبْلَ أَنْ تَخْتَفِيَ بِالْكُلِّيَّةِ، فَإِنَّهُ يَخْرُجُ وَقْتُ صَلَاةِ الْعَصْرِ، وَيَدْخُلُ وَقْتُ صَلَاةِ الْمَغْرِبِ، وَهَذَا أَيْضًا عِنْدَ إِفْطَارِ الصَّائِمِ.

قَالَ شَيْخُنَا الْعَلَامَةُ مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحِ الْعُثَيْمِينَ رحمته فِي «التَّعْلِيقِ عَلَى صَحِيحِ مُسْلِمٍ» (ج ٣ ص ٥٧٨): (قَوْلُهُ رحمته): (وَوَقْتُ الْعَصْرِ مَا لَمْ تَصْفَرَ الشَّمْسُ، وَيَسْقُطُ قَرْنُهَا الْأَوَّلُ)؛ يُفْهَمُ مِنْهُ أَنَّ وَقْتَ الضَّرُورَةِ مَا بَيْنَ إِصْفِرَارِ الشَّمْسِ، وَسُقُوطِ الْقَرْنِ). اهـ

(٥) وَعَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم، فَسَأَلَهُ عَنْ مَوَاقِيتِ الصَّلَاةِ، فَقَالَ: (أَشْهَدُ مَعَنَا الصَّلَاةَ، فَأَمَرَ بِاللَّيْلِ أَنْ يَدْخُلَ فِيهِ، فَصَلَّى الصُّبْحَ حِينَ طَلَعَ الْفَجْرُ، ثُمَّ أَمَرَهُ بِالظُّهْرِ حِينَ زَالَتِ الشَّمْسُ عَنِ بَطْنِ السَّمَاءِ، ثُمَّ أَمَرَهُ بِالْعَصْرِ وَالشَّمْسُ مُرْتَفِعَةٌ، ثُمَّ أَمَرَهُ بِالْمَغْرِبِ حِينَ وَجَبَتِ الشَّمْسُ، ثُمَّ أَمَرَهُ بِالْعِشَاءِ حِينَ وَقَعَ الشَّفَقُ، ثُمَّ

(١) فَيَقُولُ شَيْخُنَا ابْنُ عُثَيْمِينَ رحمته بِالْعُرُوبِيِّينَ، عِنْدَ إِصْفِرَارِ الشَّمْسِ، وَهَذَا الْوَقْتُ الْأَوَّلُ، وَعِنْدَ خَفَائِهَا، وَهَذَا الْوَقْتُ الثَّانِي، وَهَذَا هُوَ الْمُرَادُ مِنْ ذِكْرِ قَوْلِ شَيْخِنَا هُنَا، أَنَّهُ ذَكَرَ الْوَقْتَيْنِ لِلشَّمْسِ فِي جِهَةِ الْعُرُوبِ، وَهَذَا مُوَافِقٌ لِلسَّنَةِ وَالْآثَارِ، وَإِنْ كَانَ ذَكَرَ الْعُرُوبَ الْكُلِّيَّ لِذُخُولِ صَلَاةِ الْمَغْرِبِ.

أَمْرُهُ الْغَدَ فَنَوَرَ بِالصَّبْحِ، ثُمَّ أَمْرُهُ بِالظُّهْرِ فَأَبْرَدَ، ثُمَّ أَمْرُهُ بِالْعَصْرِ وَالشَّمْسُ بِيَضَاءِ نَقِيَّةٍ لَمْ تُحَالِطْهَا صُفْرَةٌ، ثُمَّ أَمْرُهُ بِالْمَغْرِبِ قَبْلَ أَنْ يَقَعَ الشَّفَقُ، ثُمَّ أَمْرُهُ بِالْعِشَاءِ عِنْدَ ذَهَابِ ثُلُثِ اللَّيْلِ، أَوْ بَعْضِهِ).

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (٦١٣)، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي «سُنَنِهِ» (١٥٢)، وَالنَّسَائِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٢ ص ٢٠٦)، وَفِي «السُّنَنِ الصُّغْرَى» (ج ١ ص ٢٥٨)، وَابْنُ مَاجَةَ فِي «سُنَنِهِ» (٦٦٧)، وَالبَغَوِيُّ فِي «مَصَابِيحِ السُّنَّةِ» (ج ٢ ص ٢٥٤)، وَالتُّطْبَرَانِيُّ فِي «الْمَعْجَمِ الْأَوْسَطِ» (ج ٢ ص ٢١٦)، وَابْنُ خُزَيْمَةَ فِي «صَحِيحِهِ» (٣٢٣)، وَأَبُو عَوَانَةَ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ١ ص ٣٧٣)، وَابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ فِي «الْإِمَامِ» (ج ٤ ص ١٦ و ١٧)، وَأَبُو نَعِيمٍ فِي «الْمُسْتَخْرَجِ» (ج ٢ ص ٢١٠)، وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «التَّمْهِيدِ» (ج ٨ ص ٢٦)، وَعَبْدُ الْحَقِّ الْإِسْبِيلِيُّ فِي «الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ الْكُبْرَى» (ج ١ ص ٥٦٠)، وَأَبُو عَلِيٍّ الطُّوسِيُّ فِي «مُخْتَصَرِ الْأَحْكَامِ» (١٣٧)، وَابْنُ حِبَّانَ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٤ ص ٣٥٩)، وَابْنُ الْجَارُودِ فِي «الْمُتَّقَى» (١٥١)، وَالتُّطْحَاوِيُّ فِي «شَرْحِ مَعَانِي الْأَثَارِ» (ج ١ ص ١٤٨)، وَفِي «أَحْكَامِ الْقُرْآنِ» (٢٨٥)، وَالرُّوْيَانِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ» (١٤)، وَالسَّرَاجُ فِي «الْمُسْنَدِ» (٩٧٤)، وَفِي «حَدِيثِهِ» (١٣٣٧)، وَالدَّرَاقُطْنِيُّ فِي «السُّنَنِ» (ج ١ ص ٢٦٢)، وَابْنُ الْجَوَزِيِّ فِي «التَّحْقِيقِ» (٣١٦)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٥ ص ٣٤٩)، وَالبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ١ ص ٣٧٤)، وَفِي «مَعْرِفَةِ السُّنَنِ» (ج ١ ص ٤٠٥) مِنْ طَرِيقِ عَلْقَمَةَ بْنِ مَرْثَدَ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بَرِيدَةَ عَنْ أَبِيهِ بِهِ.

قُلْتُ: فَذَكَرَ النَّبِيُّ ﷺ أَوَّلًا الْغُرُوبَ الْكَلْبِيِّ بِقَوْلِهِ ﷺ: (ثُمَّ أَمْرُهُ بِالْمَغْرِبِ حِينَ وَجَبَتِ الشَّمْسُ)، ثُمَّ أَمْرُهُ مَرَّةً ثَانِيَةً بِالْغُرُوبِ، وَالشَّمْسُ طَالِعَةٌ، وَهُوَ نَهَايَةُ وَقْتِ صَلَاةِ

العَصْرِ، بِقَوْلِهِ ﷺ: (ثُمَّ أَمَرَهُ بِالْعَصْرِ، وَالشَّمْسُ بِيَضَاءِ نَقِيَّةٍ، لَمْ تُخَالِطْهَا صُفْرَةٌ)؛ أَي: إِذَا اصْفَرَّتِ الشَّمْسُ دَخَلَ وَقْتُ صَلَاةِ الْمَغْرِبِ، وَهَذَا يُسَمَّى عِنْدَ الْعَرَبِ غُرُوبًا.

قَالَ شَيْخُنَا الْعَلَامَةُ مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحِ الْعُثَيْمِينَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «التَّعْلِيقِ عَلَى صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ» (ج ٢ ص ٥٩٩): (الصَّحَابَةُ ﷺ عُرِبُوا، وَيَعْرِفُونَ اللِّسَانَ الْعَرَبِيَّ، وَيَعْرِفُونَ مَدْلُولَهُ.

فَإِذَا لَمْ يَرِدْ عَنْهُمْ تَفْسِيرَ الْقُرْآنِ، أَوْ السُّنَّةِ بِخِلَافِ ظَاهِرِهَا، فَهَمْ قَدْ أَخَذُوا بِظَاهِرِهَا بِإِجْمَاعِهِمْ). اهـ

وَقَالَ شَيْخُنَا الْعَلَامَةُ مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحِ الْعُثَيْمِينَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «شَرْحِ الْقَوَاعِدِ الْمُثَلَّى» (ص ٢٣٩): (وَإِنْ كَانَ الْكَلَامُ كَلَامَ اللَّهِ تَعَالَى، وَفَسَّرَهُ الرَّسُولُ ﷺ.

فَالرَّسُولُ ﷺ أَعْلَمُ النَّاسِ بِمُرَادِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، فَالْعَقْلُ يَقْتَضِي أَنَّ نُجْرِيَهُ عَلَى ظَاهِرِهِ؛ لِأَنَّ الْمُتَكَلِّمَ بِهِ قَدْ عَلِمَ الْمَعْنَى، وَعَبَّرَ بِمَا تَكَلَّمَ بِهِ). اهـ

(٦) وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قَالَ: (حَبَسَ الْمُشْرِكُونَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى عَنْ صَلَاةِ الْعَصْرِ حَتَّى احْمَرَّتِ الشَّمْسُ، أَوْ اصْفَرَّتْ). وَهِيَ طَالِعَةٌ.

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (٦٢٨)، وَابْنُ مَاجَهَ فِي «سُنَنِهِ» (٦٨٦)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ١ ص ٣٩٢)، وَأَبُو عَوَانَةَ فِي «الْمُسْتَخْرَجِ» (ج ١ ص ٢٩٧)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ٢ ص ٢٤٦)، وَفِي «الْمُسْنَدِ» (٣٠١)، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي «سُنَنِهِ» (١٨١)، وَالطَّيَالِسِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ» (٣٦٤)، وَالبَزَّازُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٥ ص ٣٨٨)، وَأَبُو نُعَيْمٍ فِي «الْمُسْتَخْرَجِ عَلَى صَحِيحِ مُسْلِمٍ» (ج ٢ ص ٢٢٩)، وَفِي «حِلْيَةِ الْأَوْلِيَاءِ» (ج ٤ ص ١٦٥)، وَ(ج ٥ ص ٣٥)، وَأَبُو يَعْلَى فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٨ ص ٥٤٧)، وَ(ج ٩

ص ١٩٦)، والطُّوسِيُّ فِي «مُخْتَصِرِ الْأَحْكَامِ» (١٦٣)، وَالطَّبْرِيُّ فِي «جَامِعِ الْبَيَانِ» (ج ٢ ص ٥٧٣ و ٥٧٤)، وَابْنُ الْمُنْذِرِ فِي «الْأَوْسَطِ» (ج ٢ ص ٣٦٨)، وَالسَّرَاجُ فِي «الْمُسْنَدِ» (٥٤٥)، وَ (٥٤٦)، وَالشَّاشِي فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٢ ص ٣٠١ و ٣٠٢)، وَابْنُ عَسَاكِرٍ فِي «تَارِيخِ دِمَشْقَ» (ج ٤٨ ص ٤٦٥)، وَالطَّحَاوِيُّ فِي «شَرْحِ مَعَانِي الْأَثَارِ» (ج ١ ص ١٧٤)، وَفِي «أَحْكَامِ الْقُرْآنِ» (ج ١ ص ٢٢٨)، وَالْعُقَيْلِيُّ فِي «الصُّعْفَاءِ الْكَبِيرِ» (ج ٤ ص ٨٦)، وَابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي «التَّحْقِيقِ» (٣٤٨)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ١ ص ٤٦٠)، وَفِي «مَعْرِفَةِ السُّنَنِ» (ج ١ ص ٤٨٠)، وَفِي «إِثْبَاتِ عَذَابِ الْقَبْرِ» (١٩٩)، وَالرَّافِعِيُّ فِي «أَخْبَارِ قَرْوِينَ» (ج ١ ص ١٢٥) مِنْ طَرِيقِ زُبَيْدِ الْيَامِيِّ عَنْ مَرَّةَ بْنِ شَرَّاحِيلَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه بِهِ.

قُلْتُ: فَقَوْلُهُ: (احْمَرَّتِ الشَّمْسُ)؛ يَعْنِي: وَقْتَ غُرُوبِ الشَّمْسِ، وَهُوَ وَقْتُ صَلَاةِ الْمَغْرِبِ، فَبَيَّنَ رضي الله عنه أَنَّ الشَّمْسَ وَهِيَ طَالِعَةٌ فِي الْأُفُقِ، وَذَلِكَ فِي رُؤْيَيْهِ أَنَّ الشَّمْسَ احْمَرَّتْ وَاصْفَرَّتْ، وَهِيَ فِي الْأُفُقِ بِيَسِيرٍ عَنِ الْأَرْضِ، فَرَأَاهَا عَلَى هَذَا الْمُسْتَوَى، وَهُوَ غُرُوبُ الشَّمْسِ الْأَوَّلِ.

قُلْتُ: فَهَذِهِ الْأَحَادِيثُ تَدُلُّ عَلَى أَنَّ وَقْتَ صَلَاةِ الْعَصْرِ يَمْتَدُّ إِلَى غُرُوبِ الشَّمْسِ، وَهُوَ إِصْفِرَارُ الشَّمْسِ وَهِيَ طَالِعَةٌ فِي الْأُفُقِ مُرْتَفِعَةٌ عَنِ الْأَرْضِ بِيَسِيرٍ بِخَمْسِ دَقَائِقٍ تَقْرِبًا، وَهَذَا الْغُرُوبُ الْأَوَّلُ عِنْدَ الْعَرَبِ، وَالْغُرُوبُ الثَّانِي عِنْدَ اخْتِفَاءِ قُرْصِ الشَّمْسِ فِي الْأَرْضِ.

قُلْتُ: فَإِذَا إِصْفَرَّتِ الشَّمْسُ فِي الْأُفُقِ، فَإِنَّهُ يَخْرُجُ وَقْتُ صَلَاةِ الْعَصْرِ، وَيَدْخُلُ وَقْتُ صَلَاةِ الْمَغْرِبِ، وَهَذَا أَيْضًا عِنْدَ إِفْطَارِ الصَّائِمِ.

قلتُ: فَوَقْتُ الْمَغْرِبِ: إِذَا غَرَبَتِ الشَّمْسُ، وَأَفْطَرَ الصَّائِمِ، وَقْتًا وَاحِدًا لَمْ يَزَلْ عَلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ، وَالصَّحَابَةُ ﷺ فِي حَيَاتِهِمْ.

(٧) وَعَنْ أَبِي سُهَيْلٍ نَافِعِ بْنِ مَالِكِ الْأَصْبَحِيِّ عَنْ أَبِيهِ مَالِكِ بْنِ أَبِي عَامِرٍ الْأَصْبَحِيِّ: (أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ ﷺ كَتَبَ إِلَى أَبِي مُوسَى ﷺ: أَنْ صَلِّ الظُّهْرَ، إِذَا زَاغَتِ الشَّمْسُ، وَالْعَصْرَ وَالشَّمْسُ بَيضاءَ نَفِيَّةً، قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَهَا صُفْرَةٌ^(١))، وَأَنْ صَلِّ الْمَغْرِبَ إِذَا غَرَبَتِ الشَّمْسُ).

أثرٌ صحيحٌ

أَخْرَجَهُ مَالِكٌ فِي «الْمَوْطَأَ» (ج ١ ص ٧)، وَعَبْدُ الرَّزَاقِ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ١ ص ٥٣٦)، وَالْقَعْنَبِيُّ فِي «الْمَوْطَأَ» (ص ٨٤)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ١ ص ٣٧٠)، وَفِي «مَعْرِفَةِ السَّنَنِ» (ج ١ ص ٤٦٣)، وَفِي «الْخِلَافِيَّاتِ» (ج ٢ ص ١٩٦ و ١٩٧)، وَأَبُو مُصْعَبِ الزُّهْرِيُّ فِي «الْمَوْطَأَ» (ج ١ ص ٦)، وَابْنُ الْمُنْذَرِ فِي «الْأَوْسَطَ» (ج ٢ ص ٣٧٥)، وَالْحَدَّثَانِيُّ فِي «الْمَوْطَأَ» (ص ٤٣ و ٤٤)، وَابْنُ بُكَيْرٍ فِي «الْمَوْطَأَ» (ق/ ١٣ / ط) مِنْ طَرِيقٍ عَنْ مَالِكٍ عَنْ عَمِّهِ أَبِي سُهَيْلٍ بْنِ مَالِكٍ بِهِ.

قلتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ، وَلَهُ شَوَاهِدٌ.

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «التَّمْهِيدِ» (ج ٥ ص ٤): وَهُوَ حَدِيثٌ مُتَّصِلٌ

ثَابِتٌ عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ ﷺ.

(١) قلتُ: وَلَا تَدْخُلُ الصُّفْرَةُ فِي الشَّمْسِ إِلَّا بَعْدَ أَنْ تَكُونَ فِي جِهَةِ الْعَرَبِ، وَهِيَ طَالِعَةٌ، وَهَذَا وَقْتُ دُخُولِ صَلَاةِ الْمَغْرِبِ الْأَوَّلِ، كَمَا فِي الرُّوَايَاتِ الْأُخْرَى، أَيْضًا.

وَأَخْرَجَهُ مَالِكٌ فِي «الْمَوْطَأَ» (ج ١ ص ٦ و ٧)، وَعَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ١ ص ٥٣٥ و ٥٣٦ و ٥٣٧)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ١ ص ٣١٩)، وَابْنُ الْمُنْذِرِ فِي «الْأَوْسَطِ» (ج ٢ ص ٣٢٨)، وَابْنُ أَبِي أُسَامَةَ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٢ ص ٤١ - إِتْحَافُ الْخَيْرَةِ)، وَأَبُو مُصْعَبِ الزُّهْرِيُّ فِي «الْمَوْطَأَ» (ج ١ ص ٦ و ٧)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ١ ص ٤٤٥)، وَفِي «مَعْرِفَةِ السَّنَنِ» (ج ١ ص ٤٦٢)، وَالْقَعْنَبِيُّ فِي «الْمَوْطَأَ» (ص ٨٥)، وَالطَّحَاوِيُّ فِي «شَرْحِ مَعَانِي الْأَثَارِ» (ج ١ ص ١٩٣)، وَهَيْشَامُ بْنُ عَمَّارٍ فِي «عَوَالِي مَالِكٍ» (٨)، وَالْحِنَائِيُّ فِي «الْحِنَائِيَّاتِ» (٢٩٧)، وَالْحَدَّثَانِيُّ فِي «الْمَوْطَأَ» (ص ٥٩) مِنْ طُرُقٍ عَنِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِهِ... فَذَكَرَهُ بِالْفَاظِ عِنْدَهُمْ.

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْقَيْمِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «زَادِ الْمَعَادِ» (ج ٢ ص ٥٠): (وَكَانَ يُعَجِّلُ الْفِطْرَ وَيَحْضُ عَلَيْهِ، ... وَكَانَ يَحْضُ عَلَى الْفِطْرِ بِالتَّمْرِ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَعَلَى الْمَاءِ، هَذَا مِنْ كَمَالِ شَفَقَتِهِ عَلَى أُمَّتِهِ وَنُصْحِهِمْ ... وَكَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يُفِطِرُ قَبْلَ أَنْ يُصَلِّيَ). اهـ

(٨) وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (إِذَا طَلَعَ حَاجِبُ الشَّمْسِ، فَأَخْرُوا الصَّلَاةَ حَتَّى تَرْتَفِعَ، وَإِذَا غَابَ حَاجِبُ الشَّمْسِ، فَأَخْرُوا الصَّلَاةَ حَتَّى تَغِيبَ).^(١)

قُلْتُ: فَذَكَرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صِفَةَ الْغُرُوبَيْنِ فِي حَدِيثٍ وَاحِدٍ:
الْأَوَّلُ: الْغُرُوبُ مَعَ ظُهُورِ قُرْصِ الشَّمْسِ؛ بِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (إِذَا غَابَ حَاجِبُ الشَّمْسِ)؛ وَالْحَاجِبُ: هُنَا هُوَ: الْحَاجِبُ الْأَسْفَلُ مِنْ قُرْصِ الشَّمْسِ.

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (٥٨٣)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (٨٣٨).

الثَّانِي: الْغُرُوبُ الْكُلِّيُّ، وَهُوَ خَفَاءُ قَرُصِ الشَّمْسِ؛ بِقَوْلِهِ ﷺ: (فَأَخْرُوا الصَّلَاةَ حَتَّى تَغِيبَ). أَي: بِالْكُلِّيَّةِ.

قَالَ شَيْخُنَا الْعَلَّامَةُ ابْنُ عُثَيْمِينَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «شَرْحِ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ» (ج ٢ ص ١٧٨): (قَوْلُهُ ﷺ: (وَإِذَا غَابَ حَاجِبُ الشَّمْسِ، فَأَخْرُوا الصَّلَاةَ حَتَّى تَغِيبَ)؛ أَي: عَنِ الصَّلَاةِ عِنْدَ بَدْءِ الْقُرْصِ فِي الْغُرُوبِ). اهـ

قُلْتُ: وَيَبْدَأُ نَزُولَ قَرُصِ الشَّمْسِ مِنَ الْأَسْفَلِ، وَهُوَ طَالِعٌ، وَهَذَا الْحَاجِبُ السُّفْلِيُّ، فَسَمَى النَّبِيُّ ﷺ ذَلِكَ غُرُوبًا؛ إِلَى أَنْ يَغِيبَ؛ أَي: يَسْقُطُ قُرْصُ الشَّمْسِ بِالْكُلِّيَّةِ، وَهَذَا يُسَمَّى غُرُوبًا أَيْضًا. ^(١)

قُلْتُ: وَقُرْصُ الشَّمْسِ عَلَيْهِ دَائِرَتَانِ:

إِحْدَاهُمَا: حَمْرَاءٌ، وَهِيَ الَّتِي تَلِي الْقُرْصَ، وَالْأُخْرَى بَيْضَاءٌ، وَهِيَ بَعْدَ الْحَمْرَاءِ، وَالْحَمْرَاءُ أَوَّلُ مَا تَنْزِلُ مِنَ الْأَسْفَلِ ثُمَّ تَلِيهَا فِي النُّزُولِ الْبَيْضَاءُ، ثُمَّ يَلِي الْبَيْضَاءَ نَزُولُ الْقُرْصِ، وَهَذَا كُلُّهُ غُرُوبٌ عِنْدَ السَّلَفِ، وَالْخَلْفِ. ^(٢)

وَهَذَا يُدُلُّ عَلَى أَنَّ غُرُوبَ الشَّمْسِ لَهُ ثَلَاثُ دَرَجَاتٍ:

الدَّرَجَةُ الْأُولَى: اِرْتِفَاعٌ ^(٣) قُرْصِ الشَّمْسِ بِيَسِيرٍ عَنِ الْأَرْضِ.

(١) وانظر: «التعليق على صحيح مسلم» لشيخنا ابن عثيمين (ج ٤ ص ٤٠١)، و«السنن» للترمذي (ج ٢ ص ٣١٨)، و«فتح الباري» لابن حجر (ج ٤ ص ١٩٦)، و«تغليق التعليق» له (ج ٣ ص ١٩٥)، و«الصيام» للفريابي (ص ٥٦).

(٢) وانظر: «إكمال إكمال المعلم» للأبي (ج ٤ ص ٢٨).

(٣) قَدَّرَ أَهْلُ الْعِلْمِ هَذَا الْاِرْتِفَاعَ بِمِقْدَارِ رُمْحٍ.

الدَّرَجَةُ الثَّانِيَّةُ: طُلُوعُ نِصْفِ فُرْصِ الشَّمْسِ عَنِ الْأَرْضِ.

الدَّرَجَةُ الثَّلَاثَةُ: اخْتِفَاءُ فُرْصِ الشَّمْسِ بِالْكُلِّيَّةِ فِي الْأَرْضِ.^(١)

(٩) وَعَنْ عُمَبَةَ بْنِ عَامِرٍ الْجُهَنِيِّ رضي الله عنه قَالَ: (ثَلَاثُ سَاعَاتٍ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يَنْهَانَا أَنْ

نُصَلِّيَ فِيهِنَّ، أَوْ أَنْ نَقْبُرَ فِيهِنَّ مَوْتَانَا: حِينَ تَطْلُعُ الشَّمْسُ بَارِزَةً حَتَّى تَرْتَفِعَ، وَحِينَ

يَقُومُ قَائِمُ الظَّهِيرَةِ حَتَّى تَمِيلَ الشَّمْسُ، وَحِينَ تَضَيِّفُ الشَّمْسُ لِلْغُرُوبِ حَتَّى تَغْرُبَ).

وَفِي رِوَايَةٍ: (وَحِينَ تَغِيبُ الشَّمْسُ إِلَى الْغُرُوبِ حَتَّى تَغْرُبَ).^(٢)

انظر: «شَرْحُ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ» لِشَيْخِنَا ابْنِ عُثَيْمِينَ (ج ٢ ص ١٨٣).

(١) وانظر: «شَرْحُ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ» لِشَيْخِنَا ابْنِ عُثَيْمِينَ (ج ٢ ص ١٨٣)، و«السُّنَنُ الْكُبْرَى» لِلْبَيْهَقِيِّ (ج ١٠

ص ٤٨٩)، و(ج ٤ ص ٢٤٧)، و«كَشَافُ الْفَنَاءِ» لِلْبُهَيْتِيِّ (ج ١ ص ٢٣٥)، و«المُصَنَّفُ» لِعَبْدِ الرَّزَّاقِ (ج ٤

ص ٢٢٦)، و«المُصَنَّفُ» لِابْنِ أَبِي شَيْبَةَ (ج ٤ ص ٢٢)، و«المُسْتَدْرَكُ» لِلْحَاكِمِ (ج ٤ ص ٢٧٤)، و«صُحُوحُ

الْأَعْشَى» لِلْقَلْقَشَنْدِيِّ (ج ٢ ص ٣٦٧)، و«شَرْحُ الْعُمْدَةِ» لِابْنِ تَيْمِيَّةَ (ج ٣ ص ٤١٦)، و«الصِّيَامُ» لِلْفَرِيَّانِيِّ

(ص ٥٦).

(٢) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (٨٣١)، وَأَبُو دَاوُدَ فِي «سُنَنِهِ» (٣١٩٢)، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي «سُنَنِهِ» (١٠٣٠)،

وَالنَّسَائِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (١١٥١)، وَفِي «المُجْتَبَى» (٥٦٠)، وَابْنُ مَاجَةَ فِي «سُنَنِهِ» (١٥١٩)، وَأَحْمَدُ فِي

«المُسْنَدِ» (١٧٣٧٧)، وَالتَّقْفِيُّ فِي «التَّقْفِيَّاتِ» (١٥٠)، وَالفَاكِهِيُّ فِي «الفَوَائِدِ» (١٥)، وَالسَّرَاجُ فِي «حَدِيثِهِ»

(١٥٤٣)، وَ(٢٣٤٠)، وَابْنُ بَشْرَانَ فِي «الْأَمْالِي» (ج ٢ ص ١١٣)، وَأَبُو نُعَيْمٍ فِي «المُسْنَدِ المُسْتَخْرَجِ»

(١٧٧٦)، وَالرُّوْيَانِيُّ فِي «المُسْنَدِ» (٢٠١)، وَالدَّهْبِيُّ فِي «تَذَكْرَةَ الحُفَّاطِ» (ج ١ ص ٣٣١)..

فَقَوْلُهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (وَحِينَ تَضَيَّفُ الشَّمْسُ لِلْغُرُوبِ)؛ أَي: قَارَبَتِ الْغُرُوبِ، وَاقْتَرَبَتْ مِنَ الْأَرْضِ بِمَلَامَسَةِ الْحَاجِبِ السُّفْلِيِّ مِنْهَا، فَسَمِيَ ذَلِكَ غُرُوبًا مَعَ وُجُودِهَا طَالِعَةً، وَيُفْسِّرُهُ اللَّفْظُ الْآخَرُ فِي نَفْسِ الْحَدِيثِ. ^(١)

ثُمَّ ذَكَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: الْغُرُوبَ الْكُلِّيَّ الَّذِي هُوَ سُقُوطُ الْقُرْصِ، بِقَوْلِهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «حَتَّى تَغْرُبَ»، وَهَذَا الْغُرُوبُ الثَّانِي لِلشَّمْسِ.

قَالَ شَيْخُنَا الْعَلَّامَةُ ابْنُ عُثَيْمِينَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «التَّعْلِيقِ عَلَى صَحِيحِ مُسْلِمٍ» (ج ٤ ص ٤٠١): (قَوْلُهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ): (وَحِينَ تَضَيَّفُ الشَّمْسُ لِلْغُرُوبِ حَتَّى تَغْرُبَ)؛ قَالَ بَعْضُهُمْ: «حِينَ تَضَيَّفُ الشَّمْسُ لِلْغُرُوبِ)؛ أَي: حِينَ يَغِيبُ حَاجِبُهَا الْأَسْفَلُ، فَيَكُونُ مُدَّةَ هَذَا الْوَقْتِ مَا بَيْنَ شُرُوعِ قَرْنِهَا الْأَسْفَلِ فِي الْغُرُوبِ إِلَى أَنْ يَتِمَّ غُرُوبُ قَرْنِهَا الْأَعْلَى). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ أَبُو عُبَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «غَرِيبِ الْحَدِيثِ» (ج ١ ص ١٩): (مَعْنَاهُ: إِذَا مَالَتْ لِلْغُرُوبِ، يُقَالُ مِنْهُ: ضَافَتْ تَضَيَّفَتْ إِذَا مَالَتْ، وَضَفَّتْ فَلَانًا؛ أَي: مَلَتْ إِلَيْهِ وَنَزَلَتْ بِهِ). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ أَبُو الْعَبَّاسِ الْقُرْطُبِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «الْمَفْهَمِ» (ج ٢ ص ٤٥٩): (قَوْلُهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ): (حِينَ تَضَيَّفُ الشَّمْسُ لِلْغُرُوبِ)؛ أَي: تَمِيلُ لِلْغُرُوبِ، يُقَالُ: ضَافَتْ، تَضَيَّفَتْ؛ إِذَا مَالَتْ). اهـ

(١) وانظر: «إِكْمَالُ إِكْمَالِ الْمُعَلِّمِ» لِلأَبِيِّ (ج ٣ ص ١٨١)، وَ«شَرْحُ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ» لِابْنِ بَطَّالٍ (ج ٢ ص ٢٠٨، ٢٠٩ و ٢١١)، وَ«إِزْشَادِ السَّارِيِّ» لِلْقَسْطَلَانِيِّ (ج ٢ ص ٢٦٠ و ٢٦١)، وَ«التَّعْلِيقِ عَلَى صَحِيحِ مُسْلِمٍ» لِشَيْخِنَا ابْنِ عُثَيْمِينَ (ج ٤ ص ٤٠١).

وَقَالَ شَيْخُنَا الْعَلَّامَةُ ابْنُ عُثَيْمِينَ رحمته فِي «شَرْحِ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ» (ج ٢ ص ١٨٣): (مِنْ بَعْدِ صَلَاةِ الْعَصْرِ إِلَى أَنْ تَضِيفَ الشَّمْسُ لِلْغُرُوبِ، فَقِيلَ: إِلَى أَنْ يَبْدُو قُرْصُهَا بِالْغُرُوبِ، وَقِيلَ: إِلَى أَنْ يَكُونَ بَيْنَهَا، وَبَيْنَ الْغُرُوبِ مِقْدَارُ رُمْحٍ، قِيَاسًا عَلَى أَوَّلِ النَّهَارِ، وَهَذَا ظَاهِرٌ حَدِيثٍ: (وَحِينَ تَضِيفُ الشَّمْسُ لِلْغُرُوبِ حَتَّى تَغْرُبَ) ^(١) اهـ

وَقَالَ شَيْخُنَا الْعَلَّامَةُ ابْنُ عُثَيْمِينَ رحمته فِي «التَّعْلِيقِ عَلَى صَحِيحِ مُسْلِمٍ» (ج ٤ ص ٤٠١)؛ عَنِ ارْتِفَاعِ الشَّمْسِ عَنْ حَدَبَةِ الْأَرْضِ فِي الْغُرُوبِ: (قَوْلُهُ ﷺ): (حِينَ تَضِيفُ)؛ حِينَ يَبْقَى بَيْنَهَا، وَبَيْنَ الْغُرُوبِ ^(٢) مِقْدَارُ رُمْحٍ ^(٣)، مِنْ أَجْلِ أَنْ تَتَسَاوَى مَعَ النَّهْيِ حِينَ طُلُوعِهَا). اهـ

وَقَالَ شَيْخُنَا الْعَلَّامَةُ ابْنُ عُثَيْمِينَ رحمته فِي «التَّعْلِيقِ عَلَى صَحِيحِ مُسْلِمٍ» (ج ٤ ص ٣٩٤): (فَهِيَ: مِنَ الْفَجْرِ إِلَى أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ، وَمِنْ طُلُوعِهَا إِلَى تَرْتِفَعَ قَيْدُ رُمْحٍ،

(١) قلتُ: فالْمَيْلُ هَذَا فِي نَفْسِهِ يُسَمَّى غُرُوبًا عِنْدَ الْعَرَبِ.

وانظر: «المُعَلَّمُ بِفَوَائِدِ مُسْلِمٍ» لِلْمَازِرِيِّ (ج ١ ص ٣١١)، و«تَفْسِيرُ الْقُرْآنِ» لِابْنِ أَبِي حَاتِمٍ (ج ٧ ص ٢٣٤٣)، و«الْمُصَنَّفُ» لِابْنِ أَبِي شَيْبَةَ (ج ٢ ص ٣٣٦)، و«الْأَوْسَطُ» لِابْنِ الْمُنْذِرِ (ج ١ ص ١٤)، و«الْوَسِيطُ» لِلْوَاحِدِيِّ (ج ٣ ص ١٢٠)، و«تَفْسِيرُ الْقُرْآنِ» لِعَبْدِ الرَّزَاقِ (ج ١ ص ٣٨٤)، و«الْكَشْفُ وَالْبَيَانُ» لِلشَّعْبِيِّ (ج ٦ ص ١٢٠)، و«جَامِعُ الْبَيَانِ» لِلطَّبْرِيِّ (ج ١٥ ص ٢٢).

(٢) أي: عِنْدَ الْغُرُوبِ الثَّانِي الْكُلِّيُّ.

(٣) قلتُ: وَفِي هَذَا الْقَدْرِ مِنْ ارْتِفَاعِ الشَّمْسِ مِنَ الْأَرْضِ يُسَمَّى غُرُوبًا عِنْدَ الْعَرَبِ، وَهَذَا الَّذِي دَلَّتْ عَلَيْهِ الْأَدْلَةُ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَالْآثَارِ.

وَعِنْدَ قِيَامِهَا حَتَّى تَزُولَ، وَمِنْ صَلَاةِ الْعَصْرِ حَتَّى يَبْقَى بَيْنَهَا، وَبَيْنَ الْغُرُوبِ مِقْدَارِ
رُوحٍ، وَمِنْ ذَلِكَ الْوَقْتِ إِلَى الْغُرُوبِ). اهـ
وَيُؤَيِّدُ هَذَا التَّفْسِيرُ:

عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (لَا تَحَرَّوْا بِصَلَاتِكُمْ طُلُوعَ الشَّمْسِ،
وَلَا غُرُوبَهَا).^(١) وَفِي رِوَايَةٍ: (وَلَا عِنْدَ غُرُوبِهَا).

فَقَوْلُهُ: (وَلَا غُرُوبَهَا) (وَلَا عِنْدَ غُرُوبِهَا)، أَي: الْمَقْصُودُ قَبْلَ الْغُرُوبِ الْكُلِّيِّ،
لَأَنَّ النَّهْيَ عَنِ الصَّلَاةِ النَّافِلَةِ عِنْدَ بَدَأِ الْقُرْصِ فِي الْغُرُوبِ، كَمَا فِي الرَّوَايَةِ: (وَلَا عِنْدَ
غُرُوبِهَا)؛ لِأَنَّهُ الْوَقْتُ الَّذِي يَسْجُدُ فِيهِ الْكُفَّارُ لِلشَّمْسِ؛ كَالْمُؤَدَّعِينَ لَهَا، وَعِنْدَ ظُهُورِهَا
يَسْجُدُونَ؛ كَالْمُسْتَقْبَلِينَ لَهَا، فَالنَّبِيُّ ﷺ سَمَّى ذَلِكَ: غُرُوبًا، بِقَوْلِهِ ﷺ: (وَلَا غُرُوبِهَا).
وَالرَّوَايَةُ الثَّانِيَةُ أَوْضَحُ: (وَلَا عِنْدَ غُرُوبِهَا)؛ أَي: فِي أَثْنَاءِ غُرُوبِهَا.

وَقَالَ شَيْخُنَا الْعَلَّامَةُ ابْنُ عُثَيْمِينَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «شَرْحِ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ» (ج ٢
ص ١٧٨)؛ عَنِ النَّهْيِ عَنِ الصَّلَاةِ حَتَّى تَغْرُبَ: (وَلَكِنَّهُ نَهَى عَنِ ذَلِكَ؛ أَي: عَنِ الصَّلَاةِ
عِنْدَ بَدَأِ الْقُرْصِ فِي الْغُرُوبِ؛ لِأَنَّهُ الْوَقْتُ الَّذِي يَسْجُدُ فِيهِ الْكُفَّارُ لِلشَّمْسِ؛
كَالْمُؤَدَّعِينَ لَهَا، وَعِنْدَ ظُهُورِهَا يَسْجُدُونَ؛ كَالْمُسْتَقْبَلِينَ لَهَا). اهـ

وَقَالَ الْعَلَّامَةُ ابْنُ بَازٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «تَعْلِيْقِهِ عَلَى صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ» (ج ٢ ص ١٧٥):
(وَهَذَا أَمْرٌ مُتَوَاتِرٌ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَالسَّرُّ أَنَّ أُمَّةً مِنَ الْمُشْرِكِينَ يَعْبُدُونَ الشَّمْسَ، فَنَهَى
عَنْ ذَلِكَ لِمَا فِيهِ مِنَ التَّشْبِيهِ، وَسَدًّا لِلذَّرِيعَةِ، وَالْوَقْتُ الضَّيِّقُ أَشَدُّ عِنْدَ الطُّلُوعِ، وَعِنْدَ

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (٥٨٢)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (٨٢٨).

الغُرُوبِ^(١)، وَيُسْتَنْبَى مِنْ ذَلِكَ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ الْفَاتِتَةَ لِقَوْلِهِ ﷺ: (مَنْ نَامَ عَنِ الصَّلَاةِ...)،
وَهَكَذَا عَلَى الصَّحِيحِ مَا كَانَ لَهَا سَبَبٌ؛ لِأَنَّهُ يَكُونُ بَعِيدٌ عَنِ التَّشْبِهِ. اهـ.
قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَبْرٍ رَحِمَهُ اللهُ فِي «فَتْحِ الْبَارِي» (ج ٢ ص ٦٢): (عِنْدَ طُلُوعِ
الشَّمْسِ وَعِنْدَ غُرُوبِهَا). اهـ.

(١٠) وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: (إِذَا طَلَعَ حَاجِبُ الشَّمْسِ،
فَدَعُوا الصَّلَاةَ حَتَّى تَبْرُزَ، وَإِذَا غَابَ حَاجِبُ الشَّمْسِ، فَدَعُوا الصَّلَاةَ حَتَّى تَغِيبَ، وَلَا
تَحِينُوا بِصَلَاتِكُمْ طُلُوعَ الشَّمْسِ، وَلَا غُرُوبَهَا، فَإِنَّهَا تَطْلُعُ بَيْنَ قَرْنَيْ شَيْطَانٍ).^(٢)
قُلْتُ: فَسَمَاهُ النَّبِيُّ ﷺ غُرُوبَ الشَّمْسِ، مَعَ أَنَّهُ الْوَقْتُ الْمَنْهِي عَنْهُ فُقِيلَ^(٣)
غُرُوبَهَا، لِقَوْلِهِ ﷺ: (إِذَا غَابَ حَاجِبُ الشَّمْسِ)؛ مَعَ قَوْلِهِ ﷺ: (وَلَا غُرُوبَهَا)، وَهَذَا عَيْنُ
الغُرُوبِ.^(٤)

وَالْحَاجِبُ الْأَعْلَى هُوَ: أَوَّلُ مَا يَبْدُو مِنْ طُلُوعِ الشَّمْسِ، وَالْحَاجِبُ الْأَسْفَلُ هُوَ:
أَوَّلُ مَا يَغِيبُ مِنَ الشَّمْسِ عِنْدَ الْغُرُوبِ.

(١) فَسَمَى الشَّيْخُ ابْنَ بَازٍ هَذَا النَّوعَ مِنَ الْغُرُوبِ غُرُوبًا.

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (٥٨٢)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (٨٢٩).

(٣) وَبَوَّبَ الْحَافِظُ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٢ ص ٢٥٨): بَابُ: لَا تَتَحَرَّى الصَّلَاةَ قَبْلَ غُرُوبِ
الشَّمْسِ.

(٤) وَاَنْظُرْ: «عُمْدَةُ الْقَارِي» لِلْعَيْنِيِّ (ج ٢ ص ٢٣٤ و ٢٣٦)، وَ«فَتْحُ الْبَارِي» لِابْنِ رَجَبٍ (ج ٣ ص ٢٦٥
و ٢٦٦)، وَ«إِرْشَادُ السَّارِي» لِلْقَسْطَلَانِيِّ (ج ٢ ص ٢٥٨)، وَ«فَيْضُ الْبَارِي» لِلْكَشْمِيرِيِّ (ج ١ ص ٣١٦)،
وَ«الْمَنْهَاجُ» لِلنَّوَوِيِّ (ج ٢ ص ٣٦٦).

قَالَ الْحَافِظُ أَبُو الْعَبَّاسِ الْقُرْطُبِيُّ رحمته فِي «الْمَفْهِمِ» (ج ٢ ص ٤٥٨): (وَحَاجِبُ

الشَّمْسِ، أَوَّلُ مَا يَبْدُو مِنْهَا فِي الطُّلُوعِ، وَهُوَ أَوَّلُ مَا يَغِيبُ مِنْهَا). اهـ
أَي: حَاجِبُ الشَّمْسِ السُّفْلِيِّ.

وَقَالَ الْأَبِيُّ رحمته فِي «إِكْمَالِ إِكْمَالِ الْمُعَلِّمِ» (ج ٣ ص ١٨٠): (قَوْلُهُ عليه: إِذَا بَدَأَ

حَاجِبُ الشَّمْسِ)؛ بَدَأَ: هُنَا غَيْرُ مَهْمُوزٍ؛ أَي: ظَهَرَ وَارْتَفَعَ، وَحَاجِبُهَا أَوَّلُ مَا يَظْهَرُ مِنْهَا، وَهُوَ الصَّحِيحُ، وَقِيلَ قَرْنَاهَا أَعْلَاهَا، وَحَوَاجِبُهَا نَوَاحِيهَا^(١). اهـ

قُلْتُ: فَحَاجِبُ الشَّمْسِ السُّفْلِيِّ هُوَ: طَرْفُ قُرْصِ الشَّمْسِ الْأَسْفَلِ الَّذِي

يُلَامِسُ الْأَرْضَ عِنْدَ الْغُرُوبِ، وَهِيَ طَالِعَةٌ، وَهَذَا غُرُوبٌ عِنْدَ الصَّحَابَةِ الْكِرَامِ.

قَالَ الْحَافِظُ الْقَسْطَلَانِيُّ رحمته فِي «إِرْشَادِ السَّارِي» (ج ٢ ص ٢٦١): (وَفِي

الْحَدِيثِ النَّهْيُ عَنِ الصَّلَاةِ عِنْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ، وَغُرُوبِهَا، وَهُوَ مُجْمَعٌ عَلَيْهِ فِي الْجُمْلَةِ، وَاقْتَصَرَ فِيهِ عَلَى حَالَتِي الطُّلُوعِ وَالْغُرُوبِ). اهـ

وَبَوَّبَ الْحَافِظُ النَّوَوِيُّ رحمته فِي «الْمِنْهَاجِ» (ج ٦ ص ٢٦٦): بَابُ لَا تَتَحَرَّوْا

بِصَلَاتِكُمْ طُلُوعَ الشَّمْسِ وَلَا غُرُوبَهَا.

قُلْتُ: فَسَمَى النَّوَوِيُّ رحمته ذَلِكَ غُرُوبًا، وَهُوَ قَبْلَ غُرُوبِ الشَّمْسِ بِالْكُلِّيَّةِ.

وَيُؤَيِّدُهُ:

(١) فَحَوَاجِبُ الشَّمْسِ: نَوَاحِيهَا؛ الْحَاجِبُ الْأَعْلَى، وَالْحَاجِبُ الْأَسْفَلُ، وَغَيْرُ ذَلِكَ.

انظر: «عُمْدَةُ الْقَارِي» لِلْعَيْنِيِّ (ج ٤ ص ٢٣٤).

قَالَ الْجَوْهَرِيُّ رحمته فِي «الصَّحَاحِ» (ج ١ ص ١٠٧): (حَوَاجِبُ الشَّمْسِ نَوَاحِيهَا). اهـ

عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (إِذَا بَدَأَ حَاجِبُ الشَّمْسِ، فَأَخْرُوا الصَّلَاةَ حَتَّى تَبْرُزَ، وَإِذَا غَابَ حَاجِبُ الشَّمْسِ، فَأَخْرُوا الصَّلَاةَ حَتَّى تَغِيبَ).^(١)
 قلتُ: فَذَكَرَ النَّبِيُّ ﷺ حَاجِبِينَ لِلشَّمْسِ؛ الْحَاجِبَ الْأَعْلَى، وَالْحَاجِبَ الْأَسْفَلَ.
 قلتُ: قَوْلُهُ ﷺ: (لَا تَحْرُوا)؛ أَي: لَا تَقْضُوا بِصَلَاتِكُمْ طُلُوعَ الشَّمْسِ، وَلَا وُغُوبَهَا.

وَهَذَا الْحَدِيثُ مُفَسَّرٌ لِلسَّابِقِ، أَي: لَا تَكْرَهُ الصَّلَاةَ بَعْدَ الصَّلَاتَيْنِ؛ إِلَّا لِمَنْ قَصَدَ طُلُوعَ الشَّمْسِ وَوُغُوبَهَا.

فَإِذَا صَلَّى عَبْدٌ فَرِيضَةً أَوْ غَيْرَهَا فِي هَذَا الْوَقْتِ، فَهَذَا غَيْرُ قَاصِدٍ بِصَلَاتِهِ عِنْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَلَا عِنْدَ وُغُوبِهَا^(٢)، فَافْطَنْ لِهَذَا.

(١١) وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (لَا تَتَحْرُوا طُلُوعَ الشَّمْسِ وَلَا وُغُوبَهَا، فَتُصَلُّوا عِنْدَ ذَلِكَ).^(٣)

(١٢) وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: (نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُتَحَرَّى طُلُوعُ الشَّمْسِ وَوُغُوبَهَا).^(٤)

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (٨٢٩).

(٢) وانظر: «إرشاد الساري» للقسطلاني (ج ٢ ص ٢٥٨ و ٢٦٠)، و«الونهاج» للنووي (ج ٢ ص ٣٦٦ و ٣٦٧).

(٣) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (٨٣٣).

(٤) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (٨٣٣).

فَقَوْلُهَا: (وَعُرُوبُهَا)؛ أَي: الْغُرُوبُ الَّذِي قَبْلَ الْغُرُوبِ الثَّانِي؛ أَي: قَبْلَ اخْتِفَاءِ قُرْصِ الشَّمْسِ، لِأَنَّ النَّهْيَ عَنِ الصَّلَاةِ فِي هَذَا الْمُسْتَوَى مِنَ الشَّمْسِ، أَي: وَهِيَ طَالِعَةٌ، قَبْلَ أَنْ تُغْرَبَ بِالْكَلِيَّةِ، وَهَذَا وَاضِحٌ مِنَ الْأَدَلَّةِ السَّابِقَةِ أَيْضًا.

وَبَوَّبَ الْحَافِظُ النَّوَوِيُّ رحمته فِي «الْمِنْهَاجِ» (ج ٢ ص ٣٦٦): بَابُ لَا تَتَحَرُّوا بِصَلَاتِكُمْ طُلُوعَ الشَّمْسِ وَلَا غُرُوبَهَا.

قُلْتُ: وَفِي هَذِهِ الْأَحَادِيثِ ذَكَرَ الْعُلَمَاءُ الْغُرُوبَيْنِ مَعًا.

قُلْتُ: وَالْمَنْعُ مِنَ الصَّلَاةِ فِي طُلُوعِ الشَّمْسِ وَغُرُوبِهَا، فَقَطْ لِلنَّوَافِلِ، وَأَمَّا تَأْدِيَةُ الْفَرَائِضِ، وَمَا لَهَا سَبَبٌ، فَيَجُوزُ الصَّلَاةُ فِي النَّهْيِ، لِأَنَّهُ يَكُونُ بَعِيدٌ عَنِ التَّشْبِهِ بِعِبَادَةِ الْكُفَّارِ لِلشَّمْسِ عِنْدَ الطُّلُوعِ، وَعِنْدَ الْغُرُوبِ، وَلِأَنَّ الْمَقْصُودَ مِنَ النَّهْيِ فِي الْأَحَادِيثِ تَأْدِيَةَ صَلَاةِ التَّطَوُّعِ^(١)، فَانْتَبَهَ.

قَالَ الْقَاضِي عِيَاضُ رحمته فِي «إِكْمَالِ الْمُعْلِمِ» (ج ٣ ص ٢٠٣)؛ عَنِ النَّهْيِ: (وَهَذَا كُلُّهُ عِنْدَنَا، وَعِنْدَ جُمْهُورِ الْعُلَمَاءِ فِي النَّوَافِلِ). اهـ

وَقَالَ الْأَبِيُّ رحمته فِي «إِكْمَالِ إِكْمَالِ الْمُعْلِمِ» (ج ٣ ص ١٧٨): (التَّنْفُلُ فِي هَذَيْنِ الْوَقْتَيْنِ لَغَيْرِ سَبَبٍ مِنْهُيَّ عَنْهُ). اهـ

(١) وانظر: «إِكْمَالِ الْمُعْلِمِ بِفَوَائِدِ مُسْلِمٍ» لِلْقَاضِي عِيَاضٍ (ج ٣ ص ٢٠٣)، وَالتَّعْلِيقُ عَلَى صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ لِلشَّيْخِ ابْنِ بَازٍ (ج ٢ ص ١٧٥)، وَ«أَعْلَامُ الْحَدِيثِ» لِلْحَطَّابِيِّ (ج ١ ص ٤٣٧)، وَ«إِكْمَالُ إِكْمَالِ الْمُعْلِمِ» لِلأَبِيِّ (ج ٣ ص ٢٠٣)، وَ«مُكْمَلُ إِكْمَالِ الإِكْمَالِ» لِلسُّنُوسِيِّ (ج ٣ ص ١٧٨)، وَ«المُفْهَمُ» لِلقُرْطُبِيِّ (ج ٢ ص ٤٥٧)، وَالتَّعْلِيقُ عَلَى صَحِيحِ مُسْلِمٍ لِشَيْخِنَا ابْنِ عُثَيْبِينَ (ج ٤ ص ٣٩٥)، وَ«المُعْلَمُ بِفَوَائِدِ مُسْلِمٍ» لِلْمَازِرِيِّ (ج ١ ص ٣١٠).

قَالَ شَيْخُنَا الْعَلَّامَةُ ابْنُ عُثَيْمِينَ رحمته الله فِي «التَّعْلِيقِ عَلَى صَحِيحِ مُسْلِمٍ» (ج ٤ ص ٣٩٨): (قَوْلُهُ رحمته الله): (لَا تَحَرَّوْا) أَنْ مَنْ لَمْ يَتَحَرَّرَ الصَّلَاةَ فِي هَذَا الْوَقْتِ، وَإِنَّمَا صَلَّى لِسَبَبٍ مَعْلُومٍ، فَلَا بَأْسَ.

وَوَجْهُ ذَلِكَ: أَنَّ الرَّجُلَ إِذَا تَحَرَّرَ الصَّلَاةَ فِي هَذَا الْوَقْتِ صَارَ مُشْبَهًا لِلْكَافِرِينَ الَّذِينَ يَسْجُدُونَ عِنْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَعِنْدَ غُرُوبِهَا، فَإِذَا كَانَ لِلصَّلَاةِ سَبَبٌ زَالَ هَذَا الْمَحْذُورُ؛ إِذْ إِنَّ الصَّلَاةَ فِي هَذِهِ الْحَالِ حَيْثُ كَانَ لَهَا سَبَبٌ فَتَسْنَدُ إِلَى السَّبَبِ، وَيَتَبَيَّنُ فِيهَا جَلِيلًا: أَنَّهُ لَا مُشَابَهَةَ، وَأَنَّهُ لَوْ لَا هَذَا السَّبَبُ مَا صَلَّى.

وَهَذَا هُوَ الَّذِي اخْتَارَهُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ، وَهُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ، وَإِحْدَى الرَّوَايَتَيْنِ عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ رَحِمَهُمُ اللَّهُ جَمِيعًا). اهـ
 قُلْتُ: فَمَا كَانَ ذَا سَبَبٍ، فَإِنَّ الْمُصَلِّيَ إِذَا قَامَ بِهِ لَا يُعَدُّ مُتَحَرِّيًا لَطُلُوعِ الشَّمْسِ وَغُرُوبِهَا.^(١)

وَقَالَ شَيْخُنَا الْعَلَّامَةُ ابْنُ عُثَيْمِينَ رحمته الله فِي «التَّعْلِيقِ عَلَى صَحِيحِ مُسْلِمٍ» (ج ٤ ص ٣٩٥): (قَدْ دَلَّتِ السُّنَّةُ عَلَى جَوَازِ فِعْلِ ذَوَاتِ الْأَسْبَابِ فِي وَقْتِ النَّهْيِ، وَأَنَّ كُلَّ صَلَاةٍ لَهَا سَبَبٌ؛ فَلَا حَرَجَ أَنْ تُصَلِّيَهَا وَقْتِ النَّهْيِ؛ كَتَحْيَةِ الْمَسْجِدِ، وَصَلَاةِ الرَّاتِبَةِ إِذَا فَاتَتْ؛ كَمَا لَوْ فَاتَتْهُ رَاتِبَةُ الْفَجْرِ فَيُصَلِّيهَا بَعْدَ الصَّلَاةِ؛ وَكَمَا لَوْ فَاتَتْهُ رَاتِبَةُ الظُّهْرِ، وَقَدْ جُمِعَ إِلَيْهَا الْعَصْرُ؛ فَإِنَّهُ لَا بَأْسَ أَنْ يُصَلِّيَ رَاتِبَةَ الظُّهْرِ بَعْدَ صَلَاةِ الْعَصْرِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لَهُ سَبَبٌ). اهـ

(١) انظر: «التَّعْلِيقِ عَلَى صَحِيحِ مُسْلِمٍ» لِشَيْخِنَا ابْنِ عُثَيْمِينَ (ج ٤ ص ٤٠٣).

وَقَالَ شَيْخُنَا الْعَلَّامَةُ ابْنُ عُثَيْمِينَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «شَرْحِ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ» (ج ٢

ص ١٧٦): (وَيُسْتَثْنَى مِنْ ذَلِكَ عِدَّةُ أُمُور:

أَوَّلًا: إِذَا حَضَرَ مَسْجِدَ الْجَمَاعَةِ بَعْدَ أَنْ صَلَّى الصُّبْحَ فَإِنَّهُ يُصَلِّي مَعَهُمْ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى ذَاتَ يَوْمٍ صَلَاةَ الصُّبْحِ فِي مَسْجِدِ «الْخَيْرِ» فِي مِثْيَ، فَلَمَّا انْصَرَفَ إِذَا بِرَجُلَيْنِ لَمْ يُصَلِّيَا، فَقَالَ: (مَا مَنَعَكُمَا؟) قَالَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، صَلَّيْنَا عَلَى رِحَالِنَا. قَالَ: (ذَا صَلَّيْتُمَا فِي رِحَالِكُمَا، ثُمَّ أَتَيْتُمَا مَسْجِدَ جَمَاعَةٍ فَصَلَّيَا مَعَهُمْ، فَإِنَّهَا لَكُمْ نَافِلٌ).

ثَانِيًا: سُنَّةُ الْفَجْرِ بَعْدَ صَلَاةِ الْفَجْرِ؛ فَإِنَّهُ يُرَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ حَدِيثِ قَيْسِ بْنِ فَهْدٍ: (أَنَّهُ رَأَاهُ يُصَلِّي بَعْدَ الْفَجْرِ فَنَهَاهُ أَوْ اسْتَفْهَمَهُ، فَقَالَ: هُمَا الرَّكْعَتَانِ قَبْلَ الْفَجْرِ)؛ فَأَقْرَهُ.

ثَالِثًا: رَكْعَةُ الطَّوَافِ؛ لِعُمُومِ حَدِيثِ: (يَا بَنِي عَبْدِ مَنَافٍ لَا تَمْنَعُوا أَحَدًا طَافَ بِهَذَا الْبَيْتِ، وَصَلَّى فِيهِ آيَةً سَاعَةً شَاءَ مِنْ لَيْلٍ أَوْ نَهَارٍ).

رَابِعًا: الصَّلَاةُ الْفَائِتَةُ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: (مَنْ نَامَ عَنْ صَلَاةٍ أَوْ نَسِيَهَا فَلْيُصَلِّيَهَا إِذَا ذَكَرَهَا)، فَلَوْ ذَكَرَتْ بَعْدَ صَلَاةِ الْفَجْرِ أَنَّكَ صَلَّيْتَ الْبَارِحَةَ الْعِشَاءَ بَلَا وَضُوءٍ فَإِنَّكَ تُصَلِّيهَا قَضَاءً بَعْدَ صَلَاةِ الصُّبْحِ؛ لِعُمُومِ الْحَدِيثِ.

خَامِسًا: سُنَّةُ الظُّهْرِ إِذَا جُمِعَتْ إِلَيْهَا الْعَصْرُ؛ لِأَنَّهُ يُصَلِّي الرَّكْعَتَيْنِ اللَّتَيْنِ بَعْدَ الظُّهْرِ يُصَلِّيَاهَا بَعْدَ الْعَصْرِ الْمَجْمُوعَةِ.

سَادِسًا: إِذَا دَخَلَ يَوْمُ الْجُمُعَةِ وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ، وَصَادَفَ ذَلِكَ - أَي: وَقْتُ

النَّهْيِ - عِنْدَ قِيَامِ الشَّمْسِ فَإِنَّهُ يُصَلِّي الرَّكْعَتَيْنِ.

فَهَذِهِ سِتَّةُ أَشْيَاءٍ مُسْتَثْنَاةٍ عَلَى الْمَشْهُورِ مِنَ الْمَذَاهِبِ.

وَالصُّوَابُ: أَنَّ جَمِيعَ مَالِهِ سَبَبٌ مُسْتَنْبِئٌ، وَأَنَّ مَالَهُ سَبَبٌ فَهُوَ جَائِزٌ، وَدَلِيلٌ ذَلِكَ:

أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ قَالَ فِي حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ: (لَا تَحَرَّوْا بِصَلَاتِكُمْ طُلُوعَ الشَّمْسِ، وَلَا غُرُوبَهَا)، فَدَلَّ هَذَا عَلَى: أَنَّ النَّهْيَ إِنَّمَا يَكُونُ عَلَى مَنْ صَبَرَ وَانْتَظَرَ حَتَّى إِذَا كَانَ عِنْدَ شُرُوقِ الشَّمْسِ أَوْ غُرُوبِهَا قَامَ فَصَلَّى؛ لِأَنَّهُ فِي هَذِهِ الْحَالِ يُشْبَهُ حَالَ الْكُفَّارِ الَّذِينَ يَسْجُدُونَ لَهَا إِذَا طَلَعَتْ، وَإِذَا غَرَبَتْ). اهـ

(١٣) وَعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه: (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَطَبَ أَصْحَابَهُ ذَاتَ يَوْمٍ وَقَدْ كَادَتِ الشَّمْسُ أَنْ تَغْرُبَ، فَلَمْ يَبْقَ مِنْهَا إِلَّا شَيْءٌ يَسِيرٌ وَفِي رِوَايَةٍ: [إِلَّا شَفَّ يَسِيرٌ]، فَقَالَ: وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ مَا بَقِيَ مِنَ الدُّنْيَا فِيمَا، مَضَى مِنْهَا إِلَّا كَمَا بَقِيَ مِنْ يَوْمِكُمْ هَذَا فِيمَا مَضَى مِنْهُ، وَمَا نَرَى مِنَ الشَّمْسِ إِلَّا يَسِيرًا).^(١)

(١) أنثر حسنٌ لغيره.

أَخْرَجَهُ الْبِرَّازُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٧ ص ٨١- تَفْسِيرُ ابْنِ كَثِيرٍ)، وَسَمَّوْهُ فِي «فَوَائِدِهِ» (ص ٧٧)، وَضِيَاءُ الدِّينِ الْمَقْدِسِيُّ فِي «الْأَحَادِيثِ الْمُخْتَارَةِ» (ج ٧ ص ١٢١).

وَذَكَرَهُ السُّيُوطِيُّ فِي «الْجَامِعِ الْكَبِيرِ» (ج ١٠ ص ٦١٦).

وَأُورِدَهُ ابْنُ كَثِيرٍ فِي «تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ» (ج ٧ ص ٨١) ثُمَّ قَالَ: (هَذَا حَدِيثٌ مَدَارُهُ عَلَى خَلْفِ بْنِ مُوسَى بْنِ خَلْفِ الْعَمِّيِّ عَنْ أَبِيهِ، وَقَدْ ذَكَرَهُ ابْنُ جَبَّانَ فِي «الثَّقَاتِ»، وَقَالَ: رَبُّمَا أَخْطَأَ). اهـ

وَأُورِدَهُ الْهَيْثَمِيُّ فِي «مَجْمَعِ الرِّوَايَاتِ» (ج ١٠ ص ٣١١)، ثُمَّ قَالَ: رَوَاهُ الْبِرَّازُ عَنْ طَرِيقِ خَلْفِ بْنِ مُوسَى عَنْ أَبِيهِ، وَقَدْ وَثَّقَا، وَبَقِيَّةُ رِجَالِهِ رِجَالُ الصَّحِيحِ.

وَالشَّاهِدُ: «إِلَّا شَيْءٌ يَسِيرٌ ... وَمَا نَرَى مِنَ الشَّمْسِ إِلَّا يَسِيرًا»؛ وَهَذَا بِمَعْنَى

الْعُرُوبِ عِنْدَ الْعَرَبِ.^(١)

قُلْتُ: وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ تَبَيَّنَ أَنَّ الْيَوْمَ مِنَ النَّهَارِ قَدْ انْتَهَى، وَإِنْ كَانَتِ الشَّمْسُ طَالِعَةً بِيَسِيرٍ عَنِ الْأَرْضِ، وَقَدْ دَخَلَ وَقْتُ اللَّيْلِ مَعَ ظُهُورِ الشَّمْسِ فِي جِهَةِ الْمَغْرِبِ فِي الْأُفُقِ، وَهَذَا الْقَدْرُ الْيَسِيرُ مِنَ الشَّمْسِ لَا يُعْتَبَرُ مِنَ النَّهَارِ فِي الْيَوْمِ نَفْسِهِ؛ بَلْ هُوَ مِنَ اللَّيْلِ، فَافْهَمْ لِهَذَا تَرَشُدًا.

وَالشَّفُّ: بَقِيَّةُ النَّهَارِ لِمَا يُرَى مِنْ يَسِيرٍ مِنَ الشَّمْسِ، لِقَوْلِهِ: «وَمَا نَرَى مِنَ

الشَّمْسِ إِلَّا يَسِيرًا»؛ أَي: قَدْ بَقِيَتْ مِنْهَا بَقِيَّةٌ، وَهَذَا فِي حُكْمِ الْعُرُوبِ عِنْدَ الْعَرَبِ.

وَشَفَا كُلُّ شَيْءٍ حَرْفُهُ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَكُنْتُمْ عَلَى شَفَا حُفْرَةٍ﴾ [آل عمران:

١٠٣].

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ الْأَثِيرِ رحمته فِي «النَّهَائَةِ» (ج ٢ ص ٢٧١): (وَفِي حَدِيثِ أَنَسٍ رضي الله عنه

«أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم خَطَبَ أَصْحَابَهُ يَوْمًا، وَقَدْ كَادَتِ الشَّمْسُ تَعْرُبُ وَلَمْ يَبْقَ مِنْهَا إِلَّا شَفُّ»؛

أَيُّ شَيْءٍ قَلِيلٌ. الشَّفُّ وَالشَّفَا وَالشُّفَافَةُ: بَقِيَّةُ النَّهَارِ). اهـ.

وَقَالَ اللَّغَوِيُّ الرَّازِيُّ رحمته فِي «مُخْتَارِ الصَّحَاحِ» (ص ١٤٥): (يُقَالُ لِلرَّجُلِ عِنْدَ

مَوْتِهِ، وَلِلْقَمَرِ عِنْدَ امْتِحَاقِهِ، وَلِلشَّمْسِ عِنْدَ غُرُوبِهَا مَا بَقِيَ مِنْهُ إِلَّا شَفًّا؛ أَي: قَلِيلًا). اهـ.

(١) وانظر: «الجامع الكبير» للسيوطي (ج ١٠ ص ٦١٦)، و«مختار الصحاح» للرازي (ص ١٤٤ و ١٤٥)،

و«لسان العرب» لابن منظور (ج ١٩ ص ١٦٦)، و«تهذيب اللغة» للأزهري (ج ١١ ص ٢٩١).

وَقَالَ الْإِمَامُ الْحَرْبِيُّ رحمته فِي «غَرِيبِ الْحَدِيثِ» (ج ٢ ص ٨١٨): قَالَ أَبُو نَصْرِ:

يُقَالُ: بَقِيَ مِنَ الشَّمْسِ شَفَا: أَي شَيْءٌ. اهـ.

وَقَالَ الْإِمَامُ الْحَرْبِيُّ رحمته فِي «غَرِيبِ الْحَدِيثِ» (ج ٢ ص ٨١٩): (سَمِعْتُ ابْنَ

الْأَعْرَابِيِّ يَقُولُ: أَشَفَتِ الشَّمْسُ عَلَى الْغُيُوبِ، وَشَفَتْ وَصَرَعَتْ، وَصَجَّعَتْ، وَدَلَّكَتْ). اهـ.

وَقَالَ ابْنُ مَنْظُورٍ رحمته فِي «لِسَانِ الْعَرَبِ» (ج ١٩ ص ١٦٦): (شَفَتِ الشَّمْسُ

تَشْفُو: قَارَبَتِ الْغُرُوبَ). اهـ.

قُلْتُ: وَهَذَا يَعْنِي أَنَّهَا غَرَبَتْ، وَدَخَلَ وَقْتُ صَلَاةِ الْمَغْرَبِ، وَوَقْتُ إِفْطَارِ

الصَّائِمِ.

قَالَ الْقَلْقَشَنْدِيُّ رحمته فِي «صُبْحِ الْأَعْيُنِ» (ج ٢ ص ٣٦٧): (أَمَّا الطَّبِيعِيُّ: فَاللَّيْلُ

مِنْ لَدُنْ غُرُوبِ الشَّمْسِ، وَاسْتِتَارُهَا بِحَدَبَةِ الْأَرْضِ إِلَى طُلُوعِهَا، وَظُهُورِهَا مِنَ الْأُفُقِ، وَالنَّهَارُ مِنْ طُلُوعِ نِصْفِ قَرْصِ الشَّمْسِ مِنَ الْمَشْرِقِ إِلَى غَيْبِ نِصْفِهَا فِي الْأُفُقِ فِي الْمَغْرَبِ، وَسَائِرُ الْأُمَمِ يَسْتَعْمِلُونَهُ كَذَلِكَ.

وَأَمَّا الشَّرْعِيُّ: فَاللَّيْلُ مِنْ غُرُوبِ الشَّمْسِ إِلَى طُلُوعِ الْفَجْرِ الثَّانِي، وَهُوَ الْمَرَادُ

بِالْخَيْطِ الْأَبْيَضِ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ

(١) وَهَذَا وَإِنْ بَقِيَ مِنَ الشَّمْسِ بَسِيرًا تُرَى بِالْعُيُونِ، لِأَنَّهُ عِنْدَ الْعَرَبِ فِي حُكْمِ الْغُرُوبِ، فانتبه.

وانظر: «تَهْذِيبُ اللُّغَةِ» لِلأَزْهَرِيِّ (ج ١١ ص ٢٩١)، و«الْجَامِعُ لِأَحْكَامِ الْقُرْآنِ» لِلْقُرْطُبِيِّ (ج ٤ ص ١٦٥).

الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ﴿ [البقرة: ١٨٧]، وَالنَّهَارُ مِنَ الْفَجْرِ الثَّانِي إِلَى غُرُوبِ
الْشَّمْسِ، وَبِذَلِكَ تَتَعَلَّقُ الْأَحْكَامُ الشَّرْعِيَّةُ مِنَ الصَّوْمِ، وَالصَّلَاةِ، وَغَيْرِهِمَا. اهـ



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الأدلة من آثار الصحابة: وهي من أدلة المحكم

ذكر الدليل من آثار الصحابة رضي الله عنهم في تفسيرهم غروب الشمس، وهي طالعة في جهة المغرب
بيسير عن الأرض، وقد أخذوا غروب الشمس، بهذا المستوى من النبي صلى الله عليه وسلم، فأفطروا
والشمس طالعة، وصلوا صلاة المغرب في هذا الوقت؛ لأن وقت صلاة المغرب قد دخل شرعاً،
وفي هذا تفنيدهم للفتوى

(١) عن عطية بن سفيان بن عبد الله بن ربيعة الثقفي، قال حدثني وقدنا [وهم من الصحابة] الذين قدموا على النبي صلى الله عليه وسلم، (كان بلال رضي الله عنه يأتينا حين أسلمنا وصمنا مع رسول الله ما بقي من رمضان بفطرتنا وسحورنا من عند رسول الله صلى الله عليه وسلم، فيأتينا بالسحور ... ويأتينا بفطرتنا وإنا لنقول: ما نرى الشمس ذهبت كلها، فيقول بلال رضي الله عنه: ما جئتكم حتى أكل رسول الله صلى الله عليه وسلم؛ يصع في الجفنة فيلقم منها). وفي رواية: (وإنا لنقول: إنا لتتمارى في وقوع الشمس لما نرى من الاسفار).

حديث حسن

أخرجه الروياني في «المسند» (٧٤٢)، وابن أبي خيثمة في «التاريخ الكبير» (ج ١ ص ١١٥)، وأبو نعيم في «معرفه الصحابة» (٣٢٧٩)، وابن هشام في «السيرة النبوية» (ج ٤ ص ٨٥) من طريق إبراهيم بن سعد، عن محمد بن إسحاق، حدثني عيسى بن عبد الله بن مالك، عن عطية بن سفيان بن عبد الله بن ربيعة الثقفي به مطوّلاً.

وَذَكَرَهُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «الإِصَابَةِ» (ج ٥ ص ٢١٠)؛ فِي تَرْجَمَةِ عَطِيَّةَ بْنِ سُفْيَانَ ثُمَّ قَالَ: (وَأَصْحُهَا رِوَايَةُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ عَنْهُ: حَدَّثَنِي عَيْسَى بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ عَطِيَّةَ بْنِ سُفْيَانَ^(١))، حَدَّثَنِي: وَفَدْنَا الَّذِينَ قَدِمُوا عَلَى النَّبِيِّ ﷺ بِإِسْلَامٍ ثَقِيفٍ، وَقَدِمُوا عَلَيْهِ فِي رَمَضَانَ... فَذَكَرَ الْحَدِيثَ). اهـ

وَذَكَرَهُ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «الإِصَابَةِ» (ج ٢ ص ٤٩٥) مِنْ طَرِيقِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ عَنْ ابْنِ إِسْحَاقَ عَنْ عَيْسَى عَنْ عَطِيَّةَ بْنِ سُفْيَانَ بِهِ. وَمِنْ طَرِيقِ أَحْمَدَ بْنِ خَالِدِ الدَّهَبِيِّ: عَنْ ابْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ عَيْسَى، عَنْ عَطِيَّةَ: حَدَّثَنَا وَفَدْنَا؛ [أَي: مِنَ الصَّحَابَةِ الَّذِينَ كَانُوا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ]؛ ثُمَّ قَالَ ابْنُ حَجَرٍ: (وَرِوَايَةُ أَحْمَدَ بْنِ خَالِدِ أَشْبَهُ بِالصَّوَابِ، فَإِنَّ عَطِيَّةَ بْنَ سُفْيَانَ تَابِعِيٌّ مَعْرُوفٌ). اهـ

وَذَكَرَهُ الْحَافِظُ ابْنُ كَثِيرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْبِدَايَةِ وَالنِّهَايَةِ» (ج ٥ ص ٣٢) مِنْ طَرِيقِ ابْنِ إِسْحَاقَ: حَدَّثَنِي عَيْسَى بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عَطِيَّةَ بْنِ سُفْيَانَ بْنِ رَبِيعَةَ الثَّقَفِيِّ عَنْ بَعْضِ وَفَدِهِمْ [وَهُمْ: مِنَ الصَّحَابَةِ] قَالَ: كَانَ بِلَالٌ يَأْتِينَا حِينَ أَسْلَمْنَا وَصُمْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَا بَقِيَ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ بِفُطُورِنَا وَسُحُورِنَا فَيَأْتِينَا بِالسُّحُورِ... وَيَأْتِينَا بِفُطُورِنَا، وَإِنَّا لَنَقُولُ مَا نَرَى الشَّمْسَ ذَهَبَتْ كُلُّهَا بَعْدُ، فَيَقُولُ مَا جِئْتِكُمْ حَتَّى أَكَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ يَضَعُ يَدَهُ فِي الْجَفْنَةِ فَيَلْقَمُ مِنْهَا). اهـ

(١) قلتُ: وَعَطِيَّةُ بْنُ سُفْيَانَ قَدْ حَسَّنَ لَهُ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ، أَوْ صَحَّحَ لَهُ فِي «فَتْحِ الْبَارِي» (ج ١٣ ص ٥٤).

قلت: وَهَذَا سَنَدُهُ حَسَنٌ، وَقَدْ صَرَّحَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ بِالتَّحْدِيثِ، فَاِنْتَمَتْ
شِبْهَةٌ تَدْلِيْسِهِ، وَجَهَالَةُ الْوَفْدِ لَا تَضُرُّ، لِأَنَّ جَهَالََةَ الصَّحَابَةِ ﷺ لَا تَضُرُّ فِي الْحَدِيثِ،
لِأَنَّهُمْ كُلُّهُمْ عُدُولٌ، كَمَا هُوَ مُقَرَّرٌ فِي أُصُولِ الْحَدِيثِ.^(١)

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ كَثِيرٍ رَحِمَهُ اللهُ فِي «اِخْتِصَارِ عُلُومِ الْحَدِيثِ» (ص ١٥٨): (وَجَهَالَةُ
الصَّحَابِيِّ لَا تَضُرُّ، بِخِلَافِ غَيْرِهِ). اهـ

وَقَالَ الْعَلَمَةُ الْأَلْبَانِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الصَّحِيحَةِ» (ج ١ ص ٧٧٤): (وَجَهَالَةُ إِسْمِ
الصَّحَابِيِّ لَا تَضُرُّ، كَمَا فِي الْمُصْطَلَحِ تَقَرَّرَ). اهـ

قلت: وَالشَّاهِدُ قَوْلُهُ: (مَا تَرَى الشَّمْسَ ذَهَبَتْ كُلَّهَا)؛ حَيْثُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ
الصَّحَابَةَ ﷺ أَفْطَرُوا مَعَ بِلَالٍ رَحِمَهُ اللهُ فِي رَمَضَانَ، وَالشَّمْسُ قَدْ قَارَبَتِ الْغُرُوبَ، وَهِيَ
طَالِعَةٌ فِي جِهَةِ الْمَغْرِبِ، لَمْ تَغِبْ بِالْكُلِّيَّةِ فِي الْأَرْضِ.

وَكَذَلِكَ أَفْطَرَ النَّبِيُّ ﷺ قَبْلَهُمْ وَالشَّمْسُ طَالِعَةٌ وَأَخْبَرَ بِلَالٌ رَحِمَهُ اللهُ عَنْ ذَلِكَ، بِقَوْلِهِ:
(مَا جِئْتُمْ حَتَّى أَكَلَ رَسُولُ اللهِ ﷺ)؛ أَي: أَكَلَ رَسُولُ اللهِ ﷺ وَالشَّمْسُ لَمْ تَغِبْ بِالْكُلِّيَّةِ
فِي الْأَرْضِ.

قلت: وَقَدْ نَقَلَ الْعُلَمَاءُ حَدِيثَ: قِصَّةٍ وَفَدِ ثَقِيفٍ، وَمَا فِيهِ مِنْ إِفْطَارِ النَّبِيِّ ﷺ
وَأَصْحَابِهِ ﷺ، وَالشَّمْسُ طَالِعَةٌ، لَمْ يَغِبْ فُرُصُ الشَّمْسِ بِالْكُلِّيَّةِ، وَلَمْ يُنْكَرُوا
الْحَدِيثَ، بَلْ أَقْرَوْهُ؛ مِنْهُمْ: الْحَافِظُ ابْنُ كَثِيرٍ فِي «الْبِدَايَةِ وَالنِّهَايَةِ» (ج ٥ ص ٣٢)،

(١) وانظر: «تَدْرِيبَ الرَّاوي» لِلشَّيْطِيِّ (ج ١ ص ٤٠٣)، وَ«التَّقْيِيدَ وَالْإِبْضَاحَ» لِلْعِرَاقِيِّ (ج ١ ص ٥٧٨)،
وَ«الصَّحِيحَةَ» لِلشَّيْخِ الْأَلْبَانِيِّ (ج ٦ ص ٩٠٤).

وَالْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «الإِصَابَةِ» (ج ٤ ص ٤٥٤)، وَ(ج ٥ ص ٢١٠)، وَالْحَافِظُ
 الْبُوصَيْرِيُّ فِي «إِتْحَافِ الْخَيْرَةِ» (ج ٣ ص ٤٣٨)، وَالْفَقِيهُ السَّهْلِيُّ فِي «الرَّوَضِ الْأَنْفِ»
 (ج ٧ ص ٤١٨)، وَالْفَقِيهُ يَحْيَى بْنُ أَبِي بَكْرٍ الْحَرَضِيُّ فِي «بَهْجَةِ الْمَحَافِلِ» (ج ٢
 ص ٢٨)، وَالْفَقِيهُ الْمَقْرِيزِيُّ فِي «إِمْتَاعِ الْأَسْمَاعِ» (ج ١٤ ص ٣٠٩).
 (٢) وَعَنْ مُحَمَّدِ بْنِ كَعْبٍ قَالَ: (أَتَيْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ رضي الله عنه فِي رَمَضَانَ وَهُوَ يُرِيدُ
 السَّفَرَ، وَقَدْ رُحِلَتْ ذَابْتُهُ، وَلَبَسَ ثِيَابَ السَّفَرِ، وَقَدْ تَقَارَبَ غُرُوبُ الشَّمْسِ^(١)، فَدَعَا
 بِطَعَامٍ فَأَكَلَ مِنْهُ ثُمَّ رَكِبَ، فَقُلْتُ لَهُ: سُنَّةٌ؟ قَالَ: نَعَمْ).

أثر صحيح

(١) وَإِنَّ مِنَ الْغَرَائِبِ أَنْ يَتَوَجَّهَ الْبَعْضُ الْيَوْمَ إِلَى تَحْرِيفِ هَذَا الْأَثَرِ وَتَأْوِيلِهِ عَلَى غَيْرِ ظَاهِرِهِ، وَأَنَّ قَوْلَهُ: (وَقَدْ
 تَقَارَبَ غُرُوبُ الشَّمْسِ)؛ يَدُلُّ عَلَى طُلُوعِ الشَّمْسِ فِي الْأُفُقِ فِي مَكَانِ الْمَغْرِبِ.
 وَفَطَّرَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ رضي الله عنه فِي هَذَا الْمُسْتَوَى مِنَ الشَّمْسِ يَدُلُّ أَنَّ أَمْرَ الْغُرُوبِ قَدْ دَخَلَ عِنْدَهُ، فَيَجُوزُ لَهُ
 الْفُطْرُ، وَلَيْسَ الْأَمْرُ بِفُطْرِهِ أَنَّهُ مُسَافِرٌ، بَلْ أَنَّ الشَّمْسَ عِنْدَهُ قَدْ غَرَبَتْ فَدَعَا بِطَعَامٍ فَأَكَلَ مِنْهُ لِأَنَّ الْفُطْرَ حَلٌّ، ثُمَّ
 ذَكَرَ أَنَّ ذَلِكَ مِنَ السَّنَةِ؛ أَي: الْفُطْرُ بِطُلُوعِ الشَّمْسِ وَهِيَ فِي الْأُفُقِ.
 وَالصَّحَابَةُ الْكِرَامُ هُمْ غُرَبٌ، وَيَتَكَلَّمُونَ بِاللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ، فَيَعْرِفُونَ بِلُغَتِهِمْ مَتَى يَصُومُونَ، وَمَتَى يُفْطِرُونَ،
 لِذَلِكَ فَلَا يَتَجَرَّأُ أَحَدٌ مِنَ الْمُقَلِّدَةِ، فَيَتَقَدَّمُ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ فِي أَحْكَامِ الدِّينِ لَا فِي أَقْوَالِهِمْ، وَلَا فِي أَعْمَالِهِمْ، اللَّهُمَّ
 عُمْرًا.

وانظر: «الصِّيَام» لِلْفَرِيَابِيِّ (ص ٥٦)، وَ«جَامِعَ بَيَانِ الْعِلْمِ» لِابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ (ج ١ ص ٦١٦ و ٦١٧)، وَ«الْفَقِيهِ
 وَالْمُتَفَقِّهَ» لِلْخَطِيبِ (ج ٢ ص ١٥٥)، وَ«الْمُسْنَدَ» لِلدَّارِمِيِّ (ج ١ ص ٧٩)، وَ«الْفَتَاوَى» لِابْنِ تَيْمِيَّةَ (ج ١٩
 ص ١٩٤)، وَ«السُّنَنَ الْكُبْرَى» لِلْبَيْهَقِيِّ (ج ١ ص ٤٨٩)، وَ«شَرْحَ مَعَانِي الْأَثَارِ» لِلطَّحَاوِيِّ (ج ١ ص ١٥٤).

أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ فِي «سُنَنِهِ» (ج ٢ ص ٣١٨)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٤ ص ٢٤٧)، وَالِدَّارَ قُطْنِي فِي «السُّنَنِ» (ج ٢ ص ١٨٨) مِنْ طَرِيقِ سَعِيدِ بْنِ أَبِي مَرْيَمَ قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ حَدَّثَنِي زَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ، أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُنْكَدِرِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ كَعْبٍ بِهِ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ، وَقَدْ صَحَّحَهُ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ فِي «حَدِيثِ إِفْطَارِ الصَّائِمِ...» (ص ٢٢).

وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

فَقَوْلُهُ: «وَقَدْ تَقَارَبَ غُرُوبُ الشَّمْسِ»؛ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الشَّمْسَ لَمْ تَغْرُبْ بِالْكُلِّيَّةِ، بَلْ يُرَى قُرْصَهَا بِقُرْبِ الْأَرْضِ، وَهَذَا يُسَمَّى غُرُوبًا؛ كَمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ الْأَثَرُ، وَهَذَا مُطَابِقٌ لظَاهِرِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ، وَالسُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ، وَالْآثَارِ السَّلَفِيَّةِ.^(١)

قُلْتُ: فَلَا عِبْرَةَ بِهَذَا الْمُسْتَوَى مِنَ الشَّمْسِ، فَإِنَّ النَّهَارَ قَدْ انْتَهَى عِنْدَ الْعَرَبِ، فَيَجُوزُ لِلصَّائِمِ أَنْ يُفْطِرَ، وَإِنْ كَانَ قُرْصُ الشَّمْسِ لَمْ يَغِبْ عَنِ النَّاطِرِينَ، وَحَلَّتْ صَلَاةُ الْمَغْرِبِ، لِأَنَّ الْمَغْرِبَ فِي الْأَصْلِ: مَوْضِعُ الْغُرُوبِ، فَإِذَا وَصَلَتِ الشَّمْسُ فِي جِهَةِ

(١) قُلْتُ: وَهَذَا كُلُّهُ وَاسِعٌ؛ فَمَنْ شَاءَ أَفْطَرَ قَبْلَ الصَّلَاةِ عَلَى وُجُودِ قُرْصِ الشَّمْسِ بَيْسِيرٍ مِنَ الْأَرْضِ، وَمَنْ شَاءَ أَفْطَرَ بِمَغِيبِ قُرْصِ الشَّمْسِ كُلِّهِ، وَكُلُّ ذَلِكَ مِنْ تَحَقُّقِ غُرُوبِ الشَّمْسِ، وَلَا بَأْسَ مِنْ فَعَلَ هَذَا، وَهَذَا، وَاللَّهُ وَلِيُّ التَّوْفِيقِ.

انظر منه؛ «الموطأ» للإمام محمد بن الحسن (ج ٢ ص ٢٠٥).

المغرب، وفي هذا المستوى من موضع الغروب، فهذا يُسمّى غروباً عند الصحابة رضي الله عنه، لأنَّ الشَّمْسَ بَعَدَتْ، ودَخَلَتْ فِي الْغُرُوبِ.^(١)

(٣) عَنِ الْحَارِثِ بْنِ عَمَرَ الْهُذَلِيِّ قَالَ: (أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رضي الله عنه كَتَبَ إِلَيَّ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ: كَتَبْتُ إِلَيْكَ فِي الصَّلَاةِ، وَأَحَقَّ مَا تَعَاهَدَ الْمُسْلِمُونَ أَمْرَ دِينِهِمْ، وَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يُصَلِّي، حَفِظْتُ مِنْ ذَلِكَ مَا حَفِظْتُ، وَنَسِيتُ مِنْ ذَلِكَ مَا نَسِيتُ، فَصَلَّى الظُّهْرَ بِالْهَاجِرَةِ، وَالْعَصْرَ وَالشَّمْسُ حَيَّةً، وَالْمَغْرِبَ لِإِفْطَارِ الصَّائِمِ، وَالْعِشَاءَ مَا لَمْ يَخْفَ رُقَادَ النَّاسِ، وَالصُّبْحَ بَعْلَسِ، وَأَطَالَ فِيهَا الْفِرَاءَةَ).

أثرٌ حسنٌ

أَخْرَجَهُ ابْنُ رَاهَوِيَةَ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٥ ص ١٤٣ - الْمَطَالِبُ الْعَالِيَّةُ)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ١ ص ٤٥٦) مِنْ طَرِيقِ ابْنِ أَبِي ذَنْبٍ عَنْ مُسْلِمِ بْنِ جُنْدُبٍ عَنِ الْحَارِثِ بْنِ عَمَرَ الْهُذَلِيِّ بِهِ.

قلت: وهذا سنده حسنٌ، وله شواهدٌ.

وذكره البوصيريُّ في «إتحاف الخيرة» (ج ٢ ص ٤١)، وعزاه لإسحاق بن

راهويه.

(١) وانظر: «النهاية في غريب الحديث» لابن الأثير (ج ٤ ص ٢٤٦)، و«المصباح المنير» للفيومي (ص ٢٣٠)، و«لسان العرب» لابن منظور (ج ٦ ص ٣٢٢٥)، و«المستدرک» للحاكم (ج ٤ ص ٢٧٤)، و«المخلصيات» للمخلص (١٥٩٤)، و«جامع البيان» للطبري (ج ١٥ ص ٢٢)، و«تفسير القرآن» لسعيد بن منصور (ج ٦ ص ١٣٥)، و«أحكام القرآن» لابن العربي (ج ٣ ص ١٢١٩)، و«صبح الأعشى» للقلقشندي (ج ٢ ص ٣٦٧).

(٤) وَعَنْ أَيْمَنِ الْمَكِّيِّ قَالَ: (دَخَلْتُ عَلَى أَبِي سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه، فَأَفْطَرَ عَلَيَّ عَرَقًا^(١))، وَأَنَا أَرَى أَنَّ الشَّمْسَ لَمْ تَعْرُبْ. وَفِي رِوَايَةٍ: (فَرَأَهُ يُفْطِرُ قَبْلَ مَغِيبِ الْقُرْصِ!).
أَثَرٌ صَحِيحٌ

أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «المُصَنَّفِ» (ج ٤ ص ٢٢)، وَابْنُ حَجَرٍ فِي «تَعْلِيقِ التَّعْلِيقِ» (ج ٣ ص ١٩٥) مِنْ طَرِيقِ وَكَيْعٍ.
وَأَخْرَجَهُ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ فِي «السَّنَنِ» (ج ٤ ص ١٩٦ - فَتَحَ الْبَارِي)، وَابْنُ حَجَرٍ فِي «تَعْلِيقِ التَّعْلِيقِ» (ج ٣ ص ١٩٥) مِنْ طَرِيقِ سُفْيَانَ؛ كِلَاهُمَا عَنْ عَبْدِ الْوَاحِدِ بْنِ أَيْمَنِ أَبِيهِ بِهِ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ، وَرِجَالُهُ كُلُّهُمْ ثِقَاتٌ.

وعبد الواحد بن أئمن القرشي، قال ابن معين عنه: «ثقة»، وقال أبو حاتم: «ثقة»، وذكره ابن حبان في «الثقات» (ج ٧ ص ٢٤)، وقال الذهبي في «الكاشف» (ج ٢ ص ١٩١): «ثقة»، وروى له البخاري في «صحيحه»، ومسلم في «صحيحه»، وقال البزار: «مشهور ليس به بأس»، وقال النسائي: «ليس به بأس»^(٢).

(١) عَرَقٌ: الْعِظْمُ الَّذِي أُكِلَ لِحْمُهُ.

انظر: «القاموس المحيط» للفيروز آبادي (١١٧٢).

(٢) انظر: «تهذيب الكمال» للمزي (ج ١٨ ص ٤٤٧)، و«تهذيب التهذيب» لابن حجر (ج ٦ ص ٣٤٣)، و«الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (ج ٦ ص ١٩)، و«التاريخ» للدوري (ج ٢ ص ٣٧٦).

وأَيْمَنُ الْمَكِّيُّ الْقُرَشِيُّ، والدُّ عَبْدِ الْوَاحِدِ بْنِ أَيْمَنَ، قَالَ أَبُو زُرْعَةَ: «ثَقَّةٌ»، ووافقه
الذَّهَبِيُّ، وَذَكَرَهُ ابْنُ حِبَّانَ فِي «الثَّقَاتِ» (ج ١ ص ٤٧)، وَرَوَى لَهُ الْبُخَارِيُّ فِي
«صَحِيحِهِ»^(١) وَقَالَ ابْنُ حَجَرٍ فِي «التَّقْرِيبِ» (ص ١٥٧): «ثَقَّةٌ».

وَقَالَ الْعَلَامَةُ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «مُخْتَصَرِ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ» (ج ١
ص ٥٧١): (وَصَلَّاهُ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (٣/ ١٢)؛ بِسَنَدٍ صَحِيحٍ). اهـ
وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللهُ فِي «فَتْحِ الْبَارِي» (ج ٤ ص ١٩٦): (وَصَلَّاهُ سَعِيدُ
بْنُ مَنْصُورٍ، وَأَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الْوَاحِدِ بْنِ أَيْمَنَ عَنْ أَبِيهِ، وَقَالَ:
دَخَلْنَا عَلَى أَبِي سَعِيدٍ، فَأَفْطَرَ، وَنَحْنُ نَرَى أَنَّ الشَّمْسَ لَمْ تَغْرُبْ». يَعْنِي: لَمْ تَغْرُبْ
بِالْكَلِّيَّةِ.

وَذَكَرَهُ الْعَيْنِيُّ فِي «عُمْدَةِ الْقَارِي» (ج ٩ ص ١٣٠)، وَالْقَسْطَلَانِيُّ فِي «إِرْشَادِ
السَّارِي» (ج ٤ ص ٥٨٩).

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «شَرْحِ الْعُمْدَةِ» (ج ٣ ص ٤١٦): (وَعَنْ
أَيْمَنَ الْمَكِّيِّ: «أَنَّهُ نَزَلَ عَلَى أَبِي سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ، فَرَأَاهُ يُفْطِرُ قَبْلَ مَغِيبِ الْقُرْصِ». رَوَاهُ
سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ). اهـ

(١) انظر: «تهذيب الكمال» للجزيري (ج ٣ ص ٤٥١)، و«الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (ج ١ ص ٣١٨)،
و«ميزان الاعتدال» للذهبي (ج ١ ص ٢٨٤)، و«تهذيب التهذيب» لابن حجر (ج ١ ص ٣٤٥).

قلتُ: أَفْطَرَ أَبُو سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ رضي الله عنه، وَفُرِصُ الشَّمْسِ لَمْ يَغِيبْ^(١)، بَلْ لَمْ يَلْتَفِتْ إِلَى مُوَافَقَةِ مَنْ عِنْدَهُ عَلَى ذَلِكَ، بَلْ طَبَّقَ السُّنَّةَ فِي تَعْجِيلِ الْإِفْطَارِ، وَهَذَا هُوَ الْإِتْبَاعُ الَّذِي يَجِبُ أَنْ يَتَمَسَكَ بِهِ كُلُّ مُسْلِمٍ^(٢).

قَالَ الْفَقِيهُ الْعَيْنِيُّ رحمته الله فِي «عُمْدَةِ الْقَارِي» (ج ٩ ص ١٣٠)؛ بَعْدَمَا ذَكَرَ أَثَرُ أَبِي سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ: (وَجْهٌ ذَلِكَ أَنَّ أَبَا سَعِيدٍ لَمَّا تَحَقَّقَ غُرُوبَ الشَّمْسِ لَمْ يَطْلُبْ مَزِيدًا عَلَى ذَلِكَ، وَلَا التَفَتَ إِلَى مُوَافَقَةِ مَنْ عِنْدَهُ عَلَى ذَلِكَ، فَلَوْ كَانَ يَجِبُ عِنْدَهُ إِمْسَاكُ جُزْءٍ مِنَ اللَّيْلِ لِاشْتِرَاكِ الْجَمِيعِ فِي مَعْرِفَةِ ذَلِكَ). اهـ

٥) وَعَنْ حَاجِبِ بْنِ عَمَرَ قَالَ: كُنْتُ أَسْمَعُ الْحَكَمَ بْنَ الْأَعْرَجِ يَسْأَلُ: دِرْهَمًا أَبَا هِنْدًا؟^(٣) فَيَقُولُ دِرْهَمٌ. (كُنْتُ أُقْبِلُ مِنَ السُّوقِ فَيَتَلَقَّانِي النَّاسُ مُنْصَرِّفِينَ، قَدْ صَلَّى بِهِمْ مَعْقِلُ بْنُ يَسَارٍ رضي الله عنه؛ فَاتَّامَرْتُ عَرَبَتِ الشَّمْسُ، أَوْ لَمْ تَعْرُبْ).

أثر صحيح

(١) قلتُ: وَلَا يَسْتَطِيعُ أَحَدٌ مِمَّنْ يَزْعُمُ أَنَّهُ يُعْجَلُ الْفِطْرُ فِي هَذَا الزَّمَانِ مِمَّنْ يَنْتَسِبُ إِلَى الْعِلْمِ؛ أَنْ يَفْطَرَ وَفُرِصُ الشَّمْسِ لَمْ يَغِيبْ، لِأَنَّ يُصِيبُهُ وَسْوَاسٌ فِي نَفْسِهِ، هَلْ صَوْمُهُ صَحِيحٌ، أَوْ لَا؟!، بَلْ هُوَ لَا يَلْمُ لَمْ يُفْطَرُوا بِغُرُوبِ الشَّمْسِ بِالْكُلِّيَّةِ؛ لِأَنَّهُمْ يُفْطَرُونَ مَعَ الْأَذَانِ الَّذِي هُوَ مُتَأَخِّرٌ عَنِ غُرُوبِ الشَّمْسِ؛ أَي: عَلَى التَّقْوِيمِ الْفَلَكَيِّ، اللَّهُمَّ غُفْرًا.

(٢) طبق السنة في هذا المستوى من الشمس، أحياناً، ولا تلتفت إلى من لا يستطيع أن يطبقها، اللهم غفراً.

(٣) وأبو هند دِرْهَمٌ هَذَا مِنَ الْعِبَادِ.

انظر: «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (٥٣٤).

أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ١ ص ٣٢٩) مِنْ طَرِيقِ مُعَاذِ بْنِ مُعَاذٍ، عَنْ حَاجِبِ بْنِ عَمْرٍو بِهِ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ.

وَهَذَا الصَّحَابِيُّ مَعْقِلُ بْنُ يَسَارٍ الْمُرَنْبِيُّ رضي الله عنه (١) يُصَلِّي بِالنَّاسِ، وَلَمْ تَغْرُبِ الشَّمْسُ بِالْكَلْبَةِ، مِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ وُجُودَ فُرْصِ الشَّمْسِ، أَوْ بَعْضُهُ يُسَمَّى غُرُوبًا عِنْدَ السَّلَفِ.

(٦) وَعَنْ حُمَيْدِ الطَّوِيلِ قَالَ: (كُنَّا عِنْدَ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه وَكَانَ صَائِمًا فَدَعَا بَعْشَائِهِ، فَالْتَفَتَ ثَابِتُ الْبُنَائِيُّ يَنْظُرُ إِلَى الشَّمْسِ، وَهُوَ يَرَى أَنَّ الشَّمْسَ لَمْ تَغِبْ^(٢))، فَقَالَ أَنَسٌ لِثَابِتٍ: لَوْ كُنْتَ عِنْدَ عَمْرٍو رضي الله عنه لَأَحْفَظَكَ). يَعْنِي: لِعُضَبِ عَلَيْكَ.

أَثَرٌ صَحِيحٌ

أَخْرَجَهُ الْفِرْيَابِيُّ فِي «الصِّيَامِ» (ص ٥٦) مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْأَعْلَى، حَدَّثَنَا مُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ التَّمِيمِيُّ قَالَ سَمِعْتُ حُمَيْدَ الطَّوِيلَ ^(٣) بِهِ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ، رِجَالُهُ كُلُّهُمْ ثِقَاتٌ.

(١) انظر: «تقريب التهذيب» لابن حجر (ص ٩٦٠).

(٢) ومثله: غروب الشمس عند الصحابة الكرام يُطلق عليه غروباً مع وجود فرص الشمس بيسير في آخر النهار، والله المُستعان.

(٣) وتصحَّف: «الطَّوِيلِ» إلى «الحارث»؛ ولعل النَّاسِخَ أَخْطَأَ فِي نِسْبَتِهِ، لِأَنَّ مِنْ شُيُوخِ الْمُعْتَمِرِ؛ حُمَيْدِ الطَّوِيلِ، وَلَا يُوجَدُ مِنْ شُيُُخِهِ حُمَيْدِ الْحَارِثِ.

انظر: «تهذيب الكمال» للوزي (ج ٢٨ ص ٢٥٠).

(٧) وعن مُجاهدٍ، قال: (إني كنتُ لآتي ابنَ عُمَرَ بِفِطْرِهِ، فَأَغْطِيهِ اسْتِحْيَاءً مِنَ النَّاسِ أَنْ يَرَوْهُ^(١)).

أثر صحيح

أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «المُصَنَّفِ» (ج ٤ ص ٢٢) مِنْ طَرِيقِ أَبِي مُعَاوِيَةَ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ مُجَاهِدٍ بِهِ.
قلتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ.

وَأَخْرَجَهُ الْفَرِيَابِيُّ فِي «الصِّيَامِ» (ص ٥٨) مِنْ طَرِيقِ جَرِيرٍ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ قَالَ: (كُنْتُ آتِي ابْنَ عُمَرَ بِشَرَابِهِ، وَإِنِّي لِأُخْفِيهِ مِنَ النَّاسِ مِنْ تَعْجِيلِهِ إِفْطَارَهُ).
وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

وَأَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي «المُصَنَّفِ» (ج ٤ ص ٢٢٦) مِنْ طَرِيقِ ابْنِ عُيَيْنَةَ، عَنْ مَنْصُورٍ، أَوْ لَيْثٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ قَالَ: (إِنْ كُنْتُ لآتِي ابْنَ عُمَرَ بِالْقَدَحِ عِنْدَ فِطْرِهِ فَأَسْتُرُهُ مِنَ النَّاسِ، وَمَا بِهِ إِلَّا الْحَيَاءُ يَقُولُ: مِنْ سُرْعَةِ مَا يُفْطِرُ).
وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

قلتُ: وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فِي هَذَا الْيَوْمِ أَفْطَرَ عَلَى أَمْرِ غَيْرِ مُعْتَادٍ لِسُرْعَتِهِ، وَهُوَ أَنَّهُ عَجَلَ الْفِطْرَ مَعَ وُجُودِ قُرْصِ الشَّمْسِ، وَإِلَّا لِمَاذَا يَسْتُرُ عَنْ أَعْيُنِ النَّاسِ إِذَا أَفْطَرَ مَعَ غُرُوبِ الشَّمْسِ بِالْكُلِّيَّةِ؟!، لِأَنَّ النَّاسَ اعْتَادُوا فِي الْفِطْرِ بِغُرُوبِ الشَّمْسِ بِالْكُلِّيَّةِ، وَهَذَا أَمْرٌ مألُوفٌ لَدَيْهِمْ، وَإِنَّمَا الْإِنْكَارُ عَلَيْهِ إِذَا أَفْطَرَ مَعَ وُجُودِ قُرْصِ

(١) يَعْنِي: مِنْ سُرْعَةِ فِطْرِهِ.

الشَّمْسِ، فَخَافَ مِنْ ذَلِكَ لَجَهْلِهِمْ، فَأَمَرَ مُجَاهِدًا أَنْ يُغَطِّيَهُ اسْتِحْيَاءً مِنَ النَّاسِ أَنْ يَرَوْهُ عَلَى هَذِهِ الْحَالَةِ، فَافْهَمَ لَهُذَا تَرَشُدًا.^(١)

قلتُ: فَمِنْ السَّنَةِ التَّبَكُّيرِ فِي الْإِفْطَارِ^(٢)، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ.

٨) وَعَنْ عَمْرِو بْنِ مَيْمُونٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَهُوَ مِنْ أَكْبَرِ التَّابِعِينَ قَالَ: (كَانَ أَصْحَابُ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَعْجَلَ النَّاسِ إِفْطَارًا، وَأَبْطَأَهُمْ سُحُورًا).

أثرٌ صحيحٌ

أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ٤ ص ٢٢٦)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٤ ص ٣٩٨)، وَالْفَرْيَابِيُّ فِي «الصِّيَامِ» (ص ٥٩)، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي «الْمُعْجَمِ الْكَبِيرِ» (ج ٣ ص ١٥٤-الزَّوَائِدِ)، وَالْخَلَعِيُّ فِي «الْخَلَعِيَّاتِ» (ص ٣٢٩) مِنْ طَرِيقِ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، وَإِسْرَائِيلَ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مَيْمُونٍ بِهِ.

قلتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ، وَقَدْ صَحَّحَهُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «فَتْحِ الْبَارِيِّ» (ج ٤ ص ١٩٩)، وَالنَّوَوِيُّ فِي «الْمَجْمُوعِ» (ج ٦ ص ٣٢٦)، وَاللَّكْنَوِيُّ فِي «التَّلْعِيقِ الْمُمَجَّدِ» (ج ٢ ص ٢٠٤).

وَذَكَرَهُ الْهَيْثَمِيُّ فِي «الزَّوَائِدِ» (ج ٣ ص ١٥٤) ثُمَّ قَالَ: رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْكَبِيرِ»، وَرَجَّاهُ رَجَالُ الصَّحِيحِ.

(١) فَإِذَا أَفْطَرَ النَّاسُ جَمِيعًا بَغْرُوبِ قُرْصِ الشَّمْسِ بِالْكَلِيَّةِ، فَلَا حَاجَةَ لِابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنْ يَأْمُرَ مُجَاهِدًا بِتَغْطِيَتِهِ عَنِ النَّاسِ، لِأَنَّهُمْ اعْتَادُوا الْفِطْرَ بِخَفَاءِ قُرْصِ الشَّمْسِ بِالْكَلِيَّةِ، فَافْطَنَ لَهُذَا.

(٢) وانظر: «الكاشف عن حقائق السنن» للطبِّيِّ (ج ٤ ص ١٧٩ و ١٨٠).

وذكره ابن بطال في «شرح صحيح البخاري» (ج ٤ ص ١٠٤)، واللكنوي في «التعليق الممجّد» (ج ٢ ص ٢٠٤).

وأخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (ج ٤ ص ١١٨)، والطبراني في «المعجم الكبير» (ج ٣ ص ١٥٤- الزوائد) من طريق شريك، عن أبي إسحاق، عن عمرو بن حريث، قال: (كان أصحاب رسول الله ﷺ، أعجل الناس إفتارًا، وأبطأهم سُحورًا). وإسناده لا بأس به في المتابعات.

وذكره الهيثمي في «الزوائد» (ج ٣ ص ١٥٤) ثم قال: رواه الطبراني في «الكبير»، ورجاله رجال الصحيح.

٩) وعن عبد الرحمن بن يزيد، قال: (كان عبد الله ﷺ، يُصلي المغرب، ونحن نرى أن الشمس طالعة قال: فنظرنا يومًا إلى ذلك فقال: ما تنظرون؟ قالوا: إلى الشمس، قال عبد الله: هذا والذي لا إله غيره ميقات هذه الصلاة، ثم قال: ﴿اقم الصلاة لدلوك الشمس إلى غسق الليل﴾ [الإسراء: ٧٨]، فهذا دلوك الشمس).

أثر صحيح

أخرجه الحاكم في «المستدرک» (ج ٤ ص ٢٧٤)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (ج ١ ص ٤٨٩) من طريق جرير، عن الأعمش، عن إبراهيم النخعي، وعمارة بن عمير، عن عبد الرحمن بن يزيد به.

قلت: وهذا سنده صحيح على شرط الشيخين، وقد صححه العيني في «نخب

الأفكار» (ج ٣ ص ٢٣)، والدارقطني في «العلل» (ج ٥ ص ٢١٤).

وقال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يُخرجه، بهذه
السياقة، ووافقه الذهبي.

وبهذا الوجه ذكره ابن حجر في «إتحاف المهرة» (١٢٨٥٦).

وأخرجه الطحاوي في «شرح معاني الآثار» (ج ١ ص ١٥٤ و ١٥٥) من طريق

حفص بن غياث عن الأعمش قال: ثنا إبراهيم النخعي عن عبد الرحمن بن يزيد به.

قلت: وهذا سنده صحيح، وفي آخره ذكر حفص بن غياث: (أنه قيل للأعمش:

قيل حدثكم عمارة أيضًا؟ قال: نعم). وهذا تصريح بالتحديث من الأعمش من

إبراهيم، وعمارة، ثم عن عمارة الأعمش عن شيوخ أكثر عنهم تحمل على السماع، مثل:

إبراهيم النخعي، وغيره، وهذه الرواية منها^(١)، فتفطن لذلك.

قال الذهبي رحمه الله في «الميزان» (ج ٢ ص ٢٢٤): عن الأعمش: (وهو يدلّس،

وربما دلّس عن ضعيف، ولا يدري به، فمتى قال: حدثنا فلا كلام، ومتى قال: «عن»

تطرق إليه احتمال التدليس إلا في شيوخ له أكثر عنهم: كإبراهيم، وأبي وائل، وأبي

صالح السمان؛ فإن روايته عن هذا الصنف محمولة على الاتصال). اهـ

وأخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٩١٣١) من طريق زائدة، عن

الأعمش، عن إبراهيم، عن عبد الرحمن بن يزيد قال: «صلى عبد الله المغرب، فلما

انصرف جعلنا نلتفت، فقال: ما لكم تلتفتون؟ قلنا: نرى أن الشمس طالعة، فقال: هذا

(١) وانظر: «سير أعلام النبلاء» للذهبي (ج ٦ ص ٢٤٧)، و«تذكرة الحفاظ» له (ج ١ ص ١٥٤).

وَاللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ مِيقَاتُ هَذِهِ الصَّلَاةِ، ثُمَّ قَرَأَ: ﴿أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذُلُوكِ الشَّمْسِ إِلَى غَسَقِ اللَّيْلِ﴾ [الإسراء: ٧٨] فَهَذَا ذُلُوكُ الشَّمْسِ، وَهَذَا غَسَقُ اللَّيْلِ». وإسناده صحيح.

وأورده الهيثمي في «مجمع الزوائد» (ج ٧ ص ٥٠)؛ ثم قال: رواه الطبراني، ورجاله رجال الصحيح.

وأخرجه المخلص في «المخلصيات» (١٥٩٤) من طريق ابن نمير قال: حدثنا الأعمش، عن إبراهيم، عن عبدالرحمن بن يزيد قال: (صَلَّيْنَا مَعَ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ الْمَغْرِبَ، فَجَعَلْنَا نَلْتَفِتُ نَنْظُرُ نَرَى أَنَّ الشَّمْسَ طَالِعَةً، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ ﷺ: مَا تَنْظُرُونَ؟ قَالُوا: نَرَى أَنَّ الشَّمْسَ طَالِعَةً، فَقَالَ: هَذَا وَالَّذِي لَا إِلَهَ غَيْرُهُ مِيقَاتُ هَذِهِ الصَّلَاةِ، ثُمَّ قَرَأَ: ﴿أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذُلُوكِ الشَّمْسِ إِلَى غَسَقِ اللَّيْلِ﴾ [الإسراء: ٧٨] وَقَالَ: هَذَا ذُلُوكُ الشَّمْسِ، وَهَذَا غَسَقُ اللَّيْلِ).

وإسناده صحيح.

قلت: فهذا ابن مسعود ﷺ يَرَى أَنَّ الشَّمْسَ قَدْ غَرَبَتْ، وَهِيَ لَمْ تَغِبْ بِالْكُلِّيَّةِ، وَهَذَا الْغُرُوبُ عِنْدَ الْعَرَبِ مِنْ وَجْهِ.

واحتج عليهم ابن مسعود ﷺ بقوله تعالى: ﴿أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذُلُوكِ الشَّمْسِ إِلَى غَسَقِ اللَّيْلِ﴾ [الإسراء: ٧٨]؛ والدُّلُوكُ: الْمَيْلُ، وَهَذِهِ الشَّمْسُ قَدْ مَالَتْ جِهَةً الْمَغْرِبِ، وَكَادَتْ أَنْ تَغِيبَ، وَلَمْ تَغِبْ فَهَذَا يُسَمَّى غُرُوبًا أَيْضًا عِنْدَ الْعَرَبِ.

فالشاهد: (وَنَحْنُ نَرَى أَنَّ الشَّمْسَ طَالِعَةً)؛ فَهَذَا يُسَمَّى غُرُوبًا عِنْدَ الْعَرَبِ، وَلِذَلِكَ اعْتَبَرَ ابْنُ مَسْعُودٍ ﷺ أَنَّ هَذَا الْمُسْتَوَى لِلشَّمْسِ مِنَ الْأَرْضِ دُخُولُ وَقْتِ صَلَاةٍ

الْمَغْرِبِ؛ لِأَنَّهَا مَالَتْ إِلَى جِهَةِ الْغُرُوبِ، وَأَوْشَكَتْ أَنْ تُلَامَسَ الْأَرْضَ، فَصَلَّى صَلَاةَ الْمَغْرِبِ؛ لِأَنَّ وَقْتُهَا دَخَلَ شَرْعًا، وَصَلَّى خَلْفَهُ أَصْحَابُهُ، وَهُمْ فُقَهَاءُ الْأُمَّةِ مِنَ التَّابِعِينَ، وَلَمْ يُنْكَرْ أَحَدٌ مِنْهُمْ عَلَيْهِ، وَلَمْ يَتَخَلَّفُوا عَنِ الصَّلَاةِ خَلْفَ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه، فَافْتَهُمْ لِهَذَا تَرَشَّدَ.

وَقَدْ تَبَيَّنَ فِي لَفْظِ قَالَ: (صَلَّى ابْنُ مَسْعُودٍ بِأَصْحَابِهِ الْمَغْرِبَ حِينَ غَرَبَتِ الشَّمْسُ)؛ مَعَ أَنَّهَا كَانَتْ طَالِعَةً فِي اللَّفْظِ الْأَوَّلِ.

أَخْرَجَهُ الطَّحَاوِيُّ فِي «شَرْحِ مَعَانِي الْأَثَارِ» (ج ١ ص ١٥٥) مِنْ طَرِيقِ أَبِي الْأَخْوَصِ، عَنْ مُغِيرَةَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ: قَالَ: عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ يَزِيدَ: «صَلَّى ابْنُ مَسْعُودٍ بِأَصْحَابِهِ الْمَغْرِبَ حِينَ غَرَبَتِ الشَّمْسُ، ثُمَّ قَالَ: هَذَا، وَالَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ، وَقْتُ هَذِهِ الصَّلَاةِ».

وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ، وَهَذَا الْحَدِيثُ الْأَوَّلُ سِوَاءَ سِوَاءِ كِلَاهُمَا مِنْ رِوَايَةِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ، فَافْطَنُ لِهَذَا.

وَأَخْرَجَهُ الطَّحَاوِيُّ فِي «شَرْحِ مَعَانِي الْأَثَارِ» (ج ١ ص ١٥٤ و ١٥٥) مِنْ طَرِيقِ عَمْرِ بْنِ حَفْصٍ، قَالَ: ثنا أَبِي، عَنِ الْأَعْمَشِ، قَالَ: ثنا إِبْرَاهِيمُ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ، قَالَ: (صَلَّى عَبْدُ اللَّهِ بِأَصْحَابِهِ صَلَاةَ الْمَغْرِبِ، فَقَامَ أَصْحَابُهُ يَتَرَاءُونَ الشَّمْسَ؛ فَقَالَ: مَا تَنْظُرُونَ؟ قَالُوا نَنْظُرُ، أَغَابَتِ الشَّمْسُ^(١)). فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ: هَذَا، وَاللَّهِ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَقْتُ هَذِهِ الصَّلَاةِ، ثُمَّ قرَأَ عَبْدُ اللَّهِ ﴿اقِمِ الصَّلَاةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ إِلَى غَسَقِ

(١) يَعْنِي: لَمْ تَغِبِ الشَّمْسُ، وَإِلَّا لِمَاذَا يُرِيدُونَ أَنْ يَنْظُرُوا إِلَيْهَا، كَمَا فِي رِوَايَةٍ.

اللَّيْلِ ﴿[الإسراء: ٧٨] وَأَشَارَ بِيَدِهِ إِلَى الْمَغْرِبِ فَقَالَ: هَذَا غَسَقُ اللَّيْلِ، وَأَشَارَ بِيَدِهِ إِلَى الْمَطْلَعِ، فَقَالَ: هَذَا دُلُوكُ الشَّمْسِ).
وإسناده صحيح.

وَأَخْرَجَهُ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ فِي «تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ» (ج ٦ ص ١٣٦)، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي «الْمُعْجَمِ الْكَبِيرِ» (٩١٣٢) مِنْ طَرِيقِ أَبِي مُعَاوِيَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ عُمَارَةَ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ، قَالَ: (صَلَّى عَبْدُ اللَّهِ ذَاتَ يَوْمٍ، وَجَعَلَ رَجُلٌ يَنْظُرُ هَلْ غَابَتِ الشَّمْسُ؟ فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ: مَا تَنْظُرُونَ هَذَا؟ وَاللَّهِ الَّذِي لَا إِلَهَ غَيْرُهُ مِيقَاتُ هَذِهِ الصَّلَاةِ؛ يَقُولُ اللَّهُ: ﴿أَقِمِ الصَّلَاةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ إِلَى غَسَقِ اللَّيْلِ﴾ [الإسراء: ٧٨]؛ فَهَذَا دُلُوكُ الشَّمْسِ، وَهَذَا غَسَقُ اللَّيْلِ).

وإسناده صحيح، وليس اختلافًا على الْأَعْمَشِ بَلْ لِلْأَعْمَشِ فِيهِ شَيْخَانِ: وَهُمَا: عُمَارَةُ بْنُ عُمَيْرٍ، وَإِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ، وَكِلَاهُمَا يَرَوِيهِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ. وَذَكَرَ لَفْظُهُ الدَّارَقُطْنِيُّ فِي «الْعِلَالِ» (ج ٥ ص ٢١٣ و ٢١٤)؛ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: (أَنَّهُ صَلَّى الْمَغْرِبَ فَلَمَّا انْصَرَفَ جَعَلْنَا نَتَلَفَتُ فَقَالَ مَا لَكُمْ، قُلْنَا نَرَى أَنَّ الشَّمْسَ طَالِبَةٌ؛ فَقَالَ: هَذَا وَاللَّهِ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ مِيقَاتُ هَذِهِ الصَّلَاةِ؛ ثُمَّ قَرَأَ: ﴿أَقِمِ الصَّلَاةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ إِلَى غَسَقِ اللَّيْلِ﴾ [الإسراء: ٧٨]؛ ثُمَّ قَالَ: يَرَوِيهِ الْأَعْمَشُ وَاخْتَلَفَ عَنْهُ؛

فَرَوَاهُ زَائِدَةُ، وَجَرِيرٌ، وَابْنُ مُسَهَّرٍ، وَالثَّوْرِيُّ، وَأَبُو شَهَابٍ، وَأَبُو مُعَاوِيَةَ وَمَنْدَلٌ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ.

وَحَالَفَهُمْ شُعْبَةُ: فَرَوَاهُ عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ عُمَارَةَ بْنِ عُمَيْرٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدٍ.

وَرَوَاهُ حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ، عَنِ الْأَعْمَشِ بِتَصْحِيحِ الْقَوْلَيْنِ جَمِيعًا؛ فَقَالَ: عَنْ إِبْرَاهِيمَ وَعُمَارَةَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدٍ؛ فَصَحَّتِ الْأَقْوِيلُ كُلُّهَا.

وَرَوَاهُ سَلْمَةُ بْنُ كَهَيْلٍ، وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ مُهَاجِرٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدٍ، وَهُوَ صَحِيحٌ عَنْهُ. اهـ.

وَأَخْرَجَهُ الدَّارِقُطِيُّ فِي «الْعِلَلِ» (ج ٥ ص ٢١٥) مِنْ طَرِيقِ زُفَرٍ، عَنْ أَشْعَثَ عَنْ سَلْمَةَ بْنِ كَهَيْلٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدٍ، قَالَ: (كُنْتُ مَعَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ فَلَمَّا غَرَبَتِ الشَّمْسُ قَالَ هَذَا وَالَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا غَيْرُهُ حِينَ حَلَّ لِكُلِّ أَكَلٍ ثُمَّ نَزَلَ فَصَلَّى الْمَغْرِبَ ثُمَّ أَقْسَمَ أَنَّ هَذَا وَقْتُهَا).

قَالَ الدَّارِقُطِيُّ: وَرَوَاهُ سَلْمَةُ بْنُ كَهَيْلٍ، وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ مُهَاجِرٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدٍ وَهُوَ صَحِيحٌ عَنْهُ.

وَأَخْرَجَهُ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ فِي «تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ» (ج ٦ ص ١٣٦)، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي «الْمُعْجَمِ الْكَبِيرِ» (٩١٣٤)، وَ(٩١٣٧) مِنْ طَرِيقَيْنِ عَنْ هُشَيْمٍ عَنْ مُغِيرَةَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدٍ بِهِ.

وَأَخْرَجَهُ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ فِي «تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ» (ج ٦ ص ١٣٥)، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي «الْمُعْجَمِ الْكَبِيرِ» (٩١٣٣) مِنْ طَرِيقِ هُشَيْمٍ عَنِ الشَّيْبَانِيِّ سُلَيْمَانَ بْنِ أَبِي سُلَيْمَانَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْأَسْوَدِ عَنْ عَمِّهِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدٍ بِهِ.

قَالَ الْهَيْثَمِيُّ فِي «مَجْمَعِ الزَّوَائِدِ» (ج ١ ص ٣١١): وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

قَالَ الْإِمَامُ الْعَيْنِيُّ رحمته الله فِي «نُخْبِ الْأَفْكَارِ» (ج ٣ ص ٢١٣): (أَيُّ قَدْ رُوِيَ مَا ذَكَرْنَا مِنْ أَنَّ وَقْتَ الْمَغْرِبِ عَقَبَ غُرُوبِ الشَّمْسِ أَيْضًا عَنِ الصَّحَابَةِ، فَأَخْرَجَ ذَلِكَ عَنْ أَرْبَعَةٍ مِنْهُمْ، وَهُمْ: عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ، وَأَبُو هُرَيْرَةَ، وَعُثْمَانُ بْنُ عَفَّانٍ رضي الله عنه... وَأَمَّا أَثَرُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ؛ فَأَخْرَجَهُ مِنْ أَرْبَعِ طُرُقٍ صِحَاحٌ:

الأول: عَنْ فَهْدِ بْنِ سُلَيْمَانَ، عَنْ عُمَرَ بْنِ حَفْصِ أَحَدِ مَشَايخِ الْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ، عَنْ أَبِيهِ حَفْصِ بْنِ غِيَاثِ بْنِ طَلْقٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ بْنِ فَيْسِ النَّخَعِيِّ.

وَأَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي سُنَنِهِ بِإِسْنَادِهِ: عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ وَعُمَارَةَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ قَالَ: (كَانَ ابْنُ مَسْعُودٍ يُصَلِّي الْمَغْرِبَ، وَنَحْنُ نَرَى أَنَّ الشَّمْسَ طَالِعَةٌ، قَالَ: فَنَظَرْنَا يَوْمًا إِلَى ذَلِكَ، فَقَالَ: مَا تَنْظُرُونَ؟ قَالُوا: إِلَى الشَّمْسِ، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ: هَذَا وَاللَّهِ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ مِيقَاتُ هَذِهِ الصَّلَاةِ، ثُمَّ قَالَ: ﴿أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذُلُوكِ الشَّمْسِ إِلَى غَسَقِ اللَّيْلِ﴾ فَهَذَا ذُلُوكُ الشَّمْسِ).

قَوْلُهُ: (هَلْ حَدَّثَكُمْ عُمَارَةُ أَيْضًا؟ قَالَ: نَعَمْ)؛ أَرَادَ أَنَّهُمْ سَأَلُوا الْأَعْمَشَ أَنْ أَثَرِ ابْنَ مَسْعُودٍ هَذَا حَدَّثَكُمْ بِهِ عُمَارَةُ أَيْضًا؟ قَالَ: نَعَمْ.

وَأَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ بِهَذَا الْإِسْنَادِ: ثنا محمد بن علي الصائغ، ثنا سعيد بن منصور، ثنا أبو معاوية عن الأعمش، عن عمارة بن عمير، عن عبد الرحمن بن يزيد قال: (صَلَّى عَبْدُ اللَّهِ ذَاتَ يَوْمٍ، فَجَعَلَ رَجُلٌ يَنْظُرُ، هَلْ غَابَتِ الشَّمْسُ؟ فَقَالَ: مَا تَنْظُرُونَ؟! هَذَا وَالَّذِي لَا إِلَهَ غَيْرُهُ مِيقَاتُ هَذِهِ الصَّلَاةِ، فَيَقُولُ اللَّهُ: ﴿أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذُلُوكِ الشَّمْسِ إِلَى غَسَقِ اللَّيْلِ﴾؛ فَهَذَا ذُلُوكُ الشَّمْسِ، وَهَذَا غَسَقُ اللَّيْلِ). اهـ

قلت: ولا شك أن تفسير ابن مسعود رضي الله عنه مُقَدَّمٌ عَلَى تَفْسِيرِ غَيْرِهِ مِنَ الصَّحَابَةِ فِي هَذَا الْبَابِ، بِالْإِضَافَةِ إِلَى مُوَافَقَتِهِ لِتَفْسِيرِ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ أَيْضًا، وَأَثَارِ الصَّحَابَةِ الْكِرَامِ فِي غُرُوبِ الشَّمْسِ فِي هَذَا الْمُسْتَوَى مِنَ الْأَرْضِ بِطُلُوعِهَا؛ أَي: بَارْتِفَاعِهَا عَنِ الْأَرْضِ مِنْ جِهَةِ الْغُرُوبِ.^(١)

قلت: وَالتَّفْسِيرُ الَّذِي لَهُ حُكْمُ الْمَرْفُوعِ دُونَ تَصْرِيحِ بَرْفِعٍ، فَهُوَ أَنْ يُفَسَّرَ الصَّحَابِيُّ الْآيَةَ بِلَفْظِهِ، فِيمَا لَيْسَ فِيهِ مَجَالٌ إِجْتِهَادًا، دُونَ أَنْ يُصْرَحَ بِرَفْعِ التَّفْسِيرِ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ.

ومنه: مَا أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٨ ص ٤٧٧)؛ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه؛ فِي تَفْسِيرِ: قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَقَدْ رَأَى مِنْ آيَاتِ رَبِّهِ الْكُبْرَى﴾ [النجم: ١٨]، قَالَ: (رَأَى رَفْرَفًا أَخْضَرَ سَدَّ أَفْقَ السَّمَاءِ).

قلت: رَأَى رضي الله عنه جَبْرِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَلَى رَفْرَفٍ أَخْضَرَ؛ أَي: فِي حِلَّةٍ مِنْ رَفْرَفٍ، وَهُوَ الدِّيْبَاجُ الرَّقِيقُ الْحَسَنُ الصَّنْعَةُ.^(٢)

قلت: وَلنترك ابن مسعود رضي الله عنه يتحدَّثُ عَنْ نَفْسِهِ فِي مَجَالِ التَّفْسِيرِ.

(١) وانظر: «الكاشف والبيان» للثعلبي (ج ٦ ص ١٢٠)، و«تفسير القرآن» لابن كثير (ج ٧ ص ٨١)، و«تفسير القرآن»

لابن أبي حاتم (ج ٧ ص ٢٣٤٢)، و«جامع البيان» للطبري (ج ٥ ص ٢٢)، و«معالم التنزيل» للبعوي (ج ٣ ص ١٢٨)، و«تفسير القرآن» لابن وهب (ج ١ ص ١٣٧)، و«تفسير القرآن» لسعيد بن منصور (ج ٦ ص ١٣٥).

(٢) انظر: «فتح الباري» لابن حجر (ج ٨ ص ٤٧٧).

فَعَنْ مَسْرُوقٍ، قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ رضي الله عنه: (وَاللَّهِ الَّذِي لَا إِلَهَ غَيْرُهُ، مَا أُنزِلَتْ سُورَةٌ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ إِلَّا أَنَا أَعْلَمُ أَيْنَ أُنزِلَتْ، وَلَا أُنزِلَتْ آيَةٌ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ إِلَّا أَنَا أَعْلَمُ فِيمَ أُنزِلَتْ، وَلَوْ أَعْلَمَ أَحَدًا أَعْلَمَ مِنِّي بِكِتَابِ اللَّهِ، تُبَلِّغُهُ الْإِبِلُ لَرَكِبْتُ إِلَيْهِ).^(١)

وَعَنْ شَقِيقِ بْنِ سَلَمَةَ، قَالَ: قَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ رضي الله عنه: فَقَالَ: (وَاللَّهِ لَقَدْ أَخَذْتُ مِنْ فِي رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم بَعْضًا وَسَبْعِينَ سُورَةً، وَاللَّهِ لَقَدْ عَلِمَ أَصْحَابُ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم أَنِّي مِنْ أَعْلَمِهِمْ بِكِتَابِ اللَّهِ، وَمَا أَنَا بِخَيْرِهِمْ).

قَالَ شَقِيقٌ: (فَجَلَسْتُ فِي الْحَلْقِ أَسْمَعُ مَا يَقُولُونَ، فَمَا سَمِعْتُ رَادًّا يَقُولُ غَيْرَ ذَلِكَ).^(٢)

وَعَنْ أَبِي الْأَحْوَصِ، قَالَ: (كُنَّا فِي دَارِ أَبِي مُوسَى مَعَ نَفَرٍ مِنْ أَصْحَابِ عَبْدِ اللَّهِ، وَهُمْ يَنْظُرُونَ فِي مُصْحَفٍ، فَقَامَ عَبْدُ اللَّهِ، فَقَالَ أَبُو مَسْعُودٍ: مَا أَعْلَمَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم تَرَكَ بَعْدَهُ أَعْلَمَ بِمَا أُنزَلَ اللَّهُ مِنْ هَذَا الْقَائِمِ، - يَعْنِي: ابْنُ مَسْعُودٍ - فَقَالَ أَبُو مُوسَى: أَمَا لَكِنَّ قُلْتَ ذَاكَ، لَقَدْ كَانَ يَشْهَدُ إِذَا غَبْنَا، وَيُؤَدِّنُ لَهُ إِذَا حُجِبْنَا).^(٣)

قُلْتُ: فَمَثَلُ هَذَا حَرِيٍّ أَنْ يَقْدَمَ تَفْسِيرُهُ لِلآيَةِ الْكَرِيمَةِ، وَهِيَ ﴿أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذُلُوكِ الشَّمْسِ﴾ [الإسراء: ٧٨].

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٩ ص ٤٧)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (٢٤٦٣).

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (٤٦١٩)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (٢٤٦٢).

(٣) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (٢٤٥٩).

إِذَا: فَتَبَيَّنَ أَنَّ مُرَادَ الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ: بَأَنَّ «الدُّلُوكَ: الْمَيْلَ»؛ أَي: مَيْلَ الشَّمْسِ فِي جَهَةِ الْغُرُوبِ.

قُلْتُ: فَمَجْرَدُ مَيْلِ الشَّمْسِ إِلَى جَهَةِ الْغُرُوبِ يُشْعِرُ بِغُرُوبِهَا؛ أَي: عَقِبَ الْمَيْلِ يُسَمَّى غُرُوبًا، وَإِنْ لَمْ تَغِبْ بِالْكُلِّيَّةِ.

قُلْتُ: فَهَذَا تَفْسِيرُ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه لِلآيَةِ: «أَقِمِ الصَّلَاةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ» [الإسراء: ٧٨]، فَإِنَّ الدُّلُوكَ فِي الْآيَةِ يُسَمَّى زَوَالًا.

وَلَا يَتَنَاوَى هَذَا التَّفْسِيرُ مَعَ زَوَالِ الشَّمْسِ فِي الظُّهْرِ؛ لِأَنَّ الْآيَةَ تَعْنِي: أَيْضًا زَوَالِ الشَّمْسِ فِي وَقْتِ الظُّهْرِ، وَذَلِكَ لِأَنَّ مَعْنَى الدُّلُوكِ هُوَ: الْمَيْلُ، فَعِنْدَ زَوَالِ الشَّمْسِ يُسَمَّى مَيْلًا، وَعِنْدَ غُرُوبِ الشَّمْسِ يُسَمَّى مَيْلًا، فَانْتَبَه. ^(١)

وَهَذَا مِنْ اخْتِلَافِ التَّنْوِيعِ، فَيَكُونُ مَعْنَى الدُّلُوكِ: الزَّوَالُ، وَالْغُرُوبُ، فَافْتَهَمَ لِهَذَا تَرَشُدًا. ^(٢)

(١) فَلَمَّا مَالَتِ الشَّمْسُ إِلَى جَهَةِ الْغُرُوبِ، وَزَالَتْ وَأَصْحَبَتْ بِالْقُرْبِ مِنَ الْأَرْضِ، فَهَذَا يُسَمَّى غُرُوبًا عِنْدَ الْعَرَبِ، وَإِنْ كَانَتْ طَالِعَةً لَمْ تَغِبْ بِالْكُلِّيَّةِ.

(٢) فَهَذِهِ الْآيَةُ تَعْنِي دُخُولَ وَقْتِ صَلَاةِ الظُّهْرِ، وَدُخُولَ وَقْتِ صَلَاةِ الْمَغْرِبِ، وَاللَّهُ وَلِي التَّوْفِيقِ. وَاَنْظُرْ: «تَفْسِيرُ الْقُرْآنِ» لِابْنِ أَبِي زَمَنِينَ (ج ٣ ص ٣٤)، وَ«الْكَشْفُ وَالْبَيَانُ» لِلتَّعَلِيبِيِّ (ج ٦ ص ١٢٠)، وَ«لِسَانَ الْعَرَبِ» لِابْنِ مَنْظُورٍ (ج ٢ ص ١٤١٢)، وَ«الصَّحَاحُ» لِلجَوْهَرِيِّ (ج ٤ ص ١٥٨٤)، وَ«الْوَسِيطُ» لِلوَاَحِدِيِّ (ج ٣ ص ١٢٠)، وَ«التَّفْسِيرُ الْكَبِيرُ» لِلرَّازِيِّ (ج ٢١ ص ٢١)، وَ«الْجَامِعُ لِأَحْكَامِ الْقُرْآنِ» لِلْفَرَطِيِّ (ج ١٠ ص ١٩٦)، وَ«الْبَحْرُ الْمُحِيطُ» لِأَبِي حَيَّانٍ (ج ٦ ص ٧٠).

١٠) وَعَنْ الْأَسْوَدِ بْنِ يَزِيدَ النَّخَعِيِّ قَالَ: (كُنْتُ جَالِسًا مَعَ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ فِي بَيْتِهِ، فَوَجَبَتِ الشَّمْسُ، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ: «أَقِمِ الصَّلَاةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ إِلَى غَسَقِ اللَّيْلِ» [الإسراء: ٧٨] ثُمَّ قَالَ: هَذَا وَاللَّهِ الَّذِي لَا إِلَهَ غَيْرُهُ، حِينَ أَفْطَرَ الصَّائِمُ، وَبَلَغَ وَقْتُ هَذِهِ الصَّلَاةِ).

أثر صحيح

أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «المُصَنَّفِ» (ج ٣ ص ١٣٦) مِنْ طَرِيقِ عَلِيِّ بْنِ مُسَهَّرٍ، عَنِ الشَّيْبَانِيِّ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ أَبِيهِ بِهِ. قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ.

وَأَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «المُصَنَّفِ» (ج ٢ ص ٢٢٦)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٣ ص ٢٥٢) مِنْ طَرِيقِ أَبِي الْأَحْوَصِ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنِ الْأَسْوَدِ قَالَ: (كَانَ عَبْدُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي الْمَغْرِبَ حِينَ تَغْرُبُ الشَّمْسُ، وَيَقُولُ: هَذَا وَالَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَقْتُ هَذِهِ الصَّلَاةِ). وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

وَأَخْرَجَهُ الْحَرْبِيُّ فِي «غَرِيبِ الْحَدِيثِ» (ج ٢ ص ٨٧٩) مِنْ طَرِيقِ أَبِي السَّائِبِ، حَدَّثَنَا وَكَيْعٌ، عَنْ عَمْرِو بْنِ حَسَّانَ، أَخْبَرَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْأَسْوَدِ، عَنْ أَبِيهِ: (أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَسْعُودٍ ﷺ نَظَرَ إِلَى الشَّمْسِ حِينَ غَرَبَتْ وَنَشَأَ اللَّيْلُ فَقَالَ: هَذَا وَقْتُ الْمَغْرِبِ).

وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

تنبيه: عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، يَقُولُ: (كَانَ ابْنُ مَسْعُودٍ ﷺ يُصَلِّي الْمَغْرِبَ إِذَا غَابَ حَاجِبُ الشَّمْسِ^(١) وَيَحْلِفُ: وَالَّذِي لَا إِلَهَ غَيْرُهُ إِنَّهُ لَلْوَقْتُ الَّذِي قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ ﴿أَقِمِ الصَّلَاةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ إِلَى غَسَقِ اللَّيْلِ﴾ [الإسراء: ٧٨])، وَفِي رِوَايَةٍ: (إِنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَسْعُودٍ يُصَلِّي الْمَغْرِبَ حِينَ يَغْرُبُ حَاجِبُ الشَّمْسِ).

أثر ضعيف

أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَاقِ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ١ ص ٥٥٣)، وَسَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ فِي «تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ» (ج ٦ ص ١٣٧)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «مَعْرِفَةِ السَّنَنِ» (ج ٢ ص ١٩٦)، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي «الْمُعْجَمِ الْكَبِيرِ» (ج ٩ ص ٢٣٠)، وَمُسَدَّدٌ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٢ ص ٦٥- إتحاف الخيرة)، وَالطَّبْرِيُّ فِي «جَامِعِ الْبَيَانِ» (ج ١٥ ص ٢٤) مِنْ طَرِيقِ عَنِ سُنَيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ سَمِعَ أَبَا عُبَيْدَةَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بِهِ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ ضَعِيفٌ، فَإِنَّ أَبَا عُبَيْدَةَ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ أَبِيهِ شَيْئًا، وَكَانَ يَوْمَ تَوَفَّى أَبُوهُ ابْنُ سَبْعِ سِنِينَ، فَلَمْ يُدْرِكْهُ أَيْضًا لِلتَّحْدِيثِ عَنْ أَفْعَالِهِ^(٢)، فَتَبَّه.

لِذَلِكَ قَالَ الْبُوصَيْرِيُّ فِي «إِتْحَافِ الْخَيْرَةِ» (ج ٢ ص ٦٥): هَذَا إِسْنَادُ رِجَالِهِ

ثِقَاتٍ.

(١) فَقَوْلُهُ: «إِذَا غَابَ حَاجِبُ الشَّمْسِ ... حِينَ يَغْرُبُ حَاجِبُ الشَّمْسِ»؛ رِوَايَةٌ سَادَةٌ، لِأَنَّ جَمِيعَ الرِّوَايَاتِ الثَّابِتَةِ عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ كَانَتْ يُصَلِّي وَقَدْ غَرَبَتِ الشَّمْسُ، وَهِيَ طَالِعَةٌ، فَالشَّمْسُ غَرَبَتْ، أَوْ وَهِيَ طَالِعَةٌ بِمَعْنَى وَاحِدٍ بِالنِّسْبَةِ لِلْغُرُوبِ، فَانْتَبَه.

(٢) وَانظُرْ: «تَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَبْرٍ (ص ١١٧٤)، وَ«تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ» لَهُ (ج ٥ ص ٧٦)، وَ«تَهْذِيبُ الْكَمَالِ» لِلْجُزِّيِّ (ج ١٤ ص ٦١)، وَ«التَّارِيخُ» لِلدُّورِيِّ (ج ٢ ص ٢٨٨).

وَأَخْرَجَهُ مُجَاعَةٌ بِنُ الزُّبَيْرِ فِي «حَدِيثِهِ» (ص ٩٥)، وَالطَّبْرِيُّ فِي «جَامِعِ الْبَيَانِ»
(ج ١٥ ص ٢٤) مِنْ طَرِيقِ قَتَادَةَ عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَبْدِ الْغَافِرِ عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ
مَسْعُودٍ بِهِ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ ضَعِيفٌ كَسَابِقِهِ.

وَأَخْرَجَهُ الطَّبْرِيُّ فِي «جَامِعِ الْبَيَانِ» (ج ١٥ ص ٢٤) مِنْ طَرِيقِ يَزِيدَ بْنِ زُرَيْعٍ عَنْ
سَعِيدِ بْنِ أَبِي عَرُوبَةَ عَنْ قَتَادَةَ قَالَ: قَدْ ذُكِرَ لَنَا أَنَّ ابْنَ مَسْعُودٍ رضي الله عنه ... فَذَكَرَهُ.
قُلْتُ: وَهَذَا مِنْ بَابِ الْأَخْتِلَافِ عَلَى ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه.

وَأَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ١ ص ٥٥٣) مِنْ طَرِيقِ مَعْمَرِ بْنِ أَيُّوبَ
عَنْ ابْنِ سِيرِينَ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِ ابْنِ مَسْعُودٍ بِهِ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ ضَعِيفٌ لَجَهَالَةِ أَصْحَابِ ابْنِ مَسْعُودٍ، فَهُوَ مُنْقَطِعٌ.

وَأَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْمُعْجَمِ الْكَبِيرِ» (٩١٣٨) مِنْ طَرِيقِ عَمْرِو بْنِ مُرَّةَ.
وَأَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْمُعْجَمِ الْكَبِيرِ» (٩٩٤٢) مِنْ طَرِيقِ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ؛
كِلَاهُمَا عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بِهِ.
وَأَسْنَادُهُ ضَعِيفٌ كَمَا سَبَقَ.



فهرس الموضوعات

الرقم	الموضوع	الصفحة
(١)	دُرَّةٌ نَادِرَةٌ فِي إِيمَانِ النَّبِيِّ، وَأَصْحَابِهِ وَأَمَّنَ مَعَهُمْ أَهْلُ الْحَدِيثِ فِي هَذَا الزَّمَانِ فِي إِفْطَارِ الصَّائِمِ وَالشَّمْسُ طَالِعَةٌ فِي جِهَةِ الْمَغْرِبِ بِيَسِيرٍ عَنِ الْأَرْضِ.....	٥
(٢)	فَتَوَى الْعَلَامَةُ الشَّيْخُ نَاصِرِ الدِّينِ الْأَلْبَانِيَّ فِي رَدِّهِ عَلَى الشَّيْخِ عَبْدِ الْمُحْسِنِ الْعَبَّادِ فِي مَسْأَلَةِ صَوْمِ يَوْمِ السَّبْتِ، وَصَوْمِ يَوْمِ الْعِيدِ أَنَّ النَّهْيَ يَوْمَ الْعِيدِ عِنْدَكُمْ مَشْهُورٌ، وَالْآخِرُ لَيْسَ بِمَشْهُورٍ فِي الْبُلْدَانِ.....	٦
(٣)	فَتَوَى الْعَلَامَةُ فَصِيهِ الْأُمَّةِ شَيْخِنَا مُحَمَّدَ بْنَ صَالِحِ الْعُثَيْمِينَ فِي أَنَّهُ لَا يُؤْخَذُ بِفَتَوَى جُمُهورِ الْعُلَمَاءِ إِذَا خَالَفُوا الْأَدْلَةَ الْوَاضِحَةَ، وَأَنَّهُ يُؤْخَذُ بِقَوْلِ الْعَالِمِ الْوَاحِدِ إِذَا وَافَقَهَا، وَأَنَّ الْبَعْضَ يَظُنُّ أَنَّ الْإِجْمَاعَ فِي بَلَدِهِ مُتَحَقِّقٌ، فَإِذَا بُحِثَ عَنِ الْحُكْمِ عَلَى التَّحْقِيقِ الصَّحِيحِ وَجَدَ أَنَّ الْحُكْمَ الصَّحِيحَ مَعَ هَذَا الْعَالِمِ مُوَافَقَتِهِ الْأَدْلَةَ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَالْأَثَارِ وَالْأَقْوَالِ.....	٧
(٤)	فَتَوَى شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ فِي الْحَذَرِ مِنْ أَهْلِ الْحَقْدِ وَالْحَسَدِ؛ مِثْلُ: «فِرْقَةِ الْجَمَاعَةِ»، وَ«فِرْقَةِ الطَّالِحِيَّةِ»، وَ«الْفِرْقَةَ الْيَمِينِيَّةَ» وَغَيْرِهِمْ؛ لِأَنَّهُمْ يُضْسِدُونَ بَيْنَ ذَاتِ الْبَيْنِ فِي الْبُلْدَانِ.....	٩
(٥)	فَتَوَى شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ عَلَى أَنَّ تَفَاسِيرَ السَّلَفِ مِنَ الْمُحْكَمِ الْوَاضِحِ، وَلَيْسَتْ مِنَ الْمُتَشَابِهِ غَيْرِ الْوَاضِحِ؛ لِأَنَّهُمْ يَعْلَمُونَ مَعَانِي الْآيَاتِ، وَالْأَحَادِيثِ؛ لِذَلِكَ: لَا يُقَالُ أَنَّهَا مِنَ الْمُتَشَابِهِ الَّذِي لَا	١١

- يُعَلِّمُ مَعْنَاهُ؛ كَمَا فِي أَصْلِ الْفَتَوَى، اللَّهُمَّ غُفْرًا.....
- (٦) فَتَوَى شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ فِي وُجُوبِ الْإِفْتَاءِ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ
وَالْأَثَارِ حَتَّى لَوْ كَرِهَ ذَلِكَ عَدَدٌ مِنْ فُقَهَاءِ زَمَانِكَ.....
- (٧) ذَكَرَ الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ الْإِسْلَامَ سَوْفَ يَعُودُ فِي آخِرِ الزَّمَانِ غَرِيبًا
بَيْنَ النَّاسِ فِي الْبُلْدَانِ الْإِسْلَامِيَّةِ فِي أَحْكَامِ أُصُولِهِ وَفُرُوعِهِ.....
- (٨) فَتَوَى شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ فِي أَنَّ مَنْ اتَّبَعَ الصَّحَابَةَ فِي
الْأُصُولِ وَالْفُرُوعِ فَقَدْ وَافَقَ السُّنَّةَ وَمَنْ خَالَفَهُمْ فَقَدْ وَقَعَ فِي
الْمُخَالَفَةِ وَالْأَبْدَانِ.....
- (٩) ذَكَرَ الدَّلِيلُ عَلَى وُجُوبِ التَّقْيِيدِ بِمَا عَلَيْهِ الصَّحَابَةُ السَّابِقُونَ
مِنْ أَحْكَامِ الْإِسْلَامِ فِي الْأُصُولِ وَالْفُرُوعِ.....
- (١٠) إِنْ احْتَجَّ مُتَعَالِمٌ عَلَيْنَا بِمَا عَلَيْهِ بَعْضُ الْفُقَهَاءِ الْمُعَاصِرِينَ
فَنَحْتَجُّ عَلَيْهِ بِمَا كَانَ عَلَيْهِ الصَّحَابَةُ مِنَ الْأَنْصَارِ وَالْمُهَاجِرِينَ.....
- (١١) الْمُقَدِّمَةُ.....
- (١٢) ذَكَرَ الدَّلِيلُ عَلَى تَقْيِيدِ الشُّبُهَةِ الَّتِي وَقَعَتْ فِي فَتَوَى أَصْحَابِ
الْفَضِيلَةِ بَأَنَّ أَدَلَّتْنَا مِنَ الْمُتَشَابِهَاتِ، وَهِيَ مِنَ الْمُتَشَابِهَاتِ الَّتِي
يُشْبِهُ بَعْضُهَا بَعْضًا، وَهَذَا مِنَ الْمُحْكَمِ الْوَاضِحِ، فَصَارَتْ الْفَتَوَى
مِنَ الْمُتَشَابِهَاتِ الَّتِي التَّبَسَّتْ عَلَى أَصْحَابِهَا، لَكِنْ لَمْ تَلْتَبَسْ عَلَى
غَيْرِهِمْ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ، وَمِنْ بَعْدِهِمْ مِنْ
الْعُلَمَاءِ.....
- (١٣) ذَكَرَ الدَّلِيلُ عَلَى قَلْبِ الْأَدَلَّةِ عَلَى الْمُخَالَفِ بِمَا اسْتَدَلَّ بِهِ عَلَى
مَذْهَبِهِ كَائِنًا مَنْ كَانَ.....

- (١٤) ذَكَرَ الدَّلِيلُ عَلَى تَفْنِيدِ الشُّبْهَةِ فِي الْفَتْوَى، وَذَلِكَ بِإِمْكَانِ ٨٢
الْجَمْعِ بَيْنَ أدَلَّةِ الْغُرُوبِ؛ بِحَمَلِ كُلِّ مِنَ الْغُرُوبَيْنِ عَلَى دَرَجَتِهِ
فِي جِهَةِ الْمَغْرِبِ، وَقَدْ جَاءَتِ السُّنَّةُ بِهَذَا الْأَصْلِ؛ يَعْنِي: بِأَصْلِ
الْجَمْعِ بَيْنَ الأدَلَّةِ، وَقَدْ بَيَّنَّ الْعُلَمَاءُ هَذَا الْأَصْلَ.....
- (١٥) ذَكَرَ الدَّلِيلُ عَلَى نَقْضِ الاجْتِهَادِ فِي الْفَتْوَى بِالْقُرْآنِ الْكَرِيمِ، ١٠٣
وَالسُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ، وَالْآثَارِ الصَّحَابِيَّةِ.....
- (١٦) ذَكَرَ الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ دُلُوكَ الشَّمْسِ؛ فَسَّرَ بِتَفْسِيرِ الصَّحَابَةِ: ١٠٨
بِغُرُوبِ الشَّمْسِ وَهِيَ طَالِعَةٌ فِي جِهَةِ الْمَغْرِبِ بِيَسِيرٍ عَنِ الْأَرْضِ،
وَهَذَا مِنَ الْمُحْكَمِ عِنْدَهُمُ الَّذِي يَتَّضِحُ مَعْنَاهُ، وَيُسَمَّى عِنْدَ الْعَرَبِ
غُرُوبًا، فَهُوَ مِنَ الْمُحْكَمِ عِنْدَ السَّلَفِ، وَلَيْسَ عِنْدَهُمْ مِنَ الْمُتَشَابِهِ
الَّذِي لَمْ يَتَّضِحْ مَعْنَاهُ، بَلْ هُوَ مِنَ الْمُتَشَابِهِ عِنْدَ أَصْحَابِ الْفَتْوَى
فَقَطُّ، وَلَا بُدَّ، وَفِي هَذَا تَفْنِيدٌ لِلْفَتْوَى.....
- (١٧) ذَكَرَ الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ الْغُرُوبَ الَّذِي ذَكَرَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي سُورَةِ ١٢٤
الْكَهْفِ قَدْ فَسَّرَهُ الصَّحَابَةُ بِالْغُرُوبِ وَالشَّمْسُ طَالِعَةٌ فِي جِهَةِ
الْمَغْرِبِ، وَهَذَا يُسَمَّى غُرُوبًا عِنْدَ الْعَرَبِ، فَهُوَ مِنَ الْمُحْكَمِ الْوَاضِحِ
عِنْدَ السَّلَفِ؛ لَيْسَ مِنَ الْمُتَشَابِهِ الَّذِي هُوَ الْمُلتَبَسُ فِي الْحُكْمِ، فَهُوَ
مِنَ الْمُتَشَابِهِ عِنْدَ أَصْحَابِ الْفَتْوَى فَقَطُّ، وَلَا بُدَّ، وَفِي هَذَا تَفْنِيدٌ
لِلْفَتْوَى.....
- (١٨) ذَكَرَ الدَّلِيلُ مِنَ النَّبِيِّ فِي تَفْسِيرِهِ لِلآيَاتِ السَّابِقَةِ؛ التَّفْسِيرُ ١٣٧
الْمُبِينُ فِي مَسْتَوَى غُرُوبِ الشَّمْسِ؛ بِفِطْرِهِ وَالشَّمْسُ، وَهِيَ طَالِعَةٌ
فِي جِهَةِ الْمَغْرِبِ بِيَسِيرٍ عَنِ الْأَرْضِ، وَهَذَا مِنَ الْمُحْكَمِ الْوَاضِحِ، وَقَدْ

عَلِمَ الْأُمَّةَ غُرُوبَ الشَّمْسِ بِهَذَا الْمُسْتَوَى، وَكَيْفِيَّةَ فِطْرِهِ فِي
رَمَضَانَ لِلْإِقْتِدَاءِ بِهِ، وَقَدْ عَمَلَ الصَّحَابَةُ الْكِرَامُ بِهَذِهِ السُّنَّةِ، وَفِي
هَذَا تَفْنِيدٌ لِلْفَتْوَى، وَأَنَّهَا مِنَ الْمُتَشَابِهِ وَلَا بُدَّ.....

(١٩) ذَكَرَ الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ وَقْتَ صَلَاةِ الْعَصْرِ يَمْتَدُّ إِلَى قَبِيلِ اصْفِرَارِ ١٧٠

الشَّمْسِ، وَهِيَ طَالِعَةٌ فِي الْأُفُقِ عَنِ الْأَرْضِ بِسَيْرٍ، فَإِذَا اصْفَرَّتِ
الشَّمْسُ خَرَجَ وَقْتُ صَلَاةِ الْعَصْرِ، وَدَخَلَ وَقْتُ صَلَاةِ الْمَغْرِبِ، وَدَخَلَ
وَقْتُ إِفْطَارِ الصَّائِمِ وَالشَّمْسُ طَالِعَةٌ، وَلَمْ تَغِبْ بِالْكُلِّيَّةِ فِي الْأَرْضِ،
وَهَذَا مِنَ الْمُحْكَمِ عِنْدَ النَّبِيِّ وَالصَّحَابَةِ الْكِرَامِ لَيْسَ مِنَ الْمُتَشَابِهِ،
وَفِي هَذَا تَفْنِيدٌ لِلْفَتْوَى.....

(٢٠) ذَكَرَ الدَّلِيلُ مِنْ آثَارِ الصَّحَابَةِ فِي تَفْسِيرِهِمْ غُرُوبَ الشَّمْسِ، وَهِيَ ٢٠١

طَالِعَةٌ فِي جِهَةِ الْمَغْرِبِ بِسَيْرٍ عَنِ الْأَرْضِ، وَقَدْ أَخَذُوا غُرُوبَ
الشَّمْسِ، بِهَذَا الْمُسْتَوَى مِنَ النَّبِيِّ، فَأَفْطَرُوا وَالشَّمْسُ طَالِعَةٌ،
وَصَلَّوْا صَلَاةَ الْمَغْرِبِ فِي هَذَا الْوَقْتِ؛ لِأَنَّ وَقْتَ صَلَاةِ الْمَغْرِبِ قَدْ
دَخَلَ شَرْعاً، وَفِي هَذَا تَفْنِيدٌ لِلْفَتْوَى.....

سلسلة التوعية الترفيهية للمدرسة ابن السكيت (٢٧)

الكواكب البارقية

لقصص فتوى من لا يرى إفتار الصائم والشمس طالعة

دراسة أثرية منهجية علمية، وهي رد على أهل الحقد من أتباع الجماعات الحزبية الذين يُشَوِّشون على فتاوى الصحابة الكرام في الأصول والفروع، وذلك بغزبتها عندهم في بلدانهم، فلا يعلمون بفتاوى الصحابة الكرام إلا القليل منها إن وافقت ما عليه هم من العلم

تأليف

ضياء بن المكنمة

في حق من لا يرى إفتار الصائم والشمس طالعة

منع المراجعة



دار النشر

الكواكب البارقية